سلسلة منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
العدد: 12 السداسي الأول 2022

أعمال الملتقى الوطني

الثورة الجزائرية وإشكاليات قضايا الذاكرة، الأبعاد التاريخية والسياسية والقانونية

يوم الخميس 25 نوفمبر 2021

تنسيق وإشراف

أ.د/ عبد الله مقلاتي **أ.د/ عمر بوضربة**

أ.د/ أبو بكر الصديق حميدي **د/ فتح الدين بن أزواو**

د/ منى صالحي **د/ الطاهر خالد**

المدير الشرفي للسلسلة
أ. د / كمال بداري مدير الجامعة
مدير السلسلة
أ. د / عبد الله مقلاتي
المراجعة اللغوية
أ. د / عبد الحميد عمران
التصميم والإعداد التقني
د / الطاهر خالد

اللجنة العلمية الاستشارية للسلسلة			
الأستاذ	الجامعة	الأستاذ	الجامعة
أ.د/ عمر بوضربة	جامعة المسيلة	أ.د/ حسن حبيب اللولب	جامعة تونس
أ. د صالح لميش	جامعة المسيلة	أ.د/ أبو بكر الصديق حميدي	جامعة المسيلة
أ. د/ عبد الكامل جويبة	جامعة المسيلة	د/ منى صالحي	جامعة المسيلة
أ. د/ محمد يعيش	جامعة المسيلة	د/ حسين محمد الشريف	جامعة المسيلة
أ. د/ أحمد مسعود سيد علي	جامعة المسيلة	د/ حسين عبد الستار	المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة
أ. د/ بوعزة بوضرساية	جامعة الجزائر 02	د/ فتح الدين بن أزواو	جامعة المسيلة
أ.د/كمال بيرم	جامعة المسيلة	أ.د/ سفيان لوصيف	جامعة سطيف 02
أ.د/ محمد قن	جامعة الجلفة	د/ دحمان تواتي	جامعة تيبازة

منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية

– جامعة محمد بوضياف بالمسيلة–

حي إشبيلية، ص ب 190 ولاية المسيلة–الجزائر

revuehalgint@gmail.com

virtuelcampus.univ-msila.dz/lerra2

https://www.facebook.com/profile.php

رقم الإيداع القانوني: السداسي الثاني 2021

ISBN: 978-9931-899-01-3

بسم الله الرحمن الرحيم

أعمال الملتقى الوطني

الثورة الجزائرية وإشكاليات قضايا الذاكرة، الأبعاد التاريخية والسياسية والقانونية

كلمة مدير مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية

يحظى ملف الذاكرة باهتمام بالغ في الأوساط السياسية والتاريخية والقانونية، ويطرح اليوم ملف الذاكرة في المفاوضات بين الجزائر وفرنسا بأكثر حدة، وخاصة بعد تكون لجنة مختلطة لدراسة ملفاته، وهي ملفات كثيرة ومهمة ومعقدة، تحتاج إلى حلول وتنازلات تتناسب وحجم الضرر الذي ألحقه المستعمر بالجزائر.

وفي تاريخ الجزائر المستعمرة قضايا مرتبطة بالذاكرة التاريخية الجمعية، ما تزال تأثيراتها عالقة ومعاشة، مثل مسألة استرجاع الأرشيف المحلي الجزائري المنهوب، وفتح الأرشيف الفرنسي لكشف جرائم الاستعمار الفرنسي المستمرة، وقضية التفجيرات النووية والكيماوية وتأثيراتها المعاشة اليوم.

وخلال الثورة التحريرية تعددت أشكال الجريمة المعلنة والخفية، وطرح المؤرخون والسياسيون والقانونيون عدة ملفات مرتبطة بحرب الذاكرة بين فرنسا والجزائر، مثل قضايا الأرشيف والتجارب النووية والاغتيالات والمحتشدات والسجون...الخ.

وتحتاج هذه القضايا وقفة تاريخية لبحث ملابساتها برؤى مختلفة، تاريخية وسياسية وقانونية، وذلك بهدف تجلية الحقيقة وكشف ملابسات الجريمة، وتحميل المستعمر المسؤولية عن جرائمه ما دام أنه يبحث عن مصالحة تاريخية.

كما يهدف الملتقى لفتح النقاش بين الباحثين وطلبة الدكتوراه من أجل علاج الإشكاليات التاريخية لملفات الجرائم والذاكرة والأرشيف، وخاصة التعريف بسلسلة الجرائم المتنوعة والمتواصلة طيلة الليل الاستعماري الطويل، وكذا خلق شراكات مع الهيئات والمؤسسات المهتمة بالموضوع، وخاصة وزارة المجاهدين، ممثلة في المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

وقد تجاوب الباحثون مع قضايا الملتقى وتناولوا في مداخلاتهم موضوعات مختلفة تعالج إشكالية الملتقى من الناحية التاريخية والسياسية والقانونية، واليوم

نسعد بنشر أعمال الملتقى ليكون مرجعا للباحثين ولبنة في المكتبة الجزائرية وهو يتضمن المحاور الآتية:

المحور الأول: الجرائم الاستعمارية في ملف الذاكرة زمن الاحتلال الفرنسي.

المحور الثاني: الجرائم الاستعمارية في ملف الذاكرة زمن الثورة التحريرية.

المحور الثالث: ملف الذاكرة في السياستين الجزائرية والفرنسية من الحرب إلى التجاذبات السياسية.

المحور الرابع: الأرشيف في ملف الذاكرة الجزائرية والفرنسية.

المحور الخامس: التفجيرات النووية الفرنسية في ملف الذاكرة.

وفي الختام نتقدم بالشكر الجزيل لمنسقي الكتاب وللسادة المحكمين والمشرف التقني الدكتور خالد الطاهر على الجهد المبذول، ونتمنى أن يلقى الكتاب تقبلا لدى الباحثين والقراء، وأن يكون ذلك في ميزان حسناتنا والله ولي التوفيق.

الأستاذ الدكتور عبد الله مقلاتي

المحور الأول

الجرائم الاستعمارية في ملف الذاكرة زمن الاحتلال الفرنسي

جريمة المصادرة والتهجير بمنطقة الحضنة وبرج بوعريريج بعد انتفاضة المقراني 1871

أ.د/ بيرم كمال
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

مقدمة

شكلت الأرض بالنسبة لمشروع الاحتلال الفرنسي بالجزائر أهمية قصوى يرتكز عليها الوجود الكولونيا ولم يكن الأهلي الجزائري إلا أداة لاستغلال المعمرين لهذه الأرض وخدمتها. لذلك كانت مسألة الاستحواذ على الأرض تستدعي عمليات السيطرة عليها بالقوة وقانون الأمر الواقع وتهجير أهلها ونفيهم أو إبعادهم منها. من بين الإجراءات الاقتصادية القمعية والردعية التي انتهجتها السلطات الاستعمارية تجاه الجزائريين، إجراء المصادرة أو الاستيلاء على الأملاك والأراضي في كامل مراحل الاحتلال الفرنسي، سواء خلال عهد النظام العسكري مثل مصادرة الأوقاف والأملاك الخاصة لما كانت تمثله من مكانة ذات وزن ديني وثقافي واقتصادي في المجتمع الجزائري في تلك الحقبة التاريخية، لأن الاستيلاء على أملاك هذه المؤسسات سوف يسهل عملية نقل الملكية، ويفقد الطرف الجزائري مصدر قوته، وإجبار الجزائريين على الهجرة وترك الجزائر.

1.الاستيطان ومسألة الأرض

شكلت المسالة العقارية في مشروع الاحتلال الفرنسي أولويات اهتمام السلطة العسكرية والمدنية على السواء، لارتباطها الوثيق بحركة توطنين المعمرين الجدد في الجزائر لذلك بادر النظام العسكري إلى التعجيل في الاستحواذ على أراضي

الجزائريين بمصادرتها بوسائل متعددة سواء بالقوة العسكرية أو القوة القانونية التي صدرت عن مختلف الهيئات الفرنسية داخل الجزائر وفي باريس لذلك نجد منذ بداية الاحتلال قام الاحتلال بإصدار قرار سبتمبر 1830 في عهد كلوزيل، الذي نص على مصادرة أملاك الأوقاف وأملاك البايلك وكل الدور والدكاكين والمخازن والحدائق والأراضي والمحلات والمؤسسات مهما كانت، التي كان يشغلها الداي والبايات والأتراك الذين خرجوا من إيالة الجزائر، بالإضافة إلى المؤسسات التابعة لمكة والمدينة، كل ذلك يدخل في أملاك الدولة الدومين ويجب أن تستثمر لحسابها ولحرمان أصحاب هذه الأملاك من فرصة الرد على القرار، أضاف: "**أن كل الأشخاص الذين تخضع لهم تلك الأملاك عليهم أن يقدموا في ظرف ثلاثة أيام من نشر القرار بإثبات البيانات التي تحتوي على طبيعة ووضع وكمية الأحواز التي في حوزتهم**".

كما قامت فرنسا بمصادرة أملاك القبائل الثائرة قننتها الإدارة الفرنسية في سلسة من المراسيم والقوانين كان أول إجراء وأخطرها المصادرة، هذه الأخيرة تتم بصيغتين، جماعية وفردية، حيث تستولي الإدارة بالقوة على كل الأملاك المنقولة وغير المنقولة. وبهذه الطريقة القمعية، تم تحويل غالبية الفلاحين الجزائريين من ملاكين للأرض إلى مستأجرين وخماسين. وتم هذا كله بمقتضى القانون الصادر سنة 1845، الذي قرر، أن المصادرة تطبق على كافة القبائل التي تدخل في حرب مع الفرنسيين وحلفائهم من القبائل المتعاونة كل من يساعد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة العدو، أو له معه اتصالات إضافة إلى اعتبار كل جزائري تغيب عن قريته أكثر من ثلاثة أشهر من دون رخصة من السلطات الفرنسية –في نظر هذا القانون –متخليا عن أرضه وفارا إلى أرض

العدو وأتبعت الإدارة الفرنسية هذا القانون بقانون آخر، هو الأمر الملكي الصادر في 21 جويلية 1846.

والواضح أن المصادرة كانت تخدم هدفين اثنين؛ **الأول**، قمع انتفاضات الجزائريين ضد الوجود الفرنسي، **الثاني**، الحصول على الأرض والتي كانت تشكل عائقا أمام التوسع الاستيطاني. ويتجلى لنا التصرف الاستعماري بصورة أكثر وضوحا، في الإجراءات المتخذة ضد القبائل المشاركة في مقاومة المقراني سنة 1871. فقد ألحقت بأملاك الدولة مساحات شاسعة من الأراضي تخص سبع مجموعات قبلية، أي حوالي 306.614 هكتارا من أراضي المرور، وحوالي 503.506 هكتارا من الأراضي الزراعية التابعة لـ 306 قبيلة اعتبرت متمردة، وتعرضت 1178 ملكية خاصة للمصادرة وألحقت أراضيها بأملاك الدولة. وقد بلغ مجموع عمليات الاقتطاع 446.406 هكتارا من بينها 301.516 هكتارا من الأراضي الزراعية و54461 هكتارا من أراضي الرعي و90.429 هكتارا من أراضي المرور. فقط علينا أن نشير أن إجراء المصادرة لم تنتهجه الإدارة الفرنسية مع مقاومة 1871 وإنما مع كل الثورات السابقة واللاحقة، مثل مقاومة الأوراس عام 1879 وأولاد سيدي الشيخ. وبالعودة إلى الإحصائيات نجد أن المصادرة الجماعية للأراضي الزراعية قد مكنت المستوطنين من الاستيلاء على 2.639.999 هكتارا تعود ملكيتها لحوالي 313 قبيلة. أما المصادرة الفردية فقد كان ضحيتها حوالي 4.827 جزائري.

2.مصادرة الأراضي وتهجير السكان بمنطقة الحضنة وبرج بوعريريج

منطقة الحضنة وبرج بوعريريج كانتا ضمن نطاق انتشار انتفاضة المقراني1871، وكغيرهما من مناطق الجزائر كانت عرضة لعمليات انتقام وقهر ومصادرة للأملاك والأراضي خاصة بعد المشاركة الواسعة في انتفاضة

المقراني1871، إلا أنها انفردت عن باقي المناطق في مسألة لا نكاد نجد عنها كتابات تذكر، ولها علاقة وطيدة بالمقرانيين وبالانتفاضة، ويتعلق الأمر بمسألة المهجرين من المقرانيين وقبائل الحشم من مواطنهما بدائرة البرج إلى منطقة الحضنة من جهة ومسألة الهجرة القهرية التي مست قبائل الحضنة إثر انتهاء أحداث الانتفاضة 1871. ومن الآثار الأولى التي مست أهالي المسيلة عمليات المصادرات الجماعية للأملاك والأراضي. وتنوعت عملية المصادرة إلى نوعين:

مصادرة شخصية لأملاك الأفراد الذين شاركوا في الثورة إلى جانب المقرانيين أو وقفوا معهم. ومصادرة جماعية لسكان العروش والدواوير الذين أرغموا على دفع أراضيهم الجيدة لسلطة الاحتلال من جهة ودفع ضريبة حربية جماعية بصفة إلزامية تصل إلى حالة رهن الأملاك والأثاث[1].

تعرضت المسيلة ككل إلى عمليات مصادرة واسعة شملت معظم العروش والأفراد، امتازت بطابعها القهري الجماعي الذي لم يستثن حتى الأشخاص والجماعات التي وقفت محايدة من الانتفاضة. وفرضت فرنسا غرامات مالية تم تسديدها حسب كل دوار وقبيلة. فمنذ1874 صدر في حق مدينة المسيلة قرار مصادرة للأملاك والأراضي التي قدرت مساحتها 1200 هكتار وغرامة مالية قدرت بـ 38980 فرنك [2] بعد أن كانت في البداية 41934 فرنك [3] وهي غرامات يسددها أهل المدينة مقابل عملية استرجاع أملاكهم المحجوزة. وحتى

1 -Boujade، (G) "Notes chronologiques" pour servir à L'histoire de L ‘occupation Française dans la région d'Aumale،1845-1887، in RAF 1891، pp76-77.

2 -ACMM (archve de la commune mixte de m’sila): B(boite)،224 ، D2 (sequestre de M'sila).

3 -ACMM: B،241، D1(sequestre de Ouled Derradj).

الأشخاص العاجزين عن دفعها تتكفل الجماعة عنهم بتسديدها، مع عدم استثناء حتى الأشخاص الذين وقفوا إلى جانب فرنسا بسبب وجود أراضيهم ضمن محيط الأراضي المصادرة جماعيا. على أنه تم تعويضهم بأراضي رديئة خارج المنطقة [1].

وبدأ أهالي المسيلة تسديد الضريبة ابتداء من جويلية 1874 [2] حسب قرار 26 ماي 1872. واعتبرت مدينة المسيلة حسب القائد العسكري لملحقة المسيلة، بكامل أهاليها مع المنتفضين إلى جانب المقراني، وهي أعمال في نظر فرنسا عدائية لها، لذلك تم تطبيق المادة 10 من قرار 1845 والذي أدى إلى تعرض عدد كبير من السكان والأعيان إلى المصادرة الفردية والجماعية للأملاك والتي شملت على الخصوص[3]:

أحمد بن الباهي قائد المسيلة السابق وهو فارس برتبة الوسام الشرفي.

محمد بن أحمد الباهي: ابن القائد السابق.

المدني بن يحيى: شيخ مدينة المسيلة.

سي محمد بن الطيب بن بوجملين: شيخ زاوية سيدي بوجملين بمدينة المسيلة الذي أعلن الجهاد المقدس ضد فرنسا بداية الثورة.

إضافة إلى قائمة طويلة من أهالي المدينة تتضح من خلالها مدى دور أعيان ومشايخ المدينة في توحيد صفوف السكان إلى جانب المقرانيين ومدى الترابط الاجتماعي داخل المدينة الذي حال دون انقسام أهلها في بداية الثورة.

---

1 -BOGA (bulletin official du gouvernement d'algerie): 1905، p98; BOGA: 1872،pp 408-409.

2 -ACMM: B،241، D1(convention relative au biens séquestrés، tribus de M'sila juin 1876).

3- BOGA: 1872، p408.

والفئة القليلة التي فرت من المدينة عملت فرنسا على استغلالها في إخضاع السكان بجعلهم في مناصب القياد على مختلف دواوير المنطقة كما كان حال القائد صرموك محمد بن عبد الله الذي عين على المطارفة والذي أعفي من المصادرة إلا أن موقف السكان له كان الكراهية والرفض وهذا ما تجلىّ من خلال الشكاوى التي قدمها السكان إلى الإدارة الفرنسية بشأنه [1].

كما استعملت فرنسا علاقتها القوية بعائلة بوضياف بن بوراس بتعيين عدد من أفرادها على مختلف القيادات[2]، بحكم دور العائلة القديم منذ دخول الاحتلال الفرنسي للجزائر في توطيد الأمن والاستقرار، ومن خلال ذلك استغلت هذه العائلة الوضع الجديد لتزيد في امتيازاتها ونفوذها على حساب الأهالي[3]. لم تتوقف فرنسا عند حدود معاقبة المشاركين في الثورة، ولا حتى المصادرة الجماعية بل تعدتها إلى عمليات احتلال مباشر للأراضي الخصبة للأهالي في ظروف أمنية صعبة استغلتها قوة الاحتلال لإنشاء نواة مركز الاستيطان الأوروبي بالمسيلة كما أن عملية المصادرة لم تكن تلقائية إذا عرفنا مدى التقارير والخبرات الفنية عن أراضي ومياه المنطقة التي قدمها كثير من الباحثين وشركات التنقيب عن المياه منذ1858[4].

ودليل ذلك مصادرة الأراضي لواقعة غرب وادي القصب المسيلة المعروفة باسم سباع الغربي التي تحولت فيما بعد إلى أراضي المعمرين المسقية في

1- ACMM: Bn165،D1 (lettre Djemaa de META RFAL'Administrateur de M'sila /9/02/1897.

2 – نذكر هنا أيضا الرسالة الموجهة من قبل أحد قياد عائلة بوضياف وهو بوضياف ابراهيم إلى فرنسا في 1907.

3-ACMM;B،171، D5(lettre Djemaa Ouled Khelouf 23/11/1905) (Selmane ،30/07/1902).

4 -Moniteur Algérien :05/06/1858

حين عوض أصحابها بأراضي رديئة صودرت لغيرهم شرق الوادي بمنطقة سباع القبلي[1]. غير أن المصادرة لأراضي مدينة المسيلة تختلف عن المناطق الأخرى التي تتبع حدود البلدية فيما بعد على أساس طابع الملكية بها، بحيث تصنف أراضي أهل المسيلة بالملك بينما أراضي البلدية المختلفة تصنف بأراضي عرش. وكانت لهذه العملية آثار اقتصادية واجتماعية على سكان المدينة، بتقلص نشاطهم الزراعي وضعف مردوديته وانخفاض مستواهم المعيشي في الوقت الذي نما فيه القطاع الأوروبي الزراعي بعد قدوم واستيطان المعمرين، بعد انتهاء ثورة المقراني واستحواذهم على المجاري المائية المعدة للسقي وتحويلها إلى أراضيهم الفلاحية[2].

وبحكم عدم وجود أراضي العرش بمحيط المسيلة فإن السكان الذين تمت مصادرة أراضيهم نهائيا تحولوا إلى أجراء أو عمال بسطاء عند المعمرين في أراضيهم القديمة، وتأثرت كل عروش المسيلة لعمليات المصادرة والغرامات المفروضة عليهم، والتي لم يكن باستطاعة الأهالي تسديدها مما جعل سلطة الاحتلال توزعها على عدة سنوات. وكما كان حال مدينة المسيلة، حدث لدوار المطارفة التابع لعرش أولاد دراج حيث انتزعت منه الأراضي الخصبة التي يتم سقيها بساقية خباب الآتية من وادي القصب، بموجب اتفاقية المصادرة 1877/04/30.[3]

وقد ادعت سلطة الاحتلال أن هذه الأراضي سوف تستعمل في إطار المصلحة العامة وقدرت المساحة التي صودرت بعرش أولاد دراج 4000

1- ACMM: B، 241،D1(convention entre le gouvernement d'Alger et le tribu de M'sila 31/05/1877)
2- ACMM: B، 127. (carte du Géometre du sequestre 3/12/1877)
3 ACMM:B، 136، D1 (Sequester de M’sila)

هكتار وغرامة مالية 35000 فرنك[1]. وقد صدر قرار المصادرة لعرش أولاد دراج في 1874/10/01 وتمت اتفاقية مع الأهالي بتاريخ 11 أفريل 1877 فرضت عليهم مصادرة ما مساحته 4000 هكتار موزعة بين:

-**مجموعة بشيلقا:** التي احتفظت بها الدولة الفرنسية على أمل منحها للمعمرين ثم أجرتها لأولاد دريس بعد أن تبين لها رداءة تربتها وهي بمساحة 2000 هكتار.

-**مجموعة واد سلمان:** وهي تمثل ثلث الأراضي المزروعة لعرش أولاد دراج وكان أمل فرنسا أن تكون محل إقامة مستوطنات للمعمرين غير أن الظروف المناخية للمنطقة ونوعية الأراضي لم تشجع فرنسا أو المعمرين على القدوم إليها، لأنها حسب رسالة الوالي لا تحقق رفاهية ومستقبل الأوروبيين، ومن ثم قررت الدولة فيما بعد تأجيرها للأهالي بغرامات مالية، وحسب رسالة الضابط دوران Durand [2] أنه يعجز على الأهالي دفع مبلغ الغرامات مرة واحدة ويقترح تقسيمها إلى دفعتين على الأقل.

3.تهجير قبائل الحضنة وتشتيتهم بعد1871

الانعكاسات الكبيرة لثورة المقراني على قبائل الحضنة تجسدت في ذلك الفراغ البشري الذي حل بالحضنة بعد الانتفاضة خاصة بعد هجرة عدد كبير من سكان فرقة السوامع التي وقفت إلى جانب الثورة، حيث بادرت بعد نهاية الأحداث إلى الفرار والذهاب في اتجاهات عديدة أهمها نحو تبسة الشمرة- العلمة، سيدي عيسى أولاد الحوت ومناطق أخرى لا زالت تأويهم إلى يومنا

1- ACMM; B224، D2،(Séquestre de M'sila et Ouled Derradj).
2- ACMM:B، 224،D2، (Lettre du chef du Division de Sétif au chef d'annexe de M'sila 13/05/1877)

هذا. وقد قدرت السلطات العسكرية عدد الخيم التي هجرت المسيلة عقب الانتفاضة خوفا من العقاب كالتالي[1]:

فرقة السوامع وهي أهم فرقة تعرضت إلى التهجير والهجرة الطوعية وبلغ عدد الخيم التي انتقلت منها نحو بسكرة وباتنة فقط بـ 400 خيمة[2].

فرقة المطارفة انتقلت منها 170 خيمة نحو أولاد خلوف وسور الغزلان.

فرقة أولاد عدي انتقلت منها 170 خيمة نحو باتنة.

عرش أولاد ماضي اتجهت منه 200 خيمة نحو سور الغزلان. منهم 133خيمة من واد الشلال و92 خيمة من أولاد معتوق.

فرقة أولاد سيدي إبراهيم اتجهت منهم 50 خيمة نحو ونوغة. يشير تقرير آخر أن فرقة السوامع قد هاجر منها أكثر من 470 خيمة[3]. ولعل هذه الهجرة الجماعية بما تركته من تفكك روابط العرش وانسجامه وانقسامه إلى جماعات متناثرة بعيدة عن موطنها الأصلي، جعل فرنسا تعمق فيه الانقسام بحيث عمدت إلى تقسيم ما كان يعرف بقيادة السوامع الموحدة إلى فرق أربعة هي: أولاد عبد الله، الذين تم ترحيلهم من منطقة بوحمادو إلى فيافي منطقة السويد "**بياضة**"

1 -ACMM/B127، D1sequestre de M'sila، rapport sur les tribus qui ont quitter le hodna en 1871،et CAOM (entre d'archive d'oure mer):65K7،statistiques et renseignement 1870.1880.

2 – عثرنا خلال تصفحنا لوثائق الارشيف الفرنسي باكس قوائم اسمية لعرش السوامع الذين هجروا المسيلة نحو جهات عديدة من الوطن فاقت بكثير الاعداد التي قدمها جيش الاحتلال وهي موزعة في علبة:CAOM :7i14/tribu souamaa

3 -CAOM: 65K8، statistique de population،état des souama qui ont quitter le hodna 1871.

الجرداء والتي تحمل اليوم اسم أولاد عبد الله، وفرقة اللوذاني وفرقة الهجارس[1] وأولاد حديدان. كما أن الأثر البارز لسياسة فرنسا اتجاه دعم سكان أولاد دراج للمقراني هو تفكيك روابط العرش ككل خصوصا فرقة السوامع وقطع الأواصر التقليدية وخلق الصراعات الجديدة مع الجماعات والعروش المجاورة [2]. في إطار عملية المصادرة والترحيل والتعويض في الأراضي مثلما حدث بين أولاد عبد الله وأولاد غنايم والسوامع وأولاد سيدي حملة [3]. كما مست منطقة السعيدة أين يقطن عرش أولاد ماضي الذي كان أكثر العروش تماسكا وتلاحما من خلال الأحداث التاريخية التي مر بها، والتي أفرزت له شخصية قوية كانت تظهر في المنازعات الخارجية والعلاقات مع العروش الأخرى في مسائل التحالف أو الحرمة أو حدود الأرض والتسلح للحرب[4]. مسته نفس الآثار التي لحقت بعرش السوامع، من عمليات المصادرة والحجز للأملاك والأراضي والغرامات الحربية التي اعتبرت امتداد لموقف فرنسا القديم خلال انتفاضة العرش القوية سنة 1864. وكانت الأراضي المصادرة لهذا العرش موطن الجماعة الجديدة المهجرة من إقليم مجانة حشم المقراني، كتعويض لها عن الأراضي الخصبة التي صودرت منها ومنحت لسكان الألزاس واللوّرين. ولم تنْجُ من عملية المصادرة حتى العائلات والمشايخ التي وقفت إلى جانب فرنسا خلال الثورة مثل زعيم مشيخة أولاد معتوق الطيب دحدوح وعائلته [5]، وإن

1 – كلمة الهجارس هي فرقة من سوامع أولاد عبد الله، ليس لها صلة بهجارس أولاد سيدي هجرس التابعة لمحيط أومال سابقا (سيدي عيسى) جنوب غرب المسيلة.

2 -ACMM: B90، D1، Rapport Caïd Mcif 12.01.1912)

3 -A.C.M.M: B، 224، D1 (Délibération de la commission municipale du 23/03/1888).

4 -Bourdieu، (P) op-cit،p 71.

5 -A.C.M.M:B، 224، D2 (rapport caïd Sakhri Boudiaf 13/11/1890).

حاولت فرنسا جعله على رأس قيادة منطقة أولاد سيدي إبراهيم بعد انتهاء الثورة بمحيط بوسعادة، بسبب وجود أراضيه ضمن أراضي العرش المصادرة جماعيا. كما تباينت الغرامات الحربية والمساحات المصادرة حسب درجة الولاء للمقراني وطبيعة الأراضي.

فقد صودرت مساحة 4042 هكتار من منطقة أولاد عدي لقبالة مع غرامة مالية 41939 فرنك باعتبارها كانت موطن زعيم أولاد نجاع جنان بن الدري، حليف السعيد بن بوداود في مقاومته للجيش الفرنسي في الجهة الشرقية لمنطقة المسيلة أو المسيلة الشرقية. في الوقت الذي تقلصت فيه المساحة المصادرة لعرش الدريعات بسبب الطابع الجبلي الصخري بينما ارتفعت قيمة الغرامة المالية الخاصة بنفس العرش إلى 127285 فرنك من خلال قرار 16 جويلية 1872 [1] وهذه الإجراءات مثلت الصفة الانتقامية للاستعمار الفرنسي من الأهالي، رغم حالة الفقر والبؤس التي كانوا عليها في هذه الفترة. وفي الوقت الذي كانت غالبية السكان تعاني من القهر والخوف والمصادرة ومن التشتيت استغلت الأقلية التي تعاونت مع فرنسا الظروف في الاستحواذ على مزيد من الأراضي التي صودرت من أصحابها أو الذين فروا وتركوها واعتبرتها سلطة الاحتلال أراضي متروكة ومن أمثلة ذلك سيطرة القائد الصخري بوضياف على أراضي مدينة المسيلة واستغلها في الزراعة [2]، كما استغل آل بن زغلاش شكور ابن الحاج أراضي المخزن بأولاد دراج، كما ارتقى العديد من هؤلاء إلى مناصب

1 - A.C.M.M:B، 224،D1 (séquestre de M'sila 1875-1888).
2 -A.C.M.M: B،241،D1 (carte du Géomètre du séquestre de M'sila 3/12/1877).

القيادة في مختلف الدواوير خصوصا عائلة بوضياف[1].

4.مصادرة أراضي قبائل برج بوعريريج وتهجيرهم إلى الحضنة 1871

شكلت قبائل الحشم المقرانيين السند القوي لإمارة مجانة وسندها العسكري والاجتماعي وارتبط اسمها بمرادفات النفي والمصادرة والتهجير بسبب الدور الذي قاموا به خلال انتفاضة 1871.

وينتمي الحشم إلى القبائل الهلالية الذين اختارهم أحمد المقراني خلال اشتراكه مع الحسين بن خير الدين في افتكاك مدينة وهران 1563م[2]. وأسكنوهم سهل مجانة على سفوح جبل "**هرسبان**" وتحولوا إلى مصدر فرق حرس المقراني، كما ينتمي جزء منهم إلى قبائل العريب التي كونت جماعة المخزن خلال الحكم العثماني لمنطقة حمزة تحت قيادة المقراني.

أدت ضآلة العنصر التركي في الجزائر إلى دفع الحكام إلى استخدام هذه القبائل لتكون لهم سندا داخليا وقوة حليفة. بحيث امتد نفوذ الأتراك إلى كامل منطقة الحضنة بفضل قبائل الحشم. وفي الوقت ذاته استنجد الأتراك ببعض القبائل المتمردة مثل أولاد عبد الله وأعطوهم صبغة شرعية في مراقبة المنطقة الممتدة بين سيدي عيسى وبوسعادة رغم أعمالهم اللصوصية في كثير من

1- قامت فرنسا بتعيين بوضياف النذير قايد على الدريعات 1885 وبوضياف الصديق بن بوضياف على أولاد عدي لقبالة 1882 بوضياف المختار على السعيدة 1891 وبوضياف الحاج بن أحمد على مدينة المسيلة بعد أن كان قايد على المكارطة المعاضيد وبوضياف محمد بن القرشي على بني يلمان (A.C.M.M: B، 241، D1).

2 – مسلم بن عبد القادر; **أنيس الغريب والمسافر**، تحقيق رابح بونار 'الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 'الجزائر'1974'ص 95.

الأوقات[1]. كانت قبائل الحشم تمثل قوة امن وحماية للطرق الرئيسية والحصون العسكرية خلال الفترة العثمانية، فالطريق السلطاني الواصل بين الجزائر وقسنطينة والذي يمر بمنطقة برج بوعريريج مثل محطة هامة لنشاط قبائل الحشم وامتد هذا النشاط إلى الطرق الثانوية لبا يلك الشرق وبايلك الوسط وإلى مناطق القبائل الثائرة التي ظلت تقوم بتمردات ضد سلطة البايلك مثل عرش أولاد دراج وعرش أولاد ماضي بالحضنة الغربية.

تحولت قبائل الحشم مع مرور الزمن إلى الصفة الإقطاعية في الحياة الاقتصادية باضمحلال الأعمال التجارية والمبادلات النقدية لسكان الريف وانتقال ملكية أرض البايلك إلى ملكية خاصة لعشائر الحشم.

لقد أراد الاستعمار الفرنسي تحطيم القاعدة الاقتصادية للطبقة البورجوازية القديمة كبداية لتفكيك المجتمع الجزائري وعزل القيادات والمشايخ الحاكمة أمثال المقرانيين وتعويضهم بموالين. وأعطت القوانين الصادرة عن الجمهورية الفرنسية بعد 1871 صلاحيات واسعة للوالي العام في الجزائر ولحكام المقاطعات كلها تهدف إلى نزع الملكيات العقارية ومنحها للكولون وهذا ما تعرضت إليه قبائل حشم المقرانيين بعد أحداث انتفاضة1871.

والحشم الذين هاجروا إلى الحضنة [2]هم فرسان المقراني الذين ينتمون إلى قبيلة الحشم الهلالية والذين اختارهم أحمد المقران خلال اشتراكه مع حسين بن خير الدين في افتكاك مدينة وهران عام 1563م، وأسكنهم سهل مجانة على سفوح جبل هريسان، وأصبحوا بذلك مصدر فرق الحرس والحزم. كما ينتمي

1 -CAOM:21،H19،notice sur les tribus de subdivision d'Aumale.et 8M43،hachem، hodna.

2 - أغلب القبائل التي رحلت سنة 1876 إلى المسيلة من مناطق سيدي امبارك وصنادة والعناصر ومجانة، أنظر: affaire hachem،ACMM:B27

عدد من الحشم إلى أصول قبائل العريب التي كونت جماعة المخزن خلال الحكم العثماني بمناطق حمزة تحت قيادة عائلات المقراني. حتى عام 1871م. وبسبب مشاركة قوم الحشم القوية إلى جانب عائلة المقراني فقد تعرضت عائلاتهم إلى الفرار والمصادرة[1] والتهجير نحو الحضنة وهم الأغلبية الذين عوِّضوا عن أراضيهم بمصادرة أخرى بمنطقة الحضنة وبريكة والمعاضيد[2].

اعتبرت ثورة المقراني 1871م أهم الثورات الشعبية التي اهتزت لها اغلب مناطق الجزائر الشرقية الوسطى فقد مثلت هيجان شعبي تلاحمت خلالها مختلف الأعراش مع عائلة المقرانيين وحشمها [3]. ومن أهم المناطق التي انتفضت وأعلنت مشايخها الجهاد ضد فرنسا منطقة الحضنة الواقعة في المناطق الداخلية للجزائر الشرقية وهي عبارة عن منخفض طبيعي محاط سلاسل جبال الحضنة يتخللها شط الحضنة الكبير.

احتضنت أعراش الحضنة عائلة المقرانيين في مختلف فترات الانتفاضة إلى غاية نهائيتها وبقدر هذا التلاحم كان رد الاستعمار عنيفا ضد هذه المنطقة بالقمع والمصادرة والتهجير والعقاب. لقد شهدت العديد من تقارير الضباط والقيادات الفرنسية بين سنوات 1871م- 1876م[4] عن طبيعة الرد الفرنسي ومعاملته للقبائل التي ثارت إلى جانب المقرانيين.

5.القمع والتهجير في منطقة الحضنة والبرج بعد1871

عملية تهجير حشم المقرانيين بالقوة من إقليم مجانة وبرج بوعريريج بالهضاب

1 -CAOM:93/1645‹colonisation du hodna‹expropriations;1k/308‹hachem hodna rapport 1884-1888.
2 -Rinn L: op-cit pp 10-12.
3-CAOM: 1K308‹hachem rapport quotidien 1871-1876.
4 -CAOM; 8m43 hachem. Rapport du commandant de la division de Constantine 1/1/1876.

العليا الشرقية للجزائر إلى منطقة الحضنة بالمناطق السهبية الداخلية سنة 1876 حملت جملة من الأبعاد الاستعمارية ومظاهر الحقد والانتقام والعنصرية، وتساءلت آنذاك كثير من تقارير ومراسلات القادة الفرنسيين هل هي عملية تنظيمية لإدارة الحكم المدني الجديد بالجزائر، أم هي عملية سياسية أم عملية انتقام جماعية للجزائريين؟ فإذا كانت عملية تنظيمية في إطار المصادرات الجماعية يرى قائد مقاطعة قسنطينة في تقرير 1876/3/22م أن الحشم الذين لهم أملاك بالتل يمكن مقايضتهم أراضي بالحضنة إلا أن الحشم الذين لا يملكون أراضي يمكن بقاؤهم بالتل كأجراء عند المعمرين الأوروبيين (النازحون من الألزاس واللورين).

وإذا كانت العملية سياسية يرى نفس الضابط أن القرار الحكمي الذي صدر في الفاتح جانفي 1876م الذي اعتمد اقتراحات مقاطعة قسنطينة المقدمة سنة 1874م يجعل العملية عامة تشمل كل سكان الحشم بدون استثناء. لأن القرار في مادته الثانية بنص: (كل السكان الأهالي لعرش الحشم سوف يرحلون إلى أراضي الحضنة المتروكة من طرف قبائل أولاد معتوق والسوامع وأولاد علي بن خالد وأولاد يحيى)[1] وأن عملية ترك الحشم غير الملاك في أوطانهم يعتبر خرق للقانون الاستعماري نفسه لأنّ هذه الفئة تكون خارج العقوبة المفروضة على إخوانهم الملاك وعبارات التقرير تبرز بوضوح تام عن البعد الاستعماري الفرنسي لكل تشريعات وتصرفات القيادة العسكرية الفرنسية في الجزائر عقب وصول الاستعماريون الجدد إلى الحكم بعد هزيمة 1870م مع ألمانيا.

---

1 -Archive commune mixte de M'sila(A C M M);boite 94، dossier hachem، في الملف قوائم اسمية لأناس الحشم المهجرين من مجانة ومناطق التل إلى مختلف مناطق المسيلة .

فالعملية جمعت الهدف السياسي والإجراء العقابي معا، كما جاء في تقرير قائد مقاطعة برج بوعريريج كما أن العملية تزامنت مع أحداث الحرب السبعينية بأوروبا ومسألة المهاجرين من الألزاس واللورين نحو الجزائر. من الوجهة السياسية أرادت فرنسا القضاء على المقرانيين وأنصارهم باعتبارهم يمثلون خلافة وقيادة هامة واسعة من الجزائر الشرقية والوسطى وتفكيك عروش الحشم بإبعادهم عن مواطنهم وتشتيتهم على دواوير مختلفة وعدم السماح لهم بإعادة ترتيب بيتهم السياسي [1]ومن جهة ثانية كانت في إطار التحضير لعملية استيطان الأوربيين في شروط طبيعية وسياسية ملائمة. من جهة أخرى كانت عملية الانتقام من سكان الحضنة الذين ساندوا انتفاضة المقراني في إطار تفكيك البِنى القبلية التقليدية للمجتمع الجزائري الذي بقي يحتفظ بتماسكه الاجتماعي وتضامنه، وظل خزان المقاومات الشعبية قبل 1871.

لقد اعتبرت سلطة الاحتلال الفرنسية أن الشيء الذي يجمع الجزائريين هو الأرض فسعت إلى القضاء على وحدتهم من خلال هذا الرابط الأساسي منذ 4 أكتوبر 1844م عندما صدر مرسوم يحدد ويضمن الحقوق العقارية للفرنسيين [2]، ثم تلاه سنة 1845م مرسوم يحدد حقوق مصادرة أراضي السكان الذين تركوا الأراضي والتحقوا بالمقاومة واتصلوا بالمقاومين، وكل من تغيب عن أرضه ثلاثة أشهر أو من اخترق أعمالا ضد فرنسا[3].

لقد مثلت هذه العملية نموذجا متأخرا لسياسة التفكيك التي بدأت منذ تطبيق قرارات المجلس المشيخي على عروش الحضنة 1867م والتي جعلت من ثورة

1 -ACMM: B،90(rapport de chef de cercle de bordj bouareridj 18/02/1876
2- Julien،(Ch،A): L'histoire de L'Algérie contemporaine 1871-1954.P.U.F، paris،p190.

المقراني الظرف المناسب لاستكمال تنفيذ القرارات ونزع الملكيات وتحويل ونقل الأعراش خارج أوطانها.

6.أبعاد المصادرة والتهجير

تتضمن الكثير من التقارير العسكرية الفرنسية التي كتب بين 1871م-1876م البعد الحقيقي لهذه العملية التي أثارت اشمئزاز بعض الفئات الفرنسية نفسها، لأنها خرجت عن نطاق المعاملات، والأعراف الدولية المتعارف عليها إلى غاية هذه الفترة، ولأنها جاءت في ظرف دولي كانت فرنسا في وضع القهر والرجعة بعد حرب الوحدة الألمانية. هل يمكن اعتبارها مجرد رد على انتفاضة شعبية قد سبقتها عدة انتفاضات مماثلة في مناطق أخرى أم هل هي حكم المعمرين وسيطرة الطبقة الرأسمالية الاستعمارية التي وصلت الحكم بعد 1871م أمثال جول فيري وغيرهم ودور المكاتب العربية خلال وبعد ثورة1871م. لقد أرادت فرنسا تحقيق جملة من الأهداف[1]:

-تحطيم روح المقاومة الشعبية وتلاحم الريف الجزائري مع القيادات المحلية أمثال المقراني وبومزراق والحداد. وهذا ما كتبته التقارير المتعلقة بإعادة تنظيم قيادة المقرانيين في الحضنة قبل انتفاضة 1871م.

-تفكيك القبائل التي مثلت سند المقرانيين وتشتيتها عن أوطانها وعدم ترك فرص لانتفاضات مماثلة مثل قبائل الحشم (وهي عملية تطبيقية لقرار المجلس المشيخي الصادر في 1863/04/22م الذي اعتبرت فرنسا من خلاله أن الريف الجزائري من البدو الرحل هو خزان المقاومات الشعبية).

-تهيئة الظروف الطبيعية لعملية توطين المعمرين الجدد النازحين من الالزاس

1 -ACMM: B،90(r apport de chef de cercle de bordj bouareridj 18/02/1876)1.

واللورين بعد حرب الوحدة الألمانية 1870م. (وقد أشار إلى ذلك رئيس المكتب العربي لمركز برج بوعريريج الضابط Payen[1]).

-الانتقام من القبائل التي ساندت المقراني ب الحضنة بتثبيتها وتهجيرها ومصادرة أراضيها ومحطة أخرى لإقامة مناطق استيطان للأوروبيين (الكثير من هذه القبائل تم ترحيله إلى جزيرة كاليد ونيا الجديدة).

-تكملة عملية التفكيك والتفتيت الاجتماعي والاقتصادي الذي شرعت فيه فرنسا منذ مرسوم 22 افريل 1863م المعروف بقانون المجلس المشيخي المتعلق بالملكيات العقارية.

-التحكم والسيطرة على القبائل في إطار تنظيم جديد ضمن الحكم المدني والقضاء على التنظيمات القيادية التقليدية للمجتمع الريفي الجزائري. بحيث نقلت منطقة الحضنة المرحل إليها قبائل الحشم من قيادة المقرانيين والمكاتب العربية ضمن المحيط العسكري إلى قيادة البلديات المختلطة تحت سلطة المتصرفين الإداريين.

1- Payen c :colonisation du Hodna ،in Recueil des mémoires de la societé archeologique du département de Constantine 1893 p 14.

يعتبر الضابط بايان payen أحد ضباط المكاتب العربية الذين عينوا على مكاتب كل من باتنة وبرج بوعريريج منذ 1850 وهومن الضباط الذين اهتموا بدراسة آثار الرومان في المسيلة والأوراس وخاصة تيمقاد وتتبع طرق الرومان_ القديمة وقدم مجموعة من الدراسات التاريخية والأثرية بعد أن جاب مناطق المسيلة والهضاب العليا والاوراس ومن أبحاثه التي نشرتها مجلة مجمع المعلومات حول المجتمع الأركيولوجي لمقاطعة قسنطينة بعنوان استيطان المسيلة. ومقال حول معلومات إقامة مجموعة المدن الرومانية لمقاطعة باتنة الصادر في نفس المجلة سنة 1857.

(-ACMM;B، 90،D1 (installation des Hachems dans le Hodna

.1876مقال صدر سنة 1893 بعنوان استيطان المسيلة. ومقال حول معلومات إقامة مجموعة المدن الرومانية لمقاطعة باتنة الصادر في نفس المجلة سنة 1857.

-تحقيق انتقال الملكية العقارية للأوروبيين بعد هجرة السكان الأهالي لأراضيهم خوفا من القمع الاستعماري وهذا ما يسمح بتطبيق أمرية 1 أكتوبر 1844 التي تسمح بانتقال الأراضي المهملة إلى الدولة الفرنسية.

8-ويبدو الهدف العنصري الذي يخرج عن نطاق الإنسانية كان الأكثر وضوحا في تقارير أوامر القيادات العسكرية الفرنسية، بعد الإعدام والنفي والتهجير لقبائل الحشم وفرض غرامات الحرب.

7.قبائل منطقة البرج المهجرين نحو الحضنة

تتكون القبائل التي هجرت من منطقة البرج نحو الحضنة من عناصر الحشم وهم عدة فرق تتوزع بين عدة دواوير إدارية، تم نقلها بالقوة وتوزيعها على عدة مناطق من إقليم الحضنة منذ 1876م، وكانت هذه العناصر تقطن مناطق مجانة، والعناصر، وسيد مبارك، وصنادة، وهي أراضي تلية خصبة ذات طابع ملكية خاصة لهم، وهذه الفرق هي[1]:

- **حشم مجانة:** تتكون جماعة حشم منطقة مجانة من فرق: مقدم، مجانة، دار زيتون، أولاد خليف، بوكشاطة، القرية، حسناوة، خروبة، وقد قدر عدد المرحلين بنحو 526 نسمة وقد تم تنصيبهم بأراضي السوامع بالحضنة ومنحت لهم مساحة 8211 هكتار.

- **حشم العناصر:** تتكون جماعة حشم منطقة العناصر من فرق: حناشية[1] وهم الأغلبية، وأولاد شنيتي، مقدم، بليمور، أولاد خلوف، أولاد رياح، بومرقد، العناصر سنارة، وقدر عددهم بـ 485 نسمة ثم تنصيب بأراضي الشلال بعرش أولاد ماضي في الحضنة في مساحة 10.988 هكتار[2].

1 -ACMM; B، 90،D1 (installation des Hachems dans le Hodna 1876).
2 -ACMM;B، 181، Dossier Hachems

– **حشم سيدي مبارك:** تتكون جماعة منطقة سيدي مبارك من فرق: عين تاغروت، شويحة (التابعة لقيادة زمورة) بن أحمد، علونية، سيدي مبارك، ريغا، زمورة، أولاد عكر، وضمت 280 عنصر تم تنصيبهم في أراضي السعيدة بعرش أولاد ماضي في الحضنة في مساحة 8541 هكتارا.

–**حشم صنادة:** جماعة منطقة صنادة تتكون من فرق: مزيطة، سيدي موسى، مجانة أولاد عجيل، الدواير، وضمت 223 عنصرا، تم نقلهم إلى أراضي الشلال بعرش أولاد ماضي في الحضنة في ماسحة 6898 هكتار. وقد بلغ مجموع الأراضي التي منحت لحشم المقراني بمختلف فرقهم بمنطقة الحضنة 34649 هكتار وزعت عليهم في عدة مواضع منها منطقة بوحمادو التي كانت تضم جزء كبير من عرش السوامع الذي ثار إلى جانب المقرانيين وموضع الشلال وموضع السعيدة التي يتواجد بها عرش أولاد ماضي، ومواضع أخرى مثل المعاضيد. أدت هذه العملية إلى تداعيات خطيرة مست العلاقات الاجتماعية لفئتي الحشم وسكان الحضنة، كما أفرزت واقعا اجتماعيا واقتصاديا جديدا أدى إلى إحداث خلل في استقرار وتوزيع السكان من جهة، وفي وتيرة النشاط الاقتصادي المرتبط بالأراضي التي مستها هذه العملية إلا أن هذه العناصر من جماعة الحشم لم يستقر بها المقام بأراضي الحضنة، ولم يحصل اندماج بينها وأهالي المنطقة لمدة طويلة مما دفع بأغلبيتها إلى العودة في فترات منقطعة إلى أراضي التل بإقليم مجانة وسطيف والبرج لتترك مشكلا عقاريا قائما إلى ما بعد الاستقلال.

كان لثورة المقراني انعكاسات اجتماعية جد مؤثرة على بنية المجتمع

توجد قوائم اسمية للسكان الفارين من المسيلة إلى مختلف المدن ضمن أرشيف بلدية المسيلة ضمن علب90-18.

وتوزيعه الجغرافي وعلاقاته[1] أدت إلى فراغ بشري كبير حل بها عقب انتهاء الثورة وبداية عمليات المصادرة والمتابعة وإجراءات القهر الاستعمارية، ويشهد الفرنسيون أنفسهم حجم التأثير الذي حل بالسكان بمنطقة الحضنة. فالضابط **باين** Payen الذي شغل منصب رئيس المكتب العربي لبرج بوعريريج بين 1860م إلى 1869م، وكان من بين الضباط المهتمين بالتاريخ والأبحاث الأثرية يؤكد في مقاله حول تعمير الحضنة بأن مقاطعة الحضنة خصوصا قد شهدت فراغا بشريا رهيبا أكثر مما شهدته منطقة مجانة نفسها التي كانت تمثل إقليم عائلة المقراني وحشمه، ويذكر أن أغلب الأراضي التي كانت تعمرها وتسقيها عروش الحضنة قد وجدها جيش الاحتلال الفرنسي فارغة وتحت حرية تصرفه [2].

كما أن عملية مصادرة الأراضي والأملاك التي مست السكان والفرق التي وقفت إلى جانب المقراني وعرفت بالمنافقين قد أدت إلى عملية تهجير جماعي للسكان بإقليم الحضنة خصوصا من منطقة السوامع، وأولاد عبد الله، وأولاد ماضي حققت غاية وهدف فرنسا في إطار سياسة التشتيت والتهجير وإيجاد مواطن ملائمة للمستوطنين الجدد من جانب التشتيت كانت انتفاضة المقراني عامل هاما في هروب عروش الحضنة، وترك أراضيهم قبل حدوث انتقام الفرنسيين منهم. وسياسة التهجير التي اتبعتها فرنسا أدت إلى انقسام عرش السوامع إلى السوامع القبالة الذين بقوا في منطقتهم الأصلية ببوحمادو، السوامع

1 -ACMM; B;171. (Lettre du Général de la sougeole à L'Administrateur de M'sila 10/06/1882). (Rapport caïd- Ouled –Hdiden 18/10/1902). et B224، D1 (Délibération Commission municipale 29/03/1888)

2- ACMM; B، 90، D1، (Rapport du Djemaa des Hachems de douar Saida 28/12/1895.

الظهارة الذين رحلوا إلى منطقة بياضه غرب الحضنة ويمثلون فرقة أولاد عبد الله.

كما قامت فرنسا بتهجير فرقة الدحادحية من عرش أولاد ماضي، بسبب موقفهم من فرنسا وجعلت من الذين وقفوا إلى جانبها مثل أمير مشيخة أولاد معتوق الطيب دحدوح، على رأس قيادة أولاد إبراهيم سنة 1872م، قبل أن تتحول هذه القيادة إلى محيط بوسعادة العسكري، ضمن محافظة الجزائر سنة 1874م[1]. كما أدت ثورة المقراني إلى هجرة عدد كبير من السكان إلى شرق ووسط الجزائر والحضنة وترك أوطانهم متجهين إلى مناطق في شرق ووسط البلاد[2] بحيث هاجر سكان عرش أولاد دراج وفرقة السوامع بدرجة كبيرة نحو مدن الشرق الجزائري مثل تبسة، الشمرة، العلمة قالمة ووادي زناتي وعنابة والشريعة والسهول القسنطينية وحتى إلى تونس في حين هاجر سكان الخرابشة المعاضيد ونوغة نحو مدن الوسط كالعاصمة وبلاد القبائل واشتغلوا بها في أعمال البناء والمذابح والحمامات وغيرها. كما انتقلت جماعات أخرى من عرش السوامع المرحلين من منطقتهم إلى مناطق سهول سيدي عيسى ومنطقة بالحوت بمحيط أومال "**سور الغزلان**". في حين تذكر بعض الروايات الشفوية انتقال بعض فرق السوامع إلى تونس بمنطقة الجريد.

إن من مستجدات ثورة المقراني الاجتماعية بمنطقة الحضنة تهجير وتشتيت قبائل حشم المقراني بها، بحيث هجّرت بالقوة جماعات كثيرة من قبائل الحشم بعد أن صودرت أراضيها الخصبة وأملاكها بالمناطق التلية بمجانة وسيدي مبارك والعناصر وعين السلطان ومنحت لها أراضي بمنطقة الحضنة في

1 -ACMM:B، 90،D1(rapport caid Boudiaf Sakhri caid Hodna occidentale 13/11/1890

2 Despois،Jeans;le Hodna، ،pp231.235.

السعيدة والشلال السوامع[1]، وهي أراضي مصادرة أيضا من السكان الذين ثاروا مع المقراني، وقدر عدد أفراد الحشم الآتين من مدينة مجانة نحو وطن الحضنة بـ 526 فرد، ومن سيدي مبارك نحو أولاد ماضي 285 فرد ومن العناصر 485 فرد. خصصت لهم مساحة من الأراضي قدرت بـ 34650 هكتار منها 8122 هكتار بأراضي بوحمادو" **السوامع**" و8541 هكتار بأراضي أولاد معتوق بالسعيدة و17896 هكتار بدوار الشلال. وقد ساد اسم الحشم على المقرانيين في الوثائق الإدارية والمراسلات وحتى الكتابات الأوربية، ولعل هذا الإصرار من الإدارة الاستعمارية على تحول ما كان يطلق عليهم المقرانيين إلى الحشم دون ذكر اسم المقراني هو دليل على رغبة حقيقية في طمس هذا الاسم من ذاكرة السكان المحليين، لأنه يرتبط بحركة جهادية كانت قد لقيت صدى واستجابة واسعة منهم ودليل على الأسلوب الاستعماري في مواجهة رموز المقاومة الشعبية كي لا يكون اسمها عاملا في إعادة بعثها من جديد.

بدأت عملية تهجير قبائل الحشم من التل إلى الحضنة منذ 1876، وامتازت بالطابع القهري والجماعي، أدت إلى تفكيك هذه الجماعة عن أصولها، وفصلها عن أوطانها، فمثلت عملية جراحية استنزفت الكثير من قيمها الاجتماعية والاقتصادية وروابطها، وأثرت بذلك على مستقبلها وعلى مستقبل منطقة الاستقبال، بحيث أدت منذ 1876 إلى بروز مظاهر عدم الانسجام مع البيئة على أساس أن كل الأراضي التي منحت لهم أقل خصوبة ومرد ودية من أراضيهم المصادرة، ولأنها أراضي جلف تعتمد إلا على فيض الأمطار والسيول[2]

1 _ كان مجموع الضريبة المفروضة على ناس الحشم خلال سنوات، (1878-1881) D1 (Etat des impôts des Hachems،90،ACMM;B11530فرنك

2 -ACMM;B، 90،D1 (installation des Hachems dans le Hodna 1876.

وبالموازاة مع هذه المعطيات الجغرافية عمدت فرنسا على إرغام الحشم على اختيار العمل في هذه الأراضي أو دفع غرامات بكل صرامة تطبيقا لنص قانون 1874/10/01، الذي يخول للإدارة كراء أراضيهم للأهالي أو الأوروبيين دونهم[1].

8.تأثيرات عمليات المصادرة والتهجير على قبائل البرج والحضنة

إن عملية التهجير بالقوة، أدت إلى بروز مظاهر عدم الانسجام لهذه الفئة بالمجتمع والبيئة الجديدة نظرا للتباين الكبير بين وضعهم كملاك أراضي خصبة في التل في ظروف زراعية ومناخية سهلة ومكانة اجتماعية مميزة وبين الوضع الجديد في الأراضي الرديئة في مناخ جاف ونقص في المياه وتشكيلات اجتماعية لم يألفوا طبائعها وسلوكياتها. كما برزت مشاكل هذه الجماعة مع أناس المنطقة حول حدود الأراضي الممنوحة لهم في الوقت الذي بقيت فيما بينهم في المشاع حسب مواطنهم الأصلية، وانتقل الصراع الجديد الذي كان من المفروض أن يقع بين المحتل والأهالي إلى تنازع بين الأهالي الجزائريين حول الأراضي الرديئة بمختلف فرقهم تلية وحضنية. فكثرت النزاعات حول توزيع هذه الأراضي وخدمتها وسقيها وإنتاجها وأدى على العموم هذا الوضع فيما بعد إلى بروز ما يسمي بمشكل أراضي الحشم بمنطقة الحضنة والذي مازالت تداعياته مستمرة الى يومنا هذا [2].

---

1 -CAOM:8h/43،hachem،hodna،rapport du 21/01/1877.

2 – معاينات عديدة لملفات ضخمة عبارة عن منازعات السكان الذين استوطنوا أرض المسيلة بعد1871 مع الملاك الأصليين لها مع جماعة الحشم الذين منحت لهم فرنسا هذه الأراضي وما تزال قضاياها عالقة الى يومنا هذا (وثائق بعض معاينات لملفات المنازعات العقارية بين أهل المسيلة وقبائل الحشم عند عدد من الخبراء العقاريين بالمسيلة.

أدت ثورة المقراني إلى إحداث تحولات عميقة في واقع السكان الاقتصادي والاجتماعي، كما أن انتقام فرنسا من سكان منطقة الحضنة خاصة أدى إلى تحول في ملكيات الأراضي بين الناس، أدى بدوره إلى التأثير على المردود الاقتصادي الزراعي والحيواني للمنطقة [1].

لقد عمدت فرنسا إلى سياسة التفكيك الاجتماعي للقبائل الوافدة على الحضنة من الحشم وقبائل المنطقة بعد أن أنهكتهم بضرائب الحرب القاسية بهدف إبقاء الأهالي في صراع مستمر فيما بينهم، فقررت منح الأراضي لمن يخدمها خمس سنوات بعد أن فر أصحابها بسبب مواقفهم المؤيدة المقراني، كما كانت قرارات استغلال الأراضي المتروكة عاملا مشجّعا لبعض القيادات المؤيدة من قبل فرنسا في احتلال أراضي العروش، مع بعض العائلات النافذة والمتعاونة مع فرنسا.

إن ما عرف بمشاكل أراضي حشم المقراني بمنطقة الحضنة، يعبر بصدق عن طبيعة الاحتلال الفرنسي وعن مخططاته لتفكيك المجتمع الجزائري وإبعاد أية نية للمقاومة الشعبية أو الثورة خصوصا بعد المشاركة الواسعة لسكان المنطقة إلى جانب المقرانيين في ثورة 1871وكان من الطبيعي أن تظهر مشاكل متنوعة لجماعة حشم المقراني المرحلين من مجانة إلى منطقة الحضنة، من حيث الواقع الجديد المفروض عليهم، نظرا للتباين الكبير بين ظروف معيشتهم والظروف الجديدة لمناخ وجغرافية الحضنة القاسية والجافة.

ورغم أن الاحتلال وضع السكان المحليين وجماعة الحشم في موقف حرج إلا أن عوامل التضامن بينهما كانت أكبر وأبقت الصلة الروابط الاجتماعية

1- ACMM: B90، affaire hachem،rapport de l'administrateur de m'sila a monsieur le prefet de setif،29/09/1911.

بينهما بعيدة عن أي تأثير استعماري رغم آثار التفقير والتهجير والمصادرة والتشتيت التي لحقت بهما.

إن حشم المقرانيين أناس ذو ملكيات وأراضي خصبة في التل الرطب يقوم بزراعتها فلاحون بالخمس، **فكيف يكون موقفهم من الأراضي ذات المردود الرديء بمحيط الحضنة وفي ظروفها القاسية، كيف يكون اندماجهم مع أهل الحضنة المتعودين على الترحال والتنقل؟ وكيف يكون موقف الأهالي المحليين المنزوعة أراضيهم والمعطاة لأجانب عن منطقتهم، وهل يرضون بالعمل في أراضيهم السابقة كأجراء أو خماسة بعد أن كانوا ملاك؟**

إن هذه الأسئلة وكثيرة منها لا تجد أجوبة إلا من خلال العدد الهائل من مراسلات الإدارة وتقارير القياد وشكاوى الأهالي والمنازعات التي ظهرت منذ 1876 ومازالت مستمرة إلى يومنا هذا. لقد طرح مشكل ترحيل جماعة حشم المقرانيين من مجانة إلى الحضنة سنة 1876[1] أنواع كثيرة من المنازعات والشكاوى منها ما تعلق بأحقية الأراضي المصادرة، وموضعها، وحدودها ومساحتها، ومياه سقيها، وخدمتها ومسائل انتقال هذه الملكيات، وعمليات الرهن والبيع، وخدمة السدود والسواقي وغير ذلك[2]. كما أن العملية التي امتازت بالطابع القهري جعلت أغلبية الحشم يعودون إلى مواطنهم الأولى ومناطق أخرى بعد سنوات قليلة من تاريخ ترحيلهم ليتركوا أنواع جديدة من المشاكل بين السكان المحليين من جهة والإدارة الفرنسية. وبذلك تدهور الإنتاج الزراعي

1-كتب ضابط المكتب العربي لبرج بوعريريجPAYEN الذي كانت له سلطة ادارية على المسيلة سنة 1872 الى تناقل الفرنسيين اخبار عملية نقل جماعة الحشم المقرانيين الى المسيلة وقد استبعد حينها هذه المعلومات، أنظر:

(Payen، opcit)

2 -ACMM; B،90، D1(Affaire Hachems ، Lettre 10-06-1882.

والحيواني لمنطقة الحضنة بصفة عامة، كما أن ظاهرة تغيب الحشم عن المناطق التي منحت لهم أدى إلى ظهور شكاوى حول عدم مساهمتهم في بناء السدود والسواقي التي تسقى منها أراضيهم الجديدة. مما دفع سلطة الإدارة إلى إصدار اعذارات من أجل الالتحاق بالأراضي أو حرمانهم منها نهائيا خصوصا وأن الحشم كانوا ملزمين بدفع ضريبة سنوية للدولة الفرنسية منذ عام1878 والتي لم يتم دفعها إلى سنة 1882 أو مصادرة أملاكهم ثانية ليتم كراؤها لأهالي الحضنة أو الأوروبيين باستثناء الحشم[1].

أظهرت مشاكل عقارية بين أهالي الحشم أنفسهم حول قسمة الأراضي التي أعطيت لهم في إطار أراضي عرش دون تجزئة أي في المشاع غلبت المفسدة على عملية التقسيم وأفسدتها عدة مرات مثل ما حصل لفرع الحشم أولاد سيدي موسى وأولاد خلوف– أهل بومرقد، الحنيشية، أولاد الشنيتي، أولاد ضباب [2]. وتشير أغلبية مراسلات المتصرفين الإداريين وأعوانهم ببلدية الحضنة وبلدية بريكة وبلدية المعاضيد، وهي البلديات التي استقبلت أراضيها فرق حشم المقراني، أنه بعد سنة 1881 انقسم الحشم المرحلين إلى الحضنة إلى دوارين:

–دوار مجانة التابع لبلدية البيبان المختلطة، ويضم جماعة ستارة وسيدي مبارك وقمور والعناصر بليمور وهم تحت إمارة الشيخ الشريف بن ريغي إلى غاية 1887، ودوار سيدي مبارك التابع لبلدية المعاضيد[3]. استمرت مشاكل

1 -ACMM، B، 209، D، 2، Lettre du Préfet de Constantine au sous préfet de Sétif 23-02-1903.

2 -ACMM: B90، D1 (rapport caid Hdiden 27/09/1893) (rapport caid M'cif 12/01/1912.

3 -ACMM; B،181، lettre Administrateur de M'sila au chef d'annexe de biban 21/9/1899.

أراضي الحشم إلى فترة ما بعد تقسيم الأراضي فيما بينهم التي تمت في 1902/11/02 وشملت ستة فرق من حشم المقرانيين هي فرقة أولاد سيدي موسى –فرقة أولاد خلوف – أهل بومرقد – أولاد الحنايشبة –أولاد ضباب – أولاد سيدي مبارك وهذه الفرق كانت موزعة في الأراضي التي منحت لهم بمنطقة الشلال بالحضنة وكان معدل نصيب كل عائلة من الأراضي بين نصف جابدة إلى 2 جابدة*[1].

لم يكن للسلطة الاستعمارية دور في حل المشاكل المستجدة والمنازعات بقدر ما كان حرصها على تحصيل الإنتاج، والغرامات المفروضة على هذه الأراضي، ورغم انسحاب أغلبية حشم مجانة من الحضنة في العقد الثاني من القرن العشرين فقد برزت مشاكل من نوع جديد، ذلك أن الأهالي المحليين تنازعوا حول أحقيتهم في هذه الأراضي من جهة وفي حدودها من جهة ثانية بعد عمليات الرهن والبيع المتعددة التي عمت بين الحشم وبين سكان البلدية. والتي جعلت معظم الأراضي تستمر بورا دون استغلال، وكان من نتائج هذا الوضع تقلص الإنتاج الزراعي للمنطقة، وتغير ملامح البيئة المحلية باندثار النباتات الطبيعية وارتفاع حجم الملوحة في هذه الأراضي بعد حرمانها من السقي والاستغلال[2].

خلاصة إن مسألة حشم قبائل المقراني بعد ثورة 1871، وإن لم تحظى بالدراسة الوافية تظل تمثل ذلك الواقع الاجتماعي الذي آلت إليه كل أبعاد

،(Lettre à L"administrateur de Maadid 13/02/1893) et lettre Djemaa Bouhmadou-2-4-1893.

1 - ACMM; B، 90، D1، (Rapport du Djemaa des Hachems de douar Saida 28/12/1895.

*-الجابدة بمنطقة المسيلة عامة تعادل حرث يوم بالحصان وما تزال مستعملة إلى اليوم.

2 -ACMM: B181،dossier hachem،rapport des caid des douars 20/01/1898

السياسة الاستعمارية الفرنسية خلال احتلالها للجزائر، وقبائل الحشم مثال لقبائل عديدة منها ما رحل بالقوة ومنها ما ارتحل خوفا من القوة كقبائل بني عامر بالغرب الجزائري بعد مقاومة الأمير عبد القادر وقبائل السوامع بالحضنة بعد انتفاضة المقراني. وهي وجه واحد لوقع الاحتلال الأوروبي وسياسات الردع والتفكيك الاجتماعي فترة الاستعمار التقليدي الأوروبي الحديث التي أرادت من خلالها فرنسا الاستعمارية تحويل الأرض والمجتمع الجزائري عن أطره التقليدية وموروثه الحضاري لتحقيق عملية الطمس والاستلاب التي فشلت فيها من خلال السياسات، والمشاريع والتشريعات المختلفة منذ احتلالها الجزائر 1830لقد كانت لثورة المقراني انعكاسات اجتماعية جد مؤثرة على بنية المجتمع وتوزيعه الجغرافي وعلاقاته[1]، فقد أدت إلى فراغ بشري كبير حل بها عقب انتهاء الثورة وبداية عمليات المصادرة والمتابعة وإجراءات القهر الاستعمارية، ويشهد الفرنسيون أنفسهم لمدي التأثير الذي حل بالسكان بمنطقة الحضنة. فالضابط باين Payen يؤكد في مقاله حول تعمير الحضنة [2] بأن مقاطعة الحضنة خصوصا قد شهدت فراغا بشريا رهيبا أكثر مما شهدته منطقة مجانة نفسها التي كانت تمثل إقليم عائلة المقراني وحشمه.

خاتمة

شكلت منطقة الحضنة وبرج بوعريريج نموذج قوي لسياسة القمع الاستعماري الفظيع الذي واكب حركة الاستيطان الفرنسي في الجزائر، وفي الوقت الذي انهزمت فيه فرنسا أمام ألمانيا في حرب1870 نجدها تستعمل

1 -Julien،(Ch،A): L'histoire de L'Algerie contemporaine 1871-1954.P.U.F، p190.
2 -Payen: colonisation du Hodna، op.cit، p 142.

أبشع صور التمييز العنصري والحقد والكراهية التي مثلتها عمليات النفي القسري لعدد من الجزائريين من منطقة الحضنة وبرج بوعريريج إلى كاليدونيا الجديدة، وأشكال الظلم من مصادرة للأراضي وتهجير القبائل.

ولا تزال الذاكرة الجماعية المحلية لمناطق البرج والحضنة تختزن وقائع مؤلمة لما حصل لقبائلهم من تفكيك وقهر وتهجير قسري الذي مارسته سلطات الاحتلال الفرنسية العسكرية انتقاما لمساندتهم لانتفاضة المقراني التي كانت أراضي الحضنة والبرج ميدان لها.

وبالرغم من هذه الانتفاضة قد لقيت صدى في المدونات التاريخية، إلا أن مسألة تهجير قبائل البرج ونقلهم بالقوة نحو أرض الحضنة لا تزال تحتاج إلى معالجة تاريخية ومعالجات أخرى في سياق التركة الاستعمارية للمشاكل العقارية التي بقيت المنازعات القضائية إلى يومنا هذا تأخذ نصيب كبير من انشغالات أحفاد ما أطلق عليهم بالمنافقين أي الذين وقفوا إلى جانب انتفاضة الشيخ المقراني.

نماذج من جرائم فرنسا في الصحراء الجزائرية خلال القرن التاسع عشر – الأغواط 1852- ورقلة 1872

✍أ.د/ لخضر عواريب
جامعة قاصدي مرباح ورقلة

الملخص:

تمكنت القوات الفرنسية من اخضاع الشرق الجزائري بعد القضاء على مقاومة الحاج احمد باي سنة 1848كما استطاعت في نفس الوقت إخماد المقاومة في الغرب بقيادة الأمير عبد القادر سنة 1847، وبعد أن تم لها ذلك بدأت تحضر نفسها للتوسع واحتلال المناطق الصحراوية، فجوبهت بمقاومة عنيفة تزعمها مرابطون وإخوان أبانوا عن استعداد عميق للتضحية بكل غال في سبيل ايقاف زحفها.

فما كان على فرنسا إلا أن تلجأ إلى أساليبها القديمة التي طبقتها في الظهرة والونشريس وفي العديد من المناطق من أرض الجزائر ، وقد اتضحت هذه السياسة القمعية عندما أحرقت واحة الزعاطشة وأبادت سكانها ودمرت القرية بكاملها سنة 1849، وأعادت نفس السيناريو في الأغواط سنة 1852 عندما أتت على الأخضر واليابس في هذه المدينة إذ أبادت ثلث السكان وكان القمع أعمى إلى درجة أن العديد من الباحثين يرون أنها استعملت الغاز الخانق في هذه الابادة الشاملة، وفي سنة 1872 وعند تصديها للشريف بوشوشة لجأت إلى نفس السيناريو عندما دخلت عاصمته ورقلة إذ أحرقت ثلث منازل القصر القديم بتدمير أحد أكبر أحيائه وهو قصر بني سيسين وإحراق نخيله وتشريد سكانه الذين هاجروا معظمهم إلى تونس، وحولت المدينة الى مدينة اشباح ينتشر بها البؤس حسب شهادة بعض الرحالة. ذلك ما سأناقشه خلال مداخلتي محاولا استنفار الضمائر الحرة لتحضير ملفات لمحاكمة فرسنا حول جرائمها في الجزائر.

Résumé

Les troupes françaises ont réussi à subjuguer l'Est algérien après l'élimination de la résistance d EL Haj Ahmed Bey en 1848, et en même temps elles ont pu réprimer la résistance à l'Ouest sous la direction de l'émir Abdelkader en 1847, et après ils ont commencé à se préparer à s'étendre et à occuper les zones sahariennes, ils ont donc été confrontés à une violente résistance menée par des Mourabaux et KHOUANS, montrant une volonté profonde de sacrifier tout pour arrêter son avance.

La France n'a eu qu'à recourir à ses anciennes méthodes qu'elle appliquait à Dahra et Alwancharis et dans de nombreuses régions du pays, et cette politique oppressive est devenue claire lorsque l'oasis de Za'tasha a été incendiée et ses habitantes tuées et tout le village. a été détruit en 1849, et le même scénario a été répété a Laghouat en 1852 quand elle est venu sur toute la ville, car elle a anéanti un tiers de la population et la répression était aveugle au point que de nombreux chercheurs croient qu'il utilisa du gaz toxique dans cette extermination globale, et en 1872, lorsqu'il affronta le Chérif Bouchoucha, elle recourut au même scénario lorsqu'elle entra dans sa capitale, Ouargla, car un tiers des maisons de l'ancien ksars, le cartier de Beni Sisin, l'incendie de ses palmiers, et le déplacement de ses habitants, qui ont émigré en Tunisie, et ont transformé la ville en une ville fantôme où la misère se répand, selon le témoignage de certains voyageurs.

C'est ce dont je parlerai lors de mon intervention pour tenter de mobiliser les consciences libres pour préparer les dossiers du procès de la France sur ses crimes en Algérie. .

مقدمة

إن الدارس لتاريخ فرنسا الاستعمارية في الجزائر يجد أن هذه الأخيرة قد دنست تاريخها، وأهانت شرفها وضربت مصداقية الثورة الفرنسية 1789 التي أمدت العالم بمضامين حضارية أساسها العدالة والمساواة والتسامح والإخوة، كل هذه المضامين والمبادئ الانسانية داست عليها فرنسا الاستعمارية ودنستها أيما تدنيس عندما شرعت في حملتها المسعورة لاحتلال الاراضي الجزائرية دون وجه حق، إذ دشنت حملة إبادة شاملة للسكان الجزائريين العزل الذين

رفضوا الرضوخ والتنازل عن أراضيهم فطالهم ما طال الشعوب التي كادت أن تباد في الأمريكيتين وإفريقيا، وقد تجسدت هذه الإبادة الشاملة عبر العديد من المحطات في منطقة الجنوب الجزائري، من أبرزها إبادة سكان الأغواط سنة 1852، وورقلة سنة 1872، **فما هي ظروف هاتين الجريمتين ومجرياتهما وانعكاساتهما** ؟ ذلك ما سنناقشه في هذه المداخلة.

أولا/ جريمة فرنسا في الأغواط 1852

1. ظروف وأسباب مقاومة الأغواط

ساهمت العديد من الأسباب في جعل سكان الأغواط يرفضون الخضوع لفرنسا ويقومون بالتصدي لها مما جعلها كعادتها تلجأ إلى أساليب التنكيل وأهم هذه الظروف ما يلي:

كون الأجواء ملائمة بعد توفر إرادة المقاومة في الجنوب الشرقي خاصة بعد حرب الإبادة الشاملة التي نفذتها السلطات الفرنسية في واحة الزعاطشة وما نتج عنها من قمع أعمى جعل أغلب مناطق الجنوب الشرقي ومختلف قبائله تظهر ميلا خفيا للثورة تعبيرا عن الإحساس بعقدة الذنب كونها لم تنجد الزعاطشة وقت الحاجة. وصول المقاوم الشريف محمد بن عبد الله[1] إلى

---

1 – **الشريف محمد بن عبد الله:** اسمه هو ابراهيم بن أبي فارس عبد العزيز كان يحب أن يضيف إلى اسمه كنية المدني لتوقيعه نسبة إلى المدينة المنورة، ويعود نسبه إلى أولاد سيدي أحمد بن يوسف غرع أهل غاسول بالقرب من عين تيموشنت، وتذهب روايات إلى أن أصله من أولاد سيدي الشيخ، وتذهب بعض الروايات الأخرى إلى أنه من عائلة أولاد سيدي الشيخ كما ينسب البعض الشريف محمد بن عبد الله إلى بلدة العرينة بمعتمدية نفزاوة بتونس وهو من المرازيق. أنظر:
Corneille Trumelet, **Les français dans le désert: journal historique, militaire et descriptif d'une expédition**, Deme ed, LIBRAIRIE ALGÉRIENNE ET COLONIALE pp , 44-58 et Service des Affaires Arabes , "Notes pour servir l histoire d'ouargla", in , **R A**, n, 316-317, 3e

المنطقة وإعلانه سلطان على ورقلة بدعم من الزاوية السنوسية والسلطات العثمانية والتحاق المقاوم الشاب بن ناصر بن شهرة[1] به إذ أصبح أحد قواده[2].

تبني الحاكم العام راندون[3] لسياسة التوسع نحو الصحراء والضرب بقوة لإخضاع جميع المقاومين والاستيلاء على المناطق الاستراتيجية التي تمكنه من إحكام السيطرة على كامل الجزائرخاصة منطقة الأغواط التي كانت بوابة للسيطرة على جميع مناطق الجنوب[4].

الظروف الخاصة بالأغواط نفسها اذ كانت تتجاذبها ظروف الصراع بين الأمير والطريقة التيجانية التي شطرت قبائل المنطقة إلى قسمين قسم مع الأمير وقسم ضده، وظل هذا الصراع بين القبائل على ما هو عليه حتى بدأت بوادر القضاء على مقاومة الأمير في الظهور، وبدأ نجم أحمد بن سالم يسطع واختار

---

et 4e trimestre, Ancienne Maison Bastide Jourdan , Alger, 1923 , pp, 394-400 et.

– أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج 1، ق، 1، ص ص، 355–357.

1– **بن ناصر بن شهرة:** من أعيان مدينة الأغواط من عرش قبيلة الأرباع العربية رفض أي تعامل مع العدو وانضم إلى المقاوم محمد بن عبد الله وظل يعمل في صفوفه انتقل إلى تونس بعد القضاء على المقاومة، وعند اندلاع ثورة 1871بورقلة بقيادة الشريف بوشوشة عاد إلى المنطقة وشارك في المقاومة.

2 – أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج، 1، ص، 357.

3 – **جاك سيزار الكسندر:** من مواليد 25 مارس 1795 بمدينة قرونوبل الفرنسية اشتهر بحملاته الشرسة ضد الجزائريين أينما حل / عين حاكما عاما على الجزائر سنة 1852 عاصر أحداث معركة الأغواط. أنظر:

-Randon, **Mémoires du maréchal Randon**, TypographieLahure , Paris , t1 , 1875 , p, 1.

4 – المرجع نفسه، ص، 354.

هذا الأخير الخضوع إلى السلطات الفرنسية التي تأكد أنها لا محالة ستصل إلى الصحراء وستسيطر على الأغواط، فاغتنم فرصة وصول الجنرال "**ماري مونج**" في مارس 1844 إلى جبل الصحاري بقوة كبيرة وأرسل له أخوه مع فرس عربي عربون خضوعه طالبا من السلطات الفرنسية تعيينه خليفة لها على الأغواط وما جاورها من قرى وقبائل حتى بني ميزاب، استغل ماري مونغ الفرصة المتاحة أيما استغلال ورأى أنها تخدم فرنسا التي كانت تبحث عن وضع قدمها في المنطقة وإبعاد الأمير عنها. وبعد موافقة السلطات الفرنسية تحرك ماري مونغ في بعثة إلى المنطقة في افريل 1844، وقد تحركت هذه الحملة بوم الفاتح ماي ووصلت إلى تاجموت يوم 17 وكان في استقبالها أحمد بن سالم ومشائخ وأعيان مختلف القبائل[1].

لقد اعترف الفرنسيون لأحمد بن سالم بهذه الخدمة التي قدمها إليهم فمنحوه لقب خليفة على الأغواط وكل المناطق المجاورة لها حتى وادي ميزاب بما فيها قبائل أولاد نائل والأرباع التي ساهم في إقناعها بالدخول تحت سلطة فرنسا وطلب من فرنسا منح زعيمها بن ناصر بن شهرة لقب باشاغا وزوجه إحدى بناته، وبعد خضوع أولاد نائل مباشرة إلى السلطة الفرنسية عين الشريف بالأحرش خليفة عليهم وبذلك تقلص إلى حد ما نفوذ أحمد بن سالم[2].

ورغم استتباب الأمور لفترة وجيزة إلا أن بن ناصر بن شهرة ظل يحس بأن سلطته قد تقلصت وأنه تنازل عن صلاحياته لصهره رغم الاختلاف بينه وبين

1-E Mangin, NOTES SUR L HISTOIRE DE LAGHOUAT **, Revue Africaine** , 38emeAnnee ,N 212-213 , 1e et 2eTrisestre , Adolphe Jordan , Alger , 1895 , pp ,79-89

2-**Général Du Barail. Mes Souvenirs T, 2, 2eme ed, LIBRAIRIE** PL, ON**,** PARIS 1898, pp, 9-10.

هذا الأخير إذ كان بن ناصر بن شهرة يرى أن مكانته أسمى من مكانة بن سالم القصوري بائع التمور، وتطور الأمر إلى أن الباشاغا اشتكى صهره للسلطات الفرنسية في المدية ثم في العاصمة إلا أن هذه الأخيرة لم تحرك ساكنا إذ اكتفت بالوعود مما جعل الباشاغا يغادر المنطقة مبتعدا نحو الجنوب معلنا الثورة على فرنسا والانضمام إلى ثورة محمد بن عبد الله[1]، أما بعض المصادر فترى أن الأمر أكبر من ذلك وتعود القضية إلى فترات سابقة عندما قتل أغا الأرباع والد بن ناصر بن شهرة في منطقة الفج من طرف أنصار أحمد بن سالم ومؤيديه وظل بن ناصر يتحين الفرصة للانتقام ووجدها عندما ثار محمد بن عبد الله[2]، إذ أعلن الانضمام إليه والتحق به في الرويسات في شهر نوفمبر 1851[3] .

ومهما تعددت أسباب وظروف الأحداث التي فصلت فيها المصادر فإن السبب في الحقيقة يعود إلى التواجد الاستعماري في حد ذاته فهو الذي شطر الجزائريين إلى قسمين قسم رافض لتواجده في الجزائر ويعمل لرفع الغبن الذي لحقه من طرف المستعمر والقسم الثاني الذي اكتفى بمصالح دنيوية منحتها له

1- Ibid, Op Cit, pp, 10-12.

– تركز المصادر الفرنسية على موضوع أسباب التمرد والثورة وتؤكد أن الثورات تعود إلى أهواء وميولات قادتها الذين يفقدون عادة مناصبهم أو امتيازاتهم أو مصالحهم الشخصية، ولكن الحقيقة غير ذلك فلو كان بن شهرة يريد مالا ومناصب لكان تنازل وقبل بما يوفره له منصب باشاغا الأرباع ولكنه رفض كل ذلك لإيمانه بضرورة الجهاد، أما تريثه لفترة وقبوله بالمنصب فقد كان لضرورات استراتيجية فلما أتيحت الفرصة وأعلن الجهاد انضم إلى المجاهدين ضارب بعرض الحائط كل المصالح الدموية وظل مجاهدا لفترة تجاوزت العشرين سنة.

2- E Mangin, Op Cit, p, 98.

3- Ibid, p, 108.

السلطات الفرنسية فعمل بكل بقوة للحفاظ عليها وقد زكت فرنسا هذا الصراع مستعملة سياسة فرق تسد حتى لا يتوحد الجزائريون ضدها.

تعززت قوة بن عبد الله بانضمام بن ناصر بن شهرة ومؤيديه من الأرباع إلى الثورة التي ضمت مختلف القبائل البدوية من ورقلة ومتليلي والمنيعة ومن التحق بهم من الزوا وقبائل جبال العمور واتجه الثوار شمالا لافتكاك الأغواط بن سلطة فرنسا والخليفة أحمد بن سالم، فتصدى لهم الشريف بلحرش والخليفة أحمد بن سالم وأغا العمور ومن تبقى من قبيلة الأرباع وكان ذلك في أواخر سنة 1851، إلا أن الثوار استطاعوا الانتصار خاصة بعد أن انضم الأرباع إلى بن ناصر بن شهرة والمقاومين[1].

لقد كان لهذه الهزيمة أثر كبير على مستقبل التنظيم الاداري في المنطقة عامة والأغواط خاصة، إذ تأكدت السلطات الفرنسية من ضعف الخليفة أحمد بن سالم الذي كان أداؤه في المعركة ضعيفا فاستدعي إلى المدية وفرض عليه البقاء فيها مع التمتع بامتيازات مادية واسعة وأصبحت السلطة في المنطقة بيد الشريف بلحرش الذي اعتبر رجل فرنسا الأول، أما خلافة الأغواط فقد منحت لابن ناصر بن أحمد بن سالم بصلاحيات أقل وبرتبة آغا[2]، وقد عرف عن هذا الأخير بأنه غير مرغوب فيه من طرف سكان الأغواط.

أما بالنسبة للشريف محمد بن عبد الله فقد كانت مقاومته في أوج قوتها إذ انضمت إليه أغلب القبائل من الجلفة حتى ورقلة. وخلال هذه الفترة بدأت الأغواط تميل نحو رفض التواجد الفرنسي بها خاصة بعد أن غادرتها القوات الفرنسية واصبحت تدين بالولاء إلى يحيى بن معمر الذي كان مناوئا للسلطات

1-Service des Affaires Arabes, Op Cit, p, 397.
2- E Mangin, Op Cit, p,280.

الفرنسية وقام باستدعاء الشريف بن عبد الله ووعده بفتح أبواب الأغواط أن جاء إليها إلا أن بن عبد كان يعاني من أوضاع صحية مزرية فقام بإرسال بن ناصر بن شهرة الذي جاء إلى المنطقة في جويلية 1852 . ولما علمت السلطات الفرنسية بما يجري قررت أن تحل مشكلة الأغواط باحتلالها وهذا رأي الجنرال اللقيط يوسف الذي أكد أن الآغا بن ناصر بن أحمد سالم غير قادر على تنظيم وحسن تسيير المنطقة التي كانت دائما تثور على السلطات الفرنسية[1]، فأسندت الأمور إلى الشيخ علي بن أحمد بن سالم بمازرة أحد ضباط الصباحية الذي يسمى ببوحميدة كمستشار للقائد لكنه في الحقيقة كان مراقبا له ومعه قوة فرنسية صغيرة مشكلة من 25 خيال و100 مقاتل كما فرض على القبائل أن تمنحه بعض المقاتلين لحفظ الأمن في المدينة والمساعدة على سيادة الأمن بها، إلا أن تصرفات هذا الضابط من فرقة الصبايحية جعلت سكان الأغواط يهددونه بالقتل فاضطر إلى الفرار مع فرقته إلى التل، فعاد الصراع بالمدينة إلى ما كان عليه مما جعل بعض المتعاطفين مع بن عبد الله يرسلون وفدا إلى الشريف للمجيء إلى الأغواط وكان ذلك يوم 02 نوفمبر مع 6 خيول تعبير عن الخضوع لسلطة محمد بن عبد الله الذي أسرع إلى الأغواط ودخلها، وبدأ في تنظيم المقاومة وحث السكان على ضرورة توحيد الصفوف ونبذ الخلافات السابقة، واستطاع بخطبه الحماسية التي تحث على الجهاد والتضحية من أجل الوطن أن يجعل الجميع يتوحد للوقوف في وجه العدو[2].

حاول الجنرال يوسف تدارك الموقف فأرسل إلى سكان الأغواط رسائل عفو ولكن اشترط أن يسلم السكان الشريف محمد بن عبد الله فكان رد السكان

1- E Mangin, Op Cit, p, pp, 289-292.

2- Ibid,pp , 292-295.

إطلاق الرصاص على الوفد المرسل وأسر البعض منهم ورد مجلس الجماعة في الاغواط على الجنرال بقولهم إن الأغواط عادت إلى حظيرة الإسلام وهي مستعدة لمجابهة الفرنسيين[1]. بعد هذه الأحداث قررت السلطات الفرنسية القيام بتحرك كبير والاستيلاء على الأغواط فكانت الجريمة المعروفة عند السكان بخلية الأغواط **فما هي تفاصيلها؟**

2. مجرياتها وتعامل فرنسا مع أحداثها

تأثرت فرنسا بفقدان الأغواط وعملت على استرجاعها باستعمال كل القوات المتواجدة، إذ شكلت خمس ارتال، الرتل الأول جاء من مقاطعة الجزائر إلى الجلفة بقيادة الجنرال يوسف، الرتل الثاني من مقاطعة قسنطينة عبر بوسعادة بقيادة الرائد بيين، والأرتال الثلاثة المتبقية بقيادة الجنرال بيليسي الذي كان السكان يطلقون عليه اسم إبليس لسوابقه الاجرامية في الظهرة فقد تحركت قواته من مقاطعة وهران[2] .

وقد كان عدد القوات كبير مقارنة مع عدد سكان الأغواط إذ بلغ تعداد القوات القادمة عبر المدية والجلفة 2200 جندي خمس مائة خيال نظامي 1200 خيال قومي غير منتظم وفرته القبائل[3]، وقد تكفلت هذه القوات بمناوشة الثوار في شهر نوفمبر بانتظار وصول باقي القوات الفرنسية التي اكتمل تعدادها مع بداية شهر نوفمبر، أما قوات الجنرال بيليسي القادمة من وهران فقد تجاوز تعدادها 3000 رجل[4]، بعد اكتمال وصول مختلف القوات حوصرت

1- E Mangin, Op Cit, p ,295.

2 - J.-G. Cler, Souvenis d'un Officier du 2me de Zouaves, MichelI Levy Frères Éditeurs, Paris, 1869, p, 10.

3- E Mangin, Op Cit, p, 296.

4- Ibid, p ,303.

المدينة حصارا شديدا، وفي يوم 04 ديسمبر استعملت القوات الفرنسية بطريات المدافع التي نصبت في عدة جهات وخاصة في المرتفعات القريبة من قبة الولي سيدي عيسى[1]، وشاركت في عملية الهجوم على الأغواط 12 كتيبة من كتائب الزواف تدعمها المدفعية التي أخذت في إلقاء حممها باتجاه أسوار المدينة فأحدثت ثغرات كبيرة في الجدران وكانت المنازل تتطاير بفعل قوة نيران المدافع[2]، وقد اسندت للجنود الزواف مهمة الاجهاز على كل من يرونه يتحرك أو يحاول المقاومة، وحدثت معارك في الشوارع والأزقة بين شعب أعزل وجيش مدجج بالسلاح ولم يكتف الجيش الفرنسي بهذه المعارك بل حولها إلى داخل البيوت الآمنة المغلقة على سكانها إذ كان الجنود الفرنسيون يتسلقون جدران المنازل ومن أسطحها ينفذون إلى داخلها حيث يجهزون على كل من يستطيع الحركة[3].

3. انعكاساتها

لعلنا قبل أن نسرد انعكاسات هذه الجريمة النكراء نترك الكلمة لأحد الرحالة الفرنسيين الذين زاروا منطقة الأغواط بعد أقل من سبعة أشهر من وقوع الجريمة، إذ دخلها يوم 01 جوان 1853 حيث قال عن مقابر المدينة التي لم تسلم هي كذلك من العبث والتدمير: "**...عوض أن أجد مكان للراحة وجدت ميدان معركة ...**[4]". ويستطرد قائلا: " **... شيء ما يخبرني أنني أدخل مدينة**

1-ChFARINE, **Coupeur de route kadach ben kadour**, LIBRAIRIE EDICROC, Paris, 1869, P, 12.
2- E Mangin, Op Cit, p ,314.
3- Ch FARINE, Op Cit, pp, 15-17.
4- Eugène Fromentin**, Un Eté dans le Sahara,** ALPHONSE LEMERRE, ÉDITEUR, Paris, sd, p151.

نصف ميتة بموت وحشي ...[1] ". وقد أكد هذا المؤلف أنه كان ثقب أسود كبير يرى في وسط الشارع في وسطه كرات من الرصاص ينبعث منها بانتظام وبدون انقطاع دخان كثيف يغزو الهضبة بكاملها[2]، لعل السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح **ما هو هذا الدخان الذي ينبعث من هذه الحفرة؟** هل يدعم ذلك الطرح السائد حاليا لدى مجموعة من مثقفي الأغواط الذين يرون أن فرنسا استعملت الغاز الخانق، لقد حاول هذا المؤلف استجلاء الحقيقة إذ أكد أن السواد الأعظم من القتلى كان داخل المدينة ويقل العدد كلما اتجهنا خارج البساتين، إذ قتل في المعركة حسبه ألفين وبعض المئات أكثر من ثلثيهم قتل في وسط المدينة كما أكد أن الخسائر البشرية في صفوف الفرنسيين كانت قليلة[3]، ومهما يكن من أمر فإن المتفق عليه الإسراف في القتل رغم أن المصادر لم تتفق على عدد محدد فصاحبنا يورد عدد ألفين ومجموعة مئات من القتلى، في حين أورد ترواملي أن العدد كان 1.200 قتيلا[4]، ومهما كان العدد فقد كان كبيرا حيث انتشر القتلى في الشوارع والطرقات إلى درجة إعاقة حركة المارة، ولم يسلم الجرحى وحتى النساء والأطفال والشيوخ الذين لجأوا إلى المنازل والمساجد من التنكيل بهم والإجهاز عليهم[5].

1- Ibid m p m 151.

2- Ibid, p, 176.

3- Eugène Fromentin**,** Op Cit, p, 176

إن الموضوع يحتاج لتدخل أهل الاختصاص للقيام بتحاليل مخبرية على الهياكل المدفونة في مقبرة الأغواط إذ قبور الخلية كما تعرف في الأغواط معلومة وبالتالي تحتاج إلى نشاط مخبري يكشف الحقيقة حتى يمكن مقارعة فرنسا بالحجة ومحاسبتها على هذه الجريمة النكراء.

4- Corneille Trumelet, **Les français dans le désert: journal historique, militaire et descriptif d'une expédition**, Demeed, LIBRAIRIE ALGÉRIENNE ET COLONIALE- p,74.

5- Ch FARINE, Op Cit, p 17.

–رغم أن مجلس الجماعة أبدى الاستعداد للاستسلام الكلي إلا أن بيسليسي اشترط تسليم الشريف محمد بن عبد الذي لم يكن باستطاعة المجلس تسليمه للسلطات الفرنسية إذ غادر خلسة الأغواط مع مجموعة من مناصريه لذلك لم يخفف بيليسي ضغطه على المدينة وسمح باستباحتها من طرف جنوده[1].

– مكنت هذه الجريمة الاستعمار الفرنسي من تثبيت سلطته في الجنوب الشرقي بفضل دعم العديد من الشخصيات النافذة في المنطقة، كما عجلت الأحداث بخضوع منطقة وادي ميزاب التي هال أعيانها وعزابتها ما جرى فسارعت إلى اتخاذ قرار الرضوخ السلمي حفظا للدماء.

– أظهرت هذه المعركة بجلاء طبيعة الاستعمار الفرنسي في الجزائر ذلك الاستعمار المبني على هدم الحضارة بكل وحشية مما يؤكد أن ما جاءت به الثورة الفرنسية مجرد شعارات جوفاء بقيت بين طيات من أرخ لها وتحدث عنها برومنسية تجافي الواقع وتجانبه، ولعل الوقت قد حان ليقف مثقفو المنطقة وقفة واحدة لمحاكمة السفاح بيليسي وزبانيته الذي رغم كل ممارساته في الجزائر ما زال لم يحاكم ولو رمزيا، ولعل أرواح القتلى في جبال الظهرة وفي الأغواط وفي كل بقعة حل بها ابليس هذا وقتل فيها روحا بريئة تصعد ليلا لتلعنه وتنتظر من أبناء جلدتها أن يحاكموه لترتاح.

ثانيا/ جريمة فرنسا في ورقلة 1872

بعد تورط فرنسا في جريمة الأغواط النكراء نجدها تعيد الكرة في ورقلة بعد قرابة عشرين سنة من هذه الجريمة بعد القضاء على مقاومة الشريف بوشوشة.

1 - Ch FARINE, Op Cit, p, 17.

1. ظروف وأساب مقاومة الشريف بوشوشة

اندلعت ثورة بوشوشة في ظروف عالمية ومحلية متميزة يمكن إيجازها فيما يلي:

– الانقلاب على النظام الإمبراطوري وميلاد الجمهورية الثالثة في 1870/03/04 وما انجر عنه من انعكاسات سياسية سواء في الجزائر أو فرنسا حيث أدت إلى التطاحن بين المدنيين والعسكريين، وهو ما رفع معنويات الثوار الجزائريين[1].

– صدور قانون كريميو الشهير القاضي بتجنيس اليهود وهو ما حمس الثوار[2].

– الحرب البروسية الفرنسية واضطرار فرنسا إلى ترحيل جزء من جيوشها نحو الجبهة الأوروبية وهو ما اعتبر فرصة سانحة للثوار[3].

– النشاط الحثيث لمحي الدين بن الأمير عبد القادر الذي وصل إلى تونس واتجه إلى الجنوب التونسي أين التقى ببن ناصر بن شهرة، وقد أشيع خلال تلك الفترة أن محي الدين جاء ليخلص الجزائر، مستغلا الحرب الألمانية الفرنسية، وقد حرك هذا النشاط معظم الجنوب الشرقي وجعله مهيأ للثورة[4]، خاصة بعد أن راسل محي الدين بن الأمير أعيان الصحراء وحثهم على الجهاد،

1– رضوان شافو: **مقاومة منطقة تقرت وجوارها للاستعمار الفرنسي 1852– 1875**، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر بإشراف أبو القاسم سعد الله، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2007، ص91.

2– عبد الجليل التميمي: **بحوث ووثائق في التاريخ المغربي (الجزائر وتونس وليبيا) 1816– 1871**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1985، ص 29.

3– رضوان شافو: المرجع السابق، ص 92.

4– المرجع نفسه، ص، 92.

وكانت الرسائل بإمضائه أو بإمضاء بن ناصر بن شهرة وآخرين، وقد كان بن شهرة على علاقة وثيقة ببوشوشة وصديقا له[1].

– أما محليا فقد كانت الظروف مهيأة إلى حد كبير وتمثلت في انتفاضة الشرق الجزائري برمته من خلال العديد من الثورات منها ثورة الحنانشة وأولاد عبدون والنمامشة وأولاد عبيد والمقراني[2] .

– النزاع العائلي الذي كان على أشده حول السلطة والنفوذ بين أسرتي بوعكاز وبن قانة الذي تحول إلى نزاع سياسي بين المقاومة وممثليها من جهة وبين المحتل وأنصاره من جهة أخرى[3] .

– الظروف الطبيعية ممثلة في المجاعة التي عمت شمال البلاد سنة1867 التي تأثرت بها الصحراء من جراء توقف التبادل التجاري بين الشمال والجنوب، كما سلط المستعمر ضرائب مجحفة على سكان الصحراء لإضعاف إرادة المقاومة لديهم إلى درجة أن بعض سكان المنيعة لم يتمكنوا من دفع هذه الضرائب فدفعها عنهم شعانبة ورقلة تجنبا لانتقام السلطات الفرنسية[4].

وما يمكن ملاحظته أن المصادر الفرنسية ركزت على الظروف الطبيعية جاعلة منها السبب المباشر لكل مقاومة أو ثورة وبالتالي حولت هذه المقاومات إلى حركات جياع وليس حركات جهادية هدف من ورائها مفجروها تحرير البلاد، وطرد المحتل ولعلنا حين نقتطف هذه العبارة نبرز هذا التحامل والزيف.

1– رضوان شافو: المرجع السابق، ص 92.

2– المرجع نفسه.

3– سليمان حكوم: **تاريخ ما أهمله التاريخ قرص**، مضغوط حول تاريخ ورقلة، ص788.

4-Le Chatelier , "les Medagnats" **Revue Africaine**, Alger 1886, p, 42

((les Autres se trouvèrent réduit A prendre des lézards de sable a déterré quelques racines ou manger du dahnoun[1].

وقد ترجمت بعض الأفلام الجزائرية السحالي الرملية les lézards de sable إلى الأفاعي، وهي ترجمة خاطئة فهو هنا يقصد سحالي رملية يطلق عليها محليا اسم (الزلقاق) أو (الشرشمان) وشتان بين أكل الأفاعي والسحالي، التي ما زلت إلى الآن تؤكل بل تصدر حتى إلى الخارج بالعملة الصعبة، أما أكل نباتات الأرض فهو عادة بدوية مع العلم أن بعض النباتات لا تتوفر إلا في السنين الممطرة ومنها نبتة الدانون التي أوردها لوشاتولييي فهي نبتة حساسة لا تكون إلا في المناطق الممطرة، وقد حاولت رفع اللبس في هذا الموضوع فقمت بدراسة حول كرونولوجيات البدو فوجدت السنوات الثلاثة التي سبقت الثورة لم تكن جافة حيث اشتهرت بغزارة أمطارها حتى وإن لم يكن هناك كمأ (على اعتبار أن البدو يقيسون خصوبة العام بكثرة الكمأ[2]).

وبالتالي فإن إدراج الجفاف وقساوة المناخ طرح مزيف فثورة بوشوشة مثل غيرها من الثورات التي عرفتها الجزائر جاءت لإعلاء كلمة الحق وطرد المحتل، صحيح أن بعض الأعراب استغلوا هذه الثورات وانضموا إليها بغرض مصالح دنيوية بسبب الاحتلال وما أحدثه من تخلخل اجتماعي إلا أنها لا تصل إلى الحد الذي وصف به لوشاتولييي جماعة المداقنات. مع العلم أن هذا الأخير خبير بالصحراء بدوها وحضرها وطبيعتها ويعرف أن نبتة الذانون دليل خصب ونماء وليس دليل قحط وجفاف فهو قد كان حاكما لورقلة وأجرى دراسات

1- Ibid , p, 42.

2 –عواريب لخضر: "**بدو ورقلة وطوارق الاهقار كرونولوجيات وبداوة من خلال دراسات صحراوية**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 15، المركز الجامعي غرداية، نوفمبر 2011. ص ص 470–482.

عدة حول المنطقة ضمنها في كتابه المعنون بتاريخ ورقلة وهو ما زال مخطوط في مكتبة الكنيسة بورقلة. ولعل هذا المخطوط هو تقرير أرسل إلى السلطات الفرنسية حول ورقلة ولعله هو نفسه الذي نشر في المجلة الإفريقية لسنة 1923 بعنوان تاريخ ورقلة وأن كان المخطوط أشمل إذ شمل الأوضاع الثقافية والاقتصادية في حين اقتصر التقرير على الأوضاع السياسية.

2. مجرياتها وتعامل فرنسا مع أحداثها

بعد أن تهيأت الظروف لتفجير الثورة وبعد مجموعة هجومات على القبائل التي كانت على علاقة بالعدو وبعض أذنابه وأنصاره ، وبعد انتصارات حاسمة حققها الثوار. استغل بوشوشة ما كان يجري في ورقلة التي كان يطمح لاتخاذها عاصمة له وقاعدة لعملياته العسكرية على اعتبار موقعها الاستراتيجي فاستغل المراسلة التي بعث بها سكانها والتي من ضمن ما جاء فيها: "...**لا تبقوا يوما واحدا، أقدموا بخيامكم، أحضروا بوشوشة معكم، لم يبق فرنسي واحد لا أحد يحكم إلا قيادنا يعاملونا بظلم تعالوا لتخلصونا...**"[1]، وقبل دخول المدينة جمع أتباعه وخطب فيهم خطبة حماسية أكد فيها أن ساعة الخلاص قد حانت ومن جملة ما قال: "...**إن كنتم ترغبون فقط في السلب والنهب فلست منكم، وأما إذا عاهدتموني على أن تعطوني السيادة على ورقلة فإني أقبل قيادتكم شريطة معاهدتي على الصبر حتى النصر أو الشهادة...**"[2]، إن هذه المقولة تبين بوضوح غرض بوشوشة من هذه المقاومة. وبعد هذه الخطبة الحماسية اتجه إلى نقوسة ودخلها يوم 5مارس 1871دون مقاومة بفضل مساعدة شعانبة

1- حكوم سليمان: المرجع السابق، ص 749.

2 - المرجع نفسه، ص 749.

بوروبة وفي الغد وصل إلى ورقلة وعسكر بالرويسات، وكانت المدينة تابعة إلى **علي باي** من عائلة بوعكاز الذي كان خارج المدينة فاستغل الشريف هذا الفراغ ودخلها دون مقاومة تذكر بفضل مساعدة إتباعه الذين كانوا على اتصال به منذ إن جاء من طرابلس سنة 1865 وكانوا يتابعون أخباره. وقد أورد الشيخ أعزام خبرا مفاده أن سكان البلدة قاوموا الشريف وفي ذلك يقول:"...**لما قدم إلى ورجلان ونزلها فتلقاه بعض الناس بورقلة، واجتمع سكان البلدة من الأعراش الثلاثة واتفقوا على عدم طاعته...فلما جمع عسكره خرجت إليه المدينة وقاتلته قتالا شديدا بدا من الصباح إلى العشية، وكانت الدائرة عليهم فانهزموا ودخلوا المدينة وأغلقوا الأبواب** ..."[1]، أما بوشوشة فقد قلل من أهمية المقاومة إذ قال:"...**بعد معركة صغيرة بني واقين أطلقوا قليلا من الرصاص...**"[2]. وحسب الشيخ أعزام دائما فإن بعض أتباع بوشوشة في القصر قد فتحوا له الأبواب خلسة من جهة بني سيسين فدخل المدينة ونكل بمعارضيه وخاصة من بني إبراهيم وبني واقين وبني ميزاب[3]، وقد نصب بوشوشة على ورقلة صديقه ابن ناصر بن شهرة واتخذ من المدينة قاعدة للهجوم على الفرنسيين[4] .

ظلت هذه الأحداث تؤرق المدينة طيلة أحداث الثورة إذ اعتبر بعض أعيان القصر أن بوشوشة قد تصرف ضدهم تصرفات لا تليق بقائد مسلم لكن بوشوشة

1- الحاج إبراهيم أعزام: **غصن البان في تاريخ الورجلان**، مخطوط، ص69.

2- simon, h, op cit p,25.

3- الحاج إبراهيم أعزام: المخطوط السابق، ص69.

4 -رضوان شافو: المرجع السابق، ص 94. ولعل السؤال الذي يطرح كيف التحق بن ناصر بن شهرة بالمقاومة ومن المعروف خلال هذه الفترة أنه كان مقيما في نقطة بالجنوب التونسي فهل انضم إلى المقاومة بعد اندلاعها أم أنه كان من مفجريها.

يعذر في تصرفه لأن من أغلق أبواب القصر في وجهه ورفض تسليمه المدينة يعتبر بالنسبة إليه خائن يستحق القصاص، وقد استغلت السطات الفرنسية هذه الفتنة ونكلت بالمدينة أيما تنكيل.

فخلال تراجع بوشوشة ودخول مقاومته في مرحلتها الأخيرة تمكنت القوات الفرنسية من الاستيلاء على معاقل الثوار معقلا تلو الآخر إذ وصل الجنرال دولاكورا إلى تقرت واحتلها يوم 27 ديسمبر 1871 وعين عليها الملازم بن إدريس[1] ثم اتجه إلى ورقلة التي دخلها يوم 05جانفي وانتقم من أهلها انتقاما شديدا حيث أعدم مجلس الجماعة في تكوميت وهو المكان الذي يعرف الآن بعين الموتى أو "**عين المتورقين**"[2]، ولعل السؤال الذي يطرح لماذا أعدم هؤلاء مع العلم أن بعض المصادر تورد أن غلق أبواب المدينة في وجه بوشوشة كان بقرار من مجلس الجماعة الذي كان هو صاحب القرار الأول في القضايا المصيرية وهذا طرح الشيخ اعزام كيف يعدم دولاكروا أعوانه وحلفائه لابد أن الأمر خلل أو أن أعزام كان يقصد مجلسا آخرا. ويؤكد طرح بوشوشو الذي رأى أن المدينة بكاملها كانت مهيأة باستثناء بعص العائلات التي سرعان ما انضمت هي كذلك للمقاومة.

وبعد الاستقرار في المدينة قام دولاكروا بالالتفات إلى حي بني سيسين لتعاون سكانه مع الثوار إذ شرع في تدمير مساكن الحي بكامله وكاد أن يقضي عليه ولولا تدخل الشيخ **إبراهيم بن عبد القادر الرويسي** الذي أكد للجنرال أن الديار التي يقوم بتهديمها هي ملكا له[3]، فتوقف الجنرال عن عمليات الهدم

1- سليمان حكوم: المرجع السابق، ص 757.

2- إبراهيم أعزام: المخطوط السابق، ص ص 73-75.

3- المخطوط نفسه، ص ص 73-75.

ولكن هذا التدخل لم ينقذ إلا جزء بسيطا من المساكن، ثم التفت إلى غابات النخيل التي يملكها سكان الحي فشرع احراقها وأتلف جزء كبيرا منها [1]، كما شرع في التنكيل ببعض مشائخ القبائل التي ساندت الثوار وبعض الأعيان وهدد بالقضاء على كل من تورط وساعد بوشوشة في الثورة لولا تدخل الشيخ ابراهيم بن عبد القادر الذي أكد له أن عملية إحراق النخيل هي قطع للأقوات وتشويه للطبيعة قد لا ترضى عنها السلطات الفرنسية ان علمت بما جرى[2].

3. انعكاساتها

كانت انعكاسات هذا القمع الممنهج والتدمير الأعمى الذي طال جوانب مختلفة وخيمة على البلدة إذ أن تدمير غابات النخيل قد ساهم بشكل أو بآخر في ضرب الاقتصاد المحلي كون المدينة تعتمد بشكل كبير على محصول التمر، كما أن دولاكروا استعمل عملية تجفيف الأموال حتى لا تلجأ القبائل إذ فرض على القبائل التي شاركت مع الشريف ضريبة حرب قدرت بـ000 247.184 فرنك[3] وهو مبلغ كبير ومجحف في حق السكان الذين لم يتمكنوا من دفع ما عليهم فانتشرت ظاهرة الاستدانة بقروض ربوية من اليهود الذين سرعان ما تحولوا إلى ملاك للنخيل بعد أن عجز المواطنون عن الدفع فصودرت أراضيهم [4].

كما أن هذا الانتقام الكبير والتدمير جعل الحياة العامة في المدينة تتوقف إذ أهملت الزراعة بعد إحراق وقطع مئات النخيل وأدى ذلك إلى انتشار البرد

1 سليمان حكوم: المرجع السابق، ص759.

2- المرجع نفسه، ص759

3-Gouvernement général de l'Algérie, Op CitP, 437.

4Pillet, Denys, Repères **pour l'histoire de Ouargla –1872 – 1992** ; 2E Edition 1995. p, 23.

والمستنقعات التي جلبت الأوبئة الخطيرة فانتشرت حمى المستنقعات التي فتكت بأكثر من أربعمائة شخص سنة 1882[1].

أدت هذه الظروف إلى هجرة جماعية كبيرة من ورقلة حيث هاجر جل السكان من القصر إلى تونس إذ أورد لوشاتوليي في مخطوطه أن ثلث الرجال هاجر إلى تونس وما يترتب عن ذلك من إهمال لقطاع الزراعة ومما زاد الوضع حدة مغادرة جل القبائل البدوية نحو الجنوب الغربي بسبب العقوبات والضرائب المجحفة التي فرضها عليهم دولاكروا الذي حول مدينة ورقلة بسياسته وقمعه وجرائمه إلى مدينة اشباح.

خاتمة

من خلال هذه المداخلة يتضح لنا أن الجنوب الجزائري قد نال حظه من جرائم فرنسا التي كانت تطبق سياسة القتل العمدي الممنهج وهو ما يحولها إلى دولة استعمارية مجرمة يجب أن يحاكم جلادوها ولو محاكمات رمزية، وهو ما ينبغي أن تتحرك في اتجاهه جمع القوى الخيرة التي تدرك معنى عدم تقادم الجرائم من هذا النوع وتتكاثف مع منظمات حقوق الإنسان وأساتذة التاريخ الذين يجب أن يجعلوا من هذه القضية قضية نضال يومي لأن فرنسا جعلت من المجتمع الجزائري فئران تجارب، ولذلك يجب أن تدفع ثمن ذلك.

1Jean Lethielleux, Ouargla Cité Saharienne des origines au debut du XXe siècle Geutner, Paris, 1983,
P, 250.

من آليات التعسف السياسي الاستعماري ضد المسلمين الجزائريين، قانون 20 سبتمبر 1947

✍دة/ خميسة مدور

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

مقدمة

انصرفت الإدارة الاستعمارية الفرنسية مباشرة بعد حسم إشكالية الضم النهائي للأرض الجزائرية بموجب الأمر الملكي الصادر بتاريخ 22 جويلية 1834م إلى غاية 1848م، –حيث أكدت المادة 109 من دستور 04 نوفمبر 1848م على اعتبار الجزائر أرضا فرنسية– إلى توظيف الممتلكات الجديدة لخدمة مصالحها الاستعمارية.

غير أنه وفي مقابل قرار الضم لم يستفد السكان الجزائريون les (autochtones)، من امتيازات صفة "**المواطن الفرنسي**"[1]، واكتفت الإدارة الفرنسية بإدراجهم في خانة "الأهلي"[2]، طبقا لمنظومة قانونية متكاملة، اجتهد

1– تقتضي أحكام القانون الدولي الذي يتبناه رجال القانون الفرنسي "**إن احتلال بلد ما وممارسة السيادة عليه بواسطة اتفاقية يلحقه مباشرة بدولة الاحتلال، فيصبح الإقليم المحتل تابع للبلد المحتل، وهو ما ينطبق على الاحتلال الفرنسي للجزائر**" لتفاصيل أكثر ينظر:
Georges Bensadou, Nationalité française citoyenneté et indigénat en Algérie de 1830 à 1962, p.67.

2– **الأهلي:** من الكلمة اللاتينية انديجينا (Indigénat) والتي تعني الساكن الأصلي للبلد، ظهرت لأول مرة سنة 1532م وقد جاء في القاموس الأكاديمي سنة 1765م تعري الأهلي بأنه "**الساكن الطبيعي لبلد ما**"، لمزيد من التفاصيل حول أصل المصطلح والأهالي الجزائريين تحديدا ينظر:

في ضبطها خيرة رجال القانون الفرنسي في الجزائر وفرنسا، لتشمل جميع ميادين الحياة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية تحقيقا لحلم الجزائر الفرنسية.

وانطلاقا من كون الإرادة السياسية الفرنسية التي تعتبر في أغلب الأحيان منبع الإرادة القانونية جاء عموم التشريع الفرنسي المرتبط بالعنصر الأهلي الجزائري تشريعا قمعيا سليطا أساسه العقاب وقمع الحريات الفردية والاجتماعية، وإذلال وحرمان الساكنة الأهلية من كل حقوقها بهدف إبقاء السيطرة وضمان استمرارية الظاهرة الاستعمارية –الجزائر الفرنسية –.

ولإثبات هذه الحقيقة، اخترت أحد القوانين الصادرة خلال النصف الأول من القرن العشرين للتدليل على السياسة الممنهجة ضد العنصر الأهلي انطلاقا من الوثيقة الفرنسية ذاتها – وثائق الأرشيف الفرنسي–وهو القانون العضوي للجزائر الصادر بتاريخ 20 سبتمبر 1947م.

وبناء على هذا جاءت الدراسة للإجابة على الاشكال الآتي: **كيف حاولت الإدارة الاستعمارية الفرنسية تضييق الحريات السياسية والنيابية من خلال محتوى (مضامين) هذا القانون، وهل أكد هذا الإصلاح السياسي مرة أخرى تمسك فرنسا بسياستها التعسفية والقمعية ضد الأهلي الجزائري المسلم؟**

تتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة أهمها:

– ما هي أهم أسباب وظروف صدور هذا القانون؟

– ما هي أهم مضامينه؟

– ما هي المواقف المختلفة لأطراف القضية الجزائرية من هذا القانون؟

–Georges–Henri Bousquet, Réflexions sur le mot indigène, in bulletin de l’association guillaume Budé, N°3, année 1961, pp.396-402.

– هل يمكن اعتبار هذا التشريع آلية لتجريد الجزائريين من حقوقهم السياسية والنيابية، ومظهر من مظاهر التعسف والقمع والإرهاب الإداري والسياسي؟

أولا: الوضع العام في الجزائر قبيل صدور القانون

لقد كانت نتائج أحداث ماي – جوان 1945م وما بعدها قاسية على الحركة الوطنية، فإلى جانب القمع الوحشي[1] قامت السلطات الفرنسية بحلّ "**حركة أحباب البيان والحرية**" بتاريخ 14 ماي 1945م، بعد أن زجّ بزعيمها فرحات عباس في السجن ومعه الشيخ محمد البشير الإبراهيمي، كما تعالت أصوات المستوطنين مطالبة بإلغاء جميع الإصلاحات التي شهدتها الجزائر ومن المحتمل صدورها[2].

وهو ما دفع اللجنة المركزية لحركة أحباب البيان والحرية المحظورة إلى اصدار بيان بتاريخ 18 ماي 1945م، حيّا فيه شهداء المجازر الذين راحوا ضحية اتجاهات معدومة الضمير تتملّكها عنصرية متطرفة نشرت الرعب والفزع في قلوب السكان المسلمين، ودعت إلى الوحدة الوطنية بين جميع الأطراف الجزائرية في ظل هذا الظرف التاريخي العصيب بالذات[3]، والدرس القاسي[4] الذي كشف زيف الوعود الفرنسية، خاصة لمّا تعالت أصوات تطالب

1– عمليات قتل خارج سلطة القانون، قنبلة المداشر والقرى بسلاح الجو والبوارج الحربية، والأسلحة الثقيلة، مصادرة الأملاك، اعتقال الآلاف، ومحاكمات عسكرية، ظاهرة المخطوفين الذين لم يعودوا أبدا...إلخ.

2– عبد الرحمن بن العقون: **من خلال مذكرات معاصر**، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 340.

3 - Claude Colliot, Hemry-jean Robert, Histoire de nationalisme, 2ièmeEdition, office des publications universitaires, Alger, 1981, P.204.

4- Anne Marie Duranton-Crabol, l'OAS, la peur et la violence, André Versaille, éditeur, 2012, P 14.

بتأجيل كل إصلاح واستعمال القوة لمواجهة الحركة الانفصالية، كما دلّ على ذلك كتابات جريدة إيكو دالجي(Echo d'Alger)[1]. وفي ظلّ تغْييب أقطاب الحركة الوطنية في السّجون، وجد الحزب الشيوعي الجزائري فرصة للتّموقع على الساحة السياسية الجزائرية، فحمّل من سماها بالقوى الفاشية مسؤولية الأحداث، في إشارة منه إلى غلاة الاستعماريين وعناصر حزب الشعب الجزائري، بمعنى أنّه ساوى بين الضحية والجلاّد واستثمر ذلك خلال انتخابات عام 1945م[2].

فقد حقّق الحزب الشيوعي الجزائري خلال انتخابات المجلس التأسيسي الأول التي نظّمت يوم 21 أكتوبر 1945م نجاحا نسبيا، إذ فاز بمقعدين بعد أن حصل على نسبة 19 بالمائة من الأصوات المعبر عنها بالنسبة للهيئة الانتخابية الأولى و24 بالمائة من أصوات الهيئة الانتخابية الثانية، وهو ما مكّنه من الحصول على 04 مقاعد، لكنّ الحزب الشّيوعي الجزائري امتنع عن المشاركة في الانتخابات البلدية[3] والانتخابات التشريعية[4].

1- L'Echo d'Alger, 8 juin 1945.

2- شارك الحزب الشيوعي الجزائري في الانتخابات البلدية بتاريخ 27جويلية، و05 أوت 1945م، وانتخابات المقاطعات في سبتمبر 1945م حيث حصل على 07 مقاعد من أصل 101 مخصصة للهيئة الانتخابية الأولى، و4 مقاعد من أصل 68 بالنسبة الهيئة الثانية، وأمام المقاطعة المستمرة للانتخابات، قامت الحكومة بإصدار أمر 07 أوت 1945م، قضى بمنح حق تمثيل المسلمين بالمجلس التأسيسي بنسبة مساوية للفرنسيين (أي 13 نائبا).

3- جرت في جويلية 1945م وجاءت نتائجها في 27 جويلية و05 أوت 1945م.

4- الانتخابات التشريعية في 21 أكتوبر 1945م. وقد تمت المشاركة في هذه الانتخابات بموجب أمرية بتاريخ 17 أوت 1945م والتي تمنح الهيئة الناخبة المسلمة عدد من الممثلين مساويا لعدد الهيئة الناخبة الأولى (الأوروبية).

1. قانون العفو العام ونتائجه

في يوم 09 مارس 1946م[1]، أصدرت السلطات الفرنسية قانون العفو العام، بعد موجة من الاحتجاجات على التنفيذ الاستعراضي لأحكام الإعدام ضد متهمين مسلمين، وبعد مطالب كثيرة بالعفو رفعتها الحركة الوطنية بمختلف توجّهاتها[2]. وتضمّن قانون العفو اجراءات بالعفو الكامل أو تخفيض العقوبة عن المسلمين المتهمين باقتراف جرائم وجنح خلال اضطراب الفاتح والثامن من ماي 1945م، مع استثناء الأشخاص المتهمين باقتراف جرائم اغتيال وقتل، وأعمال وحشية والاغتصاب والخطف والاحتجاز والضرب، والجرح المؤدي إلى الوفاة أو العجز الدائم، والنهب وحرق المساكن، وتهديم المنشآت الفنية والسرقة[3]، كما استفاد كل موظف تعرض لعقوبات تأديبية من هذا العفو.

وعلى الرّغم من أنّ هذا القانون لم يحل دون استمرار تنفيذ أحكام الإعدام في حق المتهمين المسلمين وأبقى كثير من المسلمين في السجون، ولم يمهّد الطريق لكشف حقيقة المختطفين المفقودين، إلاّ أنّه خلّف استياء كبيرا في أوساط المستوطنين، الذين رأوا أنه سيهدّد أمنهم، وهو ما عبّر عنه الكثير من ممثليهم في المجالس المنتخبة، مثل النائب "**كولونا**" الذي دعا إلى الضرب بيد من حديد وتسليط أشد العقوبات على المتهمين المسلمين، وندّد بمشروع قانون

1.-J.O.R.F,loi N°.46-377, du 10 mars 1946, P.2006.

2- جاءت صيحات المطالبة بالعفو، وإطلاق سراح المساجين على لسان الشيوعيون، فحملات صفحات الجرائد بهذه الدعوة مثل جريدة ليبارتي Liberté بتاريخ 1 ماي 1945م التي أوردت تصريح عمار أوزقان زعيم الحزب الشيوعي لجريدة ليمانيتي L'Humanité الذي طالب فيه بالتحرير الفوري للمساجين والعفو، ينظر: La Liberté, 01Mai.

3 -J.O.R.F, débats parl. 01 Mars 1945, P.540.

العفو[1] وبسياسة التنازلات التي انتهجها الحاكم العام "**شاتينو**" والتي أدّت إلى مصادقة المجلس التأسيسي على القانون بالأغلبية.

2. انتعاش النشاط السياسي الوطني بعد قانون العفو

لقد كان قانون العفو العام فرصة متجددة للتشكيلات السياسية الوطنية للعودة إلى النشاط من جديد، خاصة بعد الإفراج عن الزعماء الوطنيين، واستفادتهم من هذا العفو. وتبعا لذلك قام السيد فرحات عباس بتأسيس الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، على أساس مبادئ البيان، وقد أجمل فرحات عباس مبادئه في تصريح طويل نشرته جريدة لوكوري دالجيري "le courrierd'Algérie"، بعنوان اتجاه الجرم الاستعماري وغدر الإدارة، وهو نداء موجه إلى الشباب الجزائري الفرنسي والمسلم ومما جاء فيه: "**لا اندماج، ولا أسياد جدد ولا انفصال، إننا شعب فتي يتولّى تثقيف نفسه ديمقراطيا واجتماعيا ويحقّق تجهيز الجزائر تجهيزا صناعيا وعلميا، ويواصل رسالة بعث شخصيته خلقيا وفكريا... أعني إقامة ديمقراطية جديدة ناشئة تقودها ديمقراطية كبرى هي الديمقراطية الفرنسية... وإذا لم تتغلب الشبيبة الجزائرية على الفروق العنصرية القائمة بينها، وإذا لم تقض بكل جسارة على أولئك الذين مازالوا يستوحون تصرفاتهم من ظلام تصورات دينية، وإذا لم تتخلص بكل سرعة من البهتان والحقد والاحتقار لهذه الأشياء التي عاشها آباؤنا، فإنّها ستنتهي بنا دون شكّ إلى انتحار معنوي ستكون عواقبه وخيمة، إنّنا نعرف كيف تولد الحضارات كما نعرف كيف تموت**".

1- شارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير**، تر. الصادق المنجي وآخرون، ط.3، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص 340.

وفي ظل غياب حزب الشعب، سارع فرحات عباس إلى محاولة استقطاب الرأي العام الجزائري حين دعا إلى ضرورة إطلاق سراح زعيم حزب الشعب مصالي الحاج[1] رغم عدم التوافق السياسي بينهما، كما دعا إلى ضرورة احترام الدين الإسلامي واللغة العربية في الجزائر.

3. عودة حزب الشعب الجزائري من بوابة حركة انتصار الحريات

كانت عودة عناصر حزب الشعب الجزائري إلى النشاط العلني، بعد فترة طويلة من النشاط الثوري[2] بالإفراج عن زعيمه مصالي الحاج، الذي تأخر الإفراج عنه إلى غاية يوم11 أوت 1946م، حيث أصبح بطلا وطنيا وزعيما لم تعرف الحركة الوطنية مثله، نظرا لشعبيته وشعبية حزبه، وهو ما تجلّى في الحشود الجماهيرية المسلمة التي خرجت لاستقباله احتفاء بخروجه من السجن وذلك ما دفع محافظ الشرطة بقسنطينة في تقريره الذي رفعه إلى مصالح

1- تأخر إطلاق سراح مصالي الحاج إلى 11 أوت 1946م، أين وصل أولا إلى فرنسا حيث اتصل بمناضلين ومتعاطفين، ثم أنتقل إلى الجزائر، وأستقر في 13 أكتوبر 1946م ببوزريعة في الجزائر العاصمة.

2- شكّل النشاط الخفي لحزب الشعب قلقا كبيرا للسلطات الفرنسية، التي كانت تراقب نشاط هذا الحزب، بل وترصّدها وهي تعلم أنه يقوم بعمل ما في الخفاء، ينظر: مراسلات هامة بهذا الصدد في:

Archive Aix- en- Provence, Boite 81F/4, Affaires Indigènes, notes pour le ministre 14Février1948.

وتوجد وثيقة مهمة جدا في نفس العلبة وهي عبارة عن تقرير يرصد نشاطات حزب الشعب من بداياته في سنة 1937م إلى 1945م بعنوان:

Activités du P.P.A depuis son origine (1937) jusqu'en Mai 1945, A.N.O.M, Op-Cit.

الحكومة العامة الى القول[1]:"**إن مصالي بدا وكأنه رجل زمانه، فبعد محمد الصالح بن جلول كان فرحات عباس، وبعد فرحات عباس كان مصالي الحاج**". ولقد بادر مصالي الحاج إلى تأسيس حزب جديد تحت اسم "**الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية**"[2] بتاريخ 02 نوفمبر 1946م ليكون منبرا لمخاطبة الجماهير المسلمة وتأطيرها خدمة للقضية الوطنية، ومواجهة النشاطات السياسية ذات الطابع الإصلاحي التي كان يقوم بها الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري، واستغلال ما تتيحه الديمقراطية الفرنسية من مساحات تعبير لمهاجمة النظام الاستعماري والترويج لمبادئ الحزب في أوساط الجماهير المسلمة. وفي هذا السياق قرر مصالي الحاج المشاركة في الانتخابات البرلمانية الفرنسية بتاريخ 13 أكتوبر 1946م[3]، لتكون بذلك أول تجربة برلمانية للحزب، في الوقت الذي قرر فيه الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائي مقاطعة الانتخابات، لكنّ النتائج كانت دون تطلّعات الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية، وذلك نتيجة تعسّف الإدارة الاستعمارية ومضايقاتها للحزب[4]، كما تم في نفس الفترة تكوين المنظمة الخاصة (1947) كجناح عسكري للحزب الجديد.

1- محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطني الجزائرية**، تر. امحمد بن البار، ج2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 1011.

2-يمكن الاطلاع على كل ما تعلق بالحزب خاصة التأسيس، والأعضاء، برنامج الحزب ومطالبه في:

Bibliothèque ANOM/ B233, le problème Algérien:M.T.L.D, 1951, N°1-4.

3- وكذلك وثيقة سرية (Secret) عن تنظيم (PPA, MTLD) بعنوان:

Organisation du PPA, MTLD ANOM, Boite, 93/ 4158.

4- يمكن الاطلاع على التفاصيل (الاستفتاء) ونتائجه في:

هكذا ففي ظل هذه التطورات المتسارعة على الساحة الجزائرية، قررت السلطات الاستعمارية القيام بإصلاحات سياسية في الجزائر جسّدتها فيما عرف بالقانون العضوي الخاص بالجزائر (le statut organique de l'Algérie) وهو ما سأتطرق إليه فيما يأتي:

ثانيا: صدور القانون وأهم مضامينه

1. المشروع الحكومي والطرح الجديد

جرى الحديث خلال سنتي 1946 -1947م[1]، عن مشاريع إصلاحات جديدة في الجزائر، وهو الأمر الذي تجسّد في عهد حكومة "**جورج بيدو**"[2]، وفي فترة المجلس التأسيسي الثاني[3]، اقترحت في البداية مشاريع قوانين لإنشاء مجلس جزائري فقط، كان أوّلها من اقتراح عضو المجلس التأسيسي "**بول إيميل فيار**" من حزب الحركة الجمهورية الشعبية (MRP) وأستاذ الحقوق بجامعة الجزائر، ومدير جريدة لوجورنال دالجي "**Journal d'Alger**" وهو المشروع الذي جلب انتباه "**إدوارد ديبرو**" "E.Dépreux" وزير الداخلية في حكومة "**جورج بيدو**" ثم حكومة "**بول رامادييه**" فيما بعد، حيث تبنّاه وطوّره وقدّمه كمشروع حكومي، وقد كلف السيد "**ديبرو**" لجنة لوضع مشروع تمهيدي

Jaques Michel Bouvet, Op-Cit, P.201.

1- شهدت هاتين السنتين مشاريع واقتراحات كثيرة لوضع قانون الجزائر عرضت على مكتب المجلس الوطني ومجلس الجمهورية، ينظر:

Ivo Rens, L'Assemblée Algérienne, Editions A. Pedone, Paris, P.29.

2- للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول هذه الشخصية، ودورها في السياسة الخارجية في عهد حكومة الجمهورية الرابعة، ينظر:

Maurice Naisse, Georges Bidault, in Persée N°1, Vol.51, Année 1986, PP. 75- 83.

3- المجلس التأسيسي الثاني أنتخب في 2 جوان 1945م.

(avant-projet)، حيث عيّن اثنين من مستشاري مجلس الدولة بغرض متابعة أعمال هذه اللجنة وهما السيدان ماسبيسيول (Maspétiol) مستشار الدولة[1]، و"**جوردن**" نائب المدير في مديرية إفريقيا كممثل لوزارة الشؤون الخارجية[2].

وفي رسالة سرية مؤرّخة يوم 13 سبتمبر 1946م، وجهها العقيد سبيلمان الأمين العام للجنة شمال إفريقيا إلى وزير الداخلية "**ديبرو**" تحدّث عن بعض التعديلات التي أدخلت على المشروع، وذكر أن لجنة مصغرة ترأسها الحاكم العام للجزائر، السيد "**شاتينو**" ستضع اللّمسات الأخيرة لهذا النص الذي وضعه "**جورج بيدو**" وبعض أعضاء اللجنة[3]، وقد تضمّن هذا المشروع الإصلاحات الآتية:

- تأسيس مجلس جزائري يتكون من 90 عضو، يتساوى فيه السكان المحليون والسكان الفرنسيون.
- تعيين وزير مقيم في الجزائر يكون مسؤولا أمام البرلمان.
- لا يتمتع المجلس الجزائري بأي سلطة سياسية، ولكن له سلطات مالية واسعة خاضعة للقانون الفرنسي.

ولكنّ هذا المشروع لقي معارضة من الأحزاب المشاركة في الحكومة الائتلافية، بما في ذلك الحزب الرئيسي "**الحزب الاشتراكي**"، فقد كانت ترى أن نخبة وزارة الداخلية تريد السير بالجزائر في طريق دولة مشاركة (Etat Associé)، في إشارة إلى مضمون المادة 60 من دستور أكتوبر 1946م،

1- Archive, Aix- en- Provence, Boite 81F/1146, le vice-président du conseil d'Etat à Monsieur le ministre de l'intérieur le 21.08.1946.
2- Archive Aix- en- Provence, Boite 81F/1146, le président du conseil d'Etat à monsieur Dépreux au sujet d'étude du statut politique de l'Algérie.
3- Ibid, le Colonel Spillmann, secrétaire général du comité de l'Afrique du Nord à Monsieur le ministère de l'intérieur, le 13.09.1946.

التي نصت على أنّ الإتحاد الفرنسي يتكوّن من الجمهورية الفرنسية التي تضم فرنسا الميتروبولية، والمقاطعات وأقاليم ما وراء البحار، وأقاليم ودول الارتباط (Etat Associe)، وعليه فالجزائر حسب الدستور إقليم من أقاليم ما وراء البحار التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من الجمهورية الفرنسية، بقوة المادة 85 من الدستور التي نصت على أن: "**الوحدة الفرنسية لا تتجزأ**"[1].

أما ممثلو حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فقد تقدموا يوم 02 أوت 1946م بمشروع قانون إلى المجلس التأسيسي الفرنسي الثاني ليكون دستورا لجمهورية جزائرية متّحدة فدراليا مع فرنسا[2]، وهو المشروع الذي نال دعما من لجنة الداخلية في المجلس الوطني الفرنسي التي ترأسها موريس رابييه (M. Rabier) –نائب عمالة وهران، كما دعّمه الاشتراكيون، والنواب المسلمين، حيث حاول "**رابيي**" إدخال تحسينات على المشروع بعد تبنّيه، وجعله أكثر ليبرالية ليتوافق مع قانون 05 أكتوبر 1946م خاصة فيما يخص انتخابات المجلس الجزائري[3]، كما أراد أن يلغي أغلبية الثلثين (2/3) المطلوبة في التصويت على القرارات الخاصة بالميزانية، وهذا كله لتمكين الأغلبية من اتخاذ القرارات.

أمّا الحزب الاشتراكي في الجزائر، فقد تقدم بمشروع قانون بتاريخ 19 سبتمبر 1946م، ووافقت عليه المجموعة البرلمانية للحزب الاشتراكي، ووقعه

1- Archives, Aix- en- Provence, Boite, 81F/1146, Statut de l'Algérie, proposition de loi, 21 Mai 1946.

2 -Archives, Aix- en- Provence, Boite 81F/1146, Assemblée nationale constituante, proposition de loi, Annexe au procès-verbal de la 2emeséance, le 2 aout 1946.

3– حيث أراد توسيع دائرة الأصناف الاجتماعية المسلمة التي يمكنها الالتحاق بالهيئة الانتخابية الأولى بموجب أمر 07 مارس 1944م.

"**بول رامادييه**"[1](PaulRamadier) بذاته، كما أودع النائب فرانسوا "**كيليسي**" (Quilici) مشروعا آخر في 24 سبتمبر 1946م، من إعداد وزير الداخلية "إدوارد ديبرو" "E.Dépreux" وقد تم إرجاء كل هذه المقترحات للدورة التشريعية لسنة 1947م. في حين قامت أطراف أخرى بوضع مشاريعها لأوّل مرة كما حدث مع الحزب الشيوعي الجزائري في مارس 1947م. كما قدمت المجموعة الإسلامية (النواب المسلمون) للدّفاع عن الفيدرالية من جهتها في 20 ماي 1947م مشروعا مماثلا لمشروع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. وبدورهم قام مستشارو الجمهورية وهم ابن جلول والسايح وسي قادة، وأورابح بتقديم مقترح يقضي بمنح صلاحية وضع دستور إلى المجلس التأسيسي الجزائري يكون منتخبا بالاقتراع العام، أمّا الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية (MTLD)، لم تقدم أي مقترح، فنوابها الخمسة رفضوا مبدأ أن يضع المجلس الوطني الفرنسي دستورا خاصا للجزائر، بل وهاجموه بشدة.

2. أهم مضامينه

إنّ أهمية هذا التشريع، تتطلب إلقاء نظرة مركّزة على أهم مواده، حيث تشكّل من ثمانية (08) أبواب وستين (60) مادّة قانونية[2]، خاصّة تلك المتعلقة بالوضعية القانونية للجزائريين المسلمين، وهي:

1- **بول رامادييه:** محامي، نائب اشتراكي من مقاطعة (Aveyron) ولد بلاروشال (La Rochelle) في 17 مارس 1888م وتوفي في (Rodez) 14 أكتوبر 1961م، شغل مناصب عديدة منها نائب رئيس المجلس، من الذين صوتوا على دستور الجزائر 1947م، لمزيد من التفاصيل حول هذه الشخصية، ينظر:

Encyclopédie, Larousse, en ligne,
www.larousse.fr/encyclopedie./personnage.

2- احتوى هذا القانون 08 أبواب، و60 مادة، ينظر:

- القسم الأول بعنوان: النظام السياسي وتنظيم السلطات العمومية.
- القسم الثاني: النظام التشريعي للجزائر.

القسم الأول: وجاء تحت عنوان: في النظام السياسي وتنظيم السلطات العمومية.	**المادة رقم 01**	**– تتكون الجزائر من مجموعه مقاطعات[1] تتمتع بالشخصية المدنية، والاستقلال المالي، وبنظام خاص تحدده مواد القانون الحالي.**
	المادةرقم02	**– المساواة الفعلية والمعلنة بين كل المواطنين الفرنسيين.** **– كل المواطنين من جنسية فرنسية في مقاطعات الجزائر يتمتّعون بحقوق المواطن الفرنسي من دون تمييز بسبب الجنس والعرق واللغة، وعليهم نفس الواجبات ويمارسون كل الحريات الديمقراطية الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمارسها المواطن في الاتحاد الفرنسي والتي ضمنها ما تقدم، واوردتها المادة 81 من دستور الجمهورية الفرنسية، جميع الوظائف العامة[2] تكون مفتوحة أمامهم.**

J.O.R.F, 21 septembre 1947, P.9470.

1– لقد وضّح دستور 27 أكتوبر1946م، الوضعية القانونية والإدارية للمناطق والأقاليم التابعة للاتحاد الفرنسي (L'union Française)

ينظر هذا التفصيل في:

Robert Aron et Autres, Les Origines de la Guerre d'Algérie, textes et documents contemporains, Fayard, Paris, 1962, P.261.

2– لقد حدد هذا القانون هذه الوظائف وهي كما يلي: الوظائف العسكرية (البرية، البحرية والجوية) في السلطة القضائية، الإدارات المختلفة، المصالح العامة المختلفة (كالتوظيف، منح التقاعد، المكافآت...) بلا فرق القانون الشخصي، ينظر:

Amendement de M. Rabier, Bourra et Déferré, Assemblée nationale, 25 Aout 1947, débats parlementaires, PP.4685-4686.

	المادة رقم03[1]	– كل المواطنين الذين لم يتنازلوا صراحة عن قانونهم الشخصي، يحْكمون بهذا القانون وبعاداتهم فيما يخص شؤونهم. وفيما يخص ملكياتهم العقارية التي لم تنشأ وفقا للقوانين الفرنسية ولا القانون العقاري في الجزائر، يسير من طرف موثق أو كاتب عدل.
	المادة رقم 04.	– يحقّ للمرأة المسلمة الانتخاب، وهو قرار اتخذه المجلس الجزائري (وتحدد المواد 14، 15، 16) من هذا القانون ترتيبات ممارسة هذا الحق[2].
	المادة رقم 05.	– يمثّل الحاكم العام[3] حكومة الجمهورية الفرنسية في كامل الجزائر ويقيم فيها. كما يمارس السلطات التنظيمية إلا ما أنشأه هذا القانون. –يحق له حضور مداولات مجلس الحكومة وحضور مناقشات الجمعية الجزائرية وهو مسؤول أما حكومة الجمهورية.

وقد أوضح الجنرال أومران (Aumeran) في جلسة 23 أوت 1947م، أن كل ما جاء في المادة 02 لا يمكن أبدا أن يجّرد المسلم من قانونه الشخصي.

1– تم تعديل في هذه المادة بإضافة كلمة (Métropolitaine) أي التابعة للدولة الأم من طرف مجلس الجمهورية، وقد تم طلب هذا التعديل في جلسة 30 أوت 1947م.

2– التحرير النهائي لهذه المادة صيغ من قبل مجلس الجمهورية، ينظر:

J. Off. Déb. Parl. Séance de 30 Aout 1947, P. 1987.

3 -J. Off. Déb. Parl. Séance de 23 Aout 1947, P.4605.

كما أبعدت الجمعية اقتراح السيد فيوليت بتعيين أمناء الدولة لمساعدة الحاكم العام (Secrétaires d'état).

	المادة رقم 06.	- يؤسس مجلس وطني (assemblée nationale) يدير باتفاق[1] مع الحاكم العام مصالح الجزائر. - سيتحدد تكوين ومهام وعمل هذا المجلس في الأقسام 2 و3 و4 من هذا القانون.
	المادة رقم 07.	- يؤسس إلى جانب الحاكم العام مجلس للولاية مكلف بتنفيذ قرارات المجلس الجزائري وهو مكون من06 مستشارين حكوميين[2] كما يلي: اثنان يعينهم الحاكم العام، واثنان ينتخبان من طرف الجمعية، واحد من كل هيئة. - رئيس المجلس الجزائري. - نائب رئيس المجلس مختلف عن الهيئة التي ينتمي اليها الرئيس.
القسم الثاني:[3] وجاء تحت عنوان: النظام التشريعي للجزائر.	المادةرقم08[4].	- نظام المراسيم[5] الذي أقره تشريع 22 جويلية 1834م، والنصوص اللاحقة ملغاة. - تتولى الحكومة الفرنسية في الجزائر تنفيذ قوانين الجمهورية الفرنسية المطبقة في الوطن الأم.
	المادة رقم 09.	- القوانين والمراسيم المتعلقة بممارسة الحريات الدستورية تطبق في الجزائر، أما القوانين والمراسيم الخاصة بحالة الأشخاص وأهليتهم وممتلكاتهم تطبق

1- أضيفت هذه الكلمة "**باتفاق**" (En accord)، بعد تعديل مقترح من طرف السيد رابيي (Rabier)، ينظر:

J. Off. Déb. Parl. Séance du 24 Aout 1947, PP.4607-4608.

2 -J. Off. Déb. Parl. Séance de 23 Aout 1947, P.4611.

3 -J. Off. Déb. Parl. Assemblée nationale, Séance du 24 Aout 1947.

4- تقدم السيد "**مختاري**" بتعديل والذي أصبح فيما بعد المادة 08، وذلك في نفس الجلسة السابقة.

5- صرح السيد مختاري في هذه الجلسة بضرورة التخلي عن نظام المراسيم حيث قال: "**إنّ هذه المراسيم التي تعوّض القوانين نريدها أن تختفي**".

		تماما بكامل الحقوق على المواطن الذي يتمتع بالقانون الفرنسي في الجزائر.
	المادة رقم 13.	– يستطيع البرلمان أن يعمم كل القوانين غير المعنية في المواد السابقة على الجزائر باقتراح من الجمعية الجزائرية[1].
	المادة رقم 15.	– القرارات التي تتخذها الجمعية الجزائرية لتكون نافذة يجب المصادقة عليها بمرسوم[2] وعلى هذا الأساس ترسل من قبل رئيس الجمعية إلى الحكومة عن طريق الحاكم العام وله خلال ثمانية أيام بعد تلقيها أن يطلب من الجمعية قراءة ثانية للنص المتبني.
	المادة رقم 16.	– في أجل 06 أسابيع[3] إذا لم تقم الحكومة بالمصادقة على المادة 15، فإن القرار يصبح نافذا حتما يصادق عليه في الحين من طرف الحاكم العام وفي حالة رفض المصادقة فإنّ القرار ينقل إلى البرلمان للنظر فيه.
– القسم الرابع:	المادة رقم 30.	– تتكون الجمعية الجزائرية من 120 عضوا،60 عضوا من مواطني الهيئة الانتخابية الأولى، و60 عضوا يمثلون مواطني الهيئة الانتخابية الثانية.

1– طرحت بهذا الشأن عدة اقتراحات، خاصة اقتراح السيد "Viard"، في حين كان اقتراح السيد"Capitant"، الذي يرى بأنه من غير المنطقي ومن المتضادات ربط سلطات الجمعية الوطنية بسلطة تنظيم آخر فقط الدستور يفعل ذلك.

2– جاء في هذا النص بعد الاقتراح الذي قدمه السيد أوقارد (Augarde)، في جلسة 25 أوت 1947م.

J. Off. Déb. Parl. Séance du 25 Aout 1947, P.4632.

3– يرى السيد "Rabier" أن حتى الجمعية الجزائرية لابد من تحديد آجال لأجل قراراتها، مُرْجعا سبب مخاوفه إلى أن تبقى هذه القرارات حبيسة العلب والأدراج فيجب تحديد الآجال.

تكوين الجمعية الجزائرية وتسييرها.	المادة رقم39.	– قرارات الجمعية تتخذ بالأغلبية، غير أنه وبطلب من الحاكم العام أو اللجنة المالية يمكن تغيير القرارات. – التصويت لا يكون إلا بعد أجل 24 ساعة ولا تتخذ الجمعية قرراها الا بأغلبية الثلثين $1\frac{2}{3}$ من الأعضاء.
	المادة رقم56[2].	– استقلال الدين الإسلامي عن الدولة مضمون مثل باقي الأديان وذلك بموجب قانون 09 ديسمبر1905م ومرسوم 27 سبتمبر1907م، ويكون تسيير الأوقاف موضوع قرار المجلس الجزائري. – ترسم الأعياد الإسلامية الكبرى (الأضحى، الفطر) المولد وعاشوراء أعياد قانونية للجزائر.
	المادة رقم57[3].	–تمثل اللغة العربية، لغة من لغات الاتحاد الفرنسي، فتطبق عليها نفس تدابير(ترتيبات) اللغة الفرنسية في مجال الصحافة والمنشورات العامة أو الخاصة المنشورة في الجزائر.

1 -J. Off. Déb. Parl. Séance du 27 Aout 1947, P.4721.

2–المادة 56 كانت نتيجة تعديل مقدم من عرف "**تمبل**" (Temple) لمقترح رابيي أريد له أن يكون وراء المادة 45.

تمت مناقشة هذه المادة في جلسة 26 أوت، وقد رأى المتدخلون أن المسلمين منفصلين في الواقع بديانتهم مما تحتم فصل دينهم واعتماد حرياتهم الدينية بعيدا من الحكومة، ينظر هذا الكلام في:
J. Off. Déb. Parl. Assemblée nationale, séance du 26 Aout 1947, P.4685.

3– قدم السيد مختاري للجمعية الوطنية تعديلين أما الأول فهو كما يلي: "**اللغة العربية لغة رسمية إلى جانب اللغة الفرنسية**" و"**التعلم باللغة العربية إجباري في الجزائر على كل المسويات**".
J. Off. Déb. Parl. Séance du 26 Aout, P.4689.

وقد أحتج بشدة في هذه الجلسة السيد جاك شوفالييه على إجبارية التعليم باللغة العربية، واعتبر تعليم اللغة هو خطأ كبير ما يعطي مجالا للإسلام، فاللغة العربية هي لغة القرآن والقانون الخاص والذي يعد الحاجز الرئيسي أمام الاندماج.

		وتعليم اللغة العربية يكون على كل المستويات.

ثالثا: قانون 20 سبتمبر 1947مآلية للقمع وتعسف ضد الحريات السياسية للجزائريين

إن الدارس لأغلب مواد هذا القانون يمكن أن يقف على تعسف الإدارة الفرنسية السياسي والقانوني ضد المسلمين الجزائريين، ولا يمكن أبدا أن يلمس العدالة والمساواة التي نصّت عليها المادة الثانية منه، فقد بدت العديد من الأحكام الصادرة غير ليبرالية[1]، وغير ديمقراطية وهو في ظاهره، أو بعض بنوده يبدو أنه يستجيب للمطالب التي رفعها المسلمون الجزائريون منذ القرن التاسع عشر، إلاّ أن تحليلا بسيطا، خاصة من قبل القانونيين وأصحاب السياسة العارفين، يقود إلى الوقوف على مدى تعسف هذا القانون، ونقصه، وعدم تلبيته إلاّ لقليل من طموحات الجزائريين وهو ما جعل رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الشيخ محمد البشير الإبراهيمي يصفه بالقانون الأبتر، لأنّه لم يلب كل مطامح الجزائريين رغم إشارة الكثير من المختصين لبعض بنوده، التي يمكن عدّها لصالح الطرف الجزائري فيقول جمال خرشي: "**بالتأكيد حمل قانون 1947م عددا من الأحكام لصالح المسلمين...**"[2]، في

1- **ليبيرالي**: الفكر الليبرالي هو الفكر القائم على صون واحترام الحريات الفردية، والتوجهات الفكرية، إضافة إلى تركيزه على مبدأ المساواة بغض النظر عن اللون والجنس أو العرق أو الدين، وشعار الدولة الدستورية، وحرية الدين والمعتقد.

2- Djamel kharchi, colonisation et politique d'Assimilation en Algérie 1830-1962, op-cit, P.437.

حين رأى أجيرون[1] أن القانون لم يأت بجديد فيما عدا إحداث جمعية جزائرية متساوية الأعضاء بين المسلمين والأوروبيين (المساواة في التمثيل).

فمثلا المادة (2) قد أثارت مناقشات حادة تمحورت خصوصا حول الوضع القانوني للمسلم في إطار هذا الدستور وهل يمكن اعتباره مواطنا فرنسيا دون أن يتخلى عن أحواله الشخصية، فهو إذن مسلم فرنسي، وهو ما أثار الكثير من التدخلات والاعتراضات خاصة وأنه يتعارض مع ما جاء في المادة الأولى من دستور الجمهورية الفرنسية العلمانية، مما يستوجب على كل من يريد أن يكون فرنسيا أن يدين بالدين الرسمي للجمهورية الفرنسية، فكان تنفيذ هذه المادة شبه مستحيل.

كما تمثل المادة (04) تكبيل واضح للحرية السياسية ورفض تمكين الجزائريين من تسيير شونهم بأنفسهم بالإصرار على تعيين الحاكم العام للجزائر، حيث طالب النواب المسلمون بتعديل الفقرة الأولى من هذه المادة، بتعيين ممثل الحكومة في الجزائر بدل الحاكم العام الذي ترك انطباعا سيئا لدى الجزائريين المسلمين بتعسفه في الإدارة وانعدام الثقة، بينه وبين المسلمين الجزائريين.

المادة 13: فمن غير المنطقي ومن المتضادات ربط سلطات الجمعية الوطنية بسلطة تنظيم آخر فقط الدستور يفعل ذلك.

المادة 30: تعسف كبير وغير مؤسس بمساواة عدد النواب المسلمين بعدد النواب الأوروبيين 60 نائب لكل هيئة ناخبة مع أن الهيئة الناخبة المسلمة تمثل الأغلبية.

1- شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، تر. المعهد العالي للترجمة، ج2، شركة دار الامة للطباعة والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 965.

المادة 39: إن تحديد شرط الأغلبية، جعل من تحقيق الأغلبية في الأصوات بالنسبة للأهالي شيئا يكاد يكون مستحيلا، فهو شرط تعجيزي، بل ذهب بلوم فيوليت إلى أكثر من ذلك حين أعتبر أنّ هذا شبه حق الفيتو(Le droit de veto)، إنها الأوليغارشية المالية الجزائرية وقد تدخل في هذه النقطة الكثير من النواب إما للموافقة على هذا التعديل أو رفضه كتدخل السيد جاكوبي، والسيد فيار والسيد كيليسي، وكانت كلها تحلل وتدرس إمكانية اعتماد هذا الشرط أو رفضه، ولأن الخوف من كسب صوت أو إثنين من الهيئة الأولى كان هاجسا قد يمكن من الأغلبية، فقد تمت المصادقة على هذه المادة بهذه الطريقة، وهو مسمار آخر يضرب به نعش هذا القانون. هذا وكلما خالفت الجمعية مصالح الأوروبيين وفرنسا وخاصة فيما تعلق بمناقشتها لمواضيع ليست من اختصاصها أو خارج الدورات القانونية، كما لا يمكنها بأي حال من الأحوال عدم التصويت على الميزانية ومخالفة الترتيبات فيمكن حلها وفق مرسوم يناقشه مجلس الوزراء (المادة 46 من القانون). وهو ما يقودنا إلى التساؤل عن الدور الحقيقي لهذا المجلس في ظل هذه المواد المعرقلة لسيره.

خاتمة

لم يترك المشرع الفرنسي مجالا أبدا للحريات ومارس كل أشكال التعسف الإداري والسياسي والقانوني بإحكام ضبط النصوص التشريعية للتوافق ومصالح السلطة الفرنسية من جهة، ومصالح المستوطنين من جهة أخرى، فكثير من القوانين تغيرت تحت ضغط اللوبيات الأوروبية في الجزائر وفرنسا، وهو ما وقفنا عليه من خلال المناقشات الطويلة والحادة والتعديلات الكبيرة التي أدخلت على مواد هذا القانون والمثبتة بالوثائق الفرنسية وهو أكبر دليل على تعسف وقمع الإدارة والقانون الفرنسي، والذي أثبت بطلان ادعاءات صناع القرار

الفرنسي محاولاتهم حل القضية الجزائرية وتمكين الجزائريين من حقوقهم السياسية والنيابية والقانونية وهي أساليب وممارسات سياسية تضاف إلى الأساليب القمعية العسكرية التي طبقها النظام الاستعماري الفرنسي في الجزائر والذي ما زال محفوظا في الذاكرة التاريخية المشتركة.

قانون التجنيد الإجباري في الجزائر 1912 جريمة عنصرية

✍دة/ سلوى لهلالي
جامعة سطيف 02

الملخص:

تباينت الانتهاكات الاستعمارية الفرنسية بالجزائر طيلة مرحلة 1830-1962، حيث تمظهرت في صور لا تمتّ بصلة للإنسانية أبرزت مدى بشاعة المستعمر من خلال الإبادة والقتل الجماعي والنهب والتخريب، بالإضافة إلى إصدار مجموعة من القوانين التعسفية والردعية ضد الأهالي الجزائريين كقانون الأهالي وسيناتيسكونسيلت، ويعتبر قانون التجنيد الإجباري 1912 شكلا من أشكال انتهاك حقوق الجزائريين من خلال صيغته القانونية ووضعية الجزائري المجند رغم ظاهره الإغرائي، ويطرح الموضوع إشكالية تاريخية تتمحور حول الصيغة التاريخية للقانون ومختلف المواقف منه، كما تتبع هذه الورقة البحثية محاور: -الغطاء التاريخي للقانون – صيغته بالنسبة للمجندين الجزائريين – المواقف منه.

مقدمة

أصدرت فرنسا سلسلة من القوانين والمراسيم التعسفية في الجزائر منذ 1830 كان من ضمنها قانون التجنيد الإجباري، والذي بموجبه يجند الجزائري في صفوف الجيش الفرنسي باعتبار الجزائر جزء من فرنسا، وقد تزامن هذا القانون وبوادر اندلاع الحرب العالمية الأولى في الأفق حيث كانت فرنسا طرفا فيها ورمت بالجزائريين للمشاركة ضمن قواتها، وقد تباينت ردود الفعل حول هذا القانون حيث عبرت أغلبية المجتمع الجزائري عن رفضه، في حين تباينت ردود فعل النخبة الجزائرية، وعليه فإن ورقتنا البحثية هذه تطرح إشكالية الوجه التاريخي لهذا القانون وردود الفعل منه.

1. الإطار التاريخي لقانون التجنيد الإجباري في الجزائر

تعود فكرة تجنيد الجزائريين لما قبل إصدار قانون التجنيد الإجباري الذي صدر في 1912، حيث بدأت فرنسا في تجنيد الجزائريين منذ احتلال الجزائر في إطار حروبها، وقد كان ذلك بتجنيد مجموعة من الفرق المكونة من الأهالي الجزائريين لخدمة المصالح العسكرية الفرنسية:

-الفرق العسكرية الأولى: فرقة الزوّاف

لقد تم تشكيل هذه الفرق بعد وصول القائد كلوزيل للجزائر في أكتوبر 1830حيث كانت أوضاع القوات العسكرية الفرنسية سيئة، لذلك حاول كلوزيل إيجاد حل لهذا الوضع من خلال اقتراح تشكيل أو تكوين قوات عسكرية مجندة من الأهالي لتدعيم القوات الفرنسية، وتفادي طلب دعم فرق عسكرية جديدة من فرنسا، لذلك قامت فرنسا بخلق فرقة الزواف وإعادة تشكيلها تم تقسيمها إلى فيلقين وفرقة من الخيالة لكن تم فيما بعد إصدار قرار بإعادة جمع الفيلقين في فيلق واحد مكون من كتيبتين فرنسيتين وثمانية كتائب من الأهالي[1].

وتعود تسمية فرقة الزواف إلى تكونها من القبائل التي تتشكل من قبائل زواوة بجرجرة وقد أشار الجنرال دوباري إلى مكونات هذه الفرقة حيث قال: "**أنها تتكون من القبائل من منطقة الزواوة فتم تأسيس هذا الفيلق الذي أخذ تسمية فرقة الزواف**"، وخلال سنة 1837 تم إصدار قرار من أجل توسيع فرقة الزواف إلى ثلاثة فيالق، فكانت الأولى تتكون من الكراغلة في تلمسان الذين قاموا بالتصدي للهجمات التي كان يقوم بها الأمير عبد القادر في إطار مقاومته

1 -عائشة ناقل: "**فرق الصبايحية واستغلالها داخل الإستراتيجية الاستعمارية في الجزائر 1830-1845**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، م12، ع1، 2019، ص 142.

بالغرب الجزائري[1]. وقد تم تكوين الفيلق الثالث من أجل التحضير للهجوم على قسنطينة بعد فشل الحملة التي كانت عام 1836، ومنه أصبح الفيلق يتكون من تسعة كتائب، وفي سنة 1852 صدر مرسوم بتقسيم الفيلق إلى ثلاثة ألوية وهي كالتالي:

اللواء الأول والثاني كانا تابعين للجزائر يضم 38 ضابط و1024 جندي منهم 758 جندي فرنسي، أما الفيلق الثالث المرابط بوهران كان يضم 20 ضابطا و263 جندي منهم 193 جندي فرنسي، ومنه فقد كانت فرقة الزواف من أهم الفرق العسكرية الأهلية التي شكلتها الإدارة الاستعمارية في الجزائر[2].

-فرقة الصبايحية

لقد لجأت السلطات الاستعمارية إلى تجنيد فرق الصبايحية في صفوف الجيش الفرنسي لتحقيق الأهداف التالية:

الحصول على قوة عسكرية وضم وجلب هذه القوة العسكرية من العرب إلى صف الفرنسي حتى لا تنضم إلى مقاومة الأمير عبد القادر التي كانت في تلك الفترة، وقد قامت بتقسيم هذه الفرقة إلى:

- فرق الصبايحية الدائمة: حيث تكونت من السكان المحليين وقامت بتدريبهم، وقد تشكلت هذه الفرقة من القبائل التي هي من البدو الرحل والمستقلين.

1- عائشة ناقل، المرجع السابق، ص 143.

2- عبد القادر بلجة: **مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وانعكاساتها على المجتمع الجزائري 1907-1945**، أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي ليابس، يدي بلعباس، 2015-2016، ص13.

– فرق الصبايحية غير دائمة: حيث تعد هذه الفرقة من الصبايحية غير دائمة قامت القوات العسكرية بتأسيسها في عنابة عام 1842 وبعد مرور خمسة أشهر تم تأسيس فرقة باسم صبايحية الفحص[1].

أما عن المهام التي كانت تقوم بها هذه الفرقة فقد تمثلت في حراسة المناطق التي تسكنها ومراقبة السكان من الناحية السياسية تحت إشراف الضباط الفرنسيين ويطلق على الثكنات التي يتمركزون فيها اسم الزمالة، وعملت فرنسا فيما بعد إلى تجنيد هؤلاء خلال حربها البروسية حيث قامت بنقل البعض منهم إلى أوروبا وقامت بوضع شروط من أجل الانضمام لهذه الفرقة تمثلت في:

- بلوغ سن السادسة عشر إلى الأربعين.
- امتلاك الراغب في الانخراط لحصان يصلح للحرب.
- على المرشح أن يجهر بانخراطه أمام الضابط المقتصد أو أحد نوابه من الجزائريين.
- على المرشح أن يقسم على القرآن بولائه لفرنسا[2].

وقد كانت هناك العديد من الفرق الأخرى التي قامت فرنسا بإنشائها من بينها: فرقة المخزن وفرقة القوم.

2. تكريس القوانين العنصرية (قانون الأهالي)

لقد قامت السلطات الفرنسية بالقيام بإصدار العديد من القوانين التعسفية ضد الجزائريين، وكان من بين هذه القوانين قانون الأهالي الذي يعتبر من أخطر القوانين التي قامت فرنسا بإصدارها في حق الجزائريين، حيث يعتبر هذا

1– عائشة ناقل: المرجع السابق، ص ص 145–146.

2– عبد القادر بلجة: المرجع السابق، ص ص 18–19.

القانون:" **بأنه قانون الشرطة الخاصة بالأهالي، يضم مواد غير موجودة في القانون الفرنسي، تصدر مخالفاته من طرف الولاة ويمكن أن تختلف من مقاطعة إلى أخرى**"[1].ويعرفه الوالي العام كازيمير: "**قوانين خاصة استثنائية مطبقة على الجزائريين، تفرضها الضرورة والظروف المحلية**"[2].

-مضمون قانون الأهالي

ضم هذا القانون مجموعة من المواد من أجل معاقبة الجزائريين تمثلت في:

- الامتناع أو التأخر لأكثر من ثمانية أيام في تبليغ السلطات عن المواليد أو الوفيات، الزواج والطلاق وذلك لتقوم بإحصاء الجزائريين.
- رفض السكان تقديم معلومات حول الجريمة والجنحة.
- الامتناع عن المثول أمام الشرطة القضائية.
- التفوه بقول والقيام بفعل غير محترم أو عدائي اتجاه ممثل أو عون السلطة، حتى ولو كان ذلك خارج أوقات العمل.
- رفض أو عدم الالتزام بالاستدعاءات المباشرة من طرف المفتشين أو المحققين للحضور كشاهد، أو طرف معين بالعمليات المتعلقة بتطبيق قانون 26 جويلية1873[3].
- أفعال وأقوال ضد الحكومة.
- قطع الأشجار في الغابة دون رخصة.

---

1 -Julien de Iassalle: Etude sur le régime disciplinaire en Algérie, librairie cotillon, paris, 1889, p 15.

2 - Casimir Frègier: Etudes legislatives et judicaires sur l'Algérie du droitAlgérien, sa nature, ses éléments son caractère, typographique algériendedubos, Alger , 1861, p 10.

3- أوليفيه لو كور غرانميزون: **في نظام الأهالي**، ط1، تر: العربي بوينون، منشورات السائحي، الجزائر، 2011، ص ص 113-114.

- رفض القيام بالخدمة في الحراسة، ومواقع المراقبة التي تأمر بها السلطة الفرنسية.
- رفض تزويد الموظفين والوكلاء المخول لهم أو المعتمدين رسميا من قبل قائد القبيلة بوسائل النقل، الطعام، ماء الشرب.
- عدم تطبيق القرارات الإدارية الخاصة بمنح الأراضي.
- رفض تسديد الضرائب الخاصة بالدولة.
- عدم الاستجابة لاستدعاءات القابضين حين ينتقلون إلى الأسواق لتحصيل الضرائب[1].

3. قانون التجنيد الإجباري 1912 وصيغته للمجندين الجزائريين

لما بدأت ملامح الحرب العالمية الأولى تظهر بوادرها سارعت فرنسا إلى إصدار العديد من القوانين الدفاعية وكان أهمها قانون التجنيد الإجباري للجزائريين عام 1912[2]، ويعد هذا القانون عبارة عن قانون سياسي ينص على تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وقد صدر في 03 فيفري 1912 من قبل البرلمان الفرنسي الذي اتخذ قرار بإجبار الجزائريين على الخدمة العسكرية بصفتهم رعايا فرنسيين، لقد جاء هذا القانون كباقي المشاريع الأولى التي تهدف لتجنيد الجزائريين، والذي تحدد بأنواع من الاستدعاء ما بين: التطوع الإرادي والتجنيد الإجباري والتجنيد مقابل منح[3].

1- أوليفيه لو كور غرانميزون: المرجع السابق، ص 320.

2- يحيى بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 45.

3- حميد آيت حبوش: " **قانون التجنيد الإجباري 1912، دراسة في ظروف صدوره وموقف الجزائريين منه**"، مجلة الحوار المتوسطي، م 9، ع2، 2018، ص 279.

-الإطار العام للقانون

لقد تم إصدار قانون التجنيد الإجباري بعد اجراء دراسات خاصة ما بين 1907-1908 عن طريق لجنة منتقاة من طرف وزارات الداخلية والحرب، وقد طوّر مشروع التجنيد المتعلق بـ 27 جويلية 1908 الذي تابعته هذه اللجنة في 28 فيفري 1911 والذي أكد على تجنيد الجزائريين بصفة نهائية في 31 جانفي 1912، ويمكن حصر ظروف صدور هذا القانون في:

- التراجع الذي مس الجيش الفرنسي خاصة بعد نقص الزيادة الطبيعية التي كانت في فرنسا مما جعلهم يقومون بتجنيد الأهالي الجزائريين في صفوف القوات العسكرية الفرنسية، عكس ألمانيا التي كان تعداد سكانها في تزايد مستمر.

- تفاقم الاضطرابات في المغرب الأقصى واشتداد التنافس الاستعماري عليه مما جعل السلطات الفرنسية تقرر إرسال حملة عسكرية إلى فاس في عام 1911، بقيادة الجنرال موانييه، كما قامت بإصدار مرسوم عام 1912 وذلك بإنشاء الإقامة الفرنسية في المغرب الأقصى الشيء الذي جعل فرنسا تحتاج لعدد كبير من الجنود لذلك قامت بتجنيد الجزائريين.

- توتر الأوضاع السياسية في أوروبا واقتراب اندلاع الحرب العالمية الأولى له دور كبير في السباق نحو التسلح البري والبحري والضغط على السلطات الفرنسية من أجل فرض التجنيد العسكري الإجباري على الجزائريين[1].

-أهداف القانون

كانت فرنسا تهدف من خلال إصدارها لقانون التجنيد إلى ما يلي:

1- حميد آيت حبوش: المرجع السابق، ص 278.

– الحفاظ على الأمن في الجزائر لمستوطنيها مع تحطيم معنويات الجزائريين وإبعادهم عن بعضهم البعض خلال الولائم والمناسبات، وذلك من خلال منع التجمع لأكثر من عشرين فردا.

– إعطاء الهيئة والمكانة لممثلي الاستعمارية في المناطق العسكرية التي تخضع للتراب المدني.

– تلبية رغبات المستوطنين من خلال تسخير الجزائريين لخدمة أغراضهم.

– إثارة الفتن داخل المجتمع الجزائري بتكليف القياد والحراس بتسهيل مهمة الحكام الإداريين بفرض العقوبات المختلفة على الجزائريين بالدواوير[1].

– تحطيم روح المقاومة الشعبية وتلاحم الريف الجزائري مع القيادات المحلية وظهر ذلك جليا بعد انتفاضة المقراني 1871.

– التحكم والسيطرة على القبائل في إطار تنظيم جديد ضمن الحكم المدني والقضاء على التنظيمات القيادية التقليدية للمجتمع الريفي الجزائري[2].

-محتوى قانون التجنيد الإجباري

لقد احتوى هذا القانون حسب ماورد في تقرير عن تجنيد الأهالي عشية الحرب الأولى في 3 فيفري 1912 على ثلاثين مادة وهذه المواد مقسمة على مجموعة من الأبواب حددتها الباحثة مقيدش علجية كالتالي:

1- محمد بليل: **تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها بين 1881-1914**، الجزائر، 2013، ص 96.

2- كمال بيرم: **الاحتلال الفرنسي والمقاومات الشعبية بمنطقة الحضنة، دراسة وثائقية في التصدي للاحتلال والمقاومات الشعبية وإدارة الأهالي 1838-1954**، ط1، دار ميم، الجزائر، 2013، ص 193.

الباب الأول: هو عبارة عن أحكام عامة حيث نصت المادة الأولى منه على تجنيد الأهالي المسلمين بصيغة الاختيار أو إعادة التجنيد.

الباب الثاني: أكد على الأحكام الواردة في الباب الأول.

الباب الثالث: احتوى على ثمانية فصول ضمت ثلاثة وعشرين مادة من المادة الثالثة السادسة والعشرين، حيث نجد الفصل الأول يحتوي على أربعة مواد من المادة الثالثة إلى غاية المادة السادسة وهو متعلق بالاستدعاء، بينما الفصل الثاني فيحتوي على خمس مواد من المادة السابعة إلى المادة الحادية عشر وتتعلق بإحصاء الجزائريين.

بينما الفصل الثالث احتوى على ثلاثة مواد من المادة الثانية عشر إلى المادة الرابعة عشر والذي تم فيها تحديد الأشخاص الذين لهم حق الإعفاء، والتأجيل والأعذار وتضمن الفصل الرابع سبعة مواد من الماجة الخامسة عشر إلى الواحد والعشرين تتعلق بالقرعة وجمع الأشخاص وفي الفصل الخامس الذي يتعلق بالبديل أو إيجاد العوض والذي يتكون من المادة الثانية والعشرين.

وقد جاء في الفصل السادس الذي يتكون من المادة الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين الذي تحدث عن جمع العسكريين والفصل الثامن تضمن المادة السادس والعشرين التي كانت تتعلق بالأحكام الجزائية وغيرها.

الباب الرابع: يحتوي على أربع مواد من المادة السابعة والعشرين إلى الثلاثين تعلقت بالأحكام الخصوصية حيث حددت مواده الامتيازات الخاصة بالعسكريين القدامى وتنظيم الجنود دون غيرها من المناطق العسكرية[1].

1- علجية مقيدش: "**قانون التجنيد الإجباري في الجزائر 1912 الظروف – المحتوى- رد فعل الجزائريين**"، مجلة دراسات وأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد2، ع 1، السنة 12، جانفي 2020، ص 170.

لكن الجزائريين رفضوا هذا القانون وتحديدا فئة الشبان الجزائريين التي قامت بمناقشة هذا القانون وأبدت مواقفها السياسية حول قضية التجنيد الإجباري، وقد أظهر الشبان رغبتهم في دفع ضريبة الدم مقابل رفع قانون الأهالي ومختلف القوانين الاستثنائية وقد نقلوا هذه الفكرة ضمن مطالب الشبان الجزائريين إلى باريس في 1912.

وإذا لم يتحقق للجزائريين حقوقهم السياسية فالشبان يرفضون التجنيد الإجباري وقد ظهرت أشكال هذا الرفض في اللائحة التي بعثها الشبان من البليدة في 25 ديسمبر 1907 على شكل رسالة إلى محرر جريدة" **لاديبيش ألجيريان**" عبروا فيها عن رفضهم للتجنيد الإجباري، كما كان لتأسيس لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين في 1908 أو قبل ذلك بقليل الدور في التأكيد على أن موافقتها على قانون التجنيد الإجباري مرهون بمدى تطبيق الحقوق السياسية للجزائريين[1].

كما طالبوا بالتمثيل الكافي والحقيقي في المجالس الجزائرية والبرلمان الفرنسي في مجلس منتخب مساوي له، هذه المطالب حملها الطبيب ابن تامي مع إثنين من قسنطينة مختار حاج السعيد، والدكتور موسى بن شنوف إلى جانب محمد بن رحال، وفي باريس انضمت إليهم بعثة وهران والنقيب الأمير خالد الذي دعم هذه المطالب سنة 1913، وخلفيتهم السياسية في هذه المطالب ترجع إلى سنة 1892[2].

1- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية1900-1930**، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، لبنان،1992، ص ص 180-181.

2- عز الدين معزة: **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899-1985**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2003-2004، ص 7.

وقد قابل هذا الوفد جورج كليمنصو الذي كان رئيسا للوزارة الفرنسية في أكتوبر 1908 وقدمت إليه العريضة السابقة التي احتج فيها أعضاء الوفد على مشروع التجنيد الإجباري الذي لم يصبح قانون بعد حتى سنة 1912، وقد جاء رد كليمنصو بوعده:

_ انتخاب الجزائريين في المجالس العام للعمالات بدل من تعيينهم.

- دراسة قضية منح الحقوق السياسية للجزائريين.
- عدم فرض الإدماج غير ممكن على الجزائريين[1].

وأهم الاقتراحات التي تضمنتها عريضة في 27 ماي 1912:

- الإلغاء التام لقانون التجنيد الإجباري وتعويضه بقانون أخر مبني على فكرة العدالة والمساواة.
- الإلغاء التام لقانون الأهالي والمحاكم الرادعة.
- الاعتراف بمبدأ المساواة خاصة فيما يتعلق بدفع الضرائب والتمثيل النيابي.

4. مواقف الجزائريين من قانون التجنيد الإجباري

لقد كانت ردود افعال الجزائريين إزاء هذا القانون متباينة من خلال:

- **موقف النخبة الجزائرية**

بعد صدور قانون التجنيد الإجباري تم تشكيل وفد في أكتوبر 1908 بعثت به لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين إلى باريس ليعبر للسلطات الفرنسية عن مطالب الجزائريين، فقد قاد الوفد عمر بوضربة الذي قابل السيد جورج كلمينصو الذي كان رئيس الوزراء وتم تقديم عريضة الاحتجاج ضدّ قانون التجنيد الإجباري. إلى جانب قيام عدة احتجاجات ضد قانون التجنيد

1- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 182-183.

الإجباري خاصة في منطقة الميزاب حيث أرسلت مجموعة من الشكاوي إلى كل من رائد غرداية والوالي العام، ورئيس الحكومة وقد عبروا عن رفضهم لهذا التجنيد لأنه يتعارض مع الدين الإسلامي إضافة إلى نتائجه الكارثية على المجتمع الأهلي الجزائري[1].

-الهجرة كمظهر رفض للقانون

خلال فترة التجنيد الإجباري للجزائريين قام العديد من الشباب الجزائري بالاختفاء عن الأنظار والهجرة من أجل عدم تجنيدهم، فقد فروا إلى الأدغال والجبال ومنهم من اختار الهجرة للبلاد الإسلامية هروبا من التجنيد القسري تعبيرا منهم عن رفض هذا القانون التعسفي، لذلك يقول صلاح العقاد عن الهجرة وعلاقتها بالتجنيد: " **... وكان لهذا القرار –التجنيد– صدى عنيف بين الجزائريين إلى حد أن هاجر على إثره جماعات متلاحقة من وهران إلى الشام، ولما كان هذا القرار قد صدر قبيل الحرب العالمية الأولى بزمن قصير فقد دفعت الجزائر ثمنه غاليا...**"[2]، وتعتبر هجرة التلمسانيين سنة 1912 من الأمثلة التاريخية الشاهدة على رفض هذا القانون ونستنتج هذا من خلال تقرير عن هجرة التلمسانيين التي شكلها جماعة مكونة من الدرقاويين والحضر بقيادة مقدّم طريقة، إلى جانب الهجرة الجماعية للعائلات وتعتبر عائلة قايد لخضر من دوار شولي أولى هذه الأسر وقد أحصى التقرير هجرة أكثر من 800 شخص، غير أن جريدة الحق الوهراني أحصت المهاجرين بما يفوق 1800 شخص لكن الإدارة الاستعمارية سارعت لتقويض الهجرة من خلال القوانين الردعية ومنع الهجرة.

1- حميد أيت حبوش: المرجع السابق، ص ص 282-283.

2-المرجع نفسه، ص 283.

- **إعلان الثورات –التمردات الشعبية**

مثلت الثورات الشعبية بداية القرن العشرين صورة رافضة للتجنيد الاجباري من خلال هذا القانون، ومن بين هذه الثورات: ثورة الأوراس التي كانت من 1916-1917، انتفاضة بني شقران ومعسكر في عام 1914 وثورة الهقار التي امتدت من 1915-1919[1].

انطلقت انتفاضة بني شقران في سبتمبر 1914 واستمرت لغاية شهر أكتوبر وقد كانت أسبابها مختلفة لكنها عكست موقف المعارضة لقانون التجنيد الإجباري، ورفض السماح للشباب بالانضمام للحرب في فرنسا، ولما بدأت عملية إحصاء الشباب لتجنيدهم بدأ الغضب الشعبي يعم وسط السكان في مختلف الجهات ومنها جبال بني شقران، لقد بدأت الشرارة الأولى للثورة من معسكر وانتشرت فيما بعد لمختلف المناطق منها الفراقيق وأولاد سعيد، وقابلت فرنسا هذا باعتقال السكان وإطلاق النار عليهم ولجأت كذلك إلى حرق المنازل وهدمها[2].

إلى جانبها قامت ثورة الأوراس منذ عام 1916 وقد شملت النمامشة والزاب بسكرة والحضنة المسيلة، حيث رفض سكانها الوضعية الاستعمارية والظلم والاستبداد الفرنسي، وكان من بين المنتفضين شخصية ابن علي بن النوي الذي دعمه بعض شيوخ الزوايا والطرق الصوفية وذلك لدورها الفعال في المجتمع. وقد كانت هذه الثورة احتجاجا على رفض الجزائريين لقانون التجنيد الإجباري، وكذلك على القوانين الجائرة ضد الجزائريين منها مصادرة الأراضي

1-علجية مقيدش: المرجع السابق، ص ص173-147.

2- سعيد آيت حبوس: المرجع السابق، ص 248.

والاستلاء عليها والمساس بمختلف الرموز الدينية والتعدي على الحرمات[1]، أما ثورة الهقار فقد انطلقت بزعامة المجاهد أحمد سلطان بإعلان الثورة في 1915 على السلطات الفرنسية وقد انضم لهذه الثورة متطوعون من المزاب وورقلة، وقد استخدمت فرنسا كل الوسائل من أجل إخماد هذه الثورة وتمكنت من السيطرة على المنطقة عام 1919[2].

5. مشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى 1914

بمجرد أن انطلقت الشرارة الأولى للحرب العالمية الأولى سارعت فرنسا إلى إصدار العديد من القوانين والقرارات الاضطهادية كقانون الحصار والرقابة وقانون الأهالي، كما وضعت الجزائريين في حصار بموجب مجموعة من الاجراءات لخشيتها من وقوع الاضطرابات، ومنه فقد قامت فرنسا بتجنيد ما يزيد عن الأربعمائة ألف رجل مات منهم في الحرب حوالي 80 ألف[3].

ومع رفض الجزائريين لقانون التجنيد الإجباري سارعت فرنسا في تطبيق هذا القانون وقامت بتجنيد الجزائريين خلال بداية الحرب عام 1914 -1915 فجندت حوالي 2500جندي إلى 10000جندي، ولجعل الجزائريين يقبلون التجنيد في الجيش الفرنسي قدمت العديد من الإغراءات من بينها:

- إصدار مرسوم يوم 21 نوفمبر 1914 ينص على تقديم معاشات للمتقاعدين من الخدمة العسكرية.

1- محمد الصالح بجاوي: **مقاومون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830-1918**، دار القصبة، الجزائر، ص 377.

2 -علجية مقيدش: المرجع السابق، ص ص 174-175.

3-أحمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، دار البصائر، الجزائر، 2008، ص 132.

- إصدار أمر يتضمن تقليد العسكريين الجزائريين المداليات الشرفية للجنود البوسل وكان ذلك في 24 نوفمبر 1941.
- إعفاء الجزائريين الذين يجندون أو ينظمون للجيش الفرنسي خلال مدة الحرب وأوليائهم من قانون الأهالي.

كما قامت فرنسا بتجنيد الآلاف من الجزائريين وقامت بإقحامهم في حربها على مختلف الجبهات، حيث دعمت قانون التجنيد بقانون في 07 سبتمبر 1916 نص على تجنيد كافة الجزائريين، وقد بلغ عددهم نحو 177800 جندي، وسخرت حوالي 758000عامل جزائري لخدمة مجهودها الحربي في المصانع والمناجم والموانئ واستولت على المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية.

وقد ترتبت عدة نتائج من خلال مشاركة الجزائريين في هذه الحرب ومن بين هذه النتائج نجد:

- مقتل نحو 56000 جزائري وجرح 82000 جريح، تيتم عشرات آلاف الأطفال وترمل آلاف النساء.
- تدهور الأحوال المعاشية في المدن وانتشار المجاعة في الأرياف.
- الإمعان في تحصيل الضرائب والتعويضات الجائرة.
- غلاء الأسعار.
- نهب المواد الأولية وتسخيرها لخدمة المصالح الفرنسية[1].

7. الجانب العنصري في قانون التجنيد الاجباري

لقد عكس قانون التجنيد الاجباري الذي طبقته فرنسا على أبناء شمال إفريقيا عموما والجزائر خصوصا الوجه الاستعماري لفرنسا من خلال الأوضاع

1- بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1898**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص ص 353-355.

المزرية للمجندين والبعيدة كل البعد عن صفة الانسانية، إذ لم توفر لهم القيادة الفرنسية أدنى الشروط العسكرية خصوصا وأنها حالة حرب عالمية، ويبدو أن هذه الوضعية كانت متعمدة من طرف فرنسا من خلال جعل صورة الأهلي المضطهد في الجزائر ترافق المجند إلى ساحات القتال وبالتالي تجعله في حالة لامساواة مع بقية المجندين من أوروبا وفرنسا، حيث كانوا الخط الدفاعي الأول للقوات الفرنسية ورغم ذلك فينالوا نصيبا من الإذلال والتهميش.

كانت نسبة مشاركة الجزائريين المجندين حوالي 200 ألف مجند طيلة أربع سنوات الحرب حيث كانت اعلى نسب الخسائر البشرية في صفوف المجندين من شمال إفريقيا حيث وصلت نسبة المشاركة إلى حوالي 63 % وكانت نسبة ما يقال 13% من القتلى بالإضافة إلى المفقودين[1].

هذا وقد عان المجندون الجزائريون في صفوف القوات الفرنسية من العنصرية والقمع وحتى الاغتيالات وقد وصلت هذه الصورة عن المجندين المغاربة من خلال كتاب بوكابويا حول الإسلام في الجيش الفرنسي حرب 1914/ 1915 ، وقد فضح من خلاله تجاوزات فرنسا ضد الجزائريين وهو ما عكسه كتاب بوكابويا حيث بين مدى تضحيات ومساهمات المجندين المغاربة في صفوف فرنسا من خلال شهادته كمجند ففي حين عان المجندون في القواعد العسكرية الفرنسية كانت حياة الاسرى المغاربة حسنة في المعتقلات الألمانية ببرلين من خلال احترام العقيدة الإسلامية وتوفير المستلزمات الضرورية اليومية كالألبسة والإطعام والإقامة[2].

1- حنيفي هلايلي: "**الجزائريون الفارون من الجيش الفرنسي واتصالاتهم بألمانيا والدولة العثمانية**"، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 10، ص 70.

2-المرجع نفسه، ص 73.

هذا وقد وصف بوكابويا وضعية المجندين في السنوات الأولى من الحرب بالمأسوية خاصة المجندين أول مرة حيث وصف أماكن تمركز المجندين الجزائريين بالخنادق الموحلة غير الصحية، علاوة على هذا فان هؤلاء المجندين حسب بوكابويا قد القي بهم إلى الحرب الفرنسية وهم يجهلون الظروف التي يلاقونها في الحرب حيث قال: "**ذاهبين من الجزائر والمغرب بملابسهم الصيفية التي تتناسب مع حرارة افريقيا والتي بقوا بها طيلة أشهر عدة تحت تقلبات من اخشما لفرنسا، وأثناء فصل الشتاء رجال يرتعشون في الخنادق التي كان معظمها مفتوحا غارقين في الماء حتى الركبتين كما اصبح معظمهم دون غطاء بعد ضياع حقائبهم**"[1].

هذا وقد أحصى بوكابويا رقم 200 ألف مجند موزعين حسب نوعية التجنيد حيث كان عدد المشات الجزائريين التونسيين والمغاربة والمجندين طواعية بـ 47 ألف المشات الجزائريون والتونسيون المجندون اجباريا 60 ألف أما المشاة المجندون طواعية مدة الحرب فكانوا 10 آلاف في حين كان عدد الخيالة والقوات الإضافية بحوالي 20 ألف أما كتائب الصيادين من المغرب فوصلت إلى حوالي 15 ألف، إلى جانب فرقة الخيالة التي أحصيت كذلك بـ 15 ألف[2].

تكررت مظاهر العنصرية العسكرية في أوساط المجندين المغاربة الجزائريين من خلال استمرارية تفعيل عملية التجنيد المستمرة وقد اوضح الباحث حنيفي هلالي ملامح العنصرية والاستقلال في:

1- بوشو وليد: "**التجنيد الإجباري ومشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى**"، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، العدد 1، جانفي 2019، ص 82.

2- حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص 75.

– جعل المجندين من أبناء شمال افريقيا في مقدمة الخطوط الدفاعية والهجومية.

– إهمال المجندين المغاربة من شمال افريقيا وجعلهم تحت الرقابة الدائمة من خلال سياسة التفتيش والتجسس على مراسلاتهم بآهالهم وهذا طبعا خوفا من تمردهم على فرنسا[1].

خاتمة

لم تكتف الإدارة الاستعمارية الفرنسية باضطهاد الجزائريين من خلال انتزاع الملكيات وتهجيرهم واضطهادهم وسنّ ترسانة من الأمريات التعسفية، بل لجأت إلى اصدار مجموعة من القوانين الردعية كقانون الأهالي وكان هدفها تقويض المجتمع الجزائري وفرض السيطرة عليه، ويعتبر قانون التجنيد الاجباري أحد هذه القوانين التي سمحت لفرنسا باستغلال الجزائريين كدعامة بشرية في حربها ضد دول المحور، وكانوا يشكلون الصفوف الأمامية للقوات الفرنسية المرابطة على الجبهات الحدودية في أوروبا.

لم يكن الموقف الشعبي راضيا بهذا القانون الظالم من باب أنه ليس من العدل المشاركة في حرب لا تعني الجزائر، وقد تباينت مواقف النخبة المثقفة حول القانون بين معارض مساند للرأي الشعبي وبين مؤيد من باب الرغبة في التماهي مع الأخر، ورغم نتائج الحرب المرضية لفرنسا بانهزام دول المحور، إلا أن نتائجها كانت كارثية على أبناء المستعمرات بما فيهم الشباب الجزائري

1حول أوضاع المجندين الجزائريين اليومية ينظر:

Lieutenant indigèneBoukBoya (Hadj AB dellah) les soldatsmusulmans service de la France, N.L lousanne, 1917.

خاصة ما تعلق بالخسائر البشرية واستغلال صفة المجند في الامتيازات المقترحة مستقبلا في إطار المشاريع الإصلاحية الإدماجية بالجزائر.

التشريعات التمييزية الاجتماعية ضدّ الأهالي الجزائريين خلال الحقْبة الاستعمارية، قانون الحالة المدنية (التلقيب) 23 مارس 1882 أنموذجا

✍ دة/كريمة زيتون
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

الملخص

مِن بين الجرائم الاجتماعية والنفسية العالقة في ملف الذاكرة نجد مسألة الحالة المدنية التي أفرزت في 23 مارس 1882 منظومة تلقيبية هجينة. ومن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول إلْقاء الضوء على: تأسيس الحالة المدنية للأهالي المسلمين الجزائريين، مضمون قانون التلقيب، أهدافه، وتأثيراته على الفرد الجزائري.

Abstract

Among the social and psychological crimes pending in the memory file, we find the issue of the civil status that resulted on 23 March 1882, a hybrid receptive system. Through this research paper, we will try to shed light on: Establishing the civil status of Algerian Muslim families, the content of the law on receiving, its objectives, and its effects on the Algerian individual.

مقدّمة

يُعدُّ البحث في التاريخ الاجتماعي للجزائر من أهمّ العمليات الحيوية التي تقود الباحث إلى جسّ نبض مختلف الجوانب الفاعلة فيه، حيث يفتح له البحث في هذه المسألة آفاقا عديدة ويُقرّبُه أكثر إلى تحصيل النتائج وتفعيل الحسّ الذاتي تُجاه الأحداث الاجتماعية التي تفرض نفسها كمفاعيل محورية في الدراسات والأبحاث السوسيولوجية والتاريخية، وبما أنّ تاريخ الجزائر ذا امتدادات بنْيوية وفكرية نظرا إلى الصدى الذي يحدثُه كلّ مرّة حينما ننظر إليه

من زاوية الحقبة الاستعمارية، فإنّ واجب العناية بجوانبه الاجتماعية لمسألة عاجلة تستوجب تسليط الضوء ورفع الغطاء.

ولئن تعدّدت القضايا الاجتماعية التي تحتاج إلى تنوير أكاديمي؛ فإنّ التوغُّل في مداخل المجتمع الجزائري أثناء الاحتلال الفرنسي وتقديم رؤية واضحة حول معاناته من كيْد سياسة التسلّط الاستعماري المفروضة عليه جبْرا **يتطلّب** أكثر من تمعّن وتنقيب، وفي هذه الورقة سنعالج مسألة التشريعات التمييزية ضدّ الأهالي الجزائريين واخترنا من أجل ذلك نموذج قانون الحالة المدنية (23 مارس 1882) والذي تمخّض عنه منظومة تلْقيبية هجينة موروثة عن ذاك العهد ولا تزال تبعاتُه مؤثّرة في نفسية الجزائريين إلى اليوم. واسْتحْضارا للذاكرة، وتذْكيرا لمساراتها، تتوالى المعطيات، وتتجاذب المُساءلات، لنَقف عند منعطف استفهامي بليغ، شكّل لدينا عبر مراحل هذه الدراسة ملامح التّساؤلات التالية:

. ما تعريف قانون الحالة المدنية؟ وما مضمونه؟ وما هي طُرُق تطبيقه؟

. فيم تجلّت مضامين قانون التّلقيب في الجزائر مذْ ترْسيمه وإعلانه؟ وفيم تتجلّى آثاره النفسية والاجتماعية على النّسيج المجتمعيّ وقتذاك؟

. بالأحرى كيف عالجت مختلف الدراسات الحديثة والمعاصرة محنة التّلقيب؟ وهل من آفاق مستقبلية تُحرّر شخصية الإنسان الجزائري من بعض الألقاب المُشينة التي فرضها الفقهاء الإداريون الاستعماريون على العائلات الجزائرية؟

. منطلقات الدراسة

انطلاقا من المعطيات السّابقة، والنّظريّات الفاحصة ارتأينا إلى وضع مجموعة من المحاور والعناصر كمحطّات نراها مهمة، وذلك قصد معالجة وتحليل مثل هذا النوع من الدراسات وهي معنْصرة على نحو الشّاكلة التالية:

. ماهيّة نظام الحالة المدنية وتمثُّلات قانون التلقيب في الجزائر المُحْتلّة.

. قراءة في بعض الألقاب الجزائرية وأثرها البسيكولوجي على نفسية الفرد الجزائري.

. أهداف الاحتلال الفرنسي من قانون التلقيب.

. بعض الحلول المقترحة لتجاوز محنة الألقاب.

أولا: ماهية نظام الحالة المدنية وتمثُّلات قانون التلقيب في الجزائر المحتلّة

قام الاحتلال الفرنسي مع بداياته الأولى بتفكيك نسيج التنظيم الاجتماعي السّائد الذي كان يسير بنظام القبيلة كوحدة أساسية في بناء المجتمع، وتمّ تعويضه بما يُعْرَف بالدّوار الذي هو بمثابة "**المفتاح الإداري العقاري والاجتماعي الجديد على غرار الوحدة البلدية في فرنسا، والذي وهبتْه سياسة كبار قضاة الإداريين تلك الشخصيات الطيّعة التي امتازت بسلطة شكلية أكثر ممّا هي فعلية والتي مطلوب منها الحلول مكان شيوخ القبائل المُعادين لفرنسا**"[1]، ومع الجهود المبذولة لضمّ الجزائر لفرنسا تمّ خلْق المواطن البلدي والذي قال عنه "**بيار بورديو**": "**إنّه الفرد المنفصل عن قبيلته بشكل مفاجئ والذي يحافظ عندما يجد نفسه في دائرة الاقتصاد الرّأسمالي والمنافسة الفردية على نمط حياة وتفكير لا معنى لهما إلاّ ضمن الإطار الاجتماعي القديم**"[2]، لهذا سعى المشروع الاستعماري إلى تهديم التنظيم القبلي الذي يُعْتَبر أصلب المؤسسات الإنسانية، من حيث أنّها تريد إظهار أنّه "**بالرّغم من الاشتراك والتقارب البعيد في الأفكار والعادات بين مجموع الأفراد, إلاّ أنّه توجد اختلافات**

1 خميسة غضبان، "**سوسيولوجية الفعل الإداري المحلّي الجزائري**"، مجلّة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 23، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، مارس 2016، ص 136.

2 المرجع نفسه، ص 136.

وانقسامات بحسب تباين المصالح ونظرا لوجود عدوات قديمة"، ولو تحقق هذا التهديم، فإنّه سوف تكون له " **تأثيرات هامة على مجرى الأحداث بأن يغيّر كل إحساسهم وكل أفكارهم**"[1] ، وعلى هذا الأساس اهتدى فقهاء الإدارة الاستعمارية إلي ضرب المجتمع الجزائري في شخصيّته وإنسانيّته، وراح على نسق هذا المنوال ينسج أبشع الصّفات والأسماء ليُلْصقها عنوة بالفرد الجزائري حتى يغدوا هذا الأخير مُزَعْزع البال، مضطرب النفسية، ضعيف الإرادة الشخصية، وكارها حتى للوصف الذي يحمله، وبالتالي استصدر قانون الحالة المدنية ليكون أداة استعمارية في يده، **فما تجلّيات هذا القانون يا ترى؟ وما ماهيّته؟**

إنّ "**بقيام النظام المدني سنة 1870، زاد اهتمام الإدارة الاستعمارية بتكثيف عملية الإدماج بواسطة برنامج إصلاحي خاص، ويدخل إجراء تأسيس الحالة المدنية، ضمن هذه السياسة الاندماجية**"[2]، ولكن بعد سيطرة الكولون على الأوضاع وبعد قانون وارني الصادر في 26 جويلية 1873 حول الأرض، اصطدمت بمشكل انْعدام الألقاب لدى أغلبية المُلاّك الجزائريين، وزاد الإلْحاح على ضرورة الاسْتظهار بالاسم العائلي عند التداول على الأرض بالبيع أو الشراء، وظهر ذلك في الوثائق بالنسبة للأرض الجماعية والاسْتظهار بالاسم

---

1 عبد السلام فيلالي، **الجزائر الدولة والمجتمع**، ط01، دار الوسام العربي، الجزائر، 2013، ص 125.

2 حسين الحاج مزهورة، **الحالة المدنية: آلية من آليات الهيمنة الاستعمارية في الجزائر (1881. 1962)**، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: محمد القورصو، جامعة الجزائر 02، الجزائر، ص 131.

الفردي لمالِك الأرض فرديا[1]، وعلى هذا الأساس أرادت الإدارة الاستعمارية أن تعرف كل شيء عن الفرد الجزائري فقامت إذن بتأهيل نظام الحالة المدنية والذي "**بحقل دلالاته هذا يهتمُّ بمجموع العناصر المميّزة للحالة الفردية والعائلية للشخص، بمعنى آخر هو مجموع الصفات الطبيعية والقانونية الشخصية التي تُلازم كلّ إنسان وترتبط بذاته وشخصيته، كما أنّه أداة أساسية للتعرُّف على وضعية الفرد بكلّ دقة؛ ميلاده، زواجه، وبفضله يُحدّد موقعه ما بين أفراد مجتمعه الكبير والصغير**"[2].

وعلى رغم الغموض الذي ساد عمليّة تأسيس الحالة المدنية للجزائريين، إلاّ أنّ ذلك لم يزد الإدارة المدنية إلاّ إلحاحا على تطبيقها وتجسيدها ميدانيا، ففي 27 أفريل 1876 انْعقدت لجنة الجلسة المُكلّفة بملف الحالة المدنية، برئاسة الحاكم العام "**شانزي**" وتضمّنت قراراتها **بأنّ تأسيس الحالة المدنية للأهالي لا يمكن فصلها عن الألقاب الواردة في قانون 26 جويلية 1873**[3]، وبعد مناقشات عديدة "**ألحّت اللّجنة على ضرورة تأسيس الحالة المدنية للأهالي على النموذج الفرنسي**"[4].

وعلى ضوء ذلك فقد تمكنت الإدارة الفرنسية من سنّ مشروع نظام التسمية بموجب قانون 23 مارس 1882م[5] والذي ارتبط في أذهان الرّأي الجزائري

---

1 حسين الحاج مزهورة، المرجع السابق، ص 132.

2 يسمينه زمولي، **الألقاب العائلية في الجزائر خلال قانون الحالة المدنية أواخر القرن التاسع عشر 1870/ 1900**، قسنطينة، دار البصائر، الجزائر، 2006، ص06.

3 حسين مزهورة، المرجع السابق، ص 134.

4 المرجع نفسه، ص 134.

5 صوّت عليه مجلس الشيوخ في 08 مارس، وأقرّه البرلمان في 23 مارس 1882، ونُشر في الجريدة الرّسمية يوم 24 مارس تحت عنوان: **القانون المؤسّس للحالة المدنية للأهالي المسلمين**

بقانون الحالة المدنية السالف الذكر[1]، وترسّخ الاعتقاد بأنّ هذا النظام جاء ليشوّه المنظومة الاسمية الجزائرية خاصة بتطبيق نص المادة الخامسة منه[2] وجاء هذا القانون[3] إذن مشرّعا لنقطة أساسية وجوهرية بالنسبة للفرنسيين أثناء

للجزائر Loi Qui Constitue L'état Civil Des Indigènes Musulmans De L'Algérie، وقد صُدِر هذا القانون يوم 28 مارس بعد التصحيحات التي أُدْخلت عليه من طرف النائب "**جاك**" واحتفظ فيه بالنقاط التي موضوع خلاف مثل: إلزامية بطاقة التعريف (المادة السادسة) واختيار الاسم العائلي من طرف رب العائلة وإن تعذّر ذلك فمن طرف مُحافظ الحالة المدنية (المادة الخامسة) والتّصريح بالزواج والطلاق (المادة السابعة) (أنظر المرجع نفسه، ص 169).

1 عند الاطّلاع على قانون إقامة الحالة المدنية الصادر بتاريخ 23 مارس 1882، إلى جانب مختلف المراسيم والتعليمات التي جاءت مُكمّلة لهذا القانون الذي انجرّت عنه منظومة الألقاب يبدوا . حسب الباحثين . أنّ المُشرّع قد أسّس لهيكل إداري بتسلسل هرمي، أُسْندت له مهمّة الإشراف على هذه العمليّة وتجسيدها في أوساط الأهالي المسلمين، على رأسهم وزير العدل والحاكم العام للجزائر، ثم عامل العمالة، الذي يعيّن بدوره لجنة مركزية، يُمثّلُها هو أو نائبه، إلى جانب وكيل الجمهورية أو نائبه، ومفتّش مصلحة ملْكية الأهالي، وضمن هذا الهيكل الإداري نجد أيضا اللّجان المحلّية، التي تكون عادة على مستوى الأحواز والبلديات، وفي هذا المستوى التنظيمي نُصادف مفوّض الحالة المدنية كأهمّ شخصية مفتاحية لما له من دور ميداني، ومهام وظيفية تقتضي منه أن يكون في احتكاك مباشر مع السّاكنة، الذين سيُطبَّق عليهم نظام الحالة المدنية (طالع المزيد في: توفيق بن زردة، "**صياغة الألقاب العائلية أواخر القرن ال 19 بين دور المفوّض والموروث المحلّي . دوار احساسنة أنموذجا (قسنطينة)**"، مجلة إنسانيات، عدد82، الجزائر، أكتوبر. ديسمبر 2018، 17).

2 يسمينة زمولي، المرجع السابق، ص 40.

3 يُمثّل هذا القانون مرحلة قانونية تنظيمية، من بيْنها إجبارية اختيار اللقب، وتوسيع عملية الحالة المدنية إلى كلّ المناطق المدنية يتكوَّن من 23 مادة قُسّمت إلى قسْمين: القسم الأول منه 15 مادّة جاءت تحت عنوان "**تأسيس الحالة المدنية للأهالي المسلمين**" La Constitution De L'état Civil Des Indigènes Musulmans حُدّدت فيه إحصاء السكّان لإنشاء الحالة المدنية الأصلية في كلّ بلدية ودوّار وتسليم بطاقة التعريف لكلّ جزائري وطريقة تأسيس نظام

هذه الفترة (1882) وهي إرغام الأهالي الجزائريين على حمل "**اسم عائلي**" يميّزهم عن بعضهم البعض، في حين أهمل تناول قضايا الحالة المدنية مثل (الزواج والطلاق والولادات والتبني) وغيرها من قضايا الحالة المدنية الأخرى واسْتُثنيت من ذلك مادة واحدة من القسم الثاني، عند تطرّق هذا القانون إلى إجبارية التصريح بحالات الميلاد والوفاة والزواج والطلاق لكل الأهالي المسلمين وربط ذلك بتطبيق المادة (14) التي تنص على إجبارية استعمال الاسم العائلي، أما المواد الأخرى فاهتمّت بالجانب الشكلي للعقود، وجاءت بقية المواد الخاصة بالقسم الأول منه لتشرّع للأحوال النسبية للجزائريين، بشكل مُفصّل ومدقّق، **أي من يحمل الاسم العائلي وكيف يتم ذلك ؟** ويتضح هذا من خلال نص مواد القانون[1].

صراحة إنّ هذا القانون جاء ليكرّس لأبعاد اجتماعية ونفسية أخرى، ولو تصفّحنا جيّدا مدلولاته القانونية العميقة لوجدنا بأنّه صنيعة استعمارية تهدف إلى تفكيك روابط المجتمع الجزائري، وتفريغ شخصيّة أفراده من محتوى مبادئ العلاقات الوثيقة التي تجمعهم على وتيرة مجتمعاتية واحدة.

وعليه فإنّ "**مصطلح الحالة المدنية والذي ظهر لأوّل مرّة في الجزائر مع الاحتلال الفرنسي وطُبّق كقانون رسمي بمقتضى مرسوم 23 مارس**

التسمية للجزائري وتدوينها في سجل خاص عُرِف بالدفتر الأم، أمّا القسم الثاني فيشتمل على ثمان مواد تنقسم بدورها إلى أربع مواد تتمحور حول الحالة المدنية تُصبح إجبارية انطلاقا من اتّخاذ العائلة اسما خاصا بها، ويصرّح بالولادات والوفيات إلى رئيس إدارة البلدية والقايد وبداية تنظيمها وتقييدها في سجلاّت الحالة المدنية، في حين خصّصت المواد الأربع لوضع التعليمات العامة للحالة المدنية هي مواد جزائية وعقابية (أنظر: حسين مزهورة، المرجع السابق، ص 169.170).

1 يسمينة زمولي، المرجع السابق، ص 37.

1882"[1]، قد نصّص لترسيم سياسة اجتماعية مترهّلة تؤسّس لأحكام وسياسات جديدة تدخُل في نطاق تفكيك المجتمع الجزائري وربطه بالإدارة الاستعمارية بشتى الطُّرُق والوسائل ووفق منظورات جوفاء لا تسمح بالفرد الأهلي تكييف منظومته الاجتماعية التي تعوّد عليها سلفًا بهذه المنظومة التي تفاجئُه كلّ مرّة باسم القوانين الاستعمارية التعسُّفيّة.

فحسب المعلومات المتوترة عن آبائنا وأجدادنا، فإنّها تجمع كلّها على أنّ الأسرة الجزائرية كانت تنتسب إلى أسماء الأجداد والآباء الذين عاشوا قبل وأثناء العهد العثماني بالجزائر، وبالرّغم من قانون الألقاب أو التلقيب الذي فرضه الاستعمار الفرنسي في 26مارس 1882م[2]، إلاّ أنّ الأسر الجزائرية تشبّثت بما عهدت عليه، لكن بموجب هذا القانون السّالف الذكر، فقد أصبح كل فرد من أفراد تلك الأُسر ملزما بأن يحمل لقبا خاصا به بطريقة رسمية، وفي هذا القانون قوانين أخرى زجرية لمن لا يستجيب لهذا القانون أو يُزوّره[3].

وقد نشرت جريدة "**المبشّر**" في عددها 3216 بتاريخ 8 . 4 .1882م هذا القانون، وشرع جهاز الإدارة الفرنسية في تنفيذه في 31 مارس 1882م، وكان التلقيب يتمّ بقرار يصدره الوالي العام بالجزائر مثل القرار التالي:

. نحن الوالي العام . الحنيات 5 أسطر . أمرنا بما يأتي مفصّلا:

---

1 حسين مزهورة، المرجع السابق، ص 147.

2 صُدر هذا القانون في 23 مارس 1882، لكنّنا وجدنا تاريخا مخالف لهذا أي 26 وليس 23، والأغلب أنّ التاريخ الثاني هو الأرجح والصحيح.

3 محمد بن اسماعيلي، **أعلام وأمجاد في آفاق الثقافة الجزائرية**، دار الهدى للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 115.

الفصل الأول: ستجري أعمال تسمية المسلمين بالأسماء النّسبية في تراب دوار " **بوراشد**" من بلدة "**براز**" الممتزجة في دائرة مليانة. على سبيل المثال. على مُقتضى الشروط المقرّرة في الشريعة وأمْر العدالة المُشار إليه في . الحنيات .. **الفصل الثاني:** سيقع الشروع في الأعمال المذكورة يوم 15 جويلية 1885م. **الفصل الثالث:** إن عامل عمالة الجزائر هو المُكلّف بتنْجيز أمرنا هذا.

كُتب بالجزائر يوم 23 ماي 1885م. انتهى النص كما نشرته جريدة المبشّر في عددها 2644 بتاريخ 30 ماي 1885م[1].

إنّ عملية تلقيب كافة الأُسَر الجزائرية قد جرت كما نرى بطريقة سلمية وعادية ومنظّمة ظاهريّا كما أشار إليْها الأستاذ "**علي خنوف**" في بحثه الموسوم بعنوان" **الإدارة الاستعمارية وتلقيب الأهالي**" المنشور في جريدة الأصيل ليوم الثلاثاء 13 رجب 1419 الموافق لـ :3 نوفمبر 1998م، ص 11، لكن في الواقع نجد أنّ كثيرا من الألقاب الجزائرية الحالية فُرضت فرْضا على العائلات الجزائرية كشتيمة وإذلال لها والأمثلة كثيرة على هذه الألقاب المثيرة للسّخرية[2].

فالألقاب المشينة التي ميّزت كثيرا من أفراد مجتمعنا الجزائري، قد ظلّت لصيقة بشخصيتهم فشَذتْ بهم دون سواهم، لتُشكّل ظاهرة لغوية اجتماعية ثقافية، أضحت مع مرور الوقت بحاجة ماسة إلى معالجة عميقة من قبل مؤسسات متعدّدة تدفع جهدها بالكامل إلى ضرورة التّحسيس بإجراء تصحيحات ومراجعات لها، ويمكن أن نمثّل لظاهرة الأسماء والألقاب المشينة في محتواها

1 محمد بن اسماعيلي، المرجع السابق، ص 115.

2 المرجع نفسه، ص 115.116.

الدّلالي بجملة من الحقول الدلالية[1]:

. أسماء أمراض وأسقام: مثل دواخة، دايخ، محطوم، سايخ، رماش...

. أسماء أعضاء جسم الإنسان: مثل بوراس، بوخشم، بوذراع، بوسنة، بوصبع...

. أسماء وظائف دنيا مثل: قهواجي، بن طبال، ملاح...

. أسماء لا معنى لها مثل: ختو، دهلوز، لولو، لزار...

إنّ هذه النماذج التي ذكرناها في حقولها الدلالية، تبرز لنا نسقا رمزيا معرفيا ترتسم من خلاله المعاناة التي يكابدها أفراد المجتمع في حياتهم اليومية إزاء كيانهم الذي يتفاعلون به[2]. ونحن لم نورد تلك النماذج قصد إثارة مكامن السخرية أو التنابز بالألقاب، وإنما أوردنا ذلك قصد الدراسة والمعالجة، ولنبيّن أيضا بأنّ الإنسان الجزائري نموذج فذ في المعايشة والإنسانية، وأنّ ما لصق بشخصه من تلك الأوصاف مجرّد فعلة تعمّدها هؤلاء الذين أصيبوا بهاجس الاستعلاء. وأنهم الجديرون فقط بتبوّء هرم الإنسانية بقاماتهم وأنسابهم وأنّ القاعدة دائما للمستضعفين دونهم.

ثانيا: قراءة في بعض الألقاب الجزائرية وأثرها البسيكولوجي على نفسية الفرد الجزائري

حقا إنّ المتمعّن في ألقاب الكثير من العائلات الجزائرية وخاصة الرّيفية منها، يجدها حاليا تفوق ثمانية أنواع من الألقاب الرّسمية في المجتمع الجزائري حاليا ومنها[3]:

---

1 إبراهيم براهمي، "**دور الصّحافة الوطنية في معالجة إشكاليات أسماء الأعلام الجزائرية**"، مجلّة الواحات للبحوث والدراسات، العدد02، غرداية، الجزائر، 2004، ص 99.

2 المرجع نفسه، ص 99.

3 محمد بن إسماعيلي، المرجع السابق، ص 116.117.

. ألقاب كما قال عنها الأستاذ "**علي خنوف**" بقيت لأصحابها كما كانت قبل دخول الفرنسيين مثل: العائلات العريقة في الحكم أو العلم أو الدين أو التّصوّف أو الحسب والنسب.

. ألقاب تُنْسب إلى أحد المشاهير من عائلاتها أو فرقتها أو مهمّته أو صفة حميدة تمتاز بها مثل: حفدة أولاد الشيخ سيدي بلقاسم بن ميرة تُلقّب حاليا بأولاد الشيخ، أولاد سيدي سعيد، أولاد سيدي موسى، بنو هندل ...الخ.

. ألقاب عامة العائلات الجزائرية: فقد نُسبت إلى مشاهيرها التاريخيين مثل: بني بوراشد، بني راشد، بني بوعتاب، بني دحمان . الدحمانية . ...الخ.

. أمّا النوع الرابع من الألقاب فهي الألقاب التي فُرضت على عدد كبير من الأُسر دون إذن منها فهي الألقاب المنسوبة إلى الأشياء الجامدة القريبة من سكن العائلة آنذاك، فمثلا: إذا وجد الجهاز الإداري المكلّف بالتلقيب عائلة قرب شجرة زيتون فيُلقّبها بـ: زيتوني أو زبوج، أو وجدها قرب حجر كبير فيلقّبها بـ: بوحجر، وإذا وجد لوحا بيد فرد من أفراد العائلة فيلقبها بـ: بولوحة، وكذلك الحال بالنسبة لألقاب أخرى.

. أما فيما يخص النوع الخامس من الألقاب، فهي أوصاف يستحي الإنسان من نفسه النطق بها حتى وإن كان وحده، وفرضت على عائلات الدواوير والمشاتي الريفية والمشيخات.

. النوع السادس من الألقاب: وهي ألقاب لم يعط لأصحابها حرية اقتراح لقبها، بل كان ينظر هذا الجهاز إلى ممثل العائلة الذي استقبله ليقترح عليه لقب عائلته المناسب، فإذا نظر على جسمه علامة مميزة فيلقبه بتلك العلامة، فمثلا: إذا رأى على وجهه جرحا فيلقبه بـ: بولجراح، وإذا رأى في يده خاتما لقبه بـ: بوخاتم وهكذا.

. النوع السابع من الألقاب منسوبة إلى أسماء الحيوانات التي وجدها الجهاز الإداري المكلف بالتلقيب قريبة من العائلة، فمثلا: إذا وجد هذا الأخير عنزة قرب العائلة لقبها بـ: بومعزة، وإن وجد قربها نعجة لقبها بـ: بونعجة ... والأمثلة لا حصر لها.

. والنوع الأخير من الألقاب: فهو لقب من لا والد له ولا عائلة، فيلقب بـ: عديم اللقب

علاوة على ذلك فإنّ الإدارة الفرنسية لم تحرص على الاختيار السّليم لمفوّضي الأحوال النسبية الذين كانوا في الغالب ضباط صف سابقين مبعدين من الجيش لعدم الكفاءة المهنية والأخلاقية، أو لاستهتارهم، أو مفوّضين مفتشين وطبوغرافيين وأعوانا عارفين بأمور الجزائريين، وعلى حد تعبير آجرون "**صالحين لكل شيء إلّا أنهم غير نزيهين**" فلم يحترموا شخصية الجزائري ودينه، كما أنهم لم يُعيروا التعليمات والأوامر التنظيمية أهميّة، لكن تبقى المسؤولية مشتركة هنا بين المفوضين الفرنسيين، وهذا ما يحث على التساؤل حول الدور الذي مثله المساعد الأهلي ضمن اللّجان المركزية والمحلية، وبين المعنيين بالأمر الذين كانوا جاهلين بما تمثله هذه الألقاب العائلية مستقبلا من أزمات نفسية واجتماعية لهم ولأفراد عائلاتهم[1]، فالألفاظ والأسماء والألقاب وصيّغها، تشكّل اليوم بالنسبة للإنسان الجزائري عائقا تواصليا مع محيطه وهاجسا ينغّص حياته، لكن مع مرور الزمن فقدت كثير من هذه الألقاب والأسماء . بفعل الاستعمال المتكرر لها . محتواها الدلالي، إذ لم يعُد مبرّرا لبقائها فاعلة حية على اليوم، وقد حثت الديانات منذ القدم على الاسم الحسن

1 يسمينة زمولي، المرجع السابق، ص 104.

والنبز المادح، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾. وجاء عن أبي الدرداء قال: قال ﷺ **(إنّكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وبأسماء أبائكم، فأحسنوا أسمائكم)** [1].

وبطبيعة الحال فإنّ للاحتلال الفرنسي أهداف جمّة من وراء سياسته التلقيبية هذه، تتنوّع بين مقصد اجتماعي، وآخر ثقافي، ونفسي وفي العنصر الموالي سنحاول قراءة ذلك ما بين سطور محنة الألقاب والتلقيب.

ثالثا: أهداف الاحتلال الفرنسي من قانون التلقيب

يرى "**محمد بن إسماعيلي**" بأنّ الأهداف التي أراد الاستعمار تحقيقها، هي مرام تنظيمية هامة، القصد منها الحفاظ على السّلالات البشرية، لكنها أيضا تضلُّ أهدافا استعمارية القصد منها بسط الرقابة الشديدة على جميع الجزائريين والتّعرّف على تحرّكاتهم ونشاطهم الفلاحي والتجاري والثقافي والتنظيمي هذا من الناحية السياسية، ومن الناحية الجبائية فالأهداف الأساسية هي معرفة وتقييد جميع الأملاك المنقولة وعدد الحيوانات التي يملكها كل ربّ أسرة الدليل القاطع على ذلك أنه بعد انتهاء عملية التلقيب المذكورة أعلاه، أصبحت إدارة البلديات المختلطة آنذاك تعرف عدد سكان كل دوار ومشتى ودشرة وعدد حيواناتهم[2].

وإذا بحثنا عن الإحصائيات حول ذلك، وجدنا بأنّ إدارة البلديات المختلطة، كانت تنشر أرقامها في الجريدة الرسمية للولاية العامة بمناسبة تطبيق قانون 1893م، لتحديد ملكية القبائل الأعراش، ففي عددها المنشور يوم 11 جانفي

1 إبراهيم براهمي، المرجع السابق، ص 100.

2 بن إسماعيلي، المرجع السابق، ص 117.118.

1893م، أوردت الولاية تقريرا حول أملاك دوار أولاد عبدو . كمثال . التابع للبلدية المختلطة الرّمشي ولاية تلمسان وهو كما يلي: عدد السكان 975نسمة منها 21مغربيا المجموع 996نسمة، مساحة الأرض 4573 هكتارا فلاحية . أحراش . غابات . 2931 رأسا من الماشية يدفعون الضرائب 6374 فرنكا[1].

وتبعا لذلك فقد كان قانون الحالة المدنية مشروعا مخطّطا بإحْكام لفرض السّيطرة والتحكّم في الجزائريين، ولجمْع الضرائب وإفقار الشعب، رغم أنّ عمليّة الإحصاء كانت قد بدأت في 1873، وشهد شاهد من أهلهل، وهو المؤرّخ الفرنسي **شارل روبير آجرون** (المتخصّص في الاستعمار الفرنسي بالجزائر) الذي أكّد أنّ هذه الخطوة كان الهدف منها تدمير الهوية الوطنية وفرنسة أسماء الأفراد والأماكن ...وهذا لتشجيع الزواج المختلَط، كي تختفي بعدها الجينات الجزائرية إلى الأبد، فمثلا تحوّل اسم الإدريسي إلى دريسي، والعربي إلى لاربي...وفي سجلاّت الحالة المدنية الفرنسية كان يمكن إيجاد أسماء مُحرّفة كلّيا مثل مريم بن علي بن موسى، تحوّل إلى "**ماري موسى**"[2] وهكذا، وعليه فقد أفرز هذا القانون جملة من الأضرار الكثيرة على غرار: ابتكار هوية جديدة للجزائريين، بالإضافة إلى الأخطاء الخطيّة[3].

رابعا: الحلول المقترحة لتجاوز محنة الألقاب

لقد ظهرت دراسات عديدة في الآونة الأخيرة، هدفت إلى معالجة ظاهرة محنة الألقاب بالجزائر، وإن اتفقت جميعها على أنّ الاحتلال الفرنسي يتحمّل القسط

---

1 بن إسماعيلي، المرجع السابق، ص 118.

2 فاروق كدّاش، **هذا ما فعلته فرنسا في السّجل المدني**، www.echoroukonline.com 28/08/2019.

3 أنظر التفاصيل في حسين مزهورة، المرجع السابق، ص ص 220، 224.

الأكبر من الأزمات النفسية التي لحقت ببعض العائلات الجزائرية من جراء الألقاب المشينة التي لصقت بها، فإنّها قد سعت في الوقت نفسه إلى أخلقة حلول جديرة بالتطبيق حتى تمكّن الفرد الجزائري من استعادة كرامته الاسمية، وبالتالي فقد برزت عدة أبحاث واجتهادات في مجالات خصبة عدة نذكر منها: بعض الدراسات المتخصصة في التاريخ الاجتماعي، وكذا بعض المعالجات اللّغوية و الإعلامية.

وهذه الأخيرة كانت لها حصة الأسد من التنقيبات الإعلامية الصحفية من خلال مقالات وتحقيقات صبّت أغلبها في معالجة الظاهرة قيد الدراسة، وبالتالي حاولنا طرح بعضا من تلك الحلول، استنادا إلى معطيات علمية وأبحاث دقيقة نذكر منها ما يلي:[1]

. إحداث مرجعيّات لغوية وثقافية وقانونية متعددة تسهّل بناء منظومة اسمية تليق بكيان الإنسان الجزائري في زمنه الحاضر.

. تفعيل دور وسائل الإعلام الحديثة بما في ذلك الصحافة المكتوبة في تناول إشكاليات أسماء الأعلام الجزائرية.

. الرّبط بين الجهد العلمي الأكاديمي والإعلامي في طرح المسائل الأنثربونية في واقعنا اللّغوي.

. التحسيس الدائم من الصحافة (ومن كل الأطراف) بهموم الناس وانشغالاتهم الاسمية واللّقبية ومتابعة هموم الفئات المتضرّرة في هذا المجال.

. ضرورة انتباه الأسر الجزائرية إلى ألقابها التي لها معنى التنابز، فتُغيِّرها

1 براهيمي، المرجع السابق، ص 103.

بألقاب لائقة بها، وذلك عملا بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ﴾ "[1].

واستقراءا لفحوى هذه الأهداف، يتضح لنا بأنّ إدارة الاحتلال لم تقم بهذه التنظيمات لسواد عيون الجزائريين، وإنما سعت من خلال ذلك إلى فرض وجودها كمقص رقيب على أمور الأهالي وشؤونهم، حتى يتسنّى لها ترصّدَهم ومن ثمة التحكم فيهم والإنقاص من إراداتهم الاجتماعية.

. لقد أفرز قانون التلقيب أثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر، منظومة متهالكة الصّيغ، أثارت في نهاية المطاف العديد من الاستفهامات حول نوعية المعايير التي اعتمدتها الإدارة الفرنسية في تلقيب الأهالي الجزائريين.

. هذا القانون إذا ما تفحّصناه من الجانب القانوني، فإننا سوف نجده حتما فارغا من المعايير المعمول بها أثناء التنصيص على مثل هذه القضايا، أما إذا وضعناه على محك الإنسانية فذلك شأن وكلام آخر.

. إنّ محنة الألقاب في الجزائر لجريمة حضارية، تستوجب إعادة قراءة ملفات الماضي، لتبصير الإنسان الجزائري إلى واقعه الحقيقي، ومن ثمة جعله محور القضايا والاهتمامات كونه إنسان حضارة وتاريخ.

. وعليه فإنّ القائمون اليوم على رعاية مصالح البلاد مطالبون بإعادة النظر في حق الأسر التي كانت ضحية "التلقيب الأعمى"، سواء بتسهيل إجراءات تبديل الألقاب، أو على الأقل محاولة إيجاد حلول أخرى تعيد للجزائري هيبته الاسمية واللقبية التي أُريدَ لها يوما الطمس والانحلال والتشويه، كما يتوجب على كل الباحثين والمتخصصين والهيئات والمؤسسات إيلاء بالغ الأهمية لهذا الموضوع حتى يتسنّى لنا التخفيف من حدّة القضية وهولها، على الجزائريين

1 بن إسماعيلي، المرجع السابق، ص 122.

أن يسايروا بعضهم البعض، وأن يتفطّنوا للحيل الاستعمارية، حتى لا يقع التجريح والنقد بين أبناء الوطن الواحد.

. من حق العائلات الجزائرية اليوم أن تعرف أصولها وجذورها، حتى لا تبقى موقف المتفرّج على الأحداث المتسارعة، وتُبادر إلى مُساءلة ذوي الاختصاص في مثل هكذا قضايا.

خاتمة

وفي الأخير نرجو أن نكون قد أسهمنا ولو بالقليل في إعطاء لمحة مفيدة حول هذا الجانب الاجتماعي من التاريخ، على أمل أن تجد مثل هذه الموضوعات فضاءات أخرى تكون أرحب للتحري والتقصي، لنساهم جميعا في اقتلاع ما تبقّى من الجذور المسمومة التي لا تزال عالقة في شخصياتنا وذهنياتنا وحياتنا لا بل في ذاكرتنا العميقة.

السياسة العقارية الاستعمارية وأثرها على المجتمع الجزائري بين (1834-1870)

✍د/براي فتحي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

الملخص

تصبو هذه المحاولة إلى استقراء الواقع الاستعماري الفرنسي في الجزائر خلال فترة الحكم العسكري والذي اتسم بفعل الجُرم منذ وطأة أقدام جيش حملته أرض الوطن سنة 1830. ولم يسلم من سلوكاته الإجرامية لا الإنسان ولا القيم ولا الأرض فراح يُغيَر من واقع الملكية العقارية بما يخدم مصالحه غير آبه بمدى ارتباط الفرد الجزائري بأرضه مما نجم عن تلك التشريعات حالات الأسى والبؤس وفقدان الرحم الاجتماعي في المجتمع الجزائري.

Abstracte

This attemptaimed athigh lighting on the French colonial policy in Algeria.during the military reign which was characterized by a criminals cenesince the first arrival of itsarmyat the port of sidi fradjin 1830.neither man and values nor land had kept from not being affected by the colonial legislations.thus the French colonial policy had worked to change land property issues to serve its interests without takingin to account the strong relationship between the Algerian individual and his land thatled to a lot of cases of misery and poverty in the Algerian society.

مقدمة

إن ايمان منظري المدرسة الاستعمارية بفكرة " **المجال الشاغر لشمال إفريقيا L'ESPACE VIDE**"[1] جعلتهم ينفذون آلية الاستيطان بجميع أصنافه. إذ عملت الإدارة الاستعمارية على توفير الأراضي للمعمرين بمختلف

الطرق والأساليب. فكان لاستخدام القوة العسكرية الحظ الأوفر، تمثل ذلك في عمليات التقتيل والهدم والمصادرة وسلب الممتلكات.

وكانت الأرض وهي رمز هوية للجزائري محور السياسة الفرنسية غداة الاحتلال وحتى نهاية مرحلة الحكم العسكري فقد سنت جملة من القوانين والقرارات هدفت في ظاهرها إلى تقنين سوق العقار وفي حقيقتها إنما جاءت لتشرد العائلات وتسهل من الانتقال إلى حالات العوز الاجتماعي والاقتصادي كما كان لها بالغ الأثر على بنية المجتمع الجزائري ومن ثمة فإننا نطرح التساؤل التالي: **ما السياسة العقارية التي تبنتها الإدارة الاستعمارية للسيطرة على الجزائر؟ ويتضمن استفهامات فرعية هيما موقف السلطة الفرنسية من الملكية العقارية؟ ثم ما المكانة التي احتلتها المسألة العقارية في سياسات الحكام العسكريين؟ ما الحيز الذي احتلته قضية العقار الجزائري ضمن أعمال اللجنة الأفريقية؟ ما التشريعات التي يمكن اعتبارها جريمة استعمارية خلال الفترة المعنية؟ ثم إلى أي حد يمكن اعتبار قرار السيناتوس كونسيلت (senatus consulte1863) جريمة في حق العقار والمجتمع؟**

تهدف هذه الورقة إلى تقديم نماذج لتشريعات عقارية في إطار سياسة استعمارية ارتجالية تصنف قانونيا جرائم استعمارية نتيجة ما أفرزته من تغيير على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

ولتقديم معالجة لهذه الاستفهامات وظَفنا المنهج التاريخي الوصفي الذي يتناسب مع بناء الموضوع في جزئه المتعلق بالسرد التاريخي لوقائع التشريع العقاري. غير أن المنهج التحليلي وظفناه في مواطن البحث عن تجريم التشريع وتطبيقاته التي حولت المجتمع الجزائري الى أفراد بؤساء فقدوا اللَحمة بفقدان رابطتهم.

أولا: موقف الاستعمار من طبيعة الملكية العقارية (خلال مرحلة التردد1830-1834)

اتبعت إدارة الاحتلال سياسة اتسمت بالقرارات العشوائية تجاه المسألة العقارية الجزائرية وعملت على تسخير الممتلكات لصالح الاستعمار وانجر عنها في النهاية تحول الجزائري إلى خماس في أرضه وأجير في ملكه.

1. فوضى السياسات [2] وإجرام الممارسات

كشف الاستعمار عن نواياه العدوانية ضد الجزائريين وممتلكاتهم منذ الوهلة الأولى للاحتلال فرغم تعهداته الصريحة في معاهدة الاستسلام (1830/07/05) باحترام حرية السكان وديانتهم وممتلكاتهم إلا أنها اعتبرت ما جاء في المعاهدة بين الطرفين "**مجرد لعبة حرب**" [3] وقد ورد في نص المعاهدة "**تبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة ولن ينال من حرية السكان من جميع الطبقات ولا من ديانتهم وممتلكاتهم وتجارتهم وصناعتهم ... إن القائد العام يتعهد بشرفه**"[4].

تثبت الأدلة التاريخية بما لا يدع مجالا للشك أن فرنسا ممثله في إدارتها الاستعمارية "**مارست سياسة مجردة من كل القيم الإنسانية**"[5] واعتبرت أن الأرض هي محور اهتمام سياستها الاستعمارية وعبر عن ذلك الجنرال كلوزي في كلمة ألقاها بمناسبة وصول وفد المستوطنين الأوروبيين إلى الجزائر: "**عليكم أن تعلموا أن هذه القوة العسكرية التي تحت إمرتنا ما هي إلا وسيلة ثانوية**"[6].

لقد عمت الفوضى أرجاء المناطق التي وطأتها أقدام رجال دوبرمون (débormoune) وكلوزيل (klozel) وغيرهم من قادة الجيش الذين مُنحت لهم خلال هذه الفترة كامل الصلاحيات في إصدار التعليمات والقرارات التي

من شأنها أن تحفظ الأمن والاستقرار ولم تسلم أملاك الجزائريين من المصادرات والاعتداءات والمضاربات حتى غدوا كما صورهم أحد المؤرخين: " **أصبح الجزائريون خماسين غرباء في بلادهم لا يتمتعون بأبسط الحقوق** "[7].

فبالنسبة لانتشار المضاربات العقارية يرجع غالب المؤرخين أسبابها إلى الطرف الجزائري الذي آمن بفكرة الغز والفرنسي العابر أي بمعنى اعتقاد الجزائريين في استرجاع ممتلكاتهم بعد جلاء الفرنسيين. ذلك ان الحملة تقتصر على تأديب الداي فقط.

وتتمثل المضاربة في بيع العقارات بثمن بخس للأوروبيين و من ثمة يسعى الأوروبيون بدورهم إلى بيعها لتحقيق فائدة أكبر "**غير أن هذا التفسير مجاف للحقيقة**"[8] فارتباط الجزائري بأرضه عميق فهي لا تمثل موردا اقتصاديا فحسب بل لها أكثر من رمز" **فهي من جانب اخر تمثل الهوية و عنوان وجود دائم للمتمسكين بها**"[9] وكثيرا ما دلَ الفلكلور الشعبي على الارتباط الوثيق بالأرض حتى ورد في الأمثلة: "**الأرض اخت العرض**" فهي بهذا المعنى تأخذ من الشرف الذي لا يُباع ولا يشترى قد صور لنا فرحات عباس في كتابه – ليل الاستعمار – نماذج هؤلاء المضاربين الأوروبيين: "**لا ذمة لهم ولا ضمير مجبولين على الشجاعة والمغامرة... مولعين بحب الدراهم والدنانير فانتشروا كالبلاء المستطير متكالبين على بيع العقارات وشرائها وشاطرهم في تهاتفهم على الأرباح حتى بعض الأشخاص المحترمين متكالبين تكالب الجياع على القصاع يبيعون ويشترون خطفا ونهبا سرقا وسلبا لا دين لهم إلا الأرباح الباهضة لا يهُمُهم كيف أتت و من أين أتت**"[10].

ولا شك أن حالة الفوضى التي عرفتها الجزائر غداة الاحتلال مع انشغال السلطات الاستعمارية بالتقتيل والتهديم والمصادرات دون عناية بالتشريع

العقاري [11] أذكى حمى المضاربات. وحينما حاولت الادارة الاستعمارية تدارك الأمر و فكرت جديا في وضع حد لهذه الفوضى وجدت نفسها تورطت في لعبة التشريع فبالإضافة إلى القرار المتعلق بإنشاء قطاع الدومين (1830/09/08) أصدرت السلطة الاستعمارية جملة من القرارات المتعلقة بتنظيم السوق العقارية أقل ما يقال عنها أنها قرارات ارتجالية أو اعتباطية تفتقر للحكمة [12] ذلك أنها أفرزت حالة مأساوية للجزائريين سكان الحضر الذين فقدوا موارد رزقهم فمسهم العوز والتشرد وأما بخصوص سكان الريف بأحواز العاصمة والمناطق التي تم ضمها إلى سلطة الاحتلال فقد تحولوا إلى أجراء في أملاكهم. كل ذلك جراء الشروط التعجيزية الواردة في القرارات التشريعية الأولى وحتى 1834 فلقد كان شعارهم "**أن العربي في نظرهم ما هو إلا حيوان مخلوق وهو ممتلئ بالتعصب الاسلامي ولا يمكن وقفه عند حده إلا بالقوة**" [13]. وبهذا الشعار تفنن المعمرون وسلطتهم الاستعمارية في تطبيقه، حتى وصل الجزائريون إلى ما وصفهم بهL′ESPéS "**الأهالي المجردون من أملاكهم بدون أي تعويض بلغ بهم الشقاء إلى حد التسول**"[14]. إن هذا الوصف الدقيق على لسان شاهد من أهل الاستعمار لدليل قاطع على الإجراءات التعسفية التي قامت بها الإدارة الاستعمارية عن طريق نصوصها القانونية وتشريعاتها العقارية وهو ما يدفعنا إلى القول بإجراميتها وهو ما يؤكده أحد الباحثين القانونيين بقوله: "**من جرائم الاستعمار الفرنسي التي تحرمها الأعراف الإنسانية الاعتداءات التي وقعت على الأعيان والممتلكات المدنية حيث تم تجريد السكان من أراضيهم وأملاكهم ومساكنهم ومحلاتهم إما بالقوة أو باستعمال قوانين عقارية جديدة**" [15].

ومما يؤكد فوضى السياسات العقارية الاستعمارية في هذه الفترة هي إصدار القرار ثم الغاؤه في مدة وجيزة ومثال ذلك قرار 07 ماي1832 الذي نص على منع انتقال الأملاك العقارية من المسلمين إلى النصارى بعنابة وفي مقاطعة قسنطينة ولكن سرعان ما تم إلغاؤه بموجب قرار 08 ماي 1833 يضاف لكل ذلك قرار المقتصد المدني بتاريخ 1833/03/01 الذي تضمن أمرا لكل الملاك والحائزين بتقديم عقود ملكية الأراضي التي بأيديهم لدى مديرية أملاك الدولة ضمن أجل محدد مع إمكانية ضمها لأراضي الدولة في حالة عدم القيام بالإجراء. ومع استحالة تطبيقه ميدانيا [16] وجدت الإدارة الاستعمارية نفسها مجبرة على الغائه في العام الموالي وذلك بواسطة قرار 26-07-1834 [17].

إن حلول سلطة الاحتلال محل السلطة المحلية في البداية مر عن طريق حرب دامية اكلت الأخضر واليابس وفي ظل نظام حكم عسكري سعى إلى بسط السيطرة ووقوع الجزائر تحت الاستعمار [18] وفي مرحلة تميزت بعدم احترام الشريعة والتذبذب عن طريق إصدار قرارات متسرعة والغاءها بشكل اعتباطي وتجلت مظاهر ذلك في اغتصاب الأراضي الصالحة للزراعة والاستيطان كل هذا يعد في نظر القانون جريمة.

وخلال هذه المرحلة (مرحلة التردد 1830-1834) لازالت السلطة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر لم تقرر بعدما إذا ستحتفظ بالجزائر كمستعمرة فرنسية أم لا. وهل ستواصل الاحتلال الشامل أم سيقتصر تواجدها على المناطق التي وصلتها إلى غاية سنة 1834 ومن أجل إيجاد حل لهذا الاشكال فكرت في إنشاء لجنة تعمل على تقييم الوضع واقتراح آليات من شأنها أن

تضيء طريق الخطة الاستعمارية. على الأقل كان هذا السبب الظاهر في تشكيل اللجنة وفي العنصر التالي سنعرض اهتمامات اللجنة بقضية الأرض.

2. المسألة العقارية في أجندة اللجنة الأفريقية

تشكلت اللجنة الافريقية بأمر ملكي في 12-12-1832 بمهمة أساسية تتمثل في إثبات جدوى الاحتلال من خلال الاجابة على سؤال رئيسي: **هل تحتفظ فرنسا بالجزائر ام تتخلى عنها؟ وما الفائدة من ذلك؟** وقد عملت اللجنة في الجزائر خلال النصف الأول لسنة 1834 بزياراتها لعدة مناطق غزاها الجيش الفرنسي واستولى عليها مثل الجزائر مدينة، عنابة، مستغانم. كما استمعت أيضا للجزائريين وبناء على ذلك اعدت تقارير مختلفة المواضيع حول الجزائر في جزئين بمجموع حوالي ألف صفحة[19] نال منها موضوع العقار حظا كبيرا فمن خلال تقاريرها يتضح أنها تناولت الأوقاف بمختلف انواعها وكذا الأملاك العامة قبل الاحتلال وبعده وأملاك الدولة وغيرها وإن كان السبب الرئيسي في تشكلها هو محاولة الإجابة عن السؤال امكانية الاحتفاظ بالجزائر ضمن املاك فرنسا إلا أن مناقشات اعضاءها وتقاريرهم حاولت إيجاد طرق الاحتفاظ بالجزائر واحتلالها كاملة واستعمارها واستغلالها ولم يكونوا يناقشون أصلا تلك الامكانية.

وعلى أية حالة فقد أتمت اللجنة تقاريرها حول الملكية فعددت الملكية العقارية بأنها تلك الملكيات التي كانت للحكومة القديمة والبايلك وتلك المخصصة للعيون والجنود الإنكشارية وأصرت هذه اللجنة ضرورة التعرف على باقي أملاك الدولة في إقليم الجزائر وضرورة بسط الإدارية الاستعمارية عليها واعترفت في ذات الوقت أن هذه الاملاك قد بلغت في الداخل مدن الجزائر وهران عنابة 831 ما بين منزل وبناية صناعية منها215 استغلت

كثكنات ومصالح عمومية واستولى على بعضها الآخر بعض الموظفين المدنيين والعسكريين [20].

وأعدت اللجنة تقارير أخرى حول الملكيات العقارية فتحدثت عن مؤسسة بيت المال ومكة والمدنية والممتلكات البايليكية للحكومة التركية القديمة وللخواص الأتراك أو الجزائريين وكانت في كل تقاريرها هذه تقدم اقتراحات حول تسيير هذه الممتلكات أو البحث عن طريقة لمراقبتها أو التدخل فيها بطريقة ما. وهذا يهدف إلى تدعيم الاستيطان بالاستفادة من دخل هذه الملكيات وقررت أنه "**إذا أردنا إعادة الاعتبار لكل مؤسسة حتى تصبح كلها للجالية المسلمة يجب أن نبحث عن طريقة تمكن السلطة الفرنسية من التدخل حتى وإن كانت لممارسة الرقابة عليها**"[21].

وعالجت اللجنة أيضا الوسائل الكفيلة بتشجيع الاستعمار ورأت القاعدة الأساسية في هذا هي "**إيجاد معمرين مرتبطين بالأرض عن طريق الملكية بحيث لا يتخلون عنها بمجرد الشعور بالخطر ويشتغلون عليها لمدة طويلة مع اقناعهم بذلك ومن جهة أخرى يستطيع المعمر استغلال كل رأس ماله الذي يجلبه لإقامته ولزراعته وأن يحدث مشروعه تنمية كبيرة** "[22].

ولقد أوصت اللجنة باحتلال الجزائر كاملا وجعلها أملاكا فرنسية وقد تأكد ذلك في التقرير النهائي الذي قدمته للحكومة فقد جاء فيه أن على فرنسا أن تحتفظ بالجزائر وألا تبقى المدن الساحلية فقط بل الواجب عليها جعل تلك المدن مراكز أمامية لإمداد الجيش بضرورات حملات عسكرية توسيعية في داخل البلاد لإخضاع كامل البلاد للسيطرة الفرنسية [23].

ما يتضح من جملة تقارير اللجنة الافريقية أن المسألة العقارية احتلت مركز اهتمامها وكانت فحوى النتيجة التي تقدمت بها اللجنة تتمثل في دعم الاستعمار

والاحتفاظ بالأرض الجزائرية ترجم ذلك في قرار1834/07/22 القاضي باعتبار الجزائر أرضا فرنسية وجزءا لا يتجزأ منها.

ثانيا: الترسانة القانونية العقارية خلال مرحلة الحكم العسكري (1834-1870)

صدر قرار الإلحاق22-07-1834 وقد نص على أن الجزائر أرض فرنسية وبذلك طوت صفحة فرنسا صفحة التردد حول مصير الجزائر فمضت قدما في تجسيد سياستها وتقنين تشريعاتها لتأكيد فكرتها وهكذا نبأ هذا المرسوم "**على اغتصاب الأرض الجزائرية**"[24].

1. التشريع بغرض التطويع

في هذه المرحلة بعد أن تم الحاق الجزائر رسميا بفرنسا عملت على تسخير الأرض في خدمة المعمر وذلك عن طريق سن قرارات تعمل على حجز أو مصادرة الأرض لخدمة المصالح الاستعمارية.

إن الغرض من هذه النماذج المقدمة هو محاولة قراءتها ضمن السياسات التعسفية من طرف الإدارة الاستعمارية والعمل على تضيمنها بأركان الجريمة ضمن الأعمال الإجرامية للاستعمار نتيجة ما لاقاه الفرد الجزائري من قطع لأرزاقه وبتر لأوصاله الاجتماعية مما انجر عنه حالات البؤس والتشرد.

لقد صدر القرار 01-12-1840 الذي وقعه الكونت فالي والقاضي بالمصادرة لأجل الصالح العام وهو القرار الذي استقاد منه الجنرال بيجو لتطبيق سياسته التعسفية الاجرامية تجاه القبائل فقد صرح في 18-04-1841 "**بأن الوسيلة الوحيدة لوضع نهاية لمقاومة الجماهير الشعبية هي التخريب والتدمير ومصادرة الاراضي**"[25] وهو صاحب الشعار الاستعماري "**يجب احتلال الجزائر بالسيف والمحراث**" [26].

لقد سنت فرنسا مجموعة من القوانين التي استطاعت بها حشد أكبر قدر من المساحة منذ تطبيق المرسومين 1844-1846 فقد استهدفت من خلالها تجريد الأهالي من أراضيهم بمختلف الذرائع والأساليب. ضمن المرسوم الأول 1844 سهولة انتقال الأراضي الزراعية للكولون وقضى بانتزاع كل الأراضي غير المستغلة [27] أما المرسوم الثاني1846 فقد أقر بأن الأراضي الغير مزروعة والتي لا يملك أصحابها سندات ملكية فإنها تحول إلى ملكية الدولة "**إن عدم زراعة الأراضي يكون سببا كافيا لانتزاع ملكيتها ووضعها تحت تصرف المصلحة العامة**"[28].

جدير بالذكر أن مرسوم 21-07-1845 قد سمح للعسكرين بحجز الأراضي في حالة حدوث أي نشاط عدائي للوجود الفرنسي وقد عبَر عن تنفيذه بيجو بقوله: "**إن الحرب التي سنقوم بها ليست حربا تعتمد على طلقات البنادق وإنما هي أن نحرم العرب من مواردهم التي تنتجها أرضهم اذهبوا إذن واقطعوا القمح والشعير...**"[29]. وهو نفس المنهج الذي عبر عنه في أحد خطبه لجنوده بقوله: "**إن مهمتكم أن تمنعوا العرب من أن يبذروا أو يحصدوا أو يزرعوا**"[30].

مما سبق يمكننا أن نستنتج أن السلطة الاستعمارية تفننت في تعذيب الجزائريين نفسيا واجتماعيا واقتصاديا. إنها كما وصفها أحد رجالات القانون جودانGODIN مشخصا هذه السياسة "**إنها نظرية السلب والنهب**" [31].

2. السيناتوس كونسيلت وتكريس منطق التفتيت

يعتبر القرار المشيخي لـ 22 افريل 1863 منعرجا حاسما في تاريخ الملكية العقارية بالجزائر لما نتجت من اثار بليغة الخطورة على مستقبل البنية

الاقتصادية والاجتماعية للإنسان الجزائري فهو إجراء تشريعي ذو أبعاد سياسية عميقة [32].

وقد سَن هذا الأخير بهدف تطوير القوانين المتعلقة بتنظيم الأحوال الشخصية وحيازة الأرض وقد جاءت لتحقيق الأهداف التي وضعت لأجلها المكاتب العربية فهي ترمي إلى تفتيت المجتمع الجزائري بالقضاء على الخلية الأساسية* فيه وهي القبيلة والعمل على دمجه في المجتمع الفرنسي وسلخه على أحواله الشخصية الإسلامية وإبعاده عن قيمته الحضارية [33] كما كان يهدف إلى تحطيم الشعب الجزائري اقتصاديا واجتماعيا.

لقد عرف الجزائريون بالأنفة والاعتزاز والقدرة القتالية فازدادت فرنسا في العمل جادة لتغيير سلوكهم القتالي وذلك بتحويلهم إلى ملاك الأراضي وفي غياب امكانات خدمتها يصبحون فقراء فاقدين الصلة التي كانت تربطهم بالقبيلة وهي الأرض. ومع أن الكولون ظلوا يحتفظون بحقهم في الاستفادة من قانون 1851 الذي يبيح لهم التعامل مع الدواوير ويسمح لهم بحق انتزاع الأراضي من أصحابها إلا أنهم جزعوا لهذا القرار وتنكروا له [34] إلا أن مرامي الإمبراطور كانت تهدف من خلال هذا القرار إلى تحقيق ثلاث غايات:

الغاية الأولى: طمأنة الجزائريين الذين شعروا بالخطر يهددهم من جراء عمليات اغتصاب الأراضي وتجميع سكان الأرياف في مساحات معينة.

الغاية الثانية: الاعتراف بحق الملكية للجزائريين وامكانية إحداث ملكية فردية للعرب تدريجيا أي الجزائريين.

الغاية الثالثة: أن المادة 06 من القرار المشيخي 22-04-1863 قد رفعت الحضر الذي كان مضروبا على الصفقات العقارية بين الجزائريين والأوروبيين

بمقتضى المادة 14 من قانون 16 جوان 1851 الأمر الذي سمح للكولون بالشراء.

والداعي إلى إصدار هذه المادة القانونية هو ضمان أمن الكولون حتى لا يغامروا بأنفسهم داخل القبائل وبالتالي يعرقلون النشاطات العسكرية ضد القبائل المتمردة والثائرة لاسيما في المناطق العسكرية لأن المناطق المدنية قد ضمنت فيها المادة 14 من قانون16*06*1851 الحق للأوروبيين في شراء أراضي الحبوس، كما أن عملية المتاجرة بالأملاك العقارية فيما بين الجزائريين ستتم وفق اجراءات إسلامية ووفق القانون المدني في جميع الحالات الأخرى.

واعتبرت المادة 04 من هذا القانون أملاكا تابعة للدولة جميع العقارات التي كانت تدعى بأملاك الاحراش والغابات وعلى أية حال فإذا كانت التشريعات الخادعة قد مكنت الدولة الفرنسية من الاستلاء على أملاك الدولة العثمانية باعتبارها تحل محلها في الجزائر وبالتالي بها الحق في الحد من ملكية القبائل فإن ممارسة تحديد ملكيات القبائل لا تعدو أن تكون تكريسا للاستعمار وتجسيدا له. بصوره الاجرامية التي تعدت إلى مس القيم.

إن الفكر السياسي خلال تلك الفترة قد تضمنته وعبرت عنه التشريعات العقارية السالف ذكرها والتي كانت مرتبطة أوثق ارتباط من غير تمييز بين انماط ملكيتها وبعبارة أخرى فان التشريعات العقارية قد ساعدت كثيرا على تقوية الهجرة والاستيطان وتأييدها وتأكيده [35].

وبالتالي فإن هذا القرار قد فتت القبائل وحدَ من تأثير زعمائها وأرسى قاعدة للقطيعة مع النظام العقاري السائد في الجزائر. واستثمر المعمرون سذاجة وطيبة وأمية الجزائريين في بداية الاحتلال عن طريق الشراء مستغلين فقر الجزائريين.

ثالثا: التداعيات السلبية للتشريعات العقارية

لا يختلف اثنان حول مسألة الاهتمام البالغ الذي أولته السلطة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة تواجدها لمسألة العقار، كما أن الاختلاف يضمحل أيضا حول النتائج الكارثية لها على المجتمع الجزائري والتي تجلت في تفكيك بنيته الاجتماعية وظهور حالات الفقر والتهجير.

1. تفكيك بنية المجتمع الجزائري

تعددت أهداف السلطة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، وتنوعت على إثر ذلك استراتيجياتها المطبقة، وكان إخضاع القبائل الثائرة أمر من الأولويات ومع صعوبة ذلك، اهتدت إلى تفتيت القبيلة، هذه الأخيرة التي أدركت الإدارة الاستعمارية أهميتها و" **أنها العامل الأساسي الذي يحفظ التوازن الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الجزائري**"[36]. وتجسد التفتيت القبلي من خلال تفتيت الملكية الجامعية للملكية العقارية عن طريق أول إجراء تمثل في تطبيق قانون السيناتوسكونسيلت (sénateur consulte) لعام 1863، الذي فجر القبيلة التي كانت الخلية الأساسية التي يشد بعضها البعض بصلة وثيقة خاصة صلة الدم، وحلَ عوامل وحدتها، كما أن البنية الاجتماعية في الريف تحطمت أيضا بفعل سقوط عائلات الأشراف التي مارست نفودها لفترة طويلة، وبسقوطها وتفتت ملكيتها للأرض يمكن بالتالي التحكم فيها وبسهولة فقد كتب أحد مؤرخيهم "... **إذن فنحن نواجه أفرادا منعزلين، ونتيجة لهذا فإننا دون وسطاء نستطيع تبليغ نياتنا، وتنفيذ أمرنا أو تقدير حاجات الناس**" [37]. على الرغم من التشوهات التي مست القبيلة جراء السياسات الفرنسية الممنهجة وتراجع دور القبيلة في البنية الاجتماعية، بقيت الأسرة كمؤسسة اجتماعية تقوم بدورها

في صيانة القيم والأخلاقية والدينية فأصبحت العائلة بؤرة تتجمع فيها القيم الاجتماعية والتقليدية ومنقذ للمكونات الأخلاقية والدينية للمجتمع [38].

ومع إدراك السلطة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر لأهمية القبيلة كمكون هام للمجتمع، إذ تمثل حجر عثرة في طريق تنفيذ سياساتها لتفكيك المجتمع، وقد عمل مرسوم 1863 دورا مهما في تحقيق ذلك [39]. فبموجبه تقطعت أرض القبيلة إلى دواوير وبلديات، وأصبح لكل دوار قائد متواضع وغريب [40].

2. من الفقر إلى التهجير

كان للتشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر بالغ الأثر في خلخلة التوازنات الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع الجزائري، وهذا من خلال تفتيت أراضي العرش، وتعميم الملكية الفردية، فضلا عن تشجيع المبادلات النقدية، وهذا ما ساهم في إقحام الاقتصاد الجزائري في دائرة الرأسمالية، وهو الأمر الذي ترتب عنه انعكاسات وخيمة على مجتمع الجزائر المستعمرة.

كما أدى تطبيق القوانين العقارية إلى تجريد الجزائريين من أراضيهم، ووضعها في خدمة الاستيطان الأوروبي، إما عن طريق البيع أو منح الامتياز، فقد أشارت إحدى الدراسات أن ما بين 15% إلى 20% من البيوع التي تمت بين الأهالي والمعمرين، لم تكن نزيهة تماما، وهو ما دفع بأحد الكتاب الفرنسيين إلى القول: "**عمليات سلب الأملاك التي مارسها الاستيطان في الجزائر، كانت وستبقى جريمة في حق شعب بأسره**" [41].

استهدفت السياسة العقارية تجريد الجزائريين من أراضيهم، وحرمانهم من وسائل العيش الكريم، إلى درجة أن الفلاح الجزائري لم يعد يملك قطعة أرضية توفر له الحاجيات الضرورية فحسب، بل تعدى الأمر إلى انعدام توفر بضعة أمتار لبناء مسكن يأوي عائلته المشردة [42].

وعليه يمكن القول إن التشريعات العقارية لم تكن تهدف إلى تنظيم المسألة العقارية، وإنما كانت أداة قانونية استخدمت لتقنين عمليات نزع الملكية التي كانت تمارسها الإدارة الاستعمارية، هذه الأخيرة تتحمل مسؤولية الفقر والحرمان الذي أصبح يعيشه الجزائري [43].

بعدما ضاقت السبل بالجزائريين في مواجهة سياسة تنكيل استعمارية لجأوا إلى الهجرة، وكانت لعملية المصادرة الجماعية للأراضي دور كبير في عملية التهجير، التي تمت على المستوى الداخلي من الريف إلى المدينة بحثا عن مناصب شغل وظروف أفضل، بينما على المستوى الخارجي تنوعت أسبابها وأهدافها ولكن العامل الرئيسي فيها مصادرة الأراضي، والاستغلال السلبي للمسألة العقارية في الجزائر.

خاتمة

يمكننا من خلال دراستنا موضوع **السياسة العقارية الاستعمارية وأثرها على المجتمع الجزائري بين (1870-1834)** أن نخلص إلى:

تميزت مرحلة التردد 1830-1834 بفوضى كبيرة تجلت في شيوع المضاربات العقارية وانتشار الاستيطان الحر والرسمي وانتهاج سياسة السلب والنهب والحجز والمصادرات كل ذلك أثر سلبا على المجتمع الجزائري.

عملت كل التشريعات العقارية على إلغاء الكينونة الجزائرية بكل خصائصها وإحلال قوانين تخدم مصالح الوجود الاستعماري الفرنسي.

حظيت المسألة العقارية باهتمام اللجنة الإفريقية (1833) وخلصت إلى تأكيد إلحاق الجزائر بفرنسا بقرار 22-07-1834.

ألغت القوانين الفرنسية العقارية مظاهر التكافل الاجتماعي للمجتمع الجزائري والذي كان يضمنه الوقف من جهة. وبنية المجتمع في طبيعة الملكية من جهة اخرى(القبيلة).

تحول الجزائري إلى خماس في أرضه وأجير في أملاكه وفقدانه الرحم الاجتماعي وظهور ملامح العوز والبؤس إنما هي سياسة إجرامية استعمارية.

عملت التشريعات العقارية على أن يضرب الفقر أطنابه في عمق المجتمع الجزائري، من خلال الممارسات العقارية المشبوهة التي تمت بين الأهالي والمعمرين.

إن شيوع العقود العقارية الربوية والأوجه الغير شرعية للمضاربات وتسهيل انتقال الأراضي من الأهالي للمعمرين ساهمت مجتمعة في انتقال الأفراد من محالَ إقامتهم إما طوعًا أو قصرًا.

كما يمكننا أن نضمن الورقة البحثية هذه جملة من التوصيات نورد أهمها فيما يلي:

1. ضرورة الاهتمام بالبحث الثنائي جنبا إلى جنب بين المؤرخ ورجل القانون حتى تتم إعادة قراءة التاريخ الوطني في قوالب حقوقية قانونية من شأنها أن تدين الاستعمار في سياسته الإجرامية.
2. ألا يتوقف العمل في سياق جرائم الاستعمار على تجريم أفعاله بالتعذيب الجسدي فقط. بل محاولة جادة لتتبع سياسته الاجرامية منذ 1830. وفي جميع الميادين.
3. التعزيز من حظوظ الالتقاء بين الأكاديميين في الاختصاصات التي من شأنها أن تضفي الجديد على موضوع تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

الهوامش:

(1) تتمحور هذه الفكرة حول شغور شمال افريقيا من حيث المجال الجغرافي والتكوين السياسي والكينونة البشرية. واحقية فرنسا في ملئه عن طريق الاستعمار والاستيطان.

(2) نستعمل هذا الوصف الذي دلت عليه مرحلته، حيث كانت جميع السلطات بيد الحاكم العسكري، الذي له الحرية في اختيار السياسة المناسبة، غير أن تتاليهم دون أن يحقق منهم أحدا بقاءه أكثر من سنة واحدة دليل قاطع على فوضى مرحلة التردد (1830-1834) وحكم خلالها 05 جنرالات هم: ديبورمون (جوانسبتمبر1830) ، كلوزيل(سبتمبر1830فيفري1831) ، دوروفيقو(ديسمبر1831مارس1833) ، إقزال (ديسمبر جويلية1833) ، فواردل (جويلية 1833-جويلية1834).

(3) أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، القسم 1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992، ص 66.

(4) للاطلاع على معاهدة الاستسلام كاملة ينظر: مولود قاسم نايت بلقاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830**، ج2، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1980، ص283.

(5) صالح حيمر، **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830-1930)**، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة باتنة، غير منشورة، 2014/2013، ص 39.

(6) عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، دار البعث للطباعة والنشر، ج1، د ت، ص 63.

(7) شارل روبير اجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ترجمة عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص42.

(8) حيمر صالح، المرجع السابق، ص 45.

(9) أحميدة عميراوي ، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، ط2، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر ، 2004، ص40.

(10) فرحات عباس، **ليل الاستعمار، حرب الجزائر وثورتها**، ترجمة أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، دت، ص 95.

(11) حيمر صالح، المرجع السابق، ص 54.

(12) المرجع نفسه، ص 56.

(13) عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1997، ص 104.

(14) نقلا عن حيمر صالح، المرجع السابق، ص 32.

(15) سمير شوقي، "**جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر على ضوء الأعراف الإنسانية**"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة أم البواقي، العدد الرابع، ديسمبر 2015، ص 18.

(16) يمكن أن تفسر هذه الاستحالة بعدم فهم الادارة الاستعمارية لواقع الملكية العقارية وبنية المجتمع في الجزائر قبل الاحتلال، للمزيد ينظر : عمري الطاهر، **الصدمة الاستعمارية**، مكتبة اقرأ، قسنطينة، 2009.

(17) حيمر صالح، المرجع السابق، ص 59.

(18) يشير المؤرخ سعدي بزيان "**أن كلمة استعمار في حد ذاتها جريمة ضد الانسانية، دونما البحث في أساليبه وعن نتائجه**". ينظر: سعدي بزيان، **جرائم فرنسا في الجزائر**، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 13.

(19) عيسى يزير، **السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر**، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2009، ص26.

(20) LA COMMAISSION D AFRIQUE.PROCES VRBEAU ET RAPPORT"RAPPORT SUR LA DOMAINE PUBLIQUE"TOM1 ,IMP ROYAL,PARIS,1834,P01.

(21) رابح كنتور، "**أوقاف مدينة البليدة و السياسة الفرنسية في المصادرة و الاستيلاء على الملكية**"، حولية المؤرخ، اتحاد المؤرخين الجزائريين، ص277.

(22)LA COMMAISSION D AFRIAUE,OP.CIT,P03.

(23) ابو القاسم سعدالله، **محاضرات في تاريخ الجزائر بداية الاحتلال**، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، ط3، الجزائر، 1982، ص 109.

(24) عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي**، دار الامة، الجزائر، 2012، ص 306.

(25) محفوظ قداش وجيلالي صاري، **الجزائر في التاريخ**، ج5، منشورات الوكالة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر، 1989، ص140.

(26) نعيمة حاجي، **أراضي العرش في القانون الجزائري**، دار الهدى ، الجزائر، 2010، ص49.

(27) الغالي غربي، **الاحتلال الفرنسي للجزائر، الدوافع والأسباب**، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، د ت ، ص 196.

(28) عبد اللطيف بن اشنهو، **تكون التخلف في الجزائر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1979، ص27.

(29) محمد خير فارس، **تاريخ الجزائر الحديث**، دار الشرق ، سوريا، 1979، ص254.

(30) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(31) محمد عيساوي، ونبيل شويخي، **الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري1830-1871**، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2012، ص130.

(32) عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 336.

(33) ناصر الدين سعيدوني، **الجزائر منطلقات وآفاق، مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية**، دار الغرب الاسلامي، ص38.

(34) بن عدة بن داهة ، المرجع السابق، ص 338.

(35) المرجع نفسه، ص 336.

(36) عمري الطاهر، **دور بنى المجتمع الجزائري في مقاومة الاستعمار**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الأمير عبد القادر، قسم التاريخ ، قسنطينة، 1998-1999، ص 221.

(37) اجيرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، تر م حاج مسعود، وأ بكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 393.

(38) عمري الطاهر، **دور بنى المجتمع الجزائري**، المرجع السابق ، ص 223.

(39) أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية** ،المرجع السابق، ص 113.

(40) المرجع نفسه، ص 120.

(41) أحميدة عميراوي، **قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر المعاصر**، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر، 2004، ص 18.

(42) صالح حيمر، المرجع السابق، ص 306.

(43) المرجع نفسه، ص 310.

المحور الثاني

الجرائم الاستعمارية في ملف الذاكرة زمن الثورة التحريرية

عملية الشرارة في الحضنة (جويلية 1959) أنموذج للجريمة الفرنسية في الجزائر

✍ دة/منى صالحي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

مقدمة

اتخذت السلطات الفرنسية منذ احتلالها للجزائر السياسة القمعية منهجا للسيطرة، فأصدرت القوانين والبرامج والخطط المتتالية، وازدادت السياسة الاستعمارية شراسة مع الثورة التحريرية، حيث أعلنت حالة الطوارئ وطبقت في الأوراس ابتداء من أفريل 1955، ثم عممت في الجزائر بموجب مرسوم 28 أوت 1955، سمح هذا القانون بسجن واعتقال الجزائريين دون محاكمة، وفرض عقوبات فردية وجماعية، واستعمال كل أساليب التعذيب والاضطهاد، واحيلت كل القضايا المدنية إلى المحاكم العسكرية، وفتحت المحتشدات والمعتقلات في كل الجزائر لمنع اتصال جيش التحرير الوطني بالمواطنين، وأعلنت بعض المناطق محرمة.

طبقت السلطات الفرنسية كل أساليب الترهيب الممنوعة سياسيا وعسكريا ونفسيا وإداريا، حيث قامت بسياسة الأرض المحروقة وتدمير المساكن والقرى، وأنشأت فرق إدارية متخصصة في الحرب النفسية بمساعدة العملاء والخونة، وعزلت الجزائر عن الخارج بإقامة السدود الشائكة. رغم ذلك فشلت في ملاحقة المجاهدين في الجبال والغابات، فكان المخطط العسكري الرهيب الذي وضعه الجنرال شال وبمباركة الجنرال ديغول في سنة 1959. ومن بين أجزاء المخطط عملية سميت بالشرارة استهدفت جبال الحضنة، يقول الجنرال

شال (Maurice Challe): "قررت القيام بعملية سريعة في هذا المكان قبل ضرب الولاية الثالثة، قلة من الضباط حتى في القيادة العليا يعرفون ذلك، أردت تحقيق استفادة قصوى من المفاجأة، يقال في كل مكان أن الهجوم على بلاد القبائل تم تغيير مساره باتجاه الحضنة، وفي صباح جميل تم تطويق الكتلة الصخرية، إنها عملية الشرارة (Etincelle)".

رأيت أن الدراسات التي تناولت مخطط شال لم تتوسع في عملية الشرارة، لذلك خصصت لها هذه المداخلة للتعرف على أنموذج من الجرائم العسكرية التي طبقتها فرنسا في الجزائر أثناء الثورة التحريرية؟ ومعرفة الأسباب التي جعلت شال يخص جبال الحضنة بعملية سريعة؟

1.أهمية موقع الحضنة

تشكل الحضنة قلب الجزائر وهي عبارة عن منخفض كبير على شكل حوض، يعتقد أنه قاع بحيرة قديمة ويمثل الشط أو السبخة قاع هذا المنخفض وارتفاعه ما بين 390 و400م على مستوى سطح البحر، يحاط منخض الحضنة بسلاسل جبلية على شكل قوس من الشمال والشمال الشرقي ارتفاعها ما بين 1200 و2000م، وترتفع السهول تدريجيا من أطراف الشط وتصل إلى ارتفاع 500م في الجنوب و800م في الشمال. وتتصل السهول بالإطار الجبلي بشكل متنوع، ففي الشمال والشرق تل عند أسفل الجبل ويسمى الجر، وأيضا يسمى الذراع، وأحيانا تلال ذات أشكال متنوعة تسمى جبال، مقسمة بواسطة وديان صغيرة تصب كلها في السبخة، وفي الشمال الغربي تتصل السهول بالجبال عن طريق الهضاب، تحد جنوب شط الحضنة منطقة رملية تسمى (الرمل) وهي شمال سهل بوسعادة.

تمتد جبال الحضنة من ونوغة غربا مرورا بالمعاضيد وبوطالب إلى بلزمة والأوراس شرقا. وتحد الحضنة من الجنوب كتل رملية ثقلية منها جبال بوسعادة وجبال المحارقة في الجنوب الغربي. لم تفصل السلاسل الجبلية السكان إداريا ولا سياسيا، فقد كان سكان الجبال غالبا ما يوسعون مجالهم الاقتصادي على حافة السهول، وكانت الجبال عبر الزمن ملجأ للفارين، وحصنا للمقاومين.

إن الإطار الجغرافي للحضنة متنوع جدا ففيها منطقة سهلية واسعة بها أودية مما ساعد على استقرار كثير من القبائل، وكانت التركيبة البشرية في الحضنة متنوعة وله خصوصياتها المنفردة، تجعل تسمية الحضنية على عروش المنطقة التي تضم أولاد دراج وأولاد ماضي وأولاد سحنون، ولا تنطبق التسمية على سكان بعض المناطق المحاذية لها والتي هي أقرب إلى التل، مثل سيدي عيسى وسكان جبل بوقرين، ومنطقة الحضنة أكثر اتصالا بالشاوية في الشرق.

إن هذا التنوع الجغرافي جعل من الحضنة منطقة استراتيجية أثناء الثورة التحريرية، فقد كانت تابعة إلى أربع ولايات تاريخية، فالمنطقة الشرقية ابتداء من جبال المعاضيد إلى جبل بوطالب شرقا وحدود مدينة المسيلة غربا إلى شط الحضنة كانت تابع للولاية الأولى (الأوراس)، أما الجهة الغربية من غرب جبال المعاضيد إلى ونوغة في أقصى شمال الحضنة فتابع للولاية الثالثة (منطقة القبائل)، وأقصى الشمال الغربي سيدي عيسى وما جاورها تابع للولاية الرابعة، أما الجنوب من شط الحضنة إلى جبل بوكحيل فتابع للولاية السادسة. وبهذا كانت الحضنة ملتقى أربع ولايات تاريخية، فقد كانت الدوريات التي تنطلق من الولاتين الثالثة والرابعة متجهة إلى الحدود التونسية، تمر عبر جبال الحضنة، سالكين لهم خطي مرور في الولاية الأولى، الخط الأول بالمنطقة الأولى (الحضنة الشرقية) فالثانية فالسادسة، والثاني المرور بالمنطقة الأولى

فالثانية فالرابعة، تتكون الدوريات من 200 إلى 300 شخصا أغلبهم من الشباب الموفدين لإتمام تعليمهم، وهي دوريات غير مجهزة بالأسلحة الكافية. كما تمر في المسار نفسه الدوريات المحملة بالسلاح المتجهة في أغلب الأحيان إلى الولايتين الثالثة والرابعة.

كانت الحضنة وخاصة المناطق الشمالية الجبلية من أكبر المعابر التي يقصدها المجاهدون. لذلك أنشئت بها مراكز خاصة بجيش التحرير الوطني، في المناطق الجبلية المحصنة وفي الأماكن التي يتواجد فيها الجنود باستمرار، ليأخذوا راحتهم بعد العمليات العسكرية، ويمون فيها الجنود ويقومون بالتدريبات اللازمة بعيدا عن أعين الاستعمار، كما تعقد فيها اجتماعات، وفي هذه المراكز يتم علاج المرضى والجرحى من الجنود، واستقبال دوريات جيش التحرير الذاهبة والقادمة من تونس والمتجهة إلى الولايات الثالثة والرابعة والسادسة. تمر دوريات الولايتين الثالثة والرابعة عبر المراكز التالية: دوار الزيتون في الحدود الغربية للولاية الأولى ثم الطلبة والشرفة، أولاد حناش، لقطاطشة، بونصرون، اولاد تبان، مرورا بمركز بمولفة بسفح الجبل ثم مركز واضح، الدرا البيضاء، أم عمر ببوطالب ثم مركز لقشايب بلقاسم بتيغانميت. وتواصل طريقها عبر الولاية الأولى إلى الحدود. كما كانت مؤن جيش التحرير تخزن في مخابئ مخصصة تحفر لها في جبال الحضنة الصعبة المسالك كجبال الدريعات والمعاضيد وسيدي اسحاب والطلبة والشرفة وبيطام وأولاد حناش ولمحارقة وبوكحيل والزعفرانية وغيرها من المناطق الجبلية.

2. مخطط شال

عندما تولى الجنرال ديغول (Charles De Gaulle) الحكم في فرنسا في جوان 1958 بعد تمرد 13 ماي، سعى لجعل الجزائر فرنسية، واتبع سياسة

إظهار الإصلاح والقمع في آن واحد، فجاء بمشروع قسنطينة وحاول حل القضية الجزائرية عن طريق استسلام جيش التحرير الوطني دون مفاوضات، وهو ما سماه بـ "**سلم الشجعان**"، وفي الوقت نفسه استعمل سياسة القمع ومضاعفة المجهود العسكري الحربي لإظهار قوة فرنسا وإرغام الجزائريين على الاستسلام دون شرط، لذلك كان من قراراته الأولى تغيير قيادة الجيش الفرنسي، فأبعد الجنرال سالان (Salan) وبين مكانه الجنرال موريس شال (Maurice Challe).

كان الجنرال شال من المتشبثين بفكرة الجزائر فرنسية، واستعمال القوة العسكرية لهذا الهدف، ولتطبيق مخططه طلب من الجنرال ديغول أمرين الأول: هو مضاعفة عدد الحركى أو القومية وهم عملاء فرنسا، فعددهم كما يقول 26 ألفا طلب أن يضاعف إلى 60 ألفا على الاقل، والأمر الثاني: طلب بالإبقاء على الجنود الفرنسيين وعدم إنقاص عددهم.

اتخذ الجنرال شال الاجراءات اللازمة لإنجاح مشروعه فقام بغلق الحدود الجزائرية التونسية والمغربية بالأسلاك الشائكة، والمحافظة على مراكز الكادرياج وزيادة عدد الثكنات والأسلحة، والمراقبة المستمرة بالطائرات الاستكشافية والمقنبلة، والقيام بعمليات عسكرية ضخمة تشترك فيها مختلف القوات البرية والجوية واتخذ كل التدابير لإبادة جيش التحرير الوطني، وتحطيم التنظيمات السياسية التابعة له والنشطة على المستوى الشعبي، وإنشاء تنظيمات موالية لفرنسا، وانشاء فرق كومندوس موازية لفرق جيش التحرير الوطني واتباعها أسلوب الكمن والاختفاء داخل الجبال والغابات. مع تكثيف الحصارات اليومية في مختلف المناطق لتشديد الخناق على الشعب، وتسليط أبشع أساليب

التعذيب والقمع الوحشي على المدنيين والقمع الجماعي والتمثيل بالجثث، لفصل المواطنين عن الثورة.

يقوم مخطط شال على ضرب مناطق تمركز جيش التحرير الوطني، الواحدة بعد الأخرى، بنقل أكبر عدد ممكن من القوات إليها، وإقامة مراكز في النقاط الرئيسة التي تم تمشيطها وتكون تحت الرقابة المستمرة، يتكون المخطط من خمس عمليات كبرى تخص كل واحدة ولاية تاريخية، بدأت العملية الأولى في 6 فيفري 1959 بالولاية الخامسة بالغرب الجزائري بقوات لم تشهدها لجزائر منذ بداية الثورة، وفي أفريل انتقل إلى الولاية الرابعة استهدف جبال الونشريس والظهرة والأطلس البليدي والتيطري، ثم جبال الحضنة بغرب الولاية الأولى وشمال الولاية السادسة، ثم قاد الجنرال شال بنفسه أكبر العمليات في جبال جرجرة بالولاية الثالثة، وختمها بالولاية الثانية. انتهت العمليات في نوفمبر 1959.كان يرافق كل عملية مابين 30 إلى 70 ألف جندي معززين بالطائرات والدبابات المقاتلة والعمودية، مستعينين بقوات الحلف الأطلسي، يبدو أن شال بنى مخططه على أساس انفصال الولايات التاريخية عن بعضها، وهذا ما كان في بداية الثورة ولكنه تغير بعد مؤتمر الصومام، وهذا المبدأ من أهم أسباب فشل مخطط شال. وفي أفريل 1960 كانت النهاية الحتمية لمهمة شال وعين مكانه الجنرال كريبا "Crepin".

3.عملية الشرارة بالحضنة

يقوم مخطط شال على ضرب الولاية الثالثة بعد الرابعة، ولكن الجنرال شال يقول إنه عندما علم أن هناك حركة لجيش التحرير الوطني في جبال الحضنة، غير خطته وقام بعملية سماها سريعة على جبال الحضنة، والمتفق عليه أن العملية كانت في شهر جويلية، ولكن هناك اختلاف بين المصادر

والباحثين أيضا على مدتها وزمانها فالجنرال شال في كتابه يقول انها دامت 12 يوما لم يذكر التاريخ، أما المجاهدون فيقولون دامت من 1959/07/06 إلى 1959/07/19، أما الباحث ابن شرقي فيقول من 8 إلى 20 جويلية، ومهما يكن من أمر فقد شملت العملية أجزاء من الولايات التاريخية: الأولى والثالثة والرابعة والسادسة، وهي منطقة الحضنة، وكان تركيزهم على الجبال الممتدة من رأس العيون بالأوراس إلى جبال المعاضيد مرورا ببوطالب إلى الدريعات وونوغة وشملت أيضا جبال لمحارقة ومساعد.

في هذه الفترة كانت القوات الفرنسية قد تضخمت واجتمعت متجهة إلى أعظم عملية في جبال جرجرة، وحسب التقارير الفرنسية أنها كانت تتكون من 21 فيلقا من بينهم 15 فيلقا من قوات الاحتياط العام وثماني فرق مدفعية من بينهم فرقتين من قوات الاحتياط العام وثلاث وحدات للهندسة العسكرية وخمس مفرزات للتدخل المحمولة. قدرها المجاهدون بـ 86 ألف جندي. قامت بعمليات عسكرية مكثفة، ليلا ونهارا مدعمة بالطائرات والمدفعية، الهدف الأول منها هو إنشاء مراكز حماية على امتداد خط السكة الحديدية، وذلك لضمان حماية القاطرات المحملة بالبترول المتجهة نحو سكيكدة. كما تهدف العملية إلى قطع الاتصال ما بين الولايتين الثالثة والأولى لأن الحضنة من أهم المعابر إلى مختلف الولايات التاريخية. والهدف أيضا القضاء على المجاهدين المتمركزين في جبال الحضنة.

4.جيش التحرير في مواجهة عملية الشرارة

اتخذ جيش التحرير الوطني إجراءات لمواجهة المخطط الفرنسي، يقوم على تقسيم الفيالق والكتائب إلى مجموعات صغيرة وتجنب المواجهة المباشرة مع العدو والقيام بالهجومات الخاطفة على مراكز العدو تكثيف زرع الألغام في

المسلك الجبلية للتعطيل زحف العدو، وتكوين خلايا ثورية في المحتشدات. وقد خاض المجاهدون معارك ضارية، قادها في المنطقة الأولى الولاية الأولى عمار عشي. واجه جيش التحرير الوطني عملية الشرارة في عدة حصارات ومعارك منها المعركة التي خاضها مسؤول الناحية الرابعة (بريكة) رفقة فرقة من جيش التحرير الوطني مكونة من 45 مجاهدا أغلبهم إطارات الناحية الرابعة، في 9 جويلية 1959 في المكان المسمى الدار البيضاء قرب جبل بوطالب، حيث طوقتهم القوات الفرنسية من كل حدب وصوب تعززها الطائرات والدبابات، وقد استطاع المجاهدون الخروج من الحصار بصعوبة، واتجه فوج منهم إلى دوار الضحاوي بالولاية السادسة، وكانوا بقيادة الملازم الأول بشير ورتان المدعو "**سيدي حني**" حاول الفوج الاتصال بقيادة الولاية السادسة، لكن قوات العدو طوقتهم وأنزلت طائرات الهيلوكوبتر القوات في القرية، وهي منطقة مكشوفة بعيدة عن الجبال طوقتها القوات الفرنسية بالدبابات، درات معركة حامية الوطيس استشهد خلالها سبعة مجاهدين على رأسهم الملازم بشير ورتان.

ومن معارك التي خاضها المجاهدون معركة دوار أولاد شعيب في المعاضيد في 10 جويلية 1959، حيث درات المعركة بين المجاهدين المكونين من أربعين مجاهدا اشتبكوا مع قوات العدو ثم انسحبوا شرقا والتقوا بكتيبة من جيش التحرير كانت هي الأخرى في معركة، وبعد خروجهم من الحصار اتجهوا إلى جبل سيدي سحاب حيث التقوا صدفة بأفواج من الناحية الثالثة (سطيف) وفوج من ناحية بريكة ودورية من الولاية الثالثة تحمل لأسلحة ودورية متجهة نحو الشرق لجلب الأسلحة.

لقد كانت آثار الحصارات والتطويقات والمعارك ثقيلة على جيش التحرير الوطني، يقول شال: "**إنه خلال 12 يوما ألقي القبض على 50% من المتمردين أو قتلوا**"، ويصفها قائد الولاية الأولى بالنيابة مصطفى مراردة بقوله: "**كانت آثارها جد مزعجة بالنسبة إلينا، حيث ادت إلى توقف حركتنا تقريبا لأن عددا كبيرا من المناضلين والجنود تم إلقاء القبض عليهم، ونتيجة توالي الاشتباكات وانعدام الذخيرة أصبحت وحداتنا تائهة**"، وكثير من الذي ألقي القبض عليهم لم يصبروا تحت التعذيب كشفوا أسرار جيش التحرير وأصبحوا مساعدين للاستعمار. وانكشفت الكازمات ومخابئ الأسلحة والمؤونة للعدو، وهناك نسبة من المناضلين الذين كانوا تحت حماية جيش التحرير الوطني انضموا إلى الصف الفرنسي وأصبحوا مساعدين له.

5.القمع الاستعماري للمواطنين

احتضن المواطنون الجزائريون الثورة وحموها، لذلك بقدر ما وجه الاستعمار ضرباته إلى جيش التحرير الوطني، وجه ضربات أكبر للمواطنين، فقام بتدمير شامل للقرى والمداشر، وأعلن مناطق محرمة يحرسها جوا بالطائرات، وكل من عثر عليه يقتل دون سابق إنذار، وقد أعلن المناطق القريبة من جبال الحضنة ، مناطق محرمة ورحل سكانها، فتم ترحيل أولاد حناش إلى برج الغدير وترحيل أولاد تبان إلى بازر سكرا، ومن المناطق المحرمة جبل بوطالب، كما كانت مداهمة العساكر الفرنسيين للمواطنين، ليلا ونهارا وتجميعهم دون استثناء رجالا ونساء وأطفالا، وأثناء التجميع يتم فيها كل شيء من الاهانة والتعرية من ملابسهم واغتصاب النساء، والذبح والتعذيب، بالإضافة إلى نهب أموال الشعب من مواشي ومحاصيل وأثاث وحلي وأغطية ومواد غذائية، ويتم تجميع المواطنين في مراكز التجمع والمحتشدات محاطة

بأسلاك شائكة، ويحرمون من الماء والغذاء لعدة أيام، و قد زاد عدد مراكز التجمع في هذه الفترة ومن أهمها مراكز بريكة وحامة بوطالب وعين الكلبة وبرهوم ومقرة وأولاد حناش ولقطاطشة والمسيلة وغيرها. كما كان ترمى القنابل في وسط التجمعات السكانية، ويجبر المدنيون على حمل السلاح ومرافقة الدوريات الفرنسية، يجعلونهم في المقدمة، حتى إذا حدث هجوم من جيش التحرير يكون الجزائريون هم أول الضحايا.

كان من شروط الجنرال شال هو زيادة عدد الحركى أو العملاء والخونة، وقد لعبوا دورا مهما في مساعدة الجنود الفرنسي، فأنشأوا منهم فرقا وسط الشعب يتظاهرون بسلوك المجاهدين ومهمتهم اكتشاف خلايا المجاهدين ومخابئهم. كما أنشأوا فرقا منهم فرقا أخرى للمراقبة وسط المواطنين. لقد كان الحركى أشد بلاء على الجزائر من الاستعمار نفسه، فقاموا بأبشع الجرائم في حق الجزائريين من قتل جماعي وتعذيب ودفنهم أحياء وتمثيل بالأحياء والأموات.

كما أنشأت السلطات الفرنسية منظمات إرهابية بمساعدة العملاء لترهيب وتعذيب المواطنين، واهما منظمة اليد الحمراء التي أعطيت لها كل الصلاحيات والمساعدات المادية، متجاوزين بذلك القوانين الدولية. فقد كانت تباغت المواطنين في منازلهم وتخطفهم وتعذبهم أبشع أنواع التعذيب، ويدفنون فرادى وجماعات، فقد عثر على جثث المواطنين الشهداء وعليها آثار التعذيب ومازالت قضبان الحديد والمسامير والسلاسل عالقة بجثثهم، كما استعملت الكلاب المدربة على أكل لحوم البشر، واستعمال الآلات والعسكرية والأحصنة لتقطيع جثث المواطنين. إن هذه المنظمة كانت معروفة لدى الجزائريين ومن تقبض عليه فلا أمل في عودته.

خاتمة

نستنتج في الأخير أنه نظرا للموقع الاستراتيجي لجبال الحضنة وحصانتها الطبيعية، وهي نقطة اتصال بين أربع ولايات تاريخية، فقد اتخذها المجاهدون أثناء الثورة التحريرية الجزائرية معبرا مهما لهم. وهذا ما تفطن له الجنرال شال (Maurice Challe) فخصها بعلمية مفاجئة في صيف 1959 سميت بعملية الشرارة (Etincelle)، دامت حوالي ثلاثة عشر يوميا، استعمل فيها المستعمر كل الوسائل العسكرية والنفسية، واستعان بالخونة. وذاق خلالها سكان الحضنة أبشع أنواع العذاب، وأثرت على نفسياتهم حيث يئس كثير منهم من الانتصار وانضم إلى المستعمر، واستشهد عدد كبير منهم، وحسب شهادات الذين عايشوا الثورة أن تلك الأيام لم يشهد لها مثيلا. ومازالت الذكريات الرهيبة لعملية الشرارة عالقة بأذهان سكان الحضنة، فقد فقدوا فيها أهلهم وأقرباءهم، واكتوت أجسادهم بأنواع العذاب، وذاقوا أنواع الخوف والرعب، وهذا التاريخ يجب أن لا ينساه الأبناء والأحفاد.

التعذيب النفسي داخل المعتقلات، الجريمة دائمة؟
معتقل الجرف أنموذجا

✍د/ خميسي سعدي
المركز الجامعي الشهيد سي الحواس بريكة

الملخص

لتتمكن فرنسا من القضاء على الثورة التحريرية استعملت الكثير من الوسائل، وكانت وسيلة التعذيب أهم طريقة في الممارسات الاستعمارية المتبعة خلال الاستنطاق ومحاولة استخلاص المعلومات، وتعد السجون ومراكز الاعتقال أماكن مفضلة بامتياز لممارسة تلك الوحشية. هناك تعذيب جسدي بعض آثاره تظهر على المعتقل، وهناك تعذيب نفسي لا يظهر أثره على الجسد بل على نفسية وذهنية وسلوك المعتقل، من خلال هذه المداخلة نحاول أن نلقي الضوء على بعض الممارسات التعذيبية ذات الطابع النفسي داخل معتقل الجرف.

مقدمة

من بين الوسائل التي استعملتها **الدولة** الفرنسية للقضاء على الثورة، ولترهيب الجزائريين ومنعهم من الالتحاق بصفوف جبهة التحرير الوطني وسيلة **التعذيب**، الذي تحول بفعل الممارسات المستمرة والمتكررة وسكوت السلطات الرسمية الفرنسية عنه إلى غاية في حد ذاته، وأصبح طبيعيا ممارسة التعذيب بمختلف الأشكال والوسائل حين يتم توقيف الجزائريين.

1. مفهوم التعذيب النفسي

التعذيب النفسي الذي استعمل خلال ثورة التحرير هو خلاصة تجربة

فرنسا في الهند الصينية فإذا أردنا أن نعرف العلاقة بين التعذيب والحرب النفسية فلنتمعن في تعريف كل منهما فالتعذيب هو:

استعمال العنف الجسدي أو المعنوي ضد الأشخاص لغرض الحصول على معلومات أو بغرض انتقامي[1]. أو هو أي عمل ينتج عنه ألما أو عذابا شديدا جسديا كان أو عقليا، يلحق عمدا بشخص ما أو العقوبة القاسية اللاإنسانية أو المهينة[2]. أو هو ما يلحق بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص على معلومات أو اعتراف أو معاقبته على عمل ارتكبه، أو ينسب إليه؛ لأنه ارتكبه هو أو شخص ثان أو تخويفه أو إرغامه وعندما يلحق هذا الألم أو العذاب لأي سبب من الأسباب أو يحرض عليه أو يوافق أو يسكت عنه موظف رسمي أو شخص آخر يعرف بصفته الرسمية[3].

والحرب النفسية تعني" **مجموعة الأعمال التي تستهدف التأثير على أفراد العدو بما فيهم القيادات السياسية والأفراد غير المقاتلين بهدف تحقيق أغراض مستخدمي هذا النوع من الحرب**" [(4)]. وهي كذلك "**الاستخدام المتعمد للدعاية وغيرها من الوسائل، بهدف التأثير على أراء ومشاعر ومواقف وتصرفات المجموعات المعادية أو المحايدة أو الصديقة دعما لسياسة أو**

---

(1) ب بوعلام، " **التعذيب خلال الثورة الجزائرية** "، مجلة الجيش، العدد 460، نوفمبر 2001، ص 05.

(2) أحميدة عميراوي، **موضوعات من تاريخ الجزائر السياسي**، دار الهدى، عين مليلة، 2004، ص 111.

(3) خالد رمزي البزايغة، **جرائم الحرب في الفقه الإسلامي والقانون الدولي**، ط1، دار النفائس، الأردن، 2007، ص160.

(4) الهيثم الأيوبي وآخرون: **الموسوعة العسكرية**، ج 1، من أ إلى ح، ط، م.ع.د.ن، بيروت، لبنان،1977، ص767.

لأهداف راهنة أو لخطة عسكرية، في ظروف الحرب أو الأزمات والمواجهات، وتستهدف الحرب النفسية بشكل عام التأثير على معنويات الخصم. والقضاء على إرادته للقتال أو المقاومة، وفي بعض الأحيان دفعه إلى تقبل موقف الطرف الصديق"[1].

2. السياسة الفرنسية في مجال التعذيب

لاحظ أحد جنرالات فرنسا أن الحركات الثورية تنتصر على القوات النظامية المدربة والمكونة والمدعمة بالأسلحة والعتاد بسبب القصور في تقييم قدرات الخصم وعدم إدراك طبيعة حربه الشاملة التي تجند الفئات الاجتماعية والشعبية (موظفين، تجار، عمال، فلاحين، رجال، نساء، شيوخ، أطفال ...) والهدف المرجو من عمليات الحرب النفسية هو الاستحواذ على هذه الفئات التي تعد الدعامة الأساسية للحرب، ومن ينجح في استمالتها فقد ينجح في كسب المعركة. ونظرا لأهمية العمل النفسي فقد وجه روبير لاكوست (Robert Lacoste) الوزير المقيم تعليمة إلى القوات المسلحة تحت عنوان: " **دور الجيش في العمل النفسي**" وجاء فيها: "**بأن العمل العسكري لا معنى له بدون عمل على الآراء**" [2].

ولمواجهة الثورة التحريرية عملت سلطات الاحتلال على تشكيل مؤسستين عسكريتين تابعتين للجيش لمنع تقدم الثورة وانتشارها، ففي سنة واحدة ظهرت الفصائل الإدارية المختصة والمكتب الخامس الذي عرف باسم المكتب الجهوي للعمل النفسي الذي أنشئ بموجب القرار الوزاري المؤرخ في

---

(1) عبد الوهاب الكيالي وآخرون: **موسوعة السياسة**، ج 2، ط 1، م.ع.د.ن، بيروت، لبنان، 1981، ص 215.

(2) وزارة الاعلام: **الاعلام خلال الثورة التحريرية (ملفات وثائقية 42)**، ص59.

1955/03/01م في مكتب وزير الدفاع الفرنسي بورجيس مونوري وأسندت قيادته للعقيد لاشروا[1]، وقد حددت مهمته في التكوين والإعلام ودعم الوحدات المقاتلة التي تعمل في إطار التهدئة فضلا عن القيام بعمل نفسي موجه للشعب الجزائري وللخارجين عن القانون حسب نظرهم. هذه المصلحة دعمت بهياكل ملحقة أو تكميلية، مثل مجموعات مكبرات الصوت والمناشير، الفرق الطبية الاجتماعية القريبة، فرق المساعدة الطبية المجانية، الملحقات النسوية للشؤون الجزائرية [(2)].

3. ممارسات التعذيب النفسي داخل معتقل الجرف

يقع معتقل الجرف ببلدية أولاد دراج ولاية المسيلة حاليا، أنشأته السلطات الفرنسية سنة 1955م، بعد تحطم معتقل الشلال، الهيئات المشرفة على معتقل الجرف مدنية وعسكرية، التسيير الإداري والمالي والتمويل بمختلف الحاجيات

---

(1) **شارل لاشروا**Charles Lacheroy: ولد يوم 1906/08/22م وتوفي يوم 2005/01/25م، يعد منظرا ومؤسسا لما عرف بالحرب النفسية داخل الجيش الفرنسي، تدرج في مختلف المسؤوليات العسكرية ونال عدة رتب، اشتغل بوزارة الدفاع الفرنسي كمستشار ثم عين على رأس المصلحة المركزية للاعلام والعمل النفسي التي اشتهرت بالمكتب الخامس، ثم عين على رأس نفس المصلحة بالجزائر في شهر ماي 1958، شارك في انقلاب الجنرالات على ديغول في 21 /1961/04 م. أنظر الموقع الالكتروني:

www.salan.asso-fr/biographies/Lacheroy.htm.

(2) **سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة**، ترجمة محمد حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الاربعين للاستقلال، الجزائر، 2002، ص 191. وأنظر:

– م.و.ا.ح.و.ث أول نوفمبر 1954: **إستراتيجية العدو لتصفية الثورة الجزائرية**، منشورات م.و.ا.ح.و.ث أول نوفمبر1954، الجزائر، 2007 (سلسلة المشاريع الوطنية للبحث)، ص ص 306 ،314.

تشرف عليه بلدية المسيلة المختلطة، أما الجانب الأمني من حراسة ومراقبة يشرف عليه القطاع العسكري الفرعي بالمسيلة، ومن بين المصالح العسكرية الموجودة داخل المعتقل مصلحة العمل النفسي.

عمل هذه المصلحة لم يكن عشوائيا وعفويا بل كان منظما وممنهجا، تشرف عليه المصالح المركزية للحكومة العامة بالجزائر، التي أصدرت عدة تعليمات ومناشير تبين طريقة العمل. أهمها التعليمة التي صدرت بتاريخ 21 مارس 1957 عن مصالح الوزير المقيم. وتلح التعليمة على عدة نقاط أساسية في التعامل مع المعتقلين من الناحية النفسية، وذلك بالتركيز على إقصاء التأثير الخارجي، ويتم هذا الأمر بطريقتين، الأولى مباشرة حيث يتم التركيز فيها على منع الجرائد ذات التوجه العدائي للفرنسيين ومنع وحجز المراسلات ذات الطابع السياسي ومراقبة الزيارات واختيار مؤلفات مناسبة للمكتبة.

والطريقة الثانية غير مباشرة تتركز حول ضمان جو عام نفسي وصحي للمعتقلين يمكن من خلاله كبح انتشار الدعاية الناتجة عن الاستياء العام، ولتحقيق ذلك يجب التركيز على النقاط التالية:

احترام ساعات العمل والراحة، الاهتمام بالنظافة وصيانة المباني واللباس، تنظيم ساعات للرياضة ومختلف الألعاب، احترام المسؤولين عن المعتقل [1].

ومن جهة أخرى فإن عملهم يتمحور حول مراقبة المعتقلين وتصنيفهم وتوزيعهم على الأصناف المحددة في شكل مجموعات مثل مجموعة الملاحظة وهي تضم المعتقلين الجدد الذين يستنطقون قبل اختلاطهم واحتكاكهم ببقية المعتقلين لتكوين رأي أولي حولهم. ومجموعة المركز رقم 2 وهي تضم الأفراد الذين وضعت في ملفاتهم ملاحظات ايجابية بالنسبة لإدارة المعتقل (مثلا سهولة

(1) A.C.M.M : Boite N° 99 Dossier N°1 (Note n de 21/03/1957 n 1887)

إجراء العمل النفسي) وهؤلاء يوصى بإبقائهم في معتقل الجرف أما الآخرين فيحولون إلى معتقل بول كازال.

والمجموعة الثالثة هي مجموعة التسريح وهم الأفراد الذين تقترح الإدارة تسريحهم وتكون لهم استمارة معلومات من أربعة أوراق، الورقة الأولى تتضمن المعلومات الخاصة بالشخص هويته، عائلته، وظيفته، السكن، الانتماء القبلي، سجله القضائي، سبب توقيفه، نسخة من قرار الاعتقال، وهناك ورقة خاصة تتضمن الملاحظات المقدمة من قبل المحلل النفساني والتصريحات الأولية للمعتقل. أما الورقتين الأخيرتين فخاصة بتسجيل ملاحظات مراقبة الفرد داخل المعتقل [1].

4. الوسائل التقنية المستعملة في التعذيب النفسي

الوسائل التقنية التي كانت تستعملها مصلحة العمل النفسي عبارة عن مجموعة من الأجهزة الموسيقية والإذاعية ومكبرات الصوت، بالإضافة إلى الجرائد ولوحتي عرض.

أجهزة الراديو المختلفة كانت تستعمل وفق نظام بث يأتي في مقدمته البث الإذاعي لصوت البلاد، الموجهة من طرف الجيش، ويشتغل بها مختصون في العمل النفسي وفي الدعاية، حيث كان يستقبل المعتقلون بالجرف بثها أيام الثلاثاء والجمعة والأحد. وتبث حصص مسجلة موجهة باللغة العربية والدارجة والقبائلية والفرنسية وبث الأغاني العربية، التي كان عددها حوالي 16 قرصا غنائيا.

أما لوحتي العرض فقد كانت تثبت عليها وثائق مختارة بعناية للدعاية

(1) A.C.M.M : op.cit.pp.2.3.

لصالح فرنسا وقصاصات مأخوذة من الجرائد المساندة للجزائر الفرنسية، وأحيانا تعرض صور لشهداء تسخر منهم، أو تصور بعض القادة كخونة للوطن الجزائري والفرنسي، ومن بين الشعارات التي كانت تثبت على اللوحتين: " **نقاتل معا من أجل الجزائر الفرنسية**" غير أن مندوبية المعتقلين كانت تعمل على تمزيق كل ما يلصق على اللوحتين وتروج وتبث بين المعتقلين عكس ذلك [1].

5. طرق وأساليب التعذيب النفسي

أ- الاعتقال الوحشي

أثناء عملية الإيقاف، غالبا ما تتم أثناء الليل خاصة بعد منتصف الليل إلى الرابعة صباحا، حيث تقوم فرقة عسكرية بمهاجم أحد البيوت، ودق أبوابها بطريقة هستيرية وهم يحملون السلاح، وعندما تفتح الأبواب يقومون بالضرب والسب والشتم لكل من في البيت دون استثناء، ويرغمونهم على الوقوف، وهم في حالة ذعر وخوف وذهول. وفي نهاية العملية يقومون بأخذ فرد أو أكثر من هذه العائلة للاشتباه به إلى السيارة العسكرية التي تتوجه به إلى مكان مجهول. والقلائل فقط هم المحظوظون الذين يعرف مصيرهم فيما بعد. فهذا هو الجو النفسي الذي أوجده الاستعمار في المدن والقرى والمداشر[2]. هذا ما حدث للكثير من العائلات بمنطقة المسيلة مثل ما حدث لعائلة حاج حفصي المسعود[3].

---

(1) A.C.M.M : Boite N° 42 Dossier N° 1.

(2) محمد خلاصي، "**صور عن التعذيب في الجزائر أثناء الحرب التحريرية**"، مجلة أول نوفمبر، العدد34، 1979، الجزائر، ص32. ونفس المعلومات استقيناها من الحوار السابق مع المجاهد عمرون محمد.

(3) المجاهد حاج حفصي محمد المدعو "**الحواس**"، حوار أجري في بيته ببلدية المسيلة، بتاريخ 2011.02.08

ب- طبيعة المكان

إن مسألة نقل أفراد من منطقة إلى منطقة في ظروف قاسية مع تدهور هياكل الاستقبال يعتبر في حد ذاته تعذيب نفسي، وللحديث عن الحالة العامة التي كان يعيش فيها المعتقلون، دعونا نلاحظ ما جاء في تقرير أعدته لجنة برلمانية خاصة للتحقيق في الظروف المأساوية التي يعيش فيها أنصار المنظمة العسكرية السرية (O.A.S) المعتقلون بالجرف. ولقد وصف التقرير المعد في شهر اكتوبر 1961م الحالة العامة للمعتقل بأنها قذرة وان الفضلات والقمامة منتشرة في كل الزوايا والجدران تم تدنيس طلائها والأفرشة تعفنت والمعدات الكهربائية أتلفت وبصفة عامة فان هذا المعتقل غير مناسب تماما للاعتقال [1].

هذا التقرير أعقبه نقاش عام في البرلمان الفرنسي دفع ببعض النواب إلى مساءلة الحكومة حول هذه القضية والتنديد بموقف الحكومة، وتدخل أحد النواب من أصول جزائرية لينتقد عنصرية زملائه في التعامل مع ملف المعتقلين، حيث قال: "**لقد ذكرت الظروف التي تم فيها اعتقال أوربيين بمعتقل الجرف، كنت أتمنى لو تتكلم بالتساوي على عشرات الآلاف من المسلمين معتقلين به في ظروف مأساوية وفي معتقلات أخرى**" [2].

ج- دور المناخ

وقد روعي في اختيار أماكن إقامة المعتقلات المناطق الجرداء والقاحلة وتلك التي تتميز بحرارتها صيفا والبرودة القاسية شتاء، وأماكن نائية وخالية

(1) Vidal-Naquet : op cit, pp,305,311.
(2) J.O R F, Débat parlementaires, Année 1961-196, 09/11/1961, N°82 p. 4009.

من السكان[1].

وأغلب المعتقلات في البداية اختيرت لها المناطق الجنوبية من كل عمالة بعيدا عن العمران والمواصلات حتى تكون الطبيعة إحدى وسائل التعذيب[2].

مما زاد في معاناة المعتقلين مناخ المنطقة، الذي يتميز بالبرودة وقلة الأمطار شتاء، وصيف حار تهب فيه رياح السيروكو (الشهيلي) الساخنة والمصحوبة بحبيبات الرمل والعقارب والحيات، الصعوبة والقسوة وصلتا إلى حد لا يمكن تصوره أدت ببعض المعتقلين إلى فقدان العقل وحالات من الجنون والانتحار [3]. فالمعتقلون كانوا يعانون من قلة اللباس [4]، فقد وجد من بينهم

---

(1) محمد الطاهر عزوي، **ذكريات المعتقلين**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996 ص15.

(2) Yves Courriere, La guerre d'Algérie les Temps de l'eopars, édition rahma, Alger, 1993, p103.

(3) المجاهد، عدد 19، بتاريخ01 /1958/03، ص 8. وأنظر أيضا:

ـ الطيب بن نادر: **الجزائر حضارة وتاريخ الحضارات المتعاقبة للجزائر وتاريخها المشرف**، دار الهدى، عين امليلة، ص 319. وأنظر كذلك:

. المجاهد عبد الله حفظ الله، **حوار في بيته ببلدية تبسة**، يوم: 2010/02/17.

(4) بخصوص لباس المعتقلين تشير اتفاقية جنيف الرابعة في المادة 90 أنه يجب على الدولة المعتقلة أن توفر للمعتقلين إمكانية الحصول على الملابس والأحذية، وإذا لم يكن بحوزة المعتقلين ملابس كافية لمواجهة برودة الجو وجب على الدولة المعتقلة أن تزودهم بالملابس مجانا. انظر: شريف عتلم ومحمد ماهر عبد الواحد: المرجع السابق، ص 221.

ومن جهة أخرى فقد عثرنا بأرشيف ولاية المسيلة على عدة فواتير معدة للمخالصة مقابل الألبسة التي تم اقتنائها من طرف إدارة المعتقل لفائدة المعتقلين، هذه الألبسة لم تسلم للمعتقلين ولكنها وضعت بمخزن المعتقل، بالإضافة إلى أن مختلف الشهادات تنفي استلام المعتقلين للألبسة. أنظر:

- **A.C.M.M** : Boite N°98 Dossier N° 01.

من كان يرتدي ملابس النوم وآخرون يغطون أجسادهم بخرق بالية من القماش في عز الشتاء، وينامون داخل حجرات ضيقة بأعداد تفوق طاقة استيعاب الحجرة الواحدة على حصير من الحلفاء ويتدثرون بغطاء مهترئ لا يقي من برد الشتاء القارس [1].

ومما زاد في صعوبة الأمر الحالة الصحية للمعتقلين التي كانت متدهورة، إذ وجد بين المعتقلين أفراد مصابين بأمراض معدية مثل السل الذين لم تتدخل إدارة المعتقل لعزلهم عن بقية المعتقلين أو نقلهم إلى المستشفيات، وانتشار مرض "**الزحار**"Dysenterie بين الأفراد الذي يؤدي في حالات عديدة إلى الوفاة [2].

د- المعاملة السيئة

ابتكرت إدارة المعتقل أسلوبا خاصا في استقبال المعتقلين الجدد حيث يقف الجنود في صفين متوازيين ويمر في وسطهم المعتقلون الذين يتلقون ضربات متعددة ومختلفة بقبضات اليد وصفعات على الوجه والقفا والركل والرفس وأحيانا بأخماس البنادق ليبينوا لهم صورة أولية عن طبيعة المعتقل [3]. وبالغ ضابط الشرطة المساعد المسمى "**فالانغا**"Fallanga في تطبيق هذا

ومن جهة أخرى فقد راسل مدير المعتقل الحاكم العام بتاريخ 1956/01/06 حول الوضعية العامة للمعتقلين ووصفها بأنها مزرية ولا تشرف فرنسا ويخجل أن يكون فرنسيا. أنظر:

Denise et Robert Barrat : : Livre blanc sur la répression en Algérie, Textes et document réunis, préface de Pierre Vidal-Naquet, PostfaceDahoDjerbal, Edition barzakh, Alger, 2001. p. 43.

(1) المجاهد: المصدر السابق، ص 8.

(2)المصدر نفسه، ص 8، وأيضا

- Denise et Robert Barrat : op.cit., p. 43.

(3) شهادة عبد الله حفظ الله في بيته يوم 17 /2010/02.

الإجراء بشدة، حيث كان يعمل على إهانة المعتقلين واستفزازهم يوميا، ويسارع إلى صفعهم بسبب أو بدون سبب وفرض عليهم تقديم التحية كلما مر بهم. ويبادر إلى الركل والرفس والصفع والضرب على القفا مع الكلمات الفاحشة والبذيئة [1].

كما كان يجبر المعتقلين وحتى المرضى منهم على حضور المناداة ثلاث مرات في اليوم وتحية العلم الفرنسي، وفي الشتاء يجبرهم على الوقوف في ساحة المعتقل ساعات طويلة حتى ينال منهم التعب فيسقطون على الأرض تباعا. وبلغت بهذا الضابط الغطرسة أنه كان يأمر الجند بإخراج المعتقلين من غرفهم كل مساء لتحية العلم الفرنسي إجباريا [2].

هـ- اذاعة جو الشك والريبة

ووصل المكر بهذا الضابط أنه يقوم بنشر أخبار عن بعض المعتقلين الجدد بان فيهم مخبرين يعملون لصالح الإدارة مستهدفا بذلك زرع الشك والبلبلة في صفوف المعتقلين لإرساء جو يتسم بفقدان الثقة بين المعتقلين ويدفعهم للانطواء والعزلة مما يعطي فرصة لهذا الضابط على التحكم في زمام المعتقلين

و- الاكتظاظ والتكديس

في 15 جوان 1959م بلغ عدد المعتقلين 1023 فردا وما يلاحظ على هذا العدد أنه يتغير من يوم لآخر والجدول أدناه يعطينا صورة واضحة عن

---

(1) المجاهد: المصدر السابق، ص 8. وأيضا
- Denise et Robert Barrat : op.cit., p. 43.

(2) أحسن بن بلقاسم كافي: نزيل المعتقلات 1955-1962، مطبعة الوليد، الجزائر، 1985، ص 23.

(2) Hafid Keramane: La pacification livre noire de six années de guerre en Algérie, La cité éditeur, Lausanne, 1960, p. 55

تغير العدد ارتفاعا وانخفاضا.

عدد المعتقلين إلى غاية 15 ماي 1959	**985 فردا**
عدد المعتقلين إلى غاية 31 ماي 1959	**1047 فردا**
عدد المعتقلين إلى غاية 15 حوان 1959	**1059 فردا**
عدد المعتقلين إلى غاية 30 جوان 1959	**1002 فردا**
عدد المعتقلين إلى غاية 15 جويلية 1959	**877 فردا**

هذا الأرقام لها دلالتها فهي تعبر عن اشتداد حملة الاعتقالات سواء في فرنسا أوفي الجزائر وهي نتيجة للعمليات العسكرية الكبرى التي وضعت ضمن مخطط شال [1].

والسؤال المطروح هو **كم تستوعب الغرفة الواحدة من المعتقلين؟** لمعرفة ذلك علينا أن نقسم مثلا عدد 1023 فردا على 80 غرفة المكونة لمعتقل الجرف . وليست كلها مخصصة للمعتقلين . فتكون النتيجة حوالي 12 فردا في غرفة واحدة. وتخيلوا وضعية نومهم في غرفة مساحتها لاتتجاوز 3 م^2. ونفس الأمر ينطبق على مدى توفر المعتقلين على أغطية كافية وافرشة مناسبة للمناخ البارد بالمنطقة، وكذا لكيفية استعمالهم العدد المحدود من المراحيض والمغاسل الجماعية عدد المعتقلين يتغير بالزيادة والنقصان في الشهر الواحد، وفي نفس

(1) شال موريس **Chelles Maurice** ولد في بونتي بتاريخ 1905/09/05 م وتوفي بتاريخ 1979/01/18م، عين قائدا عاما للقوات البرية في الجزائر من طرف الجنرال ديغول، اشتهر بخططه العسكرية ضد جيش التحرير الوطني واهم هذه العمليات عملية المنظار، عملية الشرارة، عملية التاج وعملية إقامة حواجز على الحدود الشرقية والغربية موازية لخط موريس عرفت بخط شال. قاد انقلاب 1961/04/21 م ضد الجنرال ديغول. لمزيد من التفصيل أنظر على الموقع الالكتروني التالي:

www.salan.asso-fr/biographies/Maurice.htm

هذه السنة دخل إلى معتقل الجرف حوالي 1023 فردا وغادر منه 759 فردا[1].

ز- الاحتكاك المباشر مع المعتقلين

وهي طريقة مباشرة في التعامل مع المعتقلين تبدأ بالاطلاع على البريد الوارد والصادر الخاص بالمعتقلين وتسجيل الملاحظات حول كل معتقل من خلال رسائله، ثم يبادرون إلى ملفه فيدرسونه ويراقبون سلوكه داخل المعتقل ويخلصون في النهاية إلى مجموعة أراء حول نقاط قوته ونقاط ضعفه (مستواه الثقافي، سوابقه السياسية، الحيرة والقلق من وجوده في المعتقل، البعد عن الزوجة والأولاد، المرض...)، وترتب ملفاتهم حسب الأهمية وتخصص لهم حصص استقبال، يهدفون من ورائها إلى التأثير على المعتقل باستغلال النقاط المدرجة في ملفه وجعله يبتعد عن الدعاية الوطنية أو يقف سلبيا من الأحداث أي يكون على الحياد أو الانضمام إلى الفرنسيين[2] .

ويبادر ضباط مصلحة العمل النفسي إلى استدعاء المعتقلين واستجوابهم ويتناقشون معهم حول حياتهم الاجتماعية والعائلية، وحول دور فرنسا وحول مدى مشروعية الأعمال التي يقوم بها المجاهدون ويصورونها لهم على أنها أعمال وحشية، ومن خلال ذلك يتعرفون على تفكير المعتقل فيلوحون له بالتسريح من المعتقل في أقرب وقت، وينهون معه الحديث على أمل اللقاء به عن قريب، فيتحدث مع زملائه في المعتقل عن التسريح، ويكتب إلى أهله عن قرب الإفراج، وكل حركاته تحت مراقبة الممرنين النفسانيين وعيونهم، وعندما يطول به الحال ولا يجد ما أوهموه به قريبا تضيق به نفسه فيلجأ إلى ضباط مصلحة العمل النفسي مستفسرا عما وعدوه به، فيقومون باستغلاله وابتزازه،

(1) **A.C.M.M** : Boite N°42 Dossier N°01

(2) محمد الطاهر عزوي: المصدر السابق، ص 24.

فيطلبون منه تتبع أخبار شخص معين وسط المعتقلين، أو التجسس عن المعتقلين، وهكذا يستدرجونه إلى مربع السقوط والخيانة[1] .

وكانت مندوبية المعتقلين التي أغلب أعضائها من (ج.ت.و) حين تعلم باستدعاء أحد المعتقلين تقوم بتوصيته وتوجيهه إلى ما ينبغي أن يصرح به أمام الضباط النفسانيين، وتبين له حيل النفسانيين في استدراج الأفراد إلى السقوط في الفخ الذي نصبوه لهم [2]. ولقد سجل لنا أحد المعتقلين في شهادته مثالا عن طريقة الحوار بين معتقل وضباط مصلحة العمل النفسي فيذكر ما يلي:

استدعي المعتقل صدوقي وعمره 18 سنة وهو أخ لصدوقي الذي قام بعملية فدائية ضد الخائن علي شكال [3] إلى مصلحة العمل النفسي، حيث استقبل وقدمت له سيجارة، وبعد حوار ونقاش سئل الشاب صدوقي **متى تتوقف هذه الحرب؟** فأجابهم: "**عندما تكون أنت الجنرال ديغول وأكون أنا فرحات عباس [4]، عندها نتفاوض ونعلن وقف العمليات العسكرية، لكن لا أنت**

---

(1) محمد الطاهر عزوي: المصدر السابق، ص 24.

(2) شهادة المجاهد محمد زيتوني في بيته بالمسيلة يوم 2009/11/07.

(3) **علي شكال:** نائب رئيس المجلس الجزائري سابقا، اغتيل يوم 27 ماي 1957 من طرف الفدائي محمد بن صدوق في ملعب كولمب بباريس وكان الى جانبه رئيس الجمهورية الفرنسية كوتي. أنظر:

Messaoud maadad:Guerre d'Algerie chronologie et commentaires, E.N.A.G / éditions, Alger,1992,p.75

(4) **فرحات عباس:** من مواليد سنة 1899 بالطاهير ولاية جيجل، مارس مهنة الصيدلة والسياسة، بدأ حياته السياسية مع فيدرالية المنتخبين التي كان يتزعمها الدكتور بن جلول، أسس حزب الاتحاد الشعبي الجزائري، من محرري البيان الجزائري سنة 1943 الذي قدم للحلفاء، مؤسس وزعيم جمعية أحباب البيان والحرية، أسس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، نائب بالجمعية الوطنية

الجنرال ديغول ولا أنا فرحات عباس، فلا أنا أعلم ولا أنت تعلم". فتبسم محاوره وصافحه ثم عاد [1].

تم استدعاء أحد المعتقلين من طرف أحد الضباط، وأراد أن يؤثر عليه فقال له: أنك تركت زوجتك وأولادك وراءك في العراء وأنت هنا في الصحراء، ألا ترغب في تصحيح خطئك فيكون لك سكن وحرية وسلاح وجمع للشمل. فأجابه المعتقل: يبدو أنك متزوج وتركت زوجتك وأبناءك في فرنسا مثلي، وعائلتك ابعد من عائلتي، وأنت هنا تحرسني، لماذا؟ أنا في بلدي لا شيء يقلقني رغم اعتقالي، أما أنت فيبدو عليك التعب والإعياء ولست من أهله، فعد يا حضرات إلى عائلتك فهم في حاجة إليك [2].

ولقد كان يبدي الممرنون أراءهم حول كل معتقل كتابيا ويسجلون ذلك في ملفات المعتقلين ويظهر من خلال بعض الملفات أن مصلحة العمل النفسي تجد صعوبة كبيرة في تحديد موقف نهائي من كل معتقل، ففي أحد المراسلات الموجهة إلى رئيس دائرة المسيلة المتضمنة إبداء رأي حول تسريح محتمل للمعتقلين، بينت أنها لم تكون رأيا نهائيا حول المقترحين للتسريح، لكنها أوصت إما بالملاحظة أو المراقبة أو الدراسة، واستغلال وضعياتهم الاجتماعية والثقافية (الفقر والأمية واليأس والإحباط)، كما أبدى النفسانيون رأيهم حول كل معتقل،

الفرنسية، التحق بجبهة التحرير الوطني سنة 1956، اختير كأول رئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، بعد الاستقلال انتخب رئيسا للمجلس الجزائري، تعرض للإقامة الجبرية مرتين سنة 1963 و1976، توفي في شهر ديسمبر 1985، ألف عدة كتب منها: الشاب الجزائري، ليل الاستعمار، تشريح حرب. أنظر: أبوعمران الشيخ وآخرون: **معجم اعلام المغاربة**، ص ص 334، 336.

(1) الطيب بن نادر: المصدر السابق، ص 317، 318.

(2) المصدر نفسه، ص 318.

كما يلي:

. أ. ب: أمي بعد التحقيقات تبين أنه لا يملك تأثيرا على السكان، كما تبين بأنه قد خدع في الانتماء إلى تنظيم المتمردين.

. أ. ب: يتظاهر بعدم اهتمامه بالأحداث اليومية، ولا يفكر إلاّ في عائلته ولا تأثير له.

. م. ب: لا يظهر بأنه صريح وصادق يصرح مرات بانتقاده للمتمردين، يجب مراقبته.

. س. ب: يبدو طيبا وصادقا، ترك أثرا طيبا بعد أقواله، يوضع للدراسة.

. ب. ر: يتظاهر بالصدق، لكنه مستاء، يجب أن يلاحظ عن قرب.

. ب. ع: فقير، يبدو صادقا، صرح بعدم قدرته على إعانة المتمردين، وأنه مهتم بحاجيات عائلته، يوضع تحت الدراسة.

يستنتج من خلال ما سبق ومن بعض الوثائق أن مصلحة العمل النفسي لم توفق في عملها مع المعتقلين بالجرف ولقد عزا القائمون على العمل النفسي ذلك إلى قلة عدد الممرنين وعدم تخصص بعضهم في العمل النفسي، وضعف الوسائل المتاحة لهم للعمل وعدم كفاءتها وانشغال أغلب الممرنين بالعمل الإداري. إلا أن الأمر خلاف ذلك فلجنة (ج ت و) كان لها دور في توعية المعتقلين وتبصيرهم بحقيقة المناورات التي تقوم بها هذه المصلحة.

وما استطعنا التوصل إليه من خلال الشهادات الحية للكثير من ضحايا التعذيب والذين مازالوا أحياء واستمعنا لشهادتهم تؤكد أن فرنسا مارست التعذيب في الجزائر على نطاق واسع، إذ لم يكن الأمر يقتصر على ممارسات معزولة مثلما حاول الرسميون الترويج له، بل الحقيقة أن التعذيب كان أحد أوجه

المؤسسات الفرنسية من خلال أشباه أجهزة رسمية لذلك الغرض مثل ما أقامته القيادة العسكرية الفرنسية من مدارس ومراكز لتعليم فنون وأساليب التعذيب. وهذا ما نشرته صحيفة "**لوموند**""**Le Monde**" يوم 21 ديسمبر 1959 في صفحتها العاشرة:" **كيف لا تقع المسؤولية على مجموعة الجهاز الرسمي وهناك مدرسة مثل مدرسة سكيكدة مركز للتدريب على حرب التدمير والتعذيب**"[1].

6. الآثار النفسية

إن الحديث عن الآثار النفسية الناجمة عن التعذيب الفرنسي للجزائريين ليس بالأمر الهين في غياب الدراسات الميدانية المتخصصة والإحصائيات الدقيقة، نظرا للتعتيم الذي انتهجته فرنسا إزاء كل ما يمس آثار ونتائج جرائمها. ولكن حاولنا استخلاص بعض الآثار النفسية من خلال الشهادات الحية للمعذبين، وبعض المراجع المتخصصة في ذلك.

عادة ما يؤكد ضحايا التعذيب أن تجربتهم كانت إيجابية من حيث أنهم قدموا تضحيات للوطن، ويعتزون ويفتخرون بذلك. في حين بعض الضحايا الآخرين لا يميلون إلى الاعتراف بكثير مما لاقوه في مراكز التعذيب بطرق وحشية تمس بكرامة الإنسان. والتبرير المحتمل لذلك هو الخوف من العار، لذلك لابد من مطابقة الشهادات واستخلاص النتائج. ونعود هنا للدراسة التي قام بها "**فرانتز فانون**"[2] على عدة حالات لمرضى جزائريين وفرنسيين، وعالج

(1) Hamid Boussalham, Quand la France torturait en Algérie, édition Rahma, Alger, 2001, p 211.

(2) **فرانتز فانون:** زنجي، من مواليد20 جويلية1925بمارتنيك –وهي جزيرة صغيرة من الأنتيل الفرنسية استعمرت عام 1632 وقد أصبحت مقاطعة فرنسية عام 1936– درس الطب بجامعة ليون بفرنسا، أصدر كتابا عنوانه "**سود البشرة بيض الأقنعة**" ألتحق بعدها في ديسمبر1953

الكثير منهم، وهي حالات تمخضت عن العنف والتعذيب الاستعماري. ونشير إلى أن هؤلاء المرضى محظوظون لأنهم نقلوا إلى مستشفى الأمراض العقلية بالبليدة والتقوا بالطبيب النفسي فرانتز فانون ولكن هناك مئات الآلاف من الحالات المماثلة وحالات أكثر منها كانت في القرى والأرياف ولم يعالج أصحابها.

ويضاف إلى تلك الأمراض، أمراض نفسية أخرى ناتجة عن العزلة الانفرادية، وهو أسلوب استعملته السلطات الفرنسية ضد المعتقلين الجزائريين لتضعف معنوياتهم فيسهل غسل أمخاخهم. وللعزلة تأثيراتها الشديدة النفسية والعقلية والشخصية؛ منها أعراض انفعالية، والقلق ويزداد القلق أحيانا ليتحول إلى ذعر، وقلة التركيز، وفي دراسات علمية ثبت أن المعزول لعدة أيام يفقد القدرة على حل المشاكل والتكيف مع المواقف الجديدة، ويفقد أيضا الكثير من قدرته على الحركة والتنسيق[1]. وهذه الحالات لاحظناها في بعض المجاهدين المعذبين بهذا الأسلوب من التعذيب في منطقة المسيلة.

وينتج عن غسيل المخ بعد العزلة الطويلة عن المجتمع والتعذيب المستمر، وتغيير اسم المعتقل برقم لا يعرف إلا به، وفرض نظام صارم عليه في الأكل والنوم والغسيل، حيث لا يسمح له بفعل أي شيء دون إذن، يؤدي

بمستشفى الأمراض النفسية "**جوانفيل**" بالبليدة. عارض زملائه وإدارة المستشفى وجاء بطرق مثالية في التداوي. وباندلاع الثورة التحريرية ساندها وكان منزله يأوي معظم مسؤولي الولاية الرابعة منهم: كريم بلقاسم والعقيد الصادق. وفي ماي 1961 أكمل تأليف كتابه "**معذبو الأرض**" بعده بأسبوع توفي بعد مرض. وأوصى أن يدفن في أرض الجزائر فدفن بعين سلطان بالقرب من الحدود الجزائرية التونسية ونقل جثمانه إلى مقبرة الشهداء بالجزائر في جوان 1965.

(1) عبد المنعم الحنفي، **موسوعة الطب النفسي**– الكتاب الجامع في الاضطرابات النفسية وطرق علاجها، ط02، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص 106.

إلى انخفاض في الطاقة العقلية والقدرة على التمييز الصحيح، وتسبب حالات الإحباط، وانهيار الأعصاب وفقدان التركيز[1]. وهذه الحالات لاحظناها في بعض المجاهدين المعذبين بهذا الأسلوب من التعذيب. والكثير ممّن عذبوا أصيبوا بالجنون، ولم تعر لهم السلطات الفرنسية أي اهتمام وتركوا مثل الحيوانات[2]. كما نتج عن التعذيب النفسي أمراض يطلق عليها الأمراض النفسية الجسمية؛ وهي مجموعة الاختلالات العضوية التي ساعد على ظهورها ظرف صراعي، وهي نفسية جسمية لأنها ترجع في أصلها إلى أسباب نفسية من هذه الأمراض؛ القرحات في المعدة، أوجاع في الحالبين، حالات ارتعاشات قائمة بذاتها، نوبات تسارع مفاجئ في خفقات القلب، تصلب عضلي[3].

خاتمة

من خلال ما سبق درسه من آثار التعذيب النفسية نخلص الى ما يلي:

يعد معتقل الجرف مكان اعتقال وتجارب للتعذيب، حيث مورست به أصناف شتى للتعذيب.

لقد تركت صنوف التعذيب اثارها على المعتقلين وهو ما لاحظناه وسجلناه من خلال مقبلاتنا للمعتقلين. تعد جرائم التعذيب في معتقل الجرف جرائم كاملة الأركان ولا تسقط بالتقادم، وتوجد أدلة الجريمة موصوفة ومعترف بها من العدو وتدل عليها شهادات الضحايا.

---

(1) علي خلاصي، "**أساليب التعذيب والتنكيل التي مارستها فرنسا ضد الشعب الجزائري 1954- 1962** "، مجلة التراث، العدد07) عدد خاص بالذكرى الأربعين لثورة نوفمبر1954-1962)، نوفمبر1994، ص203.

(2) Mohamed Teguia, l'Algerie en guerre, (O P U) p 256.

(3) فرانتز فانون، المرجع السابق، ص ص174- 175.

جرائم منظمة الجيش السري OAS وموقف النظام الاستعماري الرسمي منها وتغاضي تقرير ستورا

✍د/دحمان تواتي
المركز الجامعي تيبازة

مقدمة

تعتبر منظمة الجيش السري OAS البوتقة التي انصهر بداخلها كل التنظيمات الأوروبية الإرهابية، التي أسسها المستوطنون في الجزائر، بدعوى ومبرر ما يسمونه حماية "**الجزائر فرنسية**". وقد تأسست هذه المنظمة شهر فبراير 1961 على يد مجموعة من المدنيين والعسكريين المنهزمين المتطرفين أمثال جاك سوزني وراؤول سالان وبيار لغيارد برعاية فرانكو في أعلى بناية بالعاصمة الإسبانية مدريد، إثر الصدمة التي تعرضوا لها على يد الشعب الجزائري خلال مظاهرات شهر ديسمبر 1960، وإثر حل الجنرال دوغول لتنظيمهم المتطرف "**جبهة الجزائر فرنسية**" FAF. الإشكالية التي نطرحها: **لماذا تأسست منظمة الجيش السري OAS؟ ما طبيعة تركيبتها البشرية؟ ماهي وسائلها؟ ماهي أهدافها؟ ما النتائج المترتبة عن أعمالها؟**

في التاسع عشر مارس 1962 وضعت الحرب أو زارها في الجزائر بشكل رسمي، كما نصت اتفاقات افيان، بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية. غير أن مشاهد الموت لم تتوقف، وارتفع عدد الضحايا بشكل مذهل في صفوف الجزائريين وبصورة خاصة في أوساط المدنيين العزل.

وبالنظر إلى نصوص اتفاق افيان، فإن مسؤولية إدارة وحفظ الأمن في المرحلة الانتقالية، بين تاريخ وقف إطلاق النار وتاريخ الاستفتاء، يقع على السلطة التنفيذية المنبثقة عن هذه الاتفاقيات، كما تقع على كاهل السلطات الاستعمارية، التي بدا تواطؤها جليا مع العصابات الفاشية. كما اعترف النقيب "**ميرا**" صراحة [1].

ومع ذلك لا تزال بعض عناصر المنظمة المسلحة السرية مفتخرة بما قامت به من جرائم، ومنهم النقيب سارجون، الذي جعل عنوان كتابه: "**لا اندم على شيء**" [2] وعمل فيما بعد نائبا في البرلمان الفرنسي عن الجبهة الوطنية لمقاطعة البرنية الشرقية بين 1986، 1988 [3]، أو "**جورج واتان**"، ذلك المجرم الذي عرف بانتمائه إلى المنظمات الإرهابية، التي اغتالت كثيرا من الجزائريين ابتداء من 1956، بحيث ضبط مع المستوطن مارتل في إقامة "**سورس**" سنة 1956 ، التي حولها للاستنطاق والاغتيال، وهو الذي صرح للقناة الفرنسية الثالثة شهر افريل 1991 قائلا: "**إن مشكل الجزائر بسيط: هم اثنا عشر مليونا، ليقتل كل واحد منا اثنا عشرة جزائريا، وسوف لن يكون هناك مشكلا بالجزائر**"[4].

ومنهم من اعتبر اغتيال النساء والأطفال إنقاذا للشرف، وكأن الشرف العسكري الذي يلقن في مدرسة سان سير، يعتبر المدنيين هدفا عسكريا تمسح

1Le Monde n5862,20 nov 1963, p:8.

2 Sergent (p), Je ne regrette rien .

3 Eveno patrick et Jean Planchais, La Guerre d'Algérie dossiers et témoignages, éd Laphomic, Alger,1990,p:36.

4 Oueld oudia Jean paul ; Autopsie d’un assassinat, Alger 15 mars 1962, ENAL,1994, p :177.

به عار الهزيمة. وهناك من اعترف صراحة في محاكمة شبكة الأبيار في التاسع عشر نوفمبر 1963، أنه أخذ سكين أحد السماكين وقطع به جزائريا حيا في جانفي 1962[1].

والحقيقة أن جرائم عصابات المنظمة المسلحة السرية لم تبدأ مع قيام هذه المنظمة، وإنما تعود إلى بدايات الثورة الجزائرية، ويبرز على قائمتهم العقيد أرغود جلاد مزرعة بوقندورة [2] والجنرال جوهود، المسؤول المباشر عن مذبحة ساقية سيدي يوسف، والذي يتحمل مسؤولية اغتيال الآلاف من الجزائريين في وهران وضواحيها بين صائفة 1961 ومارس 1962، وأصبح فيما بعد رئيسا شرفيا لإحدى منظمات الأقدام السوداء، التي تعمل لأجل العودة إلى الجزائر[3].

وبصرف النظر عن أحكام الإعدام التي صدرت عن العدالة الفرنسية ونفذت في دغلدر، رئيس عصابات دلتا، بتاريخ 6 جويلية 1962 ودوفوكار وبياجست في السابع جوان 1962، مع العقيد باستيان ثيري في الحادي عشر مارس 1963، فإن معظم مسئولي المنظمة المسلحة السرية، قد بقوا دون عقاب أو في أحسن الأحوال ادخلوا السجن بأحكام تثير السخرية والضحك، والتي انتهت في كل الأحوال إلى العفو الرئاسي الذي أصدره الجنرال دوغول في الواحد والثلاثين جويلية 1968، عقب اضطرابات الطلبة سنة 1968، إذ انتقل

---

1 Le Monde n 5862,20 nov 1963, p :8.

2 Pierre vidal naquit, Le Vrai crime, in Eveno planchais et patrick Evino,op cit , p : 306.voir aussi Antoine Argoud , La Décadence l'imposture et la tragedie,Paris , fayard, 1974.

3 Cohen Jean pierre, Ceux de l'OAS que sont-ils devenus, in Enquete sur l'histoire,l'OAS et la guerre d'Algérie,2eme trimestre,printemps 1992,p :34.voir aussi Edmond Jouhaud, Ce que je n'ai pas dit,Sakiet,OAS,Evian,édition fayard, paris, 1977,p :316.

الرئيس بنفسه إلى مدينة "**بادن**" الألمانية والتقى سرا بالجنرال ماسي ،قصد الحصول على دعم الجيش، وبعد نصف شهر من هذا اللقاء عرف المقابل: صدور القانون رقم 68-697 الذي نص على العفو الشامل عن كل الجرائم المرتبطة، بما يسميه الفرنسيون إحداث الجزائر[1]. وقد وصف جوهود هذا الموقف قائلا: في وقت أصدرت في حقهم البابوية "**حق الحرمان**" أمر دوغول بالعفو[2].

أما فرنسوا متران فقد أصدر قانون الثالث نوفمبر 1982، الذي اعتبر الضباط الذين تمردوا في افريل 1961 ثم انضموا إلى المنظمة المسلحة السرية، وكأنهم كانوا في مهمات عادية تحسب لهم في الترقية العسكرية والمعاشات[3].

لكن **هل من صلاحيات الإدارة الاستعمارية إصدار العفو لصالح مجرمين، اخترقوا حقوق الإنسان الجزائري الأعزل من السلاح، أم أن ذلك تجاوز لروح إفيان، ولماذا يعاقب من ارتكب جريمة في حق الفرنسيين، دون الذي ارتكبها في حق الجزائريين، أم أن حقوق الإنسان تتجزأ والمجرمون، خارج النازيين أحرار وجرائمهم تتقادم. من يتحمل مسؤولية ألفان وأربعمائة قتيل جزائري تعترف بها الأرقام الرسمية الفرنسية؟**

إن محاكمة المنظمة المسلحة السرية ليست محاكمة للاستعمار الفرنسي بأكمله، كما يحاول أن يتحجج بها بعضهم قصد التهرب من مسؤولياتهم، لان الاستعمار الرسمي قد أعلن في التاسع مارس 1962 وقف العمليات، وأيده

1 Oueld Aoudia , , op ,cit,p : 173.

2 Jouhaud E, op cit , p:316.

3 Idem.

الشعب الفرنسي في استفتاء الثامن افريل 1962 بنسبة 90.70 % لصالح الاستقلال.

أما رؤساء المنظمة المسلحة السرية وأفرادها فقد كانوا خارج القانون الفرنسي وخارج القانون الجزائري، وخارج القانون الدولي، لهذا فإن العفو الرئاسي الفرنسي بنظر القانون الفرنسي، لن يشمل ويسري إلا على التراب الفرنسي ولا مجال للتشبه بما يسمونه "**بإرهاب**" جبهة التحرير الوطني، لأنه إذا كان عنف الثورة الجزائرية لأجل التحرر، فإن عنف المنظمة المسلحة السرية لأجل اغتيال الحرية.

لهذا نعتقد بأنه مثل ما كان لمجرمي النازية محاكم تقتص منهم، فمن الضروري إيجاد "**نورمبوغ**" تحاكم رؤوس المنظمة المسلحة السرية.

خاتمة

تعتبر منظمة الجيش السري OAS تعبير حقيقي ومسار نهائي حتمي لنظام استعماري استيطاني طفيلي قام منذ البداية على أساس رفض تطور الإنسان الجزائري في إطار النظام الاستعماري أو في ضل إطاره الوطني.

ويتحمل النظام الاستعماري مسؤولية تشكل هذا الهجين الأوروبي العنصري الذي تشكل بطريقة غير طبيعية وتجذر بانتزاع أراضي الجزائريين وتطور بامتصاص أموال وعرق الجزائريين وقام على أساس ثقافة تحتقر الإنسان الجزائري وتعمل على تشيئته وتخاف من نموه الديمغرافي ومن وعيه السياسي.

وقد انتهى هذا الاستعمار الى طريق مسدود لأنه يريد المحافظة على امتيازات عفا عنها الزمن لأنه يريد الإبقاء والحكم بالمؤبد على الغالبية الجزائرية تحت القوانين استثنائية.

وقد اختار الأقدام السود وجيش إفريقيا المنهزم طريق العنف والإرهاب كإستراتيجية لفرض إرادتهما على الشعب الجزائري وثورته، لعلهم ينتزعون من القدر شيئا في الدقيقة الأخيرة.

غير أن عنفهم وإرهابهم كان نيران يأس وخلط كبير لأوراق الجنرال دوغول، الذي كان يبحث عن أوسع ضمانات للأوروبيين في ضل الدولة الجزائرية المستقلة، وجرائمها هي توريط لغالبية الأقلية الأوروبية في أعمال إجرامية في حق الشعب الجزائري، مما دفعهم فيما بعد إلى الهروب الجماعي من الجزائر.

وقد خلا تقرير بنيامين ستورا من أي اشارة لهذه الجرائم التي خلفت حسب تقدير رضا مالك نحو 14 ألف ضحية.

آليات القمع الاستعماري بالولاية الثالثة من خلال الشهادات الحية

✍دة/ يسمينة سعودي

جامعة الجزائر 02

مقدمة

مارس الاستعمار الفرنسي في الجزائر خلال حرب التحرير 1954-1962 مختلف أساليب القمع والتعذيب ضد الجزائريين، وجهز لذلك ترسانة من التعداد البشري المكون من اخصائيين في مجال التعذيب، بل وخلق مصالحا إدارية خاصة رافقت عملية قمع لخنق الثوار والقضاء على كلمن سولت له نفسه لأن يحارب فرنسا، وقد نال هذا الموضوع قسطا من اهتمامات الباحثين الجزائريين، إلا أن ما لاحظته شح الأعمال فيما يخص الشهادة الشفوية، فجاءت الدراسة لتسلط الضوء على أساليب القمع بالولاية الثالثة التاريخية من خلال الشهادة الحية، **فكيف كانت إذن هذه الأساليب الممارسة في حق سكان الولاية الثالثة، وماذا احتفظت ذاكرة الفاعلين في ذلك من خلال شهاداتهم الحية؟**

إن العودة إلى الذاكرة الجماعية أو الشهادة الشفوية، ستبدد لنا الصورة الخاصة الذي يجعل التعذيب الاستعماري قد لا زم فئة محددة من الأشخاص، فكانت المرأة القبائلية خاصة المستهدفة في تلك العملية كمثيلتها من نساء الولايات التاريخية الأخرى من الجزائر.

ولما نريد البحث عن الحقيقة فنجد أن الجيش الفرنسي قد وقع في إشكال. فمن جهة، كان عليه أن يدمر القاعدة الخلفية لجبهة التحرير، هذه القاعدة تمثلها النساء بالدرجة الأولى، نظرا لكونها العنصر الوحيد الفعال من بين ما

تبقى من السكان بالقرى، ومن جهة أخرى عليه أن يكسب هؤلاء السكان حتى لا يكونوا عونا لجبهة التحرير، مثلما يصرح به أحد الضباط الفرنسيين بالمنطقة: "**إن تواجد الفيلق لا ينبغي أن يكون عبئا على الطائفة المسلمة. هذه الأخيرة ينبغي أن تفهم هذا التواجد كمظهر للصداقة وللحماية تجاهها... هذا هو الثمن الذي يجنبنا الصدام الذي سيلقي بالمسلمين نحو جبهة التحرير**" [1].

هذه الويلات كانت نتيجة منطقية لحالة الحرب التي تعيشها البلاد. ولكن يمكن أن نميز بين الجرائم المخطط لها والمعدة لإخماد الثورة، وهذا شأن التعذيب من أجل الاستنطاق، وبين الجرائم التي اقترفها الجيش الفرنسي لأنه بكل بساطة قادر على ارتكابها [2]. فبذلك فالذاكرة تقدم لنا ملاحما بطولية من خلال الشهادة الحية، ونظرا لغزارتها، فقد اكتفينا بأخذ نماذج من شأنها أن تقربنا من صورة حرب التحرير، وانعكاسها في مخيلة الرجال والنساء الجزائريات لمنطقة القبائل، فتناولت هذه الشهادات حقائق تاريخية متعلقة بالمأساة والجروح وحتى الأفراح، التي تركها في قرى ومداشر منطقة القبائل.

فبذلك تضفي لنا الشهادة الشفوية الشرعية لمخلفات السياسة الفرنسية بالجزائر، التي لطالما سُكتت في الوثائق الأرشيفية، فلا يمكن بذلك اعتبار الشهادة كهروب من نقص الأرشيف ولكن كمكمل للمعلومات التاريخية الموجودة بأرشيف الادارة الفرنسية [3]، بل ومثل هذه الدراسات المجهرية تتيح

1 ENRIA, Roger: Les chasseurs de l'Akfadou. Kabylie 1955-1962, p 27.
2 Benjamin Stora et Mohamed Harbi, La guerre d'Algérie 1954-2004, la fin de l'anésie, t.1., Edition Chihab, p.228.
3 -MustaphaHeddad, "Tradition Orale, Mémoire collective et quelques repères historiques dans l'Algérie coloniale, le cas des Aurès et du pays chaoui", session Thématique "société et culture",20 juin 2006, salle F08, université mantouri, Constantine, pp 2-3.

لنا فرصة التعمق في تاريخنا والارتباط به [1]. تسعى هذه الدراسة إلى العودة إلى ما تكتنزه وتعوج به الذاكرة الجماعية لسكان منطقة القبائل، وإماطة اللثام على مختلف الضربات التي تلقاها هؤلاء السكان من الجيش الفرنسي حرب التحرير الوطنية، وذلك انطلاقا من الشهادة الشفوية، التي نراها المصدر الأساسي للتأريخ للحياة الثورية والاجتماعية والنفسية لسكان منطقة القبائل أثناء حرب التحرير الوطنية.

تهدف إشكالية البحث إلى إبراز دور الذاكرة الجماعية، لاستنطاق ما عجزت بها الوثائق ايصاله لنا، وفي إماطة اللثام عن جرائم فرنسا في الجزائر، ولهذا **هل تستطيع الذاكرة الجماعية إعطاء نظرة عن حجم المأساة والمعاناة النفسية والذهنية والجسدية التي عاشتها شرائح المجتمع الجزائري أثناء حرب التحرير، عامة وفي حق سكان الولاية الثالثة التاريخية؟ وكيف يمكن أن تساهم الشهادة الشفوية في كتابة تاريخ الجزائر؟**

أولا/ الإجراءات القمعية الفرنسية

حاولت فرنسا استعمال جميع اليات القمع والتعذيب بهدف تحطيم معنويات الشعب الجزائري وإجباره على الرضوخ بالقوة، فلم يترك وسيلة إلا واستعملها، وأضحى التعذيب أداة في معادلة السلطات الفرنسية في الحرب خاصة بعد تأسيس مدرسة "**جان دارك**" لتدريس فنون التعذيب في 11 مارس 1958م، وصرح "**روجي ويليام**" RougerWilliame المفتش العام في الإدارة المكلف

---

1 يسمينة سعودي، **النظام الإداري والاستيطاني في وادي الساحل:"بلدية مايو Maillot المختلطة نموذجا"من 1882 إلى1954**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزء الأول، إشراف الأستاذ. د/ شريف خالد صابر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، السنة الجامعية2016– 2017، ص 5. (غير منشورة).

بمتابعه قضايا القمع، أن كل المصالح المكلفة بالأمن وهي الشرطة والدرك والشرطة القضائيةpj، شرطة الاستعلامات PRG، قد استعانت بأدوات التعذيب رغم أن جهاز الشرطة ليس من مهامه المحاكمة وانما القاء القبض على المتهمين وإحالتهم على العدالة[1]. رغم أن السلطات الفرنسية اعتبرت الثورة الجزائرية لا تتعدى مشكلة داخلية، **فكيف تعاملت مع هذه المشكلة هل منتهجة الأسلوب القانوني السلمي أم القمعي التعسفي؟**

فكانت الإجراءات التي اتخذتها فرنسا المرآة العاكسة على القمع والعنف الاستعماري الذي لازمها طيلة وجودها بالجزائر وتجلت هذه الإجراءات في:

– رفع الإجراءات العسكرية خاصة بعد تعيين جاك سو ستال jacksoustelleحاكما عاما على الجزائر في 25 جانفي 1955، حيث بلغ تعداد القوات الفرنسية 80 ألف جندي بعد أن كان لا يتعدى49 ألف جندي في نوفمبر 1954، بالإضافة إلى التجهيزات العسكرية وبذلك تفاقمت عمليات القمع[2].

إنشاء مراكز لتكوين مؤطري الحرب النفسية تحت ادارة هيئه اركان الجيش في فيفري 1955، فإلى جانب الحل العسكري للقضاء على الثورة لا بد من أساليب أخرى ويمثل إنشاء المكتب الخامس للعمل البسيكولوجي منعرجا في الاستراتيجية الاستعمارية[3].

---

1 رشيدة موشاش، **العنف الاستعماري في المنطقة الثالثة من الولاية الثالثة 1956– 1962**، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، إشراف محمد القورصو، 2011–2012، ص 51.

2 يحيى بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج2، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص 113.

3 رشيدة موشاش، مرجع سابق، ص 52.

وقد استقبل المركز أكثر من 156 ضابطا إلى أن تم إغلاقه سنة 1960، والذي أنشأ في 01 مارس 1955، وكان الهدف المعلن للمكتب هو التأثير على الأهالي وعلى فكر الثوار وعواطفهم لفائدة مخططات الحكومة الفرنسية والدعاية لتقريب الجزائريين من فكرة الجزائر فرنسية، لهذا كانت تقام في القرى فضاءات دعائية[1]. إعلان حالة الطوارئ وإسناد صلاحيات واسعة للقضاء العسكري وصادق البرلمان عليه في أول شهر أفريل 1955، ودخل حيز التنفيذ في 03 أفريل[2]، ويشمل:

إنشاء محتشدات في المناطق النائية وهي أماكن يتم تجميع السكان بها ويتم إحاطتها بالأسلاك الشائكة التي تعلوها أبراج المراقبة وتحرسها قوة من الحركى والقومية ومصالح الشؤون الأهلية، وقد قدر عدد الذين تم نقلهم إلى المحتشدات في 1962 ثلاثة ملايين ووصل عدد المحتشدات إلى أكثر من 2500 محتشدا.

إعطاء صلاحيات للسلطات الاستعمارية بحيث يحق لها اعتقال الجزائريين ونفيهم ووضعهم تحت الإقامة الجبرية من طرف المحاكم العسكرية.

السماح للشرطة باعتقال أي شخص دون الحصول على الموافقة من الجهات القضائية.

إنشاء جهاز الشرطة المتنقلة.

منع تحرك الاشخاص والسيارات إلا بعد الحصول على الإذن من طرف السلطات الفرنسية.

---

1 رشيدة موشاش، مرجع سابق، ص53.

2 يحيى بوعزيز، **الثورة في الولاية الثالثة (1954– 1962)**، ط1، إطلالة على منطقة القبائل، دار الأمل، الجزائر 2007، مرجع سابق، ص214.

على العموم فإن هذا القانون يعني نقل السلطات من الجهة القضائية والإدارية إلى الجيش ليصبح هو السلطة الفعلية للبلاد[1]، وهدفه زرع الرعب في أوساط المواطنين وثنيهم عن الالتحاق بالثورة أو مد العون لها.

استقدام ضباط شؤون الأهالي إلى الجزائر ومعظمهم تدرب في مدرسة المارشال ليوطيlyantey بالمغرب الأقصى، تخصصوا في دراسة وسائل الاتصال بالسكان وعادات المجتمع الريفي. وأصدر قرار تأسيس مصالح الشؤون الأهلية SAS في 26 سبتمبر 1955 ودخل حيز التطبيق في 1 اكتوبر، وهي مجموعة من المصالح الإدارية، المدنية والعسكرية تم إنشاؤها بعد انهيار النظام الإداري القديم الممثل في المكاتب العربية يقودها مجموعة من الضباط الفرنسيين يعرفون باسم ضباط الشؤون الأهلية المتكونين في معاهد متخصصة في الشؤون الجزائرية ويتقنون اللغة العربية واللغات المحلية. وتتخصص هذه المصالح في عملية التهدئة في القرى والأرياف والمدن لعزل الشعب عن جبهة وجيش التحرير، وتتواجد خاصة في الأرياف وينقسم هذا الجهاز إلى:

- المصالح الإدارية المختصة Section Administratives Spécialisées SAS
- المصالح الإدارية الحضرية Section Administratives Urbaines SAU

والعلاقة متكاملة بينهما فكل واحد يخدم الآخر[2]، وقد بلغ عددها 700 على

---

1 لخضر شريط وآخرون، **استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثوره نوفمبر، الجزائر 2007، ص ص، 155، 204

2 رشيدة موشاش، مرجع سابق، ص55.

مستوى التراب الوطني[1] و77 بالقبائل الكبرى[2].

ووزعت مراكز الشؤون الأهلية حسب الأهمية السكانية والجغرافية لكل منطقة وكانت السلطات ترمي من وراء تكثيف تواجدها إلى خلق شبكات تجسس ومراقبة الشعب وإرهابهم. وتتكون هذه المراكز من المصالح التالية:

– مصلحة الحالة المدنية، ومصلحة الاستعلامات والمصلحة البسيكولوجية التي تضم مجموعة المرشدات. والمصالح الطبية والممرضات. ومصلحة الدعاية. ومصلحة التنشيط. ومصلحة المرشدين الموجهين للتعليم.

وتنحصر مهام هؤلاء الضباط في ثلاثة محاور:

المهام الادارية: إحصاء الشباب وإعدادهم للخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي.

المهام السياسية: تهدف الى القضاء على الثورة بالاتصال بالشعب وكسب ثقته واثارة النعرات القبلية والعرقية.

المهام الاقتصادية والاجتماعية: منها:

– إنشاء المراكز الريفية لتدريب الشباب على الأعمال الفلاحية.

– القيام ببعض المشاريع ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي.

– إنشاء مراكز التكوين المهني للفتيات الجزائريات[3].

أنشأ وزير الدفاع والقوات المسلحة بورجسمونوريBourgesmoury في أفريل 1956 مصلحة الاستعلامات وكانت بإشرافه مباشرة.

---

1 أحسن بومالي، **استراتيجية الثورة في مراحلها الأولى 1954م– 1962م**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص، 204.

2 رشيدة موشاش، مرجع سابق، ص84.

3 المرجع نفسه، ص56.

–صادق البرلمان في 12 مارس 1956 باقتراح من الجنرال ماسو Massu على قانون إنشاء المعتقلات وصادق عليه غي مولي Guy Mollet ووزير الدفاع بورجسموموري وزير العدل فرنسوا مثيران FrannçoisMitterand وحاكم الجزائر روبير لاكوست Robert la Coste الذي منح صلاحيات واسعة للجيش الذي تولى مهام الشرطة واعتمد مبدأ المسؤولية الجماعية[1].

لم تكن المعتقلات إلا وجها من أوجه القمع الاستعماري لإفراغ الثورة من محتواها الشعبي من خلال عزل الشعب عنها، غير أنها تحولت إلى فضاء لنشر الوعي الوطني وساحات للنضال السياسية.

في 11 مارس 1957 أصدر الجنرال سالانSalan قرارا يسمح باستنطاق كل المشبوهين للحصول على المعلومات، واستقدمت السلطات الفرنسية مصالح تابعة لوحدات الجيش الفرنسي لتشرف على عملية اعتقال الجزائريين واستنطاقهم تعرف بمركز المعلومات والعمليات على مستوى القطاعات العسكرية للعمالات CRA إلى جانب المكتب الثاني الذي يتواجد في النواحي التي أنشأت مراكز SAS بها ومقرات المجموعات المستقلة للشرطة الريفية GMPR، كما تم استخدم جهاز جديد لتدعيم القمع ونشر الوعي بتأسيس مديريات العمليات الاحتياطية DOP.

ظهرت فكره تأسيس Dop سنة 1956 التي زاولت نشاطها عبر فروعها في الولايات الجزائرية فكانت شبيهة بشبكة العنكبوت وتجسدت الفكرة في أكتوبر 1957، ومارست جميع أنواع التعذيب كما قدمت خدمات جليلة خلال إجراء الانتخابات بإرغام السكان على ممارسة الحق الانتخابي مقابل الغذاء، أما

1 رشيدة موشاش، مرجع سابق، ص 57.

المساجين فينتخبون عدة مرات لترتفع نسبة المشاركة، وبالتالي تضليل الرأي العام. وتبقى المهمة الرئيسة لهذه المديريات على غرار غيرها من مؤسسة القمع هي عملية الاستنطاق[1].

1. التعذيب

أ- الأجهزة الممارسة للاستنطاق والتعذيب

ما هو التعذيب؟ عرفته المادة الأولى من اتفاقية مناهضة التعذيب الصادرة عن الأمم المتحدة سنة 1984 والتي دخلت حيز التنفيذ في 26/06/1987 "**بأنه عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد جسديا أو عقليا يلحق عمدا بشخص ما بقصد الحصول على معلومات أو أي اعتراف أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه**"[2].

إن التعذيب الممارس عند كل استنطاق أحد أوجه حرب الجزائر، وتحول إلى عمل روتيني أدمن عليه الجلادون وبذلك ارتكبوا جريمتين:

أولهما: هي جريمة الاعتداء على الانسان بحجة الحصول على المعلومات والرغبة في القتل والامعان في الإذلال.

ثانيهما: التلذذ في زرع أكبر قدر من الألم بالضحايا والاستمتاع به في غرف خصصت لذلك.

لذلك عمدت السلطات الفرنسية إلى استحداث العديد من الأجهزة الإدارية ومراكز التكوين التي تفننت في ابتداع أساليب الحصول على المعلومات وتطورت بتطور نشاط الثورة ومن أخطرها نجد:

---

1 رشيدة موشاش، مرجع سابق، ص 58

2http// www.unicef.org/c.Agenst-torture Arabic .pdf

مديرية العمليات الاحتياطية Le Dispositif Opirationnel de Prodection Dop

وهي مؤسسة عسكرية مهمتها تعذيب واستنطاق المعتقلين والأسرى الذين غالبا ما كانوا يعدمون سواء اعترفوا أم لا، وكانت تعمل بإشراف قوة عسكرية متخصصة في فنون التعذيب وهي تتوزع على كامل التراب الوطني أي 6 مديريات رئيسية متمركزه بستة ولايات ولها فروع في المناطق والنواحي ظهرت في 1957[1] تقام غالبا في أقبية العمارات أو في أماكن خفية أي يتم حجز المشبوهين في زنزانات ضيقة دون نوافذ وإضاءة باهتة، جدرانها الإسمنت المسلح حتى لا يسمع أنينهم وكان يتم ليلا، وبعد الاستنطاق تتم تصفية أو توجيه الموقوفين إما إلى المعتقل أو السجن وعادة ما يكون المصير النهائي للموقوفين هو التصفية حتى لا يبوح بأساليب تعذيبه[2].

ب-جهاز البوليس (الشرطة)

كان للشرطة الفرنسية دور هام في عملية الاستنطاق عن طريق التعذيب في المدن، وكان جهازه الأساس آنذاك يتمثل في الشرطة القضائية وشرطة الاستعلامات العامة، حتى بعد صدور قانون الاعتقال في 3 أفريل 1955م المدعم بمرسوم 17 مارس 1956 وظل يقوم بالاستنطاق. في هذا الصدد يؤكد "**م ميفاي**" (M.Maivey) عن تجاوزات البوليس الفرنسي خلال هذه الفترة بممارسة التعذيب حيث جاء في تقريره المؤرخ في 13 ديسمبر 1955 ما يلي: "**... من المؤسف والعار ان البوليس الفرنسي يقوم بتصرفات تذكرنا بتلك الأساليب والممارسات التي كانت تقوم بها الغستابو**". يطلق على ثكناتهم اسم

1 تقرير الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة بتيزي وزو 7-8 فيفري1985 ص39.

2 رشيدة موشاش، مرجع سابق، ص ص، 60-62.

" **محافظة الشرطة**" كانت توجد في المدن الكبرى والدوائر أما البلديات المختلطة فكانت بإشراف الشرطة البلدية بجانب مركز الدرك.

ج- مركز الغزو والتحويلCCT

ابتداء من 1957 وبعد مرور شهرين من إنشاءها جاءت التنظيمات الخاصة بسبرها، يقول التقرير الفرنسي أن الاعتقالات الإدارية في الجزائر الآن: مراكز التجميع والتحويل، مراكز الإيواء أو في المراكز العسكرية. يوجد بالجزائر 86 مركز للتجميع والتحويل يحتوي كل مركز على مركز استنطاق مشترك يوضع تحت تصرف اختصاصيين من الشرطة والجيش والدرك. وكان المشتبه فيهم يوضعون تحت الإقامة الجبرية بها[1].

د- مديرية حماية الاقليم(DST)[2]

كانت هذه الإدارة تحاول إعادة الأمن الإقليمي في الجزائر وذلك بالقضاء على الرؤوس السياسية الثورية الأساسية (الطبقة السياسية المثقفة) التي فجرت الثورة. بالرغم من صلاحياتها المحدودة المتمثلة في حماية الحدود الإقليمية فقط، إذا أخذنا بعين الاعتبار اعتقاد المسؤولين الفرنسيين أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا وتعتبر إقليميا تابعة لها فليس من صلاحياته التدخل في إقليم فرنسا[3].

---

1 على عيادة، **التعذيب والسجون والمعتقلات في المنطقة لشرقية أثناء الثورة الجزائرية 1954-1962**، أطروحة دكتوراه، إشراف محمد مجاود، جامعه جيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2017-2018، ص ص 100 -101.

2 Direction de Sécurité Territorial.

3 باتريك إفينو وجون بلانش، **حرب الجزائر ملف وشهادات**، ج1، تر، بن داود سلامنية، دار الوعي، الجزائر، 2013، ص 230.

هـ- الجندرمة (الدرك)

كان هذا الجهاز سيد الاستنطاق والاعتقال في الريف أي نفس مهام الشرطة في المدن، واستمر الدرك في مرافقة الفرق العسكرية طيلة سنوات الثورة حيث تذكر مدونة المصلحة الصادرة من الجنرال "**سبيللمان**" بتاريخ 19 جانفي 1955 ضرورة أن تشتمل الكتيبة على مفرزة صغيرة من الدرك الوطني توضع تحت تصرفها خاصة من أجل إقامة المحاضر، غير أنهم وقعوا بدورهم في مصيدة الظرفية الحربية، بحيث ما إن يقع أحد الجزائريين بين أيديهم حتى يدخل الدرك لاستنطاق المشتبه فيه.

و- الوحدات العسكرية

بمختلف أنواعها (القبعات الزرق، الخضر، اللفيف الأجنبي، المظليون...)، تمارس التعذيب أثناء العمليات العسكرية. إذ يوجد في كل ثكنة جناح خاص للتعذيب مجهز بأحداث الوسائل وأغلبها كانت قد استعملت من طرف الجيش الألماني خلال الحرب العالمية الثانية، وكان هؤلاء يقومون بهجمات لقتل الأبرياء أو حرق المنازل أو انتهاك الحرمات وكذا الاستنطاق، وظهور الجنود الجلادين يرجع إلى شتاء 1955. معنى ذلك أن الشرطة الفرنسية ظلت وحدها تتولى التعذيب لما يقرب من عام انطلاق الثورة[1].

ز- الفرق المتحركة للبوليس الريفي (G.M.P.R)[2]

وهي وحدات منتشرة في المناطق الريفية ومعظم إطاراتها جندت من أوروبيي الجزائر، وكانت تعمل من أجل تطبيق الأمن في الأرياف، ومارست هي الأخرى

1 باتريك إفينو وجون بلانش، مرجع سابق، ص ص 103- 105.

2 Groupe Mobile de la Police Pural.

التعذيب باعتقال المشتبه فيهم. أصبحت تسمى في 1958 المفازر المتنقلة للأمن (GMS)، وقدر تعدادها بعشرة آلاف رجل في 1962[1].

ح- الوحدات العسكرية الجزائرية(الحركي)

بدأ تكوينهم منذ انطلاق الثورة وتم توسيعها بعد وصول "**ديغول**" للحكم 1958 حيث قدر عددهم بين 1954 و1962 بحوالي 200 ألفا حسب الوزارة الفرنسية للجيوش[2]، فكانوا يقتحمون القرى والمنازل في الليل والنهار ويسلبون ويحرقون ويقتلون، كما كانوا يغررون بالمواطنين متظاهرين في زي المجاهدين[3].

ط- جهاز الحماية العمرانية (D p U)[4]

تم تأسيسه من قبل مصالح روبير لاكوست في 4 مارس 1957، يتكون في معظمه من الأوروبيين العنصريين الذين كانوا في المنظمات العنصرية مهمته جمع المعلومات وتشكيل خلايا من العملاء العسكريين داخل التجمعات السكانية[5] .

ك- مركز الاستعلامات والعمل أو مركز المعلومات والتأثير C R A(centre de renseignements et d'action) وجهاز امتد على مستوى التجمعات السكانية هدفه تحقيق الاستمرارية والتدخل الموحد لمصالح

---

1 عبد الحميد براهيمي، **في أصل المأساة الجزائرية، شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958- 1999**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،2001 ص27.

2 المرجع نفسه، ص 25.

3 يحيى بوعزيز، **ثورات الجزائر**، مرجع سابق، ص ص 192- 193.

4 Dispositife de Protection Urbaine

5 الغالي غربي، **فرنسا والثورة الجزائرية: 1954 1958، دراسة في السياسة والممارسات**، دار غرناطة للنشر، الجزائر 2009، ص ص 296-297.

المخابرات وعلى رأس كل جهاز قائد يقوم بالبحث عن المعلومات من اجل قمع خلايا ج. ت. و، ويقوم بالاستنطاق على مستوى كل ناحية عسكرية باندماج الجيش والمخابرات والشرطة. وقدر عددها على مستوى التراب الوطني ب 80 مركزا بين 1958 و1959[1].

ل- مصلحة الاستعلام والعمل والحماية (CCI)[2]

وهي تقوم بالربط والتنسيق بين مختلف أجهزه الجيش، أسس هذا الجهاز فروع له على مستوى كامل التراب الوطني وكان جهاز Dop تابعا لها.

م- الفرق الإدارية الخاصة (SAS)

تنظيم اجتماعي وإداري مهمته العلنية القيام بدور إنساني إزاء الجزائريين كما ذكر من قبل، غير أن الواقع يشير إلى غير ذلك فقد تلقى هؤلاء الضباط تعليمة من الجنرال ماسو يوم 10 مارس 1957 بتفكيك المراكز الاجتماعية التي كانت تقدم خدمات للجزائريين. هذا ما يدل على أن المهمة الحقيقية لهذا الجهاز بعيدة كل البعد عن الخدمات الاجتماعية، وتتواجد هذه المصالح في كل البلديات بالقرب من المراكز العسكرية.

2. أشكال التعذيب ووسائله ومراكزه

استعملت فرنسا كل وسائل وطرق التعذيب لإجبار الثوار والمدنيين على مدّها بمعلومات من أجل كسر الثورة والحد من انتشارها، ولتحقيق هذا المبتغى تفننت فرنسا في تعذيب الجزائريين بوحشية فاقت كل التصورات.

فالتعذيب هو إلحاق الأذى والألم وسوء المعاملة سواء كانت مادية أو معنوية وتزداد بشاعته عندما يستعمل الإنسان كل الوسائل والأدوات للضغط

---

1 الغالي غربي، مرجع سابق، ص ص103-105.

2Centre de CordinationIinterarmées

وكذا كل أنواع الإكراه البدني والنفسي لتحقيق الغاية التي يتمنها من أجل الوصول إلى مبتغاه ولقتل روح النضال أو الروح الوطنية في نفوس الأسرى[1].

فاستخدام فرنسا للتعذيب كان ضرورة حتمية وإستراتيجية متبعة من طرف الإدارة الاستعمارية تمكنها من جعل الجزائر فرنسية لأن التخلي عن الجزائر يعتبر جريمة[2]. ركز الفرنسيون في الفترة الممتدة من 1955–1961 على تحديث وسائل التعذيب وتجريبها على الشعب الجزائري حيث كان يعتبر المستعمر هذه الأساليب أكثر من ضرورية والدليل تواجدها في كل مراكز التعذيب عبر الوطن[3].

أ–التعذيب الجسدي

هو تعذيب متعدد الأشكال والتقنيات... حيث استعملت فيه فرنسا كل الأدوات والوسائل ومن بينها[4]:

– التعذيب بالكهرباء

هو الأسلوب الأكثر استعمالا لأنه سهل وأكثر نجاعة حيث غالبا ما يؤد إلى البوح بالمعلومات والتعذيب بالكهرباء هو وسيلة متوفرة في كل مراكز التعذيب التي أقامها الجيش الفرنسي عبر كامل التراب الوطني[5].

---

1 رشيد زبير، **جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1956 – 1962**، "د.ط"، دار الحكمة للنشر والتوزيع 2012، الجزائر، ص 20.

2 المرجع نفسه، ص 20.

3 محمد الصالح الصديق، **كيف ننسى وهذه جرائمهم**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر 2005 ص 142.

4 المرجع نفسه، ص 143.

5 رشيد زبير، مرجع سابق، ص 27.

أما عن كيفية استعمالها كانت تتم ليلا... حيث يتم تمديد المتهم عاريا على طاولة مع تقييد رجلاه ويداه ثم يبلل جسمه بالماء لتعميم التيار الكهربائي عند الرسالة وهناك يسلط التيار على الأعضاء الحساسة من جسم الرجل أو المرأة المعذبة وهي الأذنان، اللسان، الأعضاء التناسلية، النهدان وشدة الآلام تتجاوز كل وصف.

ما يجعل الشخص المعذب يتخبط ويتلوى من صدمة الكهربائية رغم القيود[1]. والطريقة الثانية هي تعريض الجسم كله للتيار الكهربائي بواسطة إدخال الشخص في حوض مملوء بالمياه أو ربطه على سلم حديدي متصل بحوض من المياه ثم يمرر عليه التيار الكهربائي.

لقد كانت كل مراكز الاعتقال الفرنسية تستخدم الكهرباء لتعذيب الجزائريين ... فانتشار هذه التقنية يرجع لمجموعة من الأسباب أهمها:

- سهولة نقل الأجهزة التي توفر الطاقة الكهربائية من مكان إلى آخر.
- إمكانية إخفائها.
- القدرة على التحكم في كميات التيار الواجب نقلها لجسم المشتبه به.
- سهولة الحصول على المعلومات المراد الوصول إليها بسبب الآلام الكثيرة التي يشعر بها المعذبون[2].

- التعذيب والتشويه الجسدي

من أنواع التعذيب الذي سلط على الأسرى هو " التشويه الجسدي لأن جسم الإنسان ومظاهره المكشوفة تعطى لها الأهمية التعذيب الذي كانت تمارسه

1 محمد الصالح الصديق، مرجع سابق، ص 142.

2 الغالي غربي، مرجع سابق، ص 305.

فرنسا إبان الثورة التحريرية صنف من بين أبشع وأشنع الأنواع التي عرفتها الإنسانية في القرن العشرين بل فاقت أيضا كل التصورات.

ب- أنواع التعذيب الجسدي[1]

- تشويه الجسم بالوسائل الحادة أي تمزيق الجسم وتشريح بالأمواس والمسامير وبالآلات الحديدية في الوجه والبطن والظهر، وبعدما كان يقوم عناصر الجيش الفرنسي ممن أوكلت لهم عمليات التعذيب بتنظيف تلك الجراح فيلتهب الجسم ألما لدراجة فقدان الوعي والإغماء لساعات طويلة... ثم يجر إلى الزنزانة ليواصل التألم[2].

- تهرس الأصابع بالمطارق والكماشات وتتواصل عملية التعذيب لتمتد إلى أصابع الرجلين حتى درجة النزيف.

- الكي

كي الأسير بالآلات الحادة الساخنة فتجعله يرتعش ويصرخ بأعلى صوته ويتخبط على الأرض ويقفز صعودا ونزولا والعرق يتصبب منه وهو في حالة إغماء قصوى ويبقى على هذا الحال لساعات طويلة[3].

- التعذيب بالماء

وذلك إما عن طريق المغطس بطرح المعتقل فيه معلق من رجليه فيهوى رأسه ويبقى على هذا الحال إلى أن يغمى عليه وتكرر العملية عدة مرات كما

---

1 محمد قنطاري، **من ملامح المرأة الجزائرية في الثورة**، "د.ط"، دار الفكر والتوزيع، ص 179.

2 الصالح بن أحمد، **التعذيب الفرنسي في الجزائر معتقل قصر الطير**،"د.ط"، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 127.

3 المرجع نفسه، ص 128.

يتم غطس المعذبين بالماء الساخن لمدة زمنية معينة ثم يتم غطسهم في الماء البارد مباشرة الشيء الذي يسبب آلاما لا تطاق[1].

– كما يتم أيضا إدخال أنبوب في فم السجين مع رفع وتيرة ضغط الماء ثم طرحه أرضا أو الضغط عليه بالأرجل ليخرج الماء من جميع منافذ جسمه ومن الطرق الأخرى التي تستخدم فيها المياه كوسيلة للتعذيب غطس رأس السجين في حوض ماء مع الضغط على مؤخرة رأسه لمنعه من استنشاق الهواء وإرغامه على شرب المياه القذرة المتعفنة باستعمال قطعة من الشاش أو السباحة في هذه المياه وإرغام السجناء على تنقيتها من الفضلات[2].

3. أهم نماذج لمراكز الاعتقال والتعذيب

أ– مركز بوربعطاش

بوربعطاش منزل ريفي قديم كان قائما منذ 1930، يقع على مستوى فج يؤدي إلى كل من مرتفعات إباريسن بالقصر وأكفادو مرورا بأدكار، هذا النوع من البرج موجود على مقربة من قرى إعمروشنن ثمري، بوزولام في دوار فينايا (القصر).

بوربعطاش يقصد به الكيلومتر الرابع عشر على الطريق الوطني رقم 12 بجاية – تيزي وزو على عزازقة، هذا المنزل الريفي كان يضمن صيانة الطريق الرابط بين منطقتي القبائل العليا والسفلى، وكان المسؤول المباشر عليها يعيش هناك مع عائلته وكان أخر مسؤول مر به هو "**مزاني والد سي العربي** " ضابط

---

1 أحمد صغري، "**أنواع التعذيب الجسدي الاستعماري في الجزائر خلال الثورة**"، الملتقى المغاربي حول سياسة التعذيب الاستعماري وتداعياته المعاصرة خلال الثورة التحريرية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر 2001، ص 218.

2 الغالي غربي، مرجع سابق، ص 304.

في جيش الحرير الوطني والذي سقط شهيدا، وكان في ذلك الوقت أحد الحائزين على شهادة البكالوريا النادرين في منطقة القبائل.

بعد نشوب حرب التحرير الوطني، تم تعيين المبنى كمركز عسكري وكانت البناية من الحجر، ويقع في مكان استراتيجي وتم اختياره في الأيام الأولى من الحرب، من قبل السلطات العسكرية لأداء دورة المراقبة، وعلى غرار جميع المدارس التي شيدت في المنطقة لا شك أن هذا المنزل قد بني لاستخدامه يوما ما من طرف الجيش الفرنسي، لما كان يتميز به كموقع استراتيجي مطل على جبل إباريسن والغابات المجاورة إلى جانب واد الصومام،[1] كما انه يشرف على الطريق الرئيسي بجاية – عزازقة حيث كانت جميع المركبات خاضعة للمراقبة العسكرية.

وابتداء من عام 1955 كانت حرب التحرير قد اندلعت في كافة مناطق وادي الصومام وكان الجيش الفرنسي قد بدأ في الانتشار في المنطقة، وفي نهاية 1956 امتد جهاز المراقبة للقوات الفرنسية إلى القرى المهيمنة، وبذلك أنهت مخطط التقسيم العسكري الإداري لتصل إلى عدد 456 مركز عسكري تهيمن على منطقة القبائل، مما جعلها خاضعة إلى مراقبة متواصلة.

في بداية عام 1957 خاصة بعد إضراب الطلاب والتجار بلغ العنف ذروته ولقد شرع في عمليات اعتقال واسعة راح ضحيتها ألاف الأشخاص اعتقلوا في بجاية والقصر وسيدي عيش وأقبو، وأميزور وتازمالت صدوق وكذا جميع القرى، وقد تم اقتيادهم إلى بوربعطاش الذي تحول إلى مركز للاعتقال وقد اتخذ اسم "**مركز العبور المؤقت**" للمكتب الثاني (الاستخبارات).

1DjoudiAttoumi,Chroniques des Année de Guerre en Wilaya 3 (Kabylie) 1956 – 1962, Tome 1 , Tome 2, 2éme Edition, Edition RymAttoumi, El flaye, sidi Aiche, Bejaia, p 189.

عمد الجيش الاستعماري الفرنسي إلى استعمال أساليب الاستنطاق والتعذيب، وبعدها بدأت عملية تنظيم بوربعطاش وتوسيعه لمجابهة العدد الهائل من الناس الذين وجهوا إلى هناك وقد وصلت أول مجموعة من المعتقلين في أواخر عام 1956 وكان بمثابة تمرين بالنسبة للجيش وسرعان ما تعرفوا على أولى الدروس في التعذيب والتقتيل من قبل النقيب "**كامبف**" ومساعده الرقيب الأول "**مورفيزون**"والرقيب الأول "**بيغ**".

إن أغلب الذين وضعوا إقدامهم في بوربعطاش لم يخرجوا منه سالمين على مختلف أنواع التعذيب كتعذيب العجلة والصليب وعذاب الهيليكوبتر...الخ، علما أن مهمة هذا المركز الأساسية هي انتزاع الاعترافات من المعتقلين والقضاء عليهم بطريقة جهنمية ، ويعتبر جنود مركز بوربعطاش في أغلب الأحيان معفيين من المشاركة في مختلف العمليات العسكرية كالتمشيط والكمائن يعني أن مهمتهم تتمثل في استقبال الطرود البشرية الموجهة إليهم من مختلف المناطق وليس هناك معايير معينة لاختيار من سيوجهون إلى مركز بوربعطاش من السكان الأصليين والمعنيون هم كل مشتبه فيه والمضربون، الذين القي عليهم القبض أثناء الغارات وأسرى جيش التحرير الوطني، وأيضا كان هناك الطلاب والتجار والفالحون والنساء والشيوخ وحتى الأطفال، مجموع حوالي 700 معتقل وكل هؤلاء تعرضوا للتعذيب بشكل منظم ثم الإعدام دون محاكمة، والمكان جد مناسب وملائم للجلادين إذ يتوفر على فضاء شاسع يسمح بإخفاء جثث القتلى أما من وراء هضبة تطل على غابة هناك، وإما في ميدان شاسع هناك بالقرب من الثكنة، وقد كان النقيب Campf يأمر شخصيا بحفر قبورهم بأنفسهم والجلادون كانوا يأخذون مقاسات القبور أمام أعين الضحايا إمعانا في تعذيبهم نفسيا قبل القضاء عليهم بعد ذلك.

ولقد غرس النقيب **كامبف** ومساعده الرقيب الأول **Mervision** كاختصاصيين في التعذيب والقتل فقد بات معروفا لدى الجميع أن كل الذين يرمون على أيديهما محكوم عليهم بالموت مسبقا.

والمركز هو عبارة عن مبنى يتكون أساسا من مكتبين ومسكن واحد لرئيس المصلحة وفي أسفله قبو من حوالي خمسين مترا مربعا، كان يستعمل كمخزن للمعدات وغيرها، وقد قام المستعمر بتوسيعه إلى أقسام متعددة لإنشاء بعض المكاتب للنقيب **كامبف** ومساعديه، وغير ذلك من المرافق مثل المطبخ...إلخ. وأهم مكان يتمثل في تهيئة القبو إلى قاعة للتعذيب، تم تثبيت حدائد على طول الجدران يعلق عليها الضحايا، فضلا عن حلقات وروافد من حديد إلى جانب الزنزانات لحبس السجناء، ولسوء حظ النقيب **كامبف** والرقيب الأول **مورفيزون** والرقيب **بيغ**وكل الجيش الاستعماري الفرنسي، أن بعض المعتقلين نجوا من الموت وتم تحويلهم إلى (تورنو)، وهو خلاف لتقاليد ذلك المنزل وبذلك كانوا شهود على ما إرتكبه الاستعمار الهمجي.

من الناجين من مركز التعذيب بوربعطاش:

* محمد غانم. *إغروادا موهوب.
*كرطوط أرزقي. *كرطوط حمزة.
* مصطفاي توفيق. *باجو محمد العيد.

* ثمانية نساء من إعمروشن أطلق سراحهن بعد تدخل السيدة (مورفيزون).

ب- مركز التعذيب مزرعة عبادي ببجاية بالقرب من المطار

يتواجد ببلدية بجاية مركز للتعذيب وذلك بالقرب من المطار وهي "**مزرعة عبادي**"، والتي كانت تستعملها مصالح الاستخبارات كمقر لها ومكانا مثاليا للجلادين ممارسي التعذيب تحمل جميع المواصفات ومزايا قلما تجدها في

أماكن أخرى، مثل القرب من المدينة وسعة فضاء أقبية الخمر التي تمتع الضباط الذين استعانوا بها كزنزانات لاستقبال السجناء، مدنيين أو مجاهدين، في ظروف مؤسفة مثيرة للاشمئزاز[1].

أعتقل في هذا المركز العديد من إطارات جيش التحرير الوطني منهم "**النقيب أوداك أعراب**" و"**المرشح بقطاش مدني**" و"**واري العربي**"...

4. أشهر ممارسي التعذيب

أ- المساعد مورفيزون

كان مورفيزون تابعا لسلاح اللفيف الأجنبي صاحب الأربعين سنة، كان يهيمن وبشكل كلي على مركز بوربعطاش، زرع الرعب في هذا المركز إلى غاية 05 جوان 1961 تاريخ اختفائه، لأنه كان أحد الذين وقفوا مع الجنيرالات شال سلان لمحاولة الانقلاب المشهور ضد الجنيرال ديغوول.

عرف مورفيزون بقسوة قلبه، فكان تواقا للتعذيب والقتل وإذلال المعتقلين، بمختلف الطرق، والدليل على أن من ساعفهم الحظ فقط هم من نجوا من بطشه وخرجوا أحياء من بوربعطاش.

ومثال هذا النساء الثمانية اللواتي اعتقلن، تحت إشراف مورفيزون أثناء غارة على قرية أعمروشن، والذي تفنن هذا الأخير في تعذيبهن، وبعد تدخل زوجته التي كان لا يرد لها طلب، تم إطلاق سراحهن وهن من قصصن ونقلن بشجاعة ما يتعرض له المعتقلين على يد هذا السفاح[2].

1 DjoudiAttoumi, op.cit .,p 284.

2 I bid,p195.

ب- النقيب كامبف

النقيب كامبف مثله مثل نائبه مورفيزون، عرف بميوله الدموي فقد كان متعودا على إراقة دماء المعتقلين بكل برودة، وكان دائما يلهث وراء السجناء يبحث عن أي مؤشر أو سبب لقتلهم. النقيب كامبف كان أنموذج الجلاد خبير، يُسير مركز التعذيب لبوربعطاش بيد من حديد، وبكل وحشية ويُقدَّرُ عدد الذين لقوا حتفهم على يده بحوالي 400 ضحية[1].

اعتاد النقيب كامبف على تعذيب المعتقلين في ساعات متأخرة من الليل مستعملا في ذلك أقصى أنواع التعذيب دون أي رحمة أو شفقة، وكان المعتقلون إذا استدعى كامبف أحدًا منهم يبدؤون مباشرة في قراءة دعاء الميت ليقينهم التام أن هذا المعتقل سيعذب حتى الموت.

5. أساليب التعذيب من خلال الشهادات الحية

في تقرير للناحية الرابعة من المنطقة الثالثة، والمؤرخ بشهر جوان 1960: يوم 60/06/03: سعداوي تاسعديت من قرية إبو يوسفن، دوار إيجر، أم لمسؤول النظام، قتلت في بيتها بواسطة طلقات رشاش أطلقها أحد القوم الذي كان مختبأ داخل البيت بأمل إلقاء القبض على ابنها.

حسب نفس المصدر فإن عددا من النساء قد لاقين حتفهن تحت القصف الاستعماري، يتعلق الأمر بـ: حاريش فروجة من قرية الساحل، وفريات زهرة من قرية الساحل، وبارا زهرة قرية الساحل، وحمزة جوهرة قرية الساحل، وحمديت تاسعديت قرية الساحل، وحمادوش فاطمة من آيت صالح، ومعوش وردية من آيت فراش، وحيمن فروجة منبوزقان، وعبدي ويزة من آيت سيدي عمار، أما في الناحية الرابعة من المنطقة الثالثة 1961.

1 DjoudiAttoumi, op.cit , P 130.

في مشتراس...قتلت امرأة حامل في سيدي علي موسى شنقا، وفي الناحية الثالثة من المنطقة الثالثة: نوفمبر 1960. وبأمر من الضابط بريسونBresson تعرضت خمس نساء متهمات بالاتصال بجيش التحرير للتعذيب الشنيع والقتل من قبل الجنود الفرنسيين. أما في قرية بوزقان، دوار أكفادو، قام الجنود الفرنسيون بدفن امرأة وهي حية. يتعلق الأمر بالسيدة علي شريف تاسعديت البالغة من العمر 23 سنة وهي أم لطفلين. وفي دوار بني دوالة ألقي بامرأة داخل بئر وهي محملة بكيس من الرمل على ظهرها، وكان هذا أمام أنظار الملأ[1]. أما تقرير[2] الناحية الثالثة من المنطقة الثالثة 1961: في يوم 61/04/20 تعرض كل من حاميداني آكلي 55 سنة، وابنه محند25 سنة بقرية تازمالت بلدية تيزي وزو للتعذيب وذلك بحضور عائلتيهما.

ولأن العنصر النسوي كان فعالا أيضا في مسار الثورة التحريرية... ففي سيدي عيش النساء شاركن أيضا في الجهاد ومختلف العمليات بطرق عديدة. فحنيفة العربي الملقبة بفوفا المولودة في 18 جانفي 1928 في القصر، التي تعد واحدة من بين هاته النسوة اللواتي شاركت في الثورة ومددن يد العون للمجاهدين رغم عدم التحاقهن بالجبال...، فوفا ترعرعت وسط عائلة غنية. الأمر الذي مكنها من مزاولة دراستها إلى حين أصبحت قابلة تعمل في إحدى المراكز الطبية وتعلم أن زوجها كان يعمل مع المجاهدين، أصبحت هي أيضا تساهم في الثورة حيث تمثل دورها في تدعيم المجاهدين بالأدوية حيث كانت شغل الفراغ في وصفات الأدوية لتضيف لها كل أنواع الأدوية التي كان المجاهدين في أمس الحاجة لها، دورها لم يتوقف عند هذا الحد بل كانت

1 - TEGUIA, Mohamed; L'Algérie en guerre. OP; p.328.
2 - AKLI, Mohandas; Si Mohand Said racontaAmghar. Le colonel Mohan Oulhadj. Le SAVOIR? 2010. 243P, p.184.

تشارك رفقة مجموعة من النساء على غرار مليكة عمروش، ونعيمة يحي شريف، وسكينة كيساس، وكذا دوجة أخت قاسي زواغي في خياطة الملابس للمجاهدين وإيصال الرسائل لهم وبالإضافة إلى نقل بعض الأسلحة صغيرة الحجم.[1]فدور هذه المجموعة من النساء تعدى كل الوصف حتى وصل الأمر بإحداهن حرق ابنتها لشراء الدواء لمجاهدين.

وهي عكس شهودنا السابقتين تم القبض على والدها وزوجها وتحويلهما إلى مركز بوربعطاش أين تعرضا لمختلف أنواع التعذيب وأبشعها من أجل إرغامهما على ذكر معلومات تخص الثورة والمجاهدين في ذلك المركز تركوا دون أكل وماء تقول فوفا. كان التعذيب في الليل في ساعات متأخرة في ذلك الوقت كانت تبدأ معاناة أبيها وزوجها مع التعذيب حيث تمَّ حرق جسديهما وبعدها مباشرة كانا يوضعان في حوض من المياه وهو ما كان يضاعف آلامهما حسبها التعذيب كان يستمر بساعات طويلة حتى طلوع الفجر. وفي سنة 1957 تم إلقاء القبض عليها بعد وشاية سائق أبيها لها. أدركت حنيفة في ذلك الوقت أنّ ما كانت تسمع له عن طرق التعذيب وبشاعتها لا يعكس واحد بالمائة من ما يعيشه السجين.

سماع الروايات أو شهادات من خرج حيا من هذا المركز شيء والتعرض له شيء آخر تماما تقول لقد تعرضت لكل أنواع التعذيب دون شفقة أو رحمة من طرف عناصر الجيش الفرنسي كان التعذيب لا يتوقف أبدا وفي كثير من الأحيان كنت أفقد الوعي من شدة الألم ورغم هذا لم يرحموني بل كانوا يلقون بي في حوض للمياه لأستفيق لكي يواصلوا مهمتهم، حتى عندما كنت أوضع

1 **حنيفة العربي الملقبة بفوفا**، مواليد 1/18/ 1928 بالقصر، قابلة بمنطقة القصر، حوار أجرته معها رزقي منال يوم 29 جوان 2020 ببجاية.

في زنزانتي لم أكن أرتاح لأني طوال الوقت كنت أتألم فجسدي كله حرق وحتى سماع أصوات الصراخ بفعل تعذيب باقي المعتقلين كانت تزيد من ألمي[1].

هكذا إذن يعتبر اعتقال الزوجة أو غيرها من القريبات وسيلة للضغط على المجاهدين. إن لم يدفع هذا الاعتقال بالمجاهد ليسلم نفسه فعلى الأقل يرهق نفسيا. من هنا يتضح لنا مغزى القول الشهير الذي وصلنا عن العقيد عميروش عند سماعه نبأ وفاة زوجته: "**الحمد لله الذي خلصني من الضرس التي كانت تؤلمني**". نعم، فالموت ليس أشد ما يخافه المجاهد ولا زوجته. هناك ما هو أسوأ من الموت: أن تسقط المرأة حية بين مخالب المستعمر. هذا الاعتقال سيكون مصحوبا بالكثير من الويلات. فالمرأة ستحال على الاستنطاق، وهذا ما يعني أنها ستوضع أمام خيارين أحلاهما مر: إما أن تبدي تعاونا مع الإدارة الاستعمارية، فيكون مصيرها مصير الخونة، وإما أن تتعرض لمختلف أشكال التعذيب، وهو ما تختاره النساء في أغلب الحالات.

وعن شهادة دباج مالحة "**نا يمينة ألقي عليها القبض مرتين، كانت أكبرنا سنا فكانت تسهر علينا**" دباج مالحة. "**ابنة عمي وزنة قتلت تحت التعذيب. عمتها الحركية هي التي ألقت عليها القبض وتولت تعذيبها واستنطاقها حتى تخبر عن زوجها. عندما كانت تحتضر أحطنا بها نحن الأربعة: أنا، الحاجة تركية، وردية ويما فروجة**"، وتضيف مجاهدة أخرى: "**جردوني من كل ثيابي لتفتيشي وذلك بحضور مترجم من قريتي. كنت جد خجولة من حضوره أكثر من خجلي من تواجد الفرنسيين**"[2].

---

1 المجاهدة حنيفة العربي، الحوار السابق.

2 مليكة القورصو، يسمينة سعودي، وبناجي جارية، **الجزائريات أثناء حرب التحرير الوطنية مواقف ومسارات (1954 -1962)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة

6. آثار التعذيب وموقف السلطات الفرنسية منه

أ- آثار التعذيب

تسببت آلة التعذيب في تأثيرات عميقة سواء على الجانبين الجسدي أو النفسي، إلا أن الآثار النفسية كانت أعمق وذلك ما يتجلى عند استذكار الضحايا لمعاناتهم، وهنا تستذكرني شهادة المسبلة "**ساسي يمينة** "من قرية آية ايفتتميزرانة:

* ذات يوم دخل بعض الجنود لمنزلي فأخذت فأسا وطردتهم البقاء لوحدك أمر خطير، كل يوم يخرجوننا للخارج نبقى لساعات تحت الشمس والمطر يشتموننا ويضربوننا والأطفال يغرونهم بقطع الحلوى للكلام عن المجاهدين لكنهم كانوا واعين ولم يتكلموا، قتلوا الكثير، قاموا بدفن شخص حيا في مكان يدعى" **تازرارت**" وقاموا بإحراق منزلي ثلاث مرات كما تم تجميع القرية في نقطة واحدة فنحن سكان آية سعيد أخرجنا إلى مكان يدعى" **أخندوق**" ذات يوم أخذوا كل الرجال للسجن والنساء أقفل عليهن في منزل" **تازقاtazga**" وتركونا بالداخل حتى كسرنا الباب وخرجنا، هناك رجل في قرية "**تيزي نبوعلي**" سلطت عليه الكلاب فنهشت لحمه، ثم هجرنا لاحقا لقريه أزروبار المجاورة أين زادت المعاناة وكانوا يخرجوننا للتجمع في حقل شاسع كان يدعى" **تمازيرت أوعباح**" وفوقنا برج مراقبة كان موجودا فوق قمة جبل" **أزرو**" كنا ندعوه" **يتاغاريط**" وكان يشرف على كل المنطقة – تنهدت ثم اكملت – سجنت مع مسبلات اخريات في زريبة للحيوانات لمدة أسبوع، ثم أخذوني إلى هذا البرج أين ضربني دركي فوق رأسي وكنت سأقع من حافة الجبل ويقضي علي، أما نساء المجاهدين فتم

الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الآمال للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، نوفمبر 2016، ص ص 18- 19.

تعريتهن وعلقت ارجلهن وأيديهن وهناك من تعرضت للاغتصاب، إحداهن كانوا يخرجونها عارية للقرية حتى تهرب مطالبين إياها اللحاق بأولادها ليقتلوها فكنت أردها للداخل، أحيانا يأخذوننا نحن النساء للعمل في غابة ميزرانة للتحطيب والتسييج لعزل القرية... اتخذوا منزلا كسجن بها بقينا ثمانية أو تسعة أيام ثم أطلقوا سراحنا وتبعونا بالرصاص حتى دخلنا منازلنا لحسن الحظ لم نصب، مرة أخرى سجنت في خيمة فمرت علي امرأتان قالت إحداهما للأخرى لا تنظري إليها وإلا وضعوك معها لقد كنا منبوذين، ثم اتصلت بي إحدى المسبلات قائلة إن المجاهدين سيهربونك فرفضت خوفا على أمي وإخوتي من أن يقتلوا، بقيت هناك لمدة عام ثم اطلقوا سراحي، صبرت على العذاب والكهرباء، والكثير من النساء اغتصبن حتى من طرف المجاهدين أنفسهم هكذا هي الحرب – تقول المجاهدة – كما هنالك سجن آخر بتيقزيرت عند الآثار الرومانية اتخذ لاستنطاق الرجال والنساء، أخذت مرة إليه"[1].

وفي التعذيب والقمع تقول كلة كروي: "**في شتاء 1958 وقع اشتباك عنيف قتل فيه حتى الأطفال...كانت هناك امرأة تحمل طفلة في السنة من عمرها، قتلت الأم وجرحت الطفلة في بطنها، أخذتها امرأة أعطتها الحليب فخرج من جرحها وماتت" شابحة" كان عمر شقيقة زوجي خمس سنوات عندما ماتت من شدة الهلع الذي تسببه سقوط قذيفة" سكورة آيت احمد. "حماة أخي أدخلت إلى بيت حيث عذبت وعلقت، أرسلت على ظهر دابة وهي عارية، لم نعرف عنها أي شيء فيما بعد" عيني دالي. "في تاندلست أربع سبع نساء**

1 **ساسي يمينة**، ولدت في 1930 بقرية آيتايفتنميزرانة مسبلة كانت تتولى جمع التبرعات ونقل الرسائل والمؤن للمجاهدين مقابلة أجرتها جارية بن ناجي في 04ماي .2020.

وطفلين لأنهن رفضن الانتخاب. وفي آيت زلال أحرقت 8 نساء وهي حية"[1]، بينما تضيف شابحة "عندما قتل المجاهد شريف آيت بشير قامت أمه بجمع مخه ووضعته في قطعة قماش ليدفن معه" وردية ساسي. "أتذكر كيف قتل لونيس اعمر في قريتنا. ضربوه ثم حملوه إلى بيته ليقتل أمام أهله. ربطوه وأمره الحركي علي الأسود أن يدير ظهره ثم رماه برصاصة، رأيت الدخان يخرج من ظهره، سقط على ركبة ثم على الأخرى، وبما أن الجيش لم يغادر المكان لمدة ثلاثة أيام فقد منع من الدفن إلى درجة أن القطط بدأت تحوم حول جثته، وجدته تحرسه ليلا ونهارا. بعد رحيل الجيش بدأنا في الدفن. كانت المواشي كلها مقتولة، لم ندر أندفن الرجال أم المواشي" [2].

أما عندما يتعلق الأمر بافتكاك المعلومات لم تكن الإدارة الاستعمارية تفرق بين رجل وامرأة، فتقول وردية: "**تعرضت لمختلف أشكال التعذيب لمدة ساعتين فقدت على إثرهما وعيي، وحتى أستفيق قاموا بدق مسمار في رجلي**"[3].

من خلال شهادات الرجال والنساء يبدو أن المرأة أكثر تحملا للألم، وأكثر صبرا وثباتا، إذ نادرا ما تضعف وتدلي بمعلومات للإدارة. يقول المجاهد يوسف بلقاسمي: "**لن أنسى أبدا صورة ججيقة ناث غازي في المحتشد وهي محروقة بالشمع من قمة رأسها إلى أخمص قدميها، في بعض الأماكن بلغت الحروق درجة ظهور العظام خاصة في مرفقيها. رغم ذلك لم تنبس بأية معلومة. بعد إطلاق سراحها جاءت إلينا وأمام أنظارنا بدأت تجرد نفسها من الثياب. حاول أحدنا منعها إلا أنها أصرت قائلة: لا يهمني أن تروني عارية فقد رآني الجنود**

1 مليكة القورصو وآخرون، المرجع السابق، ص222.

2 المرجع نفسه، ص 217.

3 المرجع نفسه، ص 220.

الفرنسيون كلهم. أقسم أن تروا ما فعلوا بي من تعذيب. حتى والدتي أحرق لسانها وأذنيها بعدما رفضت تقديم معلومات عني"[1].

بينما تقف كحلال علجية عن طريقة تعذيبها وتقول: "**في اليوم الأول من اعتقالي أدخلوني في زنزانة توجد بها سجينة، كانت هناك فضلات ينبعث منها الدود. في التاسعة صباحا سمعت صوت جدي الذي جاء يبحث عني، أنكروا وجودي. ثم أخذوني إلى قاعة التعذيب. في إحدى الزوايا كانت هناك امرأة مغطاة. بدءوا يشغلون علي الكهرباء ويجرعوني ماء القريزيل. حاولوا إجباري على الاعتراف بأني أحمل السلال والقفف فأنكرت ذلك. في اليوم الموالي أمروني بنزع ثيابي وربطوني في لوحة على الأرض. سدوا أنفي وأخذوا يفرغون ماء الصابون والقريزيل في فمي، وكلما امتلأ بطني يصعد أحدهم فوقه فيخرج الماء من كل مكان. عاودوا الكرة ثلاث مرات، وفي كل مرة يحاولون إجباري على الاعتراف بأنني أحمل السلاح، إلى أن جاءت السيدة ميراش وأخبرتهم بأنني لا علاقة لي بالتهم الموجهة إلى وبأنني مجرد صبية تعتني ببنتيها فأوقفوا التعذيب... كنت أرى فاطمة ثاعباست وهي ترتجف من شدة التيار الكهربائي، وجاءوا برجل جردوه من ثيابه وربطوه باللوحة وأخذوا في تعذيبه ثم أخرجوه"** [2].

بينما دباج مالحة تقف عند معاناتها النفسية إلى ما بعد الاستقلال فيما يخص مادة القريزيل، وتقول: "**سجنت في مركز الدرك بثلاثاء تيزي راشد، منذ ذلك الحين إلى اليوم لم تدخل بيتي مادة القريزيل بعدما شبعت منها. جردوني من ثيابي، الكهرباء في كل المواضع، الله تعالى أمسك ألسنتنا ولم نخبر عن**

1 مليكة القورصو وآخرون، المرجع السابق، ص 220.

2 المرجع نفسه، ص222.

أحد. كنا نقضي حاجتنا في المكان نفسه. علقوني بعصا خلف ركبتي. أحد القوم كان يقول لي: الفلاقة يحبونك، قولي لنا أسماءهم"[1].

أما كلة مروي تضيف: "**سجنت أم زوجي لمدة شهر، تعرضت خلاله لمختلف أشكال التعذيب قصد استنطاقها عن مكان تواجد ابنها. تظاهرت بالجنون، إذ وضعوا أمامها مسدسا فأخذته وهي تقول: أنا جائعة سآكل هذا الخبز. فظنوا أنها فعلا مجنونة فأطلقوا سراحها" سكورة آيت احمد. "في ثكنة مقلع اعتقل الكابتن شنايدر امرأة مدة 22 يوما، عندما أطلق سراحها لم تكن تستطيع الحركة إلا بمساعدة نساء القرية. لقد تركت فوق قارورات مكسرة لمدة أربعة أيام"**.[2]

هذه هي فرنسا في الجزائر: قتل وإفساد وتعذيب واغتصاب لمخلوقات ضعيفة. ولو عرفت النساء واقعا مغايرا لتحدثت عنه بكل عفوية. إذا تركنا هذه الحقائق التاريخية تزول وترحل مع أصحابها فسيأتي يوم لا تجد فيه الأجيال القادمة سوى المدارس التي شيدها الاستعمار وهم يسعون الآن لترميمها، عندئذ يقول الشباب: "**ليت فرنسا تعود يوما**".

يقول السيد **بوعلام بن خلاط** تم وضعي في الزنزانة وتم إعادة استجوابي من جديد وتعذيبي بالضرب المبرح بالمقبض الحديدي ووضعي منشفة مبللة في فمي، وبقيت مدة ستة أيام بدون أكل وكنت قد انتفخ جسمي من الضرب والبرد في الزنزانة تحت الأرض، وبعدها تم إطلاق سراحي مع ورقة فيها وقف التنفيذ وعدم مغادرة مقر سكني... وفي يوم من الأيام وأنا أمشي بالشارع

1 مليكة القورصو وآخرون، مرجع سابق، ص 221.

2 المرجع نفسه، ص 222.

لملاقاة صديق ليأخذني ليبتني عنده بعد أن قضيت مدة عشرين يوم بألمانيا، إذ بدورية التفتيش تستوقفني وتطلب أوراقي وتسألني أين أعمل، فقلت لهم أبحث عن عمل، وهنا اشتبهوا بي وتم توقيفي، وهنا ذقت أشد أنواع العذاب وبعثوني إلى مرسيليا وعذبت هناك وتم إحراقي وتقطيع لحمي و... هنا انهمرت عيناه بالبكاء لأنه لم يرد تكملة طريقة التعذيب، وعدم إيجاد الكلمات المناسبة لإيصال الرسالة لي، وطريقة التعذيب التي يود الحديث عنها هي والتي تمت بالتعدي على شرفه[1].

تقول السيدة باية إجنادن: حرم مجاهد وهي مجاهدة وزوجة شهيد: تضيف إلى حالات التعذيب في يوم من الأيام لما كنا في منطقة إغيل أمسد جاءت القوات الاستعمارية تبحث عن المجاهدين ولما لم يجد أحد، سوي شيخ طاعن في السن وأخر مريض ونحيف أخذوا وبدأ بتعذيب "**لحسين أوحيرا**" أمام الملاءة، وذلك بتقطيع عضوه التناسلي بالكلابة، حتى غرق في دمه ومات[2].

ورغم كل ما اقترفته فرنسا من جرائم في الجزائر سارعت للتملص من مسؤوليتها ولتفادي مساءلة الجيش أعلنت عن قانون العفو العام عن كل الأعمال المرتكبة خلال عمليات حفظ النظام بدأ بقرار 22 مارس 1962. الذي جدد في 16 جويلية 1964، ثم في 24 جويلية 1968 و7 جويلية 1974، ثم في نوفمبر 1982، وهذا العفو أعقبه نسيان منظم حال دون البحث

---

1 سهيلة بن خلاط، **الرماة السنغاليون في ذاكرة الجزائريين 1945-1962**، رسالة ماجستير في تخصص التاريخ المعاصر، اشراف شريف خالد صابر، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2018/2017، جامعة الجزائر2، ص ص103-104.

2 سهيلة بن خلاط، المرجع السابق، ص 107.

عن الحقيقة، وانتهى الأمر بالدولة الفرنسية بقبول فكرة حرب الجزائري في 1999 [1].

خاتمة

إن الجرائم التي ارتكبتها القوات الفرنسية في حق الجزائريين لا يمكن لأي كان أن يصفها مهما بلغت فصاحته، لأنه وببساطة فلن تجد العبارات التي تفي الغرض في وصف فظاعة وبشاعة هذه الجرائم، فإلى جانب تفننها في التعذيب الجسدي للجزائريين رافقته بترهيب نفسي فضيع وكلاهما أخطر من الأخر، فالتعذيب الجسدي يترك أثاره بالضحية، بالتشويه أو الإعاقة. ولكن ألامه تنتهي بعد فترة قصيرة وبانتهاء السبب المحدث عنه. أما ألام العذاب النفسي، فتبقى ما بقيت الذاكرة تسترجع تلك الذكريات الأليمة وتبقى كلمة التعذيب ليست ككل الكلمات، فبسماعها تقشعر الأبدان وتشمئز النفوس فهي أقبح الكلمات على الإطلاق.

1 كلود ليوزووجوزيتليوزو، **العنف الاستعماري، حرب الجزائر من أجل الذاكرة الجماعية**، تر: مراد أعراب، العنف والتعذيب والاستعمار تحت إشراف كلود ليوزو، دار القصبة للنشر، 2007، ص190.

المحور الثالث

ملف الذاكرة في السياستين الجزائرية والفرنسية

من الحرب إلى التجاذبات السياسية

مجازر8 ماي 1945: دراسة في الإحصائيات العسكرية الفرنسية

✍أ.د/ إسعد لهلالي
جامعة سطيف 02

الملخص

لا يمكن لأي باحث في تاريخ الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي أن يؤرخ للمرحلة دون تدوين تلك المجازر التي وقعت في شهر ماي 1945، وتعتبر من أبرز الجرائم التي ارتكبت في حق الجزائريين رغم أنها حدثت عقب نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة ومن طرف كان منتصرا في الحرب، ولكن أغلب الباحثين يركزون على الوقائع والأسباب والنتائج من مصادر مختلفة سواء المكتوبة أو الشفوية، غير أن القضية الأساسية والجوهرية في تلك الجريمة هي الدور العسكري في إبادة الجزائريين وإلى اليوم لدينا القليل فقط من المعلومات والوثائق التي تتحدث عن دور الجيش في عملية الإبادة، وعليه فالسؤال الجوهري في هذا البحث يدور حول سبب التواجد المكثف للقوات الفرنسية وعددها، وطبيعة مشاركتها في عملية الابادة.

مقدمة

رغم ما كتب عن مجازر شهر ماي 1945 إلا أنّ الموضوع لا زال يخفي الكثير من الحقائق، والدليل هو الأرشيف، ولا ننكر دور الشهادة الشفوية لكنها تبقى غير كافية خاصة ما تعلق بالإحصائيات العسكرية التي دونت في التقارير العسكرية الفرنسية وبدقة. عكس ما وجدناه في الشهادات حيث تجد أرقاما تقريبية وربما بعيدة عن الواقع بحكم الخوف وتأثير الجانب العاطفي عند كل من عايش الأحداث، فالوثائق القليلة التي تحصلنا عليها من أرشفات فرنسية

أو وجدناها في كتابات باحثين تبين القوة العددية للقوات العسكرية الفرنسية، وهنا من حقنا طرح الكثير من التساؤلات التي تتعمق في أسباب هذا التواجد المكثف بل والعمليات السريعة والحاسمة برا وجوا وحتى بحرا.

إن هذه المرحلة الأليمة من تاريخنا لا تدع أي مجال للشك في النية المباشرة للاحتلال الفرنسي في إبادة الجزائريين، خاصة مع انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية ومعهم فرنسا، وبالتالي فرغم مشاركة باحثين فرنسيين معنا وتأكيدهم على فظاعة الجريمة لكن الوثائق التي استعملوها قليلة جدا في نعت الجريمة، لأننا متيقنون أن هناك الكثير من الوثائق والتي هي تقارير مختلفة لكنها غير متاحة للباحثين، وعليه فإن الباحث يجد صعوبة في التعمق في الوقائع وتحليلها ويجد نفسه أمام نفس الأحداث بل وتتكرر في أغلب الكتابات.

والحقيقة أن دراسة الإحصائيات العسكرية تبقى شاهدا مهما على دور القوات العسكرية الفرنسية في الجريمة التي ارتكبت في شهر ماي 1945، وهي للأسف لم تكن فرنسية فقط بل حتى من دول كبرى في ذلك الوقت خاصة الطيران، وحتى الوثائق حول هذا الجانب قليلة جدا، وتبقى التقارير التي تخص عدد رجال الدرك والشرطة ودور الطيران الحربي، وكذا البحرية إلى جانب الأسلحة التي استرجعتها القوات الفرنسية من الأهالي والتي تمثل أكثر من تساؤل حول أرقامها ومصدرها، وأيضا من خلال الشهادات الشفوية. **فلماذا شاركت القوات العسكرية وبقوة في عملية الإبادة؟ ما هي التشكيلات التي شاركت ودورها المخزي في مجازر 8 ماي 1945؟**

1. الحالة العددية للشرطة في الجزائر[1]

أ – الأمن العام

– 48 محافظ للاستعلامات العامة

الشرطة القضائية:

- 25 مفتش ضابط الشرطة القضائية
- 85 مفتش الأمن العام
- 40 مساعد الأمن العام

الاستعلامات العامة:

- 9 مفتش ضابط الشرطة القضائية
- 169 مفتش الاستعلامات العامة
- 34 مساعد خاص
- 30 معاون

ب - شرطة الدولـة

- 82 محافظ
- 6 قائد حراس الأمن
- 31 ضابط الأمن
- 49 أمناء ضباط الشرطة
- 14 أمناء رئيسيين
- 188 أمناء
- 3 مفتش الأقسام
- 7 مفتش نائب رئيس القسم
- 90
- 61 مساعد الرئيس
- 268 مساعد
- 2713 حراس أمن

- 366 مساعد خاص
- 10
- 45 مساعد معاون

المجمـوع: 3933

2. الحالة الفعلية للدرك (الجند رمة) في الجزائر

العدد الفعلي (الموجود) في 01 جوان 1945[2]

أ- عمـالة الجزائر

	الأوروبيون		المسلمون
- الجزائر	116	+	15
- تيزي وزو	65	+	14
- البويرة	52	+	11
-البليدة	86	+	12
- أفرفيل	41	+	09
- المدية	27	+	05
- أورليانس فيل	56	+	11
	433	+	77

ب- عمـالة وهران

- فصيلة وهران	101 +	12
-عين تموشنت	**33+**	**6**
- تلمسان	83 +	10
- معسكر	65 +	13
- مستغانم	37 +	7

– غليزان	7 + 35
– تيارت	10 + 51
	78 +477

ج– عمالة قسنطينة

- فصيلة قسنطينة	12 +111
- عنابة	8 +45
- سكيكدة	11 +63
- قالمة	8 + 46
- سوق أهراس	9 +71
– سطيف	16 + 79
– بجاية	11 +52
– باتنة	12 + 65
	87+ 532

المجموع العام

الأوروبيون: 1.452

المسلمون: 242

المجموع: 1.694

3. مشاركة القوات البحرية في أحداث ماي 1945[3]

- **في الأرض**

- فوج من البحرية 10 ماي للمساعدة في أوقاس وسقط في كمين
- 1 قتيل – جريح
- القتلى الأهالي :4

- **في البحر**

9 إلى 19 ماي: 10 طلقات

طلقات على القرى المرئية

- من 1 إلى 23 طلقة على عليوان سعيد (ناحية أوقاس 10 ماي)
- من 1 إلى 30 طلقة على بني حافن في 13 ماي.
- من 1إلى 74 طلقة على أقمور في 14 ماي، وقد تركوا الفرصة لإخلاء السكان ثم استأنفوا القصف. عدد الضحايا غير معروف، وقد هرب السكان منذ الطلقة الأولى.

على الحركة

من 2 إلى 11 ماي للخروج من بجاية وطلقات لتفريق الحركة

طلقات تخويفية (تحذيرية)

5 طلقات تقريبا في الهواء

تدخل الطيران:

الطيران شارك بتحليق تخويفي، وأطلقت بعض النابل على دواوير الأكثر أهمية، وطلقات بالرشاش لتغطية الفرق العسكرية التي تحاصر الدواوير والقرى خاصة قالمة.

عدد الطيران [4]

- 12 طائرة مقنبلة من نوع A24 بقنابل تزن ما بين 40- 90 كغ
- 12 طائرة مقنبلة متوسطة من نوع B26 انطلاقا من قاعدة الجديدة.
- 16 طائرة من نوع JV52 ذات رشاشة طاقتها 4000 خرطوشة .
- 61 طائرة من نوع B26 .
- 04 طائرات من نوع داكوتا البريطانية لمهمات استطلاعية.

- 06 طائرات من نوع P.39 انطلاقا من قاعدة الرغاية .

مدة القصف

15 يوم، ومعدل الغارات في اليوم 300 غارة، فقد قامت 18 طائرة يوم 14 ماي بقنبلة قالمة، سوق أهراس ب 150 قنبلة تزن كل واحدة ما بين 50-100 كغ حسب تصريح الجنرال (JuiN).

طيران النقل

- 12 طائرة من نوع B26 انطلاقا من قاعدة الجديدة .
- 03 طائرات من نوع JV52.
- 07 طائرات من نوع Wellington انطلاقا من مراكش.
- 04 طائرات من نوع Dakota البريطانية
- 02 طائرتان من نوع 45 (leo)
- 03 طائرات من نوع 52. jv

الطيران الأجنبي المساعد لفرنسا

- 04 طائرات من نوع داكوتا قامت بمهمة عسكرية واحدة
- 02 طائرتين من نوع (18 lookeed) قامت بعملية عسكرية واحدة .
- 01 طائرة من نوع (60 .LOOKEED C) قامت بعملية عسكرية واحدة.
- 01 طائرة من نوع 52 JV.

مجموع الطيران

150 طائرة شاركت في قمع الانتفاضة الشعبية، وهذا نقلا عن المجلة الأمريكية "**the stars and stripes**" الصادرة في 31 ماي 1945، قامت بقصف: ميلة، خنشلة، سطيف، العلمة، عزابة، عين الكبيرة، وفيباس.

4. الأسلحة المسترجعة من طرف الجيش [5]

- خراطة: 500 سلاح ناري (من بنادق صيد).
- قالمة: 35 بندقية
- شمال سطيف: 941 بندقية صيد، 210 بندقية حرب، 132 مسدس، 1 رشاش
- جنوب قالمة: 1052 بندقية صيد، و152 مسدس

مجموع الأسلحة المسترجعة في عمالة قسنطينة

- 8628 بندقية صيد
- 891 بندقية من أنواع قديمة مختلفة
- 356 بندقية حرب (صنع فرنسي وخارجي
- 03 رشاشات

1200 مسدس من مختلف الأنواع.

5. أسلحة المشاغبين

الأسلحة المستعملة

جميع الأسلحة استعملت من طرف المشاغبين من الهراوات والأسلحة النارية الحديثة.

في سطيف مركز وقالمة مركز المشاغبون استعملوا الهراوات والسكاكين وآلات الحلاقة والمسدسات.

عين الكبيرة: استعملت بنادق الحرب.

بني عزيز: استعملت بنادق حرب ورشاشات.

قالمة: استعملوا بنادق حرب ورشاشات

مصدر الأسلحة المستعملة من طرف المشاغبين:

الأسلحة المستعملة من طرف المشاغبين أتت من ثلاث مصادر:

- نهب مستودعات الأسلحة أثناء اندلاع الشغب
- بقايا الأسلحة في مسارح الحرب العالمية 1942- 1943.
- شراء الأسلحة الفردية من عساكر متحالفين.

إن المتمعن في هذه الأرقام يلاحظ أن الإدارة الفرنسية ركزت بشكل واضح وبدرجة عالية على الجزائر كمستعمرة فرنسية رغم أن هناك مستعمرات أخرى إضافة إلى أنها خاضت معارك شرسة ضد الألمان، ومن فإن عدد القوات الفرنسية من درك وشرطة وغيرها يبين المكيدة التي كانت تحضرها فرنسا للجزائريين.

وفيما يخص دور الطيران في عملية الإبادة، نلاحظ أن استعمال 150 طائرة حربية من جميع الأنواع غير معقول مقابل شعب أعزل ضعيف، والعجيب هو أنه في ظرف 15 يوما وصل عدد الغارات إلى 4500 غارة جوية وأطلقت ما وزنه 450 ألف كلغ (450طن من القنابل؟)، وربما هنا يبدو تأثير النازيين في الجيش الفرنسي بحكم أن القوات الألمانية قد أمطرت فرنسا بالقنابل وبالتالي صبت غضبها على الجزائريين وكأنهم كانوا متحالفين مع ألمانيا رغم أن الحقيقية تقول أن الألاف من أبناء الجزائر شاركوا في الحرب العالمية الثانية ودافعوا عن فرنسا.

كما أن مشاركة الطيران الأجنبي طرحت أكثر من تساؤل وخاصة علاقة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بعمليات الإبادة رغم رفعهما لشعار الدفاع عن الحرية والديمقراطية عند نزول قواتهما في شمال إفريقيا في شهر نوفمبر 1942 كما أن الزعيمين الإنجليزي تشرشل والأمريكي روزفلت أقرا في شهر

أوت 1941 حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها [6]، أم أن الأمر كان يتعلق بتحرير الأراضي التي سيطر عليها الألمان فقط؟

وفيما يتعلق بالقوات البحرية فقد قامت السفن الحربية بقصف المدن الساحلية الشرقية بلا رحمة ولا شفقة، وربما هو حصار عسكري بري وجوي وبحري، مما يدل على أنها مخططة ومدروسة بشكل دقيق، كما أنها تشبه الخطط العسكرية المطبقة أثناء الحرب العالمية الثانية.

لقد كان التوزيع لعسكري بشكل عام محكما في كل المناطق خاصة الشرقية، ففي عمالة قسنطينة نجد أن عدد رجال الدرك يتركز في قسنطينة (123) ثم في سطيف (95) ثم تأتي المدن الأخرى، ورغم ذلك نجد أن الإدارة الفرنسية ومن خلال التقارير تذكر أن قواتها استرجعت الكثير من قطع السلاح التي استعملها المشاغبون – حسب التقرير الفرنسي– وصلت إلى 11078 في عمالة قسنطينة فقط (8628 بندقية صيد، 891 بندقية من أنواع قديمة ومختلفة، 356 بندقية حرب، 03 رشاشات، 1200 مسدس من مختلف الأنواع (شمال سطيف : 941 بندقية حرب، 132 مسدس، 1 رشاش)[7].

وقد استوقفنا هذا العدد الضخم لأنه في نفس التقارير نجد أن الاضطرابات التي حدثت في سطيف مركز وقالمة مركز ذكرت أن المشاغبين استعملوا الهراوات والسكاكين وآلات الحلاقة؟ فكيف لهم أن يجمعوا أكثر من 11 ألف قطعة سلاح ومن أين لهم ذلك العدد.

وألحق أن التضخيم في الأرقام واضح وذلك لتبرير المجازر التي ارتكبت في الجزائريين، فالكثير من المصادر الفرنسية في تلك المرحلة ذهبت إلى أن هناك ثورة كانت ستقوم ضد فرنسا متهمة أعضاء حزب الشعب والعلماء وفرحات عباس، أي جمع تلك الكمية من السلاح – حسب اعتقاد الإدارة الفرنسية – كان

بهدف الثورة ضد فرنسا، وربما لإسقاط التهمة عن البوليس الفرنسي الذي كان المتسبب الأول في إطلاق النار وسقوط الآلاف من الضحايا [8]، ولإعطاء وجه آخر مغاير خارجيا إلى حلفاء فرنسا أن المشاغبين كانوا إلى جانب ألمانيا فهم استغلوا انتصار الحلفاء وثاروا بعد يوم من سقوط برلين (7 ماي 1945) وبالتالي فهم متعاطفون مع الألمان وما على فرنسا إلا إسكاتهم وإبادتهم، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل طلبت المساعدة العسكرية من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما تم فعلا، فالأحياء الذين شاركوا وعايشوا تلك المجازر الرهيبة أكدوا لنا أن هناك دبابات وطائرات ليست فرنسية[9]، وذلك بحكم خبرتهم العسكرية ومشاركتهم في الحرب العالمية.

لقد دمر الاستعمار القرى والدواوير وأحرق المنازل والمشاتي عن بكرة أبيها بآلاف الأطنان من القنابل الفرنسية وحلفائها [10]، وذلك كله خدمة للأهداف الاستعمارية واستغلال الشعوب الضعيفة وإذلالها، فالجزائريون رغم أنهم شاركوا في الحرب العالمية الثانية إلى جانب فرنسا بخيرة أبنائهم بأكثر من 176 ألف جندي إلا أن ذلك لم يشفع لهم أمام عنصرية ووحشية الاستعمار الفرنسي.

والحقيقة أن الإدارة الفرنسية حاولت تبرير ما قامت به من مجازر ضد شعب أعزل، وإلا كيف تجند الآلاف من رجال الشرطة والدرك والجيش مما يبين أنها كانت على علم بأن الجزائريين سيطالبون بحقوقهم في نهاية الحرب لأنهم حفظوا الدرس في الحرب العالمية الأولى وزاد وعيهم مع النشاط السياسي بين الحربين، وتأكد في الحرب العالمية الثانية [11]، حيث وصلت مطالبهم إلى أعلى قيادة في العالم في ذلك الوقت عندما نزلوا بالجزائر في نوفمبر سنة 1942 وبالتالي فقد كانت الإدارة الفرنسية تحس بالخطر وبنتائج ذلك الوعي.

كما أرادت السلطات الفرنسية أن تبرر وتؤكد أن هناك ثورة حقيقية قادها أعضاء من حزب الشعب وعناصر أخرى لتشويش الرأي العام الداخلي والخارجي، ولكي تضفي مصداقية على حججها ركزت على الأسلحة التي – حسب زعمهم– استرجعتها من الجزائريين وذكرنا سابقا الرقم 11078 في عمالة قسنطينة فقط، **فماذا لو استعملت فعلا؟**

إن تلك التقارير من بين مئات الوثائق تبين وتؤكد أن فرنسا كانت قادرة على أكثر مما حدث، لأن الشهادات الحية لمن عايشوا المجازر تبقى تحكي عن تلك الأيام السوداء، لأن الرصاص لم يكن الوسيلة الوحيدة لارتكاب المجزرة بل حتى الكلاب شاركت في نهش وتمزيق أجساد الأبرياء، إضافة إلى وسائل أخي لا تقل بشاعة عن الأولى [12].

يمكن القول أن التعزيزات العسكرية الفرنسية لم تكن بالصدفة، حتى أن هناك تقارير فرنسية ذكرت أن هناك أحداثا ستقع عند نهاية الحرب، ولإعطاء مشروعية للمجازر استعملت الطائرات الأمريكية والإنجليزية، ولو لم يكن الأمر كذلك لتدخل الرئيس الأمريكي باعتباره خرج منتصرا وقويا بعد الحرب لتطبيق وعده في أوت 1941 إلى جانب الزعيم الإنجليزي ونصرة الشعوب المقهورة أو على الأقل المطالبة بتوقيف عملية الإبادة، ولكن لم يحدث ذلك، بل بالعكس تحدثت صحيفة أمريكية (نيويورك تايمز) أن ما حدث هو ثورة طعام فقط.

خاتمة

يمكن القول أن القوات العسكرية الفرنسية لعبت دورا مهما في إبادة الجزائريين، رغم أننا غير مقتنعين بهذه الأرقام مقارنة بالنتائج البشرية والمادية لتلك المجازر التي ستبقى راسخا في ذاكرة الجزائريين، والتقارير التي استعرضناها تبقى كشاهد تاريخي مهم وكما ذكرنا سابقا الإحصائيات العسكرية

هي جزء مهم من عملية الإبادة التي وقعت في شهر ماي 1945 ولكن يبدو أن مصالح الأرشيف الفرنسي لا تريد إظهار كل الحقائق لأننا طلبنا وثائق كثيرة وتحصلنا على القليل منها.

وهذا الموضوع بالذات يحتاج إلى عمل ضخم بالبحث عن وثائق أخرى وحتى في الأرشيفات الموجودة داخل الوطن أو الموجودة لدى الأفراد، لأن كل ما كتب عن 8 ماي لا يساوي ما حدث في تلك الأيام السوداء، وحتى موضوع مشاركة الطيران الأجنبي بالنسبة لي كباحث يطرح الكثير من التساؤلات فكيف لدول نادت بحق الشعوب في تقرير مصيرها ونادت بالحرية والديمقراطية وشاركت في حرب راح ضحيتها أكثر من خمسين مليون شخص في مسارح الحرب العالمية الثانية أن تسمح لقواتها بالمشاركة في عملية الإبادة؟ وحتى الشبان الجزائريين شاركوا في الحرب العالمية وأقحموا فيها رغم أنها لم تكن تعنيهم.

والملاحظ أيضا محاولة تغطية السلطة الاستعمارية عن جريمتها باتهام الجزائريين عن طريق الأسلحة التي ادعت أنها كانت بحوزتهم وتدوين أرقام مذهلة لا تعكس الحقيقة التاريخية، وعليه نؤكد على أهمية ودور الباحثين في التعمق في الجانب العسكري لكشف جرائم شهر ماي 1945.

الهوامش:

1-fr CAOM 81 F 865/ministère d'Etat charge des affaires algériennes.

2- op.cit.

3- op.cit.

4- علي تابليت: " **من جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر: مذابح 8 ماي 1945**"، مجلة الذاكرة، العدد2، 1995، ص ص 66-67.

5- fr CAOM 81 F 865/ministère d'état charge des affaires algeriennes.

6- ناصر الدين سعيدوني:" **أحداث 8ماي 1945** "، مجلة الذاكرة، العدد 2: 1995، ص 11.

7- fr CAOM 81 F 865/ministère d'état charge des affaires algeriennes.

8- رضوان عيناد ثابت: **8آيار / ماي 45 والإبادة الجماعية في الجزائر**، ص 13.

9- لهلالي إسعد:" **شهادة المناضل عبد الرحمان شلوش من منطقة عموشة بسطيف**"، جريدة صوت الأحرار، العدد: 2491، يوم 8ماي 2006، ص 6.

10- لهلالي إسعد: **إحياء للذكرى 62لأحداث 8 ماي 1945**، مطبعة الثقة سطيف، 2007.

11- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، ص 205.

12-لقد اختلفت التقارير حول عدد الضحايا الجزائريين في تلك المجازر ، فجاء في تقرير وزير الداخلية الفرنسية "**تيكسيه**" حيث ذكر أن عدد الجزائريين الذين شاركوا في الحوادث " 50ألف شخص، ونتج عن ذلك مقتل (88) فرنسيا وجرح (150) أما الجانب الجزائري فمن (1200)إلى (1500)، ولم يذكر عدد الجرحى، وأعتقل (2400) أطلق سراح (517) وحكم الباقي، أما التقارير الجزائرية فتتراوح ما بين 40 ألف إلى 70 ألف إن التناقض في أقوال وزير الداخلية الفرنسي والحاكم العام لجزائر حول عدد القتلى الجزائريين يؤكد صحة الإحصاء الجزائري في أن عدد شهداء الثامن ماي بلغ 45 ألفا أو يزيد .أنظر: لحسن زغيدي : "**مجازر 08 ماي 45**"، مجلة الذاكرة، ع2، 1995 ص 32.

وهناك من يقول أن الرقم 45 ألفا بالنسبة للشعب الجزائري وقادته والذي يربط مع العام 1945، هو الذي رجح ومازال مرجحا، وقد ذكرت جريدة العلماء الرقم 85ألفا، فيما ذكرت الحكومة العامة الرقم 1340. للتفاصيل أنظر:

R.ARON :LES origines de la guerre d'Algérie,paris 1962,p140.

مجازر ماي 1945 في ذاكرة الوطنيين الجزائريين والساسة الفرنسيين

✍أ.د/مقلاتي عبد الله
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

مقدمة

لا تزال حرب الذاكرة تثير جدلا كبيرا في الأوساط الرسمية والثقافية الجزائرية والفرنسية، وقد عرفت خلال الآونة الأخيرة مرحلة حاسمة، خاصة إثر اعترافات المسؤولين الفرنسيين عن بعض المجازر المرتكبة مثل مجزرة 17 أكتوبر 1961، وأنه من واجب الباحثين إعادة قراءة أحداث الذاكرة المشتركة الجزائرية الفرنسية، وبخاصة الوقوف على أحداث مجازر الثامن ماي 1945 التي كان وقعها مؤثرا وخلفت جرحا عميقا على تلك الذاكرة، إذ يتوجب إعادة قراءة الأحداث على ضوء تصور وتصريحات النخب الفاعلة الثقافية والسياسية، وذلك بهدف محاولة ترميم الذاكرة من خلال تقديم القراءة الصحيحة لطبيعة تلك المجازر، وهذه المداخلة تندرج في إطار هذا التصور اعتقادا منا ان كلمة المؤرخ يجب أن يكون لها موقع متميز في نقاش الساسة.

1. مجازر ماي 1945 في سياقها التاريخي [1]

1 تناولت أحداث الثامن ماي كثير من الأدبيات، ومن أهمها، محمد قنانش: **المسيرة الوطنية وأحداث 8 ماي 1945**، منشورات دحلب، الجزائر، 1991، رضوان عيناد ثابت: **8 ماي 45 والإبادة الجماعية في الجزائر**، تر، سعيد محمد اللحام، منشورات ش ون ت، الجزائر، 2005. وكذا الشهادات المجموعة في **مجلة الجيش**، تصدرها المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، عدد253، و**الذاكرة**، يصدرها متحف المجاهد، عدد 2 (1995).

كان لحركة "**أحباب البيان والحرية**" دوراً هاما في جمع كلمة الوطنيين الجزائريين، ومثلت غطاء لنشاط عناصر حزب الشعب الجزائري المحل، وباستثناء الموالين للإدارة الفرنسية والحزب الشيوعي فإن الجماهير علقت أمالا كبرى على أحباب البيان والحرية، وفي شهر سبتمبر عام 1944 عين الدبلوماسي "**ايف شاتينيو**" واليا على الجزائر، وكانت مهمته الرئيسية هي إرغام الجزائريين على القبول بإصلاحات ديغول، وهكذا تواصلت سياسية القمع وإجراءات التضييق على نشاط أحباب البيان والحرية، وبدا الوضع السياسي منذ ربيع 1945 ينبئ باضطرابات وشبكة [1].

وقد ارتبطت هذه المجازر بتطور الحركة الوطنية وانتشار الوعي الوطني لدى غالبية الجزائريين، وبدا للسلطات الفرنسية وجوب قمع هذه الحركة والتقت أهداف الإدارة الفرنسية مع مطامع المستوطنين الأكثر تطرفا، لبحث التواطؤ الضمني المسؤول عن هذه الحوادث وكانت أطراف الحركة الوطنية واعية بما كان يدبر لها واجتهدت في تفويت الفرصة على المستعمر، لكن الجماهير الشعبية كان استيائها من المستعمر عظيما، واستعدادها للتضحية كبيرا، اغتنمت الحركة الوطنية فرصة الاحتفال بالعيد العالمي للشغل وكذا الاحتفال بيوم الهدنة وانتصار الحلفاء على ألمانيا لتنظيم مظاهرات سلمية تندد فيها بالقمع الاستعماري وتؤكد للعالم طموحاتها الاستقلالية، وتعالت في مظاهرات مدن الجزائر وقسنطينة وسعيدة وتلمسان هتافات الجماهير المطالبة باستقلال وحياة الجزائر، وتميزت مظاهرات مدينتي سطيف وقالمة بالاضطهاد والقمع، ففي سطيف تدخلت الشرطة لتمنع المتظاهرين من رفع العلم الجزائري وبعد

1 يحيى بوعزيز: **التيار اليساري في الحركة الوطنية**، ص 100.

إطلاق النار على الشاب بوزيد شعلال تحولت المظاهرة إلى اضطرابات دامية، مما تسبب في مقتل عدد من المستوطنين، واستنفرت الإدارة الفرنسية قواتها لتقتيل واضطهاد الجزائريين في سطيف، وعمت الأحداث كامل عمالة قسنطينة, وقد استمرت حملات التقتيل الجماعي والتدمير والاعتقال إلى غاية 26 ماي لتخلف هذه الحوادث عشرات الآلاف من الضحايا (45 ألف شهيد). وقامت السلطات الفرنسية بفرض حالة الطوارئ واعتقال الوطنيين، وزجت بآلاف الجزائريين في السجون، وبدا لها أن المهمة أنجزت وأن الاستقرار سيتحقق لها. لكن الجروح التي خلفتها هذه المأساة كانت عميقة، وانعكاساتها كانت وخيمة على المستعمرين، فقد تأكد أن العمل المسلح وحده هو الكفيل بتحقيق مطامع الجزائريين، وازداد التفاف الجماهير حول التيار الثوري.

2 . مجازر ماي 1945 في ذاكرة النخب الوطنية

لقد كان وقع مجازر الثامن ماي عميقا في الجزائر، وكانت انعكاساتها واضحة على مواقف وتفكير النخب السياسية، وقد وقفت هذه النخب متأملة ومستخلصة للعبر، ومن بين الشهادات المهمة شهادة النخب القائدة التي كانت مطلعة على حقيقة الثامن ماي، ومنها شهادة محمد الأمين دباغين وشوقي مصطفاي وهما من قادة حزب الشعب الأساسيين، والشاذلي المكي والطيب بولحروف وعبد الرحمان العقون، وهم من قادة حزب الشعب المحليين، حيث تصور هذه الشهادات تطور موقف الحزب من الأحداث ومجازر الثامن ماي وترسخ في الذاكرة الوطنية صورة مأساة وطنية، كانت مؤامرة استعمارية مدبرة ضد الجزائريين من اجل تحقيق استمرارية "**الجزائر الفرنسية**"، لقد قدم مصطفاي مؤخرا في الصحافة الوطنية شهادة نادرة عن حقيقة ما جرى في الثامن ماي، وأكد أن كل الملابسات أكدت تورط الإدارة الفرنسية والمستوطنين

على توجيه ضربة مؤلمة للحركة الوطنية، وأن ذلك كان خلاصة مباحثات ونقاش مع رفيقه دباغين.

ويتقدم الشاذلي المكي بشهادة ضافية وحصيلة متنوعة من الأحداث والأقوال، ويخلص لتأكيد المشهد الآتي: "**لقد كان لحوادث 8 ماي 1945 الأثر الفعال في الميدان السياسي في الجزائر، فشقة النزاع بين الوطنيين أصحاب البلاد وبين الفرنسيين الطارئين الدخلاء زادت اتساعا وعمقا، وراح المرء يلمس موجة الكراهية والبغضاء بين الفريقين في كل مظهر من مظاهر الحياة، وحتى في المظاهر اليومية، وقد تنبه إلى واجبه الوطني من كان بالأمس من الجزائريين يغط في نوم الإهمال وعدم الاكتراث لما تصبوا إليه الأمة من استرجاع سيادتها وحريتها واستقلالها، وقامت السيدة الجزائرية تقدم حليها ومصوغها، وتعمل بجنب أخيها الجزائري ابتغاء خلاص الوطن، مستسيغة كل ما يصيب زوجها وأولادها من كوارث ومصائب**" [1].

كما تستخلص شهادة مناضلين محليين من وادي زناتي إحدى مناطق قالمة الجريحة بتلك الأحداث ما تمثله المجزرة من حقائق في صورة الذاكرة المحلية والوطنية، حيث يذكر الطيب بولحروف أن ماي 1945 هو الذي حقق الوطنية الجزائرية وصنع الاستقلال الوطني، وأن أحداث ماي وإن كانت أليمة فهي عظيمة في نتائجها [2]، ويورد ابن العقون في شهادته عن الأحداث التي

---

1 **شهادة الشاذلي المكي**، نشرت بصحيفة اليومية الجزائرية، وبمجلة الأصالة. أخذا عن عبد الرحمان بن العقون: **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر**، ج2، م وك، الجزائر،1982، ص 345. 346.

2 شهادة الطيب بولحروف، مجلة **الذاكرة**، يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، عدد 2 (ربيع 1995)، ص 103. 104.

عايشها بوادي الزناتي رفقة الأخوين المولود وعبد الحميد مهري كانت أليمة ومدبرة، وذلك رغم احتراز الوطنيين ومنهم المولود مهري الذي خطب أمام المتظاهرين بضرورة الهدوء واخذ الحيطة، ومع ذلك فقد تعرضت وادي الزناتي لهجمة المستعمر الشرسة، وكانت أحداثها قطيعة تاريخية وعت الشعب أن ما يؤخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة، "**وبالنسبة لمناضلي جيلي فان أحداث ماي 1945 كانت نقطة انطلاق لإدراك جديد، ولقطيعة...**" [1].

وأكدت النخب الثورية المؤسسة لجبهة التحرير الوطني أن الثامن ماي 1945 كان الممهد لأحداث الفاتح نوفمبر 1954، وهو ما يسطره بيطاط وبوضياف وايت أحمد بعبارة واضحة، حيث استخلصوا بعد تأمل وتفكير ملي أن نتائج المأساة هي التي دفعت لإشعال الثورة.

يؤكد بيطاط في شهادته على هذه المسالة بالقول:" **كان بالنسبة إلينا "المنظمة الخاصة"، أولئك الذين نجوا من قبضة الشرطة لقد تبين لنا بوضوح أن كل كفاح تم خوضه في السابق قد فشل لأن الصراعات الحزبية كانت تفشي أولئك الذين اختاروا المعركة الشاملة وتضعف مقاومتهم من جهة، ومن جهة أخرى لأن المعركة كانت تقتصر دائما على جهة واحدة، إلا أنه بعد أحداث ماي 1945 فرضت ضرورة التحضير للكفاح المسلح نفسها على الحزب، تم انتداب عدد معين من المناضلين، جرى انتقاؤهم بناء على ولائهم التام لهذه الفكرة، وبناء على صفاتهم الخلقية والبدنية للقيام بتكوين عسكري، كإطارات قادمة لجيش التحرير المقبل .كنت أحد هؤلاء، خلال سنة 1950 اكتشفت المصالح الفرنسية هذا النشاط وفككوا ما دخلوا السرية**

1 عبد الرحمان بن العقون: المصدر السابق، ص 334.

وواصلوا كل في ناحيته أو حيث أرسله الحزب نشاطهم التكويني والإعلامي والتأطيري والتعبوي تجاه الشعب حول فكرة أن الكفاح المسلح وحده قادر على تحرير البلاد من الاحتلال الأجنبي" [1].

واعتبر بوضياف بدوره أن الثامن ماي كان له الدور الحاسم في نضج النخب الثورية والمسار الإنتفاضي، حيث يقول: "**بالنسبة لمناضلي جيلي فإن 8 ماي 1945 يشكل نقطة لبداية الوعي والقطيعة: الوعي بضرورة البحث في ما بعد الاستقلال عن المنهج الذي يجب أتباعه بالوسائل التي تحقق ذلك، فبالنسبة للإستراتيجية الواجب إتباعها، لم يكن قد تقرر أي شيء ما عدا مرجعية المبادئ الكبرى للديمقراطية والإنسانية، ومع إعلان ميثاق الحلف الأطلسي الذي يقر حق الشعوب في تقرير مصيرها، فان مسيري الحركات تأكدوا أن تطور الجزائر يمكنه أن يتم بالوسائل السلمية، لكن هذا التصور المثالي تحطم، لأن أحداث ماي 1945 وبما جرته من قتل الآلاف أعادت الشعب الجزائري إلى الحقيقة المرة. القطيعة مع المفاهيم القديمة للنضال والتنظيم قبل الحرب العالمية الثانية كان تنظيم حزب الشعب الجزائري يقتصر على حركة المتعاطفين المقتنعين بفكرة الاستقلال...وقد قررت السلطات الكولونيالية استعادة زمام الأمور، وكانت تبحث عن مناسبة للضرب بقوة، وقد وجدت ضالتها في المظاهرات التي نظمت بمناسبة انتصار الحلفاء على دول المحور (ألمانيا وايطاليا واليابان) والتي شاركت فيها الحركة الوطنية رافعة الأعلام الجزائرية تعبيرا عن إرادتها في الاستقلال،**

---

1 حوار أجري معه في 12 جويلية 1988 بالجزائر العاصمة أنظر:

Patrick Eveno et Jean Planchais, **La guerre dAlgerie, Dossier et temoinages,** ed, Laphomic, Alger,1990, p 86 – 89.

ومن الخطأ الاعتقاد بأنهم كانوا يريدون الانتفاضة، ولكن تحرشات السلطة هي التي أشعلت فتيل البارود، وكان الردع بقوة فظيعة، وجاءت هذه الهجمة الاستعمارية فرصة لتوضيح الأمور، فقد تشتت أحباب البيان، وكل حركة تأسيسية أخذت مسارها التطوري المستقبلي" [1]. وإن هذه الخلاصة المهمة التي سطرها بوضياف وهو أحد مهندسي انتفاضة فاتح نوفمبر تؤكد على أهمية انعكاس ماي 1945 على نضج النخب الثورية، أن ماي 1945 كان التاريخ الممهد لفاتح نوفمبر 1954، حيث ركز على أن الدرس الأساسي المستخلص من هذه الأحداث هو أن المستعمر لن تنفع معه الوسائل السلمية في النضال ويتطلب مواجهته باللغة التي يفهمها وهي لغة الحديد والنار.

ومن جهته فقد استخلص آيت احمد في تقريره للجنة المركزية لحزب حركة الانتصار الدرس من هذه المجازر منذ ديسمبر 1948، وكتب يقول أن مرحلة جديدة قطعتها الوطنية الجزائرية بعد انتفاضة الثامن ماي، " **أنه منذ أحداث 1945 تجاوز الحس الوطني الجزائري مرحلة وعي الجماهير الشعبية**"، وأكد آيت أحمد أن ثورة الشعب الجزائري يجب أن تتجاوز التردد والعمل غير المنظم، وان إنشاء منظمة خاصة لخوض حرب عصابات ليس أمرا كافيا، بقدر ما يحتاج الأمر إلى تنظيم دقيق وحرب شاملة، "...**فنحن لن ننسى 1945 لأن ذلك سيشكل هدية جميلة إلى القوى الاستعمارية التي ستحظى بفرصة الاختيار بين إجابة فورية وصاعقة من الشرطة هادفة إلى تفكيك هياكلنا بالإضافة الى استفزاز شيطاني من نوع ماي 1945**

1 أنظر: شهادة بوضياف، مجموعة مؤلفين: **مصطفى ابن بوالعيد والثورة الجزائرية**، منشورات جمعية أول نوفمبر، باتنة، دار الهدى، عين مليلة، 1999، ص 841. 843.

يسمح للقوات العسكرية بالتدخل لقتل الثورة في مهدها" [1]. إن آيت أحمد لا يتلكأ البتة في التأكيد على أن مجازر الثامن ماي 1945 فتحت مرحلة جديدة في النضال الوطني، تتطلب أشكالا جديدة من التنظيم والتجند، وهو يسجل في مذكراته أن تحولا مهم طرأ على تفكيره وإستراتيجية نضاله الوطني [2].

وفي استعراضه للمشوار النضالي يقف عمر بوداود . مناضل حزب الشعب وقيادي جبهة التحرير الوطني . متأملا في الانعكاسات العميقة لمجازر الثامن ماي، ويورد أن الحزب أبلغهم في تيزي وزو بقرار بالدخول في الثورة يوم 23 ماي، ثم طلب منهم التراجع، وهو ما أثار امتعاض كثير من المناضلين، ولكنه يؤكد أن ذلك الأمر أفاد المناضلين بعبر كثيرة وكان سببا في إنشاء المنظمة الخاصة، "**أدركنا بأنه ليس من الممكن خوض ثورة ما عفوا دون تحضير مسبق جاد، ودون تنظيم عسكري، وسند مناسب، من هنا جاءت فكرة إنشاء حركة شبه عسكرية بعد سنتين من ذلك أثناء انعقاد مؤتمر 1947 لحزب الشعب الجزائري**" [3].

---

1 أنظر: تقرير حسين آيت احمد الذي أورده محمد حربي

HARBI Mohammed:_**Les Archives de la revolution Algerienne**, ed, jeune Afrique, Paris, 1981, p 36_38.

2 أنظر: حسين آيت احمد: **روح الاستقلال مذكرات مكافح**، تر سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر، 2002، ص 58.

3 عمر بوداود: **من حزب الشعب الجزائري الى جبهة التحرير الوطني مذكرات مناضل**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 37.

ويؤكد الطيب بولحروف أن مجازر الثامن ماي حققت الوطنية الجزائرية، فهي قد بعثت الروح الوطنية من جديد وأظهرت حقيقة المسألة الجزائرية التي لا يمكن حلها الا بحمل السلاح واسترداد الاستقلال بالقوة [1].

إن المتأمل في مثل هذه الشهادات وغيرها كثير يسجل أن وقع أحداث الثامن ماي كان عميقا على تفكير النخب الوطنية في الجزائر، حيث كان الدرس مفهوما لدى الجميع، ساسة مثقفين ومناضلين بسطاء، فعلى خلاف ما كان يتوقع المستعمر بإخماد صوت المطالبة بالاستقلال ما لبث أن اصطف الجزائريون وراء مطالب حركتهم التحررية وتبنوا أفكارها الداعية لحمل السلاح في وجه المستعمر وساهموا بفعالية في إشعال ثورة الفاتح نوفمبر 1954 [2].

وهكذا يبدوا لنا واضحا أن آثار وانعكاسات مجازر ماي 1945 كانت عميقة على الشعب الجزائري وعلى مسيرة الحركة الوطنية ونخبها، فقد كانت بوحشيتها القاسية وبحجم ضحاياها المهول دليلا على وحشية المستعمر وتجرده من كامل إنسانيته وعدالته المزعومة، ودرسا استوعبه الوطنيون جيدا، وقرروا من يومها التحضير لثورة مسلحة تحقق استقلال الجزائر.

3 . مجازر ماي 1945 منعطف حاسم في الذاكرة الفرنسية

لقد كان لمجازر ماي 1945 صدى واسع في الأوساط الفرنسية المختلفة التوجهات والمشارب، فعلى الرغم من مواقف الساسة الراديكاليون الذين تسترروا على الجريمة فقد تناولت الصحف الدولية حجم المأساة، واجتهد الوطنيون في

---

1 أنظر: شهادة بولحروف، **مجلة الذاكرة**، المرجع السابق، ص 103. 104.

2 أنظر: أحمد محيوت: **وصف اندلاع الثورة في الوسط ومنطقة القبائل**، محاضرة، نشرتها المنظمة الوطنية للمجاهدين، 1981، ص 4.

فضح هذه الجريمة الاستعمارية، وخاصة ممثلو الحركات الوطنية بالقاهرة ومنهم الشاذلي المكي والفضيل الورتيلاني [1].

حيث نسجل بشكل عام إن وقع هذه المأساة كان عميقا على السياسة الفرنسية، وأحدث تحولا كبيرا على مواقف واستراتيجيات النضال الوطني. لقد تم التعبير عن حقيقة ما حدث من خلال اعترافات الشهود والسياسيين، وذلك منذ عهد ديغول وإلى اليوم، وخاصة من قبل اليسار الفرنسي من الشيوعيين والديمقراطيين، حيث انتهجت بعدها مباشرة حكومة اليسار التي خلفت ديغول سياسة التهدئة في مارس 1946، وأظهرت بعض الكتابات حجم الجريمة المرتكبة، ومنها كتابات فرانسيس جونسون، التي أكدت أن مجازر الثامن ماي بوحشيتها عمقت الشرخ وأبعدت فرنسا عن الجزائريين.

وفي الوقت الراهن وفي إطار استغلال ملف الذاكرة عبر ميتران وساركوزي وهولوند عن مواقفهم المختلفة من مسألة الاستعمار، وما جرته "**أحداث الجزائر**" على التعاون الفرنسي الجزائري والذاكرة المشتركة، وكان الثامن ماي 1945 مفصلا رئيسيا فيها، حيث اعترف مؤخرا الرئيس هولند بأخطاء الاستعمار واعتذر عما حدث نتيجة مظاهرات 17 اكتوبر 1961، ومع ذلك فإن نقاشات السياسيين تحتاج إلى خلاصات واستنتاجات الباحثين المتخصصين لترميم

1 نذكر بأن بعضهم كان له دور فاعل في التعريف بالمأساة، ومنهم الشاذلي المكي ممثل حزب الشعب بالقاهرة، والفضيل الورتيلاني ممثل مكتب جمعية العلماء بالقاهرة وأمين عام جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية، حيث قدم الأول مذكرة الى جامعة الدول العربية حول الموضوع، ونشر الثاني عدة مقالات وبلاغات تشجب وتندد بهذه الجريمة، ومنها بيان بعنوان "**ثورة الجزائر العربية**" المنشور يوم العاشر ماي 1945، ومذكرة إلى جامعة الدول العربية ودول الأمم المتحدة، في ماي 1945، أنظر: الفضيل الورتيلاني: **الجزائر الثائرة**، دار الهدى، الجزائر، ص ص 291. 301.

صورة ما حدث وإفصاح الحقائق، وفي هذا السياق يمكننا أن ننقل كلمة أحد الباحثين الذين حملوا السلطة الفرنسية مسؤولية ما حدث من مجازر في الثامن ماي، حيث قال فليب تريبي بعد أن تحدث عن حقيقة الأحداث: "... **هذه الضغوط وقعت تحت مسؤولية ديغول، وقد غطى على الذين قاموا بالعملية: الوالي العام شاتينيو والجنرال ديفال"، ويخلص للتأكيد بالقول بأن هذه الحوادث وبحسب الملاحظين كانت خميرة لعصيان فاتح نوفمبر 1954**" [1].

وأن مثل هذه الخلاصات مفيدة للسياسيين في تحمل المسؤولية والاعتراف بالأخطاء والجرائم المرتكبة في حق الجزائريين وفي تقييم حصيلة حقبة الاستعمار بمنظور سليم، وهو ما يحاول الباحثون والسياسيون مناقشته بحثا عن أرضية لتحقيق تعاون فرنسي جزائري حقيقي يعترف بحقائق الماضي وينظر للمستقبل بشجاعة.

فمنذ عهد جوسكار دوستان شعر ساسة فرنسا بأهمية إرساء علاقات مصلحية قوية مع الجزائر، وأكدوا أن ذلك يمر عبر تحسين العلاقات، والحديث عن الماضي الاستعمار بنبرة تصالحية، وهو ما حاول ساركوزي استغلاله في حملته الانتخابية، وقد عبر الرئيس هولوند عن رغبته في الاعتراف بالماضي الاستعماري المشين لفرنسا في الجزائر، وخاصة بعد مصادقة البرلمان الفرنسي عام 2005 على قانون تمجيد الاستعمار، وبدوره استغل ماكرون ملف الجزائر في حملته الانتخابية، وعبر عن رغبته في الاعتراف بمجازر فرنسا، وما ان بدأ في تجسيد خطواته الأولى بالاعتراف بمسؤولية اغتيال "**موريس أودان**"

1 ABBAS Ferhat ;Autopsie **d'une guerre, L'Aurore**, ed garnier freres, Paris, 1981, p40.

حتى شعر بأن طريق المصالحة مسدود بمعارضة اليمين الفرنسي، المصمم على وضع حد لمثل هكذا خطوات تخدش ماضيه الاستعماري.

ولا شك أن تقرير بنيامين سطورا قد حسم المسألة في تكريس مبدأ عدم الاعتذار من الجزائريين، وهو يحاول بناء علاقات مع الجزائر وطي ملف الذاكرة مكتفيا بمقترحات بسيطة يتحملها الطرفان، وبذلك فهو يساوي بين الضحية والجلاد. ونعتقد أن فتح ملفات الذاكرة ما يزال يحتاج إلى وقت وإلى تضحيات، وخاصة من الطرف الفرنسي، حيث تتمسك الطبقة السياسية بمواقفها الراديكالية ولا تريد تقديم تنازلات بمقابل مصالحها الاقتصادية في الجزائر، وهو ما لا ينسجم البتة مع طروحات الجزائر بخصوص ملف الذاكرة.

خاتمة

ومن خلال ما سبق بيانه يمكننا استنتاج ما يلي:

إن مجازر ماي 1945 بمآسيها وانعكاساتها مثلت تحولا حاسما في مسيرة الوطنية الجزائرية، حيث تبين لنا حجم الآثار العميقة التي خلفتها على نفسية الجزائريين وعلى الذاكرة الوطنية.

لقد تبين لنا أن مجازر ماي 1945 أحدثت تحولا عميقا على تفكير النخب الوطنية، ودفعت بهم لعدم تصديق السياسات الفرنسية ونبذ الحلول السلمية، حيث أصبح الاعتقاد جازما أن ما أخذ بالقوة لن يسترجع إلا بالقوة، وهو ما مهد للنخب الثورية للاستعداد من أجل تنظيم الثورة التحريرية.

إن مجازر ماي 1945 تم التعتيم عليها بين الأوساط الفرنسية، ولكن بحوث الباحثين بدأت تكشف للسياسيين حقائق ما جرى، ودفعتم للإقدام بإبداء مواقف تعترف بما حدث من مجازر، يتوجب الفصل فيها لبناء علاقات تعاون حقيقية بين فرنسا والجزائر.

الإجرام الفرنسي في الجزائر بين اختلاف وجهات النظر وموقف القانون الدولي، مجازر 08 ماي 1945 نموذجا

✍د/خيري الرزقي
جامعة باتنة01

الملخص

تعالج المداخلة إشكالية الإجرام الفرنسي في الجزائر بالتركيز على مجازر 08 ماي 1945 بين حيثيات الوقائع وتضارب التصريحات الفرنسية تجاهها ومحاولة تغليط الرأي العام الدولي وإظهار ما وقع على أساس أنّها أحداث ومظاهرات شعبية تعبر عن فرحة الانتصار على النازية، وبالتالي نزع صفة الجريمة على ما قامت بها قواتها من أعمال وحشية وتقتيل جماعي. وبالمقابل استعراض وجهة نظر المصادر الجزائرية وتفنيدها للمزاعم الفرنسية وتقديم الأرقام الحقيقية لعدد الشهداء، وهذا بغرض إثبات الجرم ضد متظاهرين عزّل مطالبين بالحرية والاستقلال، وفي الأخير كان طرح وجهة نظر القانون الدولي الذي نصت كل مواده وبنوده على تجريم مثل هذه الأفعال سواء في الجزائر أو غيرها، وخلصت المداخلة إلى جملة من الاستنتاجات التي تؤكد توفر أركان الجريمة وبالتالي ضرورة الاعتراف وتحمّل العواقب.

مقدمة

ليست مجازر 08 ماي 1945 هي وحدها التي ارتكبها الجيش الفرنسي في الجزائر، وليست هي الأولى والأخيرة، فقد ارتكب مجازر رهيبة منذ البدايات الأولى للاحتلال أين دمرت قرى وأعراش وقبائل بكاملها، وما بقي منها أجبر على التهجير وترك الوطن إلى أبعد الحدود مثل كاليدونيا أو رحلة الستة أشهر كما يحلو للفرنسيين تسميتها.

ومن هذه المجازر – على سبيل المثال لا الحصر – تلك التي عرفت بمذبحة غار الفراشيش وكذلك إبادة وتدمير واحة الزعاطشة بنخيلها وسكانها وغيرهما من المجازر التي فتحت شهية الاحتلال الفرنسي لارتكاب المزيد منها في ظل من المجتمع الدولي وكأنه عمل ممنهج ومقصود إلى آخر أيام الاحتلال.

فبعد 115 سنة مرت من الإجرام والتكبيل إلى غاية سنة 1945 أقبل الجيش الفرنسي البري والبحري والجوي بمساعدة قوات اللفيف الأجنبي وقواته المجندة على ارتكاب أبشع عملية تقتيل جماعي ضد الجزائريين في ظل فرحة العواصم العالمية المساندة للحلفاء بالانتصار على النازية، وفي وقت فرحة الجزائري بانتصار عدوه وتذكيره بوعوده التي أطلقها من قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية بمنح الاستقلال بعد نهاية هذه الحرب، لكن تبين أنه لا وعود ولا عهود ولا مواثيق وأصبحت الحقيقة ساطعة بأن نية فرنسا ذاهبة إلى البقاء أكبر وقت في الجزائر .

وقبل أن نتطرق إلى ما وقع في 08 ماي 1945 وجب أن نحدد المصطلح الأنسب لها نظرا لتداول العديد من المصطلحات في هذا الشأن مثل المظاهرات والأحداث والمجازر...الخ وذلك حسب توجه الكتابة التاريخية خاصة تلك التي كتبها مؤرخو الحركة الاستعمارية أو الصحافة الموالية لها، وهنا وجب الانطلاق من مصطلح مجزرة أو مجازر لأنه هو الأصلح والأصوب بالنظر إلى الوقائع الميدانية.

وما دام التطرق إلى هذه المجازر قد أسال حبرا كثيرا في جوانب مختلفة فأردت التطرق إلى جريمة فرنسية أخرى في جريمة 08 ماي 1945 وهي جريمة نكران لعدد الشهداء فيها في كل من سطيف وقالمة وخراطة أين تجرأت

أقلام كتاب الحركة الاستعمارية على التستر عن الرقم الحقيقي الذي اقترفته آلة الدمار الفرنسية وحاولت المغالطة بتقليل العدد إلى ما دون 45 ألف شهيد بكثير بل وأقل من الثلث وتناسوا أن معطيات الجريمة تبقى قائمة ولو كان العدد واحد.

وممّا تقدّم يمكن أن نطرح الإشكالية التالية: **هل ما وقع في الجزائر يوم 08 ماي 1945 كان عبارة عن مظاهرات أو أحداث أو احتفالات بانتصار الحلفاء عن النازية قام بها الجزائريون؟ أم هي مجازر وإجرام فرنسي قويل به المتظاهرون السلميون المطالبين بتحقيق الوعود والحريّة والاستقلال للجزائر؟ وإذا أثبتت القرائن والأدلّة المادية هذا الإجرام فهل يمكن أن يتقادم بمرور الزمن ويسقط من وجهة نظر القانون الدولي؟ ومن يتكفّل اليوم في عز الاستقلال بهذا الملف لإثبات الجرم في أروقة المحاكم الدولية؟ هل هو المؤرخ الذي يوفر الوثائق الأرشيفية الدّالة على الجرم؟ أم يتكفّل به رجل القانون العارف بمجريات وطرق وكيفيات رفع الدعوى القضائية في المحاكم الدولية؟ أم رجل السياسة الذي يمارس ويدير العلاقات السياسية والدولية؟**

1. استعراض المصادر والمواقف الفرنسية من مجازر 08 ماي 1945

وسأعرج هنا على كتابات بعض المؤرخين العاملين على طمس الحقيقة والتقليل من هول المجزرة، ومن هؤلاء نجد الكاتبة فرانسين ديساني، وجاك سوستال، والكاتبة جيرمان تيون والكاتب مندان وغيرهم.

كثيرة هي المصادر والمواقف الفرنسية التي كانت إزاء مجازر 08 ماي 1945 والتي تحاول – كعادتها – إقناع الرأي العام بوجهة النظر الفرنسية، وإبعاد كل رؤية أخرى، وهنا أردت أن أركز الحديث عن الكاتبة فرانسين ديساني المناصرة للأقدام السوداء والتي ألفت كتابا عن 08 ماي 1945 أين وضعت

عنوانه تحت اسم: "**السلام لعشرة سنوات**"[1] وهي مقولة قالها الجنرال دوفال الذي قتل الجزائريين في هذه المجازر، وكان يعني بها أن المعمرين سوف يعيشون بسلام مدة عشرة سنوات بعد قتل الأهالي.

وفي كتابها هذا تحاول فرانسين التقليل من عدد الشهداء وضرب كل الأطروحات والمصادر الجزائرية التي تقول بعدد 45 ألف شهيد وحاولت الدفاع عن الأقدام السوداء، وهي الفكرة نفسها التي تبناها السفاح جاك سوستال المشارك هو الآخر في هذا التقتيل الجماعي، كما دافعت عن فكرته بأن الأوروبيين في الجزائر قد قتلوا أيضا وأخرجوا منها دون أن يأخذوا شيء، هذا مع الإشادة بدور دوفال[2] في إخماد وقمع المظاهرات التي تحولت إلى مجازر.

ويعتبر كتاب فرانسين ديساني وجهة نظر لأمثالها تجاه المجازر ويمثل مهاجمة للمصادر الجزائرية التي تتحدث عن 45 ألف شهيد[3] وأن هذا الرقم هو من إيعاز القاهرة والجامعة العربية المكونة حديثا، أي بعد ثلاثة أشهر فقط من ولادتها أين اعتبر هذا الحدث المجزرة أول اختبار لها تفشل فيه وفي الدفاع عن القضايا العربية.

وفي الاتجاه نفسه سارت الكاتبة جيرمان تيون التي كانت متواجدة بالجزائر وعلى الخصوص بمنطقة الأوراس أين ألفت العديد من العناوين والدراسات عن

---

1 عنوان الكتاب هو: la paix pour dix ans Sétif Guelma 1945

2 مجرم من الدرجة الأولى، برز في الثامن ماي 1945 إلى جانب مجرمين آخرين مثل آشياري وليسترد كاربونال.

3 يقول الدكتور أبو القاسم سعد الله (وقد اختلفت التقارير والمقادير عن عدد القتلى والجرحى نتيجة أحداث الثامن من مايو ...) ينظر: أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية، 1930-1945**، ص239.

الجزائر وحاولت التأكيد على أن الرقم الحقيقي لعدد ما قتله الجيش الفرنسي في الجزائر في الثامن من ماي 1945 هو أقل بكثير من 45 ألف، في حين أكدت أنه لا يتجاوز 15 ألف، وكأن هذا الرقم بالنسبة لها لا يمثل جريمة ارتكبها جيش منظم ومسلح مأمور بقرارات السلطات العليا من باريس ضد مدنيين عزل طالبوا بالوفاء بالعهد والحرية.

وحاولت جيرمان تيون تكذيب الرقم الذي تحدثت عنه جريدة البصائر وهو 80ألف شهيد وتكذيب أيضا ما ذهب إليه بوصوف سنة 1946 إلى قوله برقم 90الفا وتقول حرفيا: "**إنها مزايدات بلا أدلة**" وسايرها مندان الذي يقول هو الآخر بـ 30 ألف من الأهالي قتلوا بواسطة الطائرات والبحرية ومصالح الليف الأجنبي القادم من بالعباس.

وهذه الآراء هي غيض من فيض، إذ لا تعترف حتى بالرقم الحقيقي الذي تمت تصفيته وتزيد من إنكار الإجرام الفرنسي في الجزائر رغم شهادات بعض الفرنسيين أنفسهم مثل كتابات فرانسيس جونسون الذي قال في مناسبات عدة بأن: "**الاستعمار جريمة في حد ذاته قبل الحديث عن جرائمه ضد الإنسانية**". ونفس الفكرة كررها لصحيفة لوموند الفرنسية[1] إذ قال: "**لا أعرف عما إذا كان يخول لي الحق في قول الحقيقة ولكن ما لم افهمه اليوم هو هذا التساؤل عن جرائم فرنسا في الجزائر اليوم بدون السؤال عن الاستعمار في حد ذاته، والسؤال المفروض طرحه هو لماذا قمنا بالحرب ضد الشعب الجزائري وباسم أية مصلحة؟ إننا طبقنا سياسة استعمارية ضد الشعب الجزائري وهي وسيلة كانت لا تطاق، وذلك مثل مايو 1945 إن مجازر سطيف لا تزال عالقة في**

1 كان جوابا للصحفي أنطوان سبير.

الأذهان"[1]. وفي هذا الاعتراف تفنيد للادعاءات السابقة الداحضة لحقيقة المجازر المرتكبة، وتعتبر شهادات مضادة للكتابات التي تتكتم عن الحقيقة طيلة فترة الاحتلال الفرنسي، والمتتبع لكتاب السلام لعشر سنوات يجد أن كاتبته تعترف بعدد معين من الضحايا كان أكبرها 15 ألف والذي استوحته من تقرير لجنة التحقيق المرسلة بقيادة الجنرال توبير، وفندت مرة أخرى رقم 45 ألف شهيد وأرجعت ذلك إلى تصريح للسفير الأمريكي بالقاهرة[2] والذي أخبر رئيس الجامعة العربية عزام باشا فيه بأن 45 ألف جزائري قتلتهم فرنسا في 08/ماي/1945، وهو التصريح الذي أغضب ديغول واحتج لدى الدوائر الرسمية الأمريكية معتبرا أن ما يتعلق بالجزائر قضية تخص فرنسا دون غيرها من الدول، وأن فرنسا لا تقبل المساس بسيادتها .

هذا في وقت اعتبرت الكاتبة فرانسين ديساني أن 45 ألف شهيد هي أسطورة غير موجودة على أرض الواقع، وهي خرافة بثتها دوائر معادية لفرنسا[3] كما دافعت أيضا عن المجرم دوفال الذي كلف بإخماد المظاهرات، منطلقة من تصريح للجنرال هنري مارتان الذي قال: "**أعمل على إنقاذ المسلمين من الهجوم الذي قام به المتمردون من الجزائريين المسلمين في 8 مايو 1945**"[4]. ومجمل القول أن هذه النماذج التي تطرقنا إليها كمدافع عن وجهة نظر كتاب الحركة الاستعمارية تحاول التقليل من قيمة ما اقترفه الجيش

---

1 سعدي بزيان: **جرائم فرنسا في الجزائر**، دار هومة للطباعة والنشر، 2005، ص28.

2 كان يعرف باسم بانكين توك.

3 فرانسين ديساني: المصدر السابق، ص 117.

4 سعدي بزيان: المرجع السابق، ص 29 وكذلك: علي تابليت: **من جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر، مذابح 08 مايو 1945**، الذاكرة، العدد الثاني، 1995، ص ص 66،68.

الفرنسي من جرائم تقتيل وتشريد وحرق ضد الجزائريين طيلة الاحتلال، وتحاول أن تكسب تعاطف الآخرين والرؤية بمنظورها لهذه القضايا، لذلك يمكن بكل تأكيد أن تعد هذه الكتابات كجريمة أخرى في حق التاريخ زيادة على جريمة الجيش وعليه نصدر حكما نهائيا بأن مؤرخي الحركة الاستعمارية ارتكبوا جريمة الدفاع عن قادة الجيش الفرنسي الذي ارتكب جريمة الثامن من ماي 1945.

2. استعراض المصادر والمواقف الجزائرية من مجازر 08 ماي 1945

ونقتصر فيها أيضا على بعض الكتابات والرجال والمؤلفات، مثل الشيخ البشير الإبراهيمي على أساس اعتباره ابن المنطقة –سطيف– وكتابات بوسيف مخالد عن مجازر سطيف وقالمة وخراطة وبعض مواقف الجمعيات مثل "**جمعية باسم الذاكرة** " أو بعض آراء الأساتذة مثل الأستاذ شارل جوفري من جامعة بول فاليري.

فالشيخ البشير الإبراهيمي يعتبر بأن 8 ماي 1945 سوف يكون حدا فاصلا للمطالبة بالحقوق السياسية وفي هذا تلميح ببداية التفكير في العمل المسلح إذ قال: "**إن معركة الثامن مايو 1945 ستكون الحد الفاصل بين المطالبة بالحقوق السياسية، وبين الاستعداد للثورة المسلحة لانتزاع هذه الحقوق المهضومة طال الزمن أم قصر**"، وقال أيضا: "**لو أن تاريخ فرنسا كتب بأقلام من نور ثم كتب في آخر فصل من هذه الفصول المخزية بعنوان مذابح سطيف وقالمة وخراطة لطمس هذا الفصل ذلك التاريخ كله**"[1] . وهذه التأكيدات نفسها التي ذهب إليها بوسيف مخالد عن مجازر الثامن ماي 1945[2]، وهي

1 المرجع نفسه.

2 صدر كتابه في فرنسا سنة 1995 تحت عنوان: chronique d an massacre 8 mai 1945 Sétif Guelma , Kharrata.

دراسة قيّمة استعان فيها بالوثائق الأرشيفية المكتنزة في أرشيفات فرنسا، وبعض الوثائق الأخرى التي نجت من التهريب والموجودة في أرشيف ولاية قسنطينة، وكلها مصادر تاريخية تؤكد الجريمة الفرنسية المرتكبة في حق الشعب الجزائري.

ومهما يكن من روايات أو مصادر فرنسية أو جزائرية فإن 8 ماي 1945 كان جريمة بكل مواصفات القانون الدولي أين أبيد الآلاف بشكل وحشي دون أدنى اعتبارات للإنسانية من أجل مطلب الحرية والاستقلال.

وما الأرقام المقدمة في الروايات الفرنسية أو كتابات مؤرخي الحركة الاستعمارية ما هي إلا جريمة ثانية في حق التاريخ، فنحن أمام موقف لا يعترف حتى بعدد ما قتل ويحاول –عبثا– أن يقلل منه، وكأن الأرقام التي قدموها والتي تقل عن 45 ألف شهيد هي أرقام عادية ومقبولة كانت كنتيجة تصادم يوم 8ماي 1945.

3. موقف القانون الدولي

كانت المصادر الفرنسية حول 8ماي 1945 ذات أهداف مغرضة وتقف من ورائها جهات وتوجهات فرنسية انطلاقا من العاصمة باريس وقد مثلت هذه الأقلام شخصيات مثل فرانسين ديساني وغيرها، ومهما كتبنا ودافعنا وأبطلنا حجج هؤلاء فحتما سوف نتهم بالتهويل والتضخيم، لكن سنستدل بما كتبه بعض الفرنسيين أنفسهم عن هذه المجازر وعن التعذيب[1]بصفة عامة في الجزائر خلال فترة الاحتلال وهم الكتاب الذين قيل عنهم أصدقاء الثورة الجزائرية منهم

1 للمزيد حول التعذيب الفرنسي في الجزائر ينظر: محمد العربي ولد خليفة، "**فرنسا تعذب في الجزائر، فضائح سياسة التعذيب والجريمة المنظمة**"، مجلة المصادر، العدد الخامس، 2001، ص 174.

جون بول سارتر، فرانس فانون، فرانسيس جونسون، موريس أودان، جاكلين ... الخ.

وكل هؤلاء كانوا قد رفضوا سياسة بلادهم الإجرامية في الجزائر ووصل بهم الأمر إلى حد المشاركة في الثورة وتعرضهم إلى المضايقات والتهديد بالقتل وحرق منازلهم عقابا لهم على مواقفهم.

كما مثلت هذه المجازر[1] ضربة للقانون الدولي الذي بقي ينظر دون تحرك إزاء ما يجري في الجزائر، وتوالت فيما بعد الاعترافات بأن ما وقع كان جريمة مثل التصريح الذي اعترف فيه الجنرال توبير أين قاد لجنة التحقيق سنة 1945 "**بأن القمع الدموي للاضطرابات كان غلطة كبيرة فالنزاع المحلي قد ولد جزئيا من هذا القمع الأعمى**"، وبتطبيق القانون الدولي في الأمم المتحدة الذي يمنع جريمة الإبادة الجماعية والمتفق عليها بقرار جماعي في الجمعية العامة أثناء الدورة الثالثة لها يوم 5ديسمبر 1948 رقم القرار 260 أين نصت المادة بأن الإبادة الجماعية تعني جميع الأفعال المرتكبة بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو عنصرية أو دينية أو إثنية ومنه انطبق هذا القانون على ما وقع في الجزائر يوم 8 ماي 1945 ووجب تصنيفها ضمن خانة الإبادة الجماعية ومن ثم وجبت ضرورة الاعتراف لا النكران.

خاتمة

مهما كانت مبررات ومواقف الساسة الفرنسيين ومؤرخي الحركة الاستعمارية تجاه ما وقع يوم 08 ماي بالجزائر في كل ربوع الوطن وعلى الخصوص في

---

1 كان لشارل روبير أجيرون نظرة خاصة تجاه مجازر 08 ماي 1945 للاطلاع ينظر:
Charles Robert Ageron ; Le 8 mai 1945 , Texts et Document foundation du 8 mai 1945 , page 15.

سطيف وقالمة وخرّاطة، ومهما كانت التسميات والمصطلحات التي حاولوا إلصاقها بالحادثة على غرار كلمة الأحداث التي استعملتها الصحافة الفرنسية أو كلمة المظاهرات أو حتّى مصطلح الفوضى ومصطلح الشغب ...الخ، فيبقى ما وقع يحمل اسم المجازر والجرائم التي ارتكبها الاحتلال الفرنسي في الجزائر وهذا ما تجرمه كل القوانين الدولية والمنظمات الحقوقية والإنسانية والتي يؤسف فعلا لمواقفها آنذاك من المجازر ووقوعها في تناقض بين مبادئها وإعلاناتها وقوانين تأسيسها وبين ما وقع في الجزائر من تقتيل وتنكيل بالجثث ونفي قهري ومصادرة الحريات وعلى الخصوص موقف الساسة الفرنسيين الذين ضربوا عرض الحائط بحقوق الإنسان في الجزائر وكأنّهم يتصرّفون عكس ما يقولون ولطالما تغنّى هؤلاء بشعار الثورة الفرنسية المنادي بالحرية والأخوّة والمساواة وهو الشعار الذي لم يطبّق على الإطلاق في المستعمرات الآفروآسيوية .

ومهما حاولنا الإجابة عن الإشكالية المطروحة حول من يجرّم هذه المجازر ومن يتكفل بها في منابر العدل الدولية فتبقى هذه الإشكاليات قائمة في بعض زواياها ما لم يرافق هذا التجريم بالاعتراف الفرنسي به في الجزائر وما يتبع ذلك من تعويضات مادية هذا إذا كان أحفاد المجرمين اليوم تحذوهم نيّة المصالحة التاريخية حقيقة.

كما وجب اليوم على الجميع في الجزائر أن يتكفّل بهذا الملف المعطّل بفعل فاعل وأن يكمل الجميع عمل بعضهم بعض، المؤرخ من جهته والمحامي بدوره ورجل السياسة على مستواه وهذا كله بغرض إرغام الساسة الفرنسيين على الاعتراف بما جناه أجدادهم في حق الشعب الجزائري.

وما نؤكده في الأخير أن الإجرام الفرنسي في الجزائر لن يسقط بالتقادم مهما كانت الحكومات الفرنسية المتعاقبة وذلك كون كل جرائمها مقترنة بأدلّة

وشواهد مادية مازالت آثارها إلى اليوم بارزة على البيئة والطبيعة والإنسان، وما يحز في النفس الجزائرية اليوم هو مصادقة البرلمان الفرنسي شهر فيفري من سنة 2003 على قانون تمجيد الاستعمار في حين عجز ساستنا نحن عن المصادقة على قانون تجريم الاستعمار الذي مازال حبيس أدراج المكاتب في البرلمان الجزائري.

مجازر الثامن ماي 1945 أحد معالم الذاكرة الوطنية

✍أ. د/ حميدي أبوبكر الصديق
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

مقدمة

كانت هذه الذكرى الأليمة في البداية عند خروج الجزائريين للاحتفال في 8 ماي 1945 بانتصار الحلفاء على دول المحور، لكن نهايتها كانت مجازر دموية، خلفت أكثر من 45 ألف شهيد، سقطوا برصاص قوات الاحتلال الفرنسي في شوارع سطيف وفي أفران الجير بهليوبوليس بقالمة وبأعماق أخاديد خراطة وقسنطينة وقرى عديدة بشرق البلاد وغربها ووسطها. وكانت فرنسا تعتقد أنه بأسلوبها الوحشي هذا ستتمكن من وأد الحرية والانعتاق عند الجزائريين إلى الأبد. ولم تكن تدري أن مجازر 8 ماي45 ستشكل منعرجا حاسما.

ويبقى الاعتراف الفرنسي بهذه الجرائم البشعة معلقا بالرغم من أن التاريخ شاهد عليها، ويجمع المؤرخون بما في ذلك الفرنسيون بأن ما وقع مجازر ضد الإنسانية، ويصفها كبار الساسة المهتمين بتاريخ القرن العشرين، بالهولوكوست الفرنسي بالجزائر.

أولا: الخلفيات ومسار الأحداث

1. تحليل الأسباب

إن هذه الأحداث بدون شك لها أبعاد تاريخية متعددة ولكن في هذه المرحلة كان أهم عامل حاضر هو غياب القنوات البديلة للتعبير السلمي للجزائريين وكذلك وجود حالة مزرية من ضروب العبودية في المناطق التي مستها الأحداث (الهضاب العليا، وسهول واد زناتي وقالمة) على أيدي الشركات الفلاحية الكبرى

ونظام الخماسة الظالم. كما أن تلك الإهانات وعبارات العنصرية (العنصر القذر) التي كان يطلقها الأوروبيون على الجزائريين كانت عاملا مؤثرا في النفوس[1]. إضافة إلى أن الجزائريين قد وصلوا إلى حالة لم يكونوا يخفون فيها كراهيتهم للعنصر الأوروبي الذي تسبب في بؤسهم. هذا إضافة إلى ما يذهب إليه البعض أن الحماس المتولد عن مؤتمر سان فرانسيسكو، وتأثير الجامعة العربية له أثر واضح في بث روح اليقظة السياسية.

2. قراءة في تطور الأحداث

إن هذه المظاهرات التي كانت مرخصة من الشرطة الفرنسية وتشريفا ليوم النصر عند الحلفاء، وسبقتها بعض المظاهرات في أول ماي بالعاصمة ووهران وقسنطينة وسطيف وتجددت في السابع ماي بسطيف والتي يبدو أنها رددت بالمناطق المعروفة ولكن سلطات الاحتلال كانت أكثر عنفا في ضواحي سطيف التي حملت لافتات استفزت سلطات الاحتلال[2].

ويقول فرحات عباس: "**فمهما يكن من أمر فإن مظاهرات الثامن ماي كانت أشد خطرا من سابقاتها بأن هنا نصب الاستعمار كمينه**"[3]، كما ذكر الشيخ خير الدين في مذكراته أنه في مساء 7 ماي اجتمع الإبراهيمي والعربي التبسي ومحمد خير الدين وفرحات عباس وأحمد مزغنة وحسين مقري وحسين عسلة لدراسة الوضع بعد مقتل أحد أبناء العاصمة من عائل (ابن الحفاف)

---

1 أبو الصفصاف عبد الكريم، **جمعية العلماء المسلمين ودورها في تطور الحركة الجزائرية 1931-1945**، ط1، دار البعث، الجزائر ،1401هـ1981م، ص 264.

2 أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1996 ص 102.

3 المرجع نفسه، ص 108.

وأصدروا بيانا شديد اللهجة وكلفوا عباس وسعدان بمقابلة الوالي العام بالجزائر وتبليغه نتائج الاجتماع والاحتجاج على تعسف الشرطة ولكن بعد أن قدما إلى مركز الشرطة في صبيحة 8 ماي 1945 اقتيدا إلى طائرة نحو السجن العسكري بقسنطينة[1].

كما ضرب حصار على مركز حركة أحباب البيان بالعاصمة وخضع للتفتيش، ثم يذكر خير الدين أنه تم حرق الوثائق الخطيرة بالمركز قبل المداهمة، ثم التقى خير الدين والتبسي والإبراهيمي والعمودي لدراسة أحداث سطيف وما حولها، وقال الإبراهيمي حينها إن معركة 8 ماي هذه ستكون الحد الفاصل بين المطالبة بالحقوق السياسية وبين لاستعداد للثورة المسلحة لانتزاع الحقوق المغصوبة طال الزمان أم قصر وختم الجلسة ببيت لشاعر عربي:

ليس بيني وبين قيس عتاب غير طعن الكلا وحز الرقاب

وفي اليوم الموالي اعتقلت الشرطة الإبراهيمي من منزله نحو السجن العسكري بقسنطينة حيث يوجد عباس وسعدان، كما نقل خير الدين والتبسي إلى سجن الحراش ثم سجن وهران[2].

3. تشخيص لجرائم قمع المظاهرات

نلاحظ أن هذه المظاهرات كانت مواجهتها بشكل يدل على أن التخطيط لذلك كان محكما من جهة، ومن جهة أخرى وحدة التفكير والحقد الذي يجمع بين السياسي والعسكري والمدني المعمر في الجزائر تجاه المجتمع الجزائري، كما سخرت مختلف الإمكانيات العسكرية بما فيها الطيران لقمع مظاهرة سلمية

---

1 أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 100.

2 . خير الدين محمد، **مذكرات الشيخ محمد خير الدين**، ج01، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، د ت ط. ص 20.

مرخصة، بحيث اعترفت الصحف الرسمية الفرنسية كيف لعب الطيران دورا في الاستطلاع وتحديد المناطق ونقاط التجمع وتفريقها[1].

وراحت جهات فرنسية تقول أن من قام بهذا العمل هم جماعة من المشاغبين تستمد وحيها من هتلر ومستعملة طريقته (تقصد المتظاهرين)[2] وتناسب أن وحشية القمع الفرنسي لم يمارسها حتى هتلر نفسه في هذا الظرف الزمني القياسي على مدنيين.

وقد شارك في قمع هذه المظاهرات الجنود الفرنسيين وكذلك الجنود السنغاليين المجندين (كفرق مشاة) وكذلك فرق الصبايحية واللفيف الأجنبي[3]. وتشير بعض المصادر إلى أن 12 طائرة من نوع B26 و6 من نوع (A39) شاركت في قمع المظاهرة[4].

وباعتراف ملاحظين أجانب أثناء الأحداث أنهم قدروا عدد القتلى بين 17000 و40000 مسلم رغم التعتيم الإعلامي الفرنسي حول قمع المظاهرة وأن عدد القتلى لم يتجاوز 600 مسلم حتى تقزم من هول المجزرة ولا تنتشر المظاهرة في ربوع الوطن فيصعب التحكم فيها ويستغلها زعماء الحركة الوطنية لإثارة الرأي العام في الداخل والخارج كما ذهبت فرنسا لربط المظاهرة بأنه وراءها مؤامرة فاشية، ونازية لتبرير قمعها.

ولا يفوتنا هنا الإشارة إلى أن المعمرين (المدنيين) في المدن والقرى كانت لهم مساهمة في قمع المظاهرة والدعم الإعلامي والمادي إلى جانب الجيش

---

1 محمد خير الدين، المصدر السابق، ص 21.

2 سعد الله، المرجع السابق، ص 104.

3 المرجع نفسه، ص 106.

4 المرجع نفسه، ص 106.

واعتبروا أن الدائرة هذه المرة تعنيهم بالدرجة الأولى ولا بد من الدفاع عن أنفسهم وممتلكاتهم، وخاصة أنهم يعرفون بأنهم السبب في شقاء وجوع الجزائريين لنزع أراضيهم، وبلغ حجم المأساة درجة كبيرة مهما اختلفت وتضاربت الأرقام بالنسبة للجزائريين والغالب أنها لم تقل عن أربعين ألفا وبالمقابل لم يقتل من الفرنسيين سوى 102 فقط، وقد وصف فرحات عباس مشهد قمع المظاهرة: أن حوادث 8 ماي عادت بنا إلى القرون الوسطى والحروب الصليبية.

وتجسد هذا الأمر بشكل جلي في تحالف المعمرين والإدارة والأحزاب إلى جانب الجيش الفرنسي من أجل حماية السيادة الفرنسية حسب تعبيرهم مما جعل منهم جبهة استعمارية موحدة.

ثانيا: فرنسا الرسمية بين عقبة الاعتراف بالجرائم والنظرة نحو المستقبل

1. إقرار بعض المؤرخين الفرنسيين

أبدى المؤرخ الفرنسي بنيامين ستورا موقفه في محاضرة بسطيف موقفه المؤيد "**لإعادة فتح الأرشيف ورفع المنع عن النقاش حول تاريخ الاستعمار بالجزائر**" خصوصا فيما يتعلق بمسائل هامة كالتجارب النووية والألغام المضادة للأفراد والمفقودين الجزائريين خلال معركة الجزائر أو استعمال النابالم. وفي مداخلته بدار الثقافة هواري بومدين بدعوة من جمعية قدامى تلاميذ ثانويتي القيرواني ومليكة قايد اعتبر مؤلف "**لاغانغرين إي لوبلي**" (التعفن والنسيان) بالإضافة إلى أربعين مؤلفا حول الثورة التحريرية والحركة الوطنية بالجزائر: "**بأننا نعيش من جديد منع فتح النقاش حول تاريخ التواجد الفرنسي بالجزائر وهو المنع الذي يبرز على وجه الخصوص في الخطاب الذي ألقاه الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي بطولون (فرنسا) في 25 سبتمبر 2008**".

بالإضافة إلى "**قانون 24 فيفري 2005**" الذي يتحدث عن "**حصيلة إيجابية**" للاستعمار.

واستبعد السيد بنيامين ستورا إمكانية النظر إلى "**التاريخ المشترك**" المكتوب من طرف الجزائريين والفرنسيين مثلما كان مع التاريخ المشترك بين ألمانيا وفرنسا مشيرا في هذا الصدد إلى أن البلدين (الجزائر وفرنسا): "**لا يحتفظان بذات التقارير**" حول هذا التاريخ المشترك ويوجد "**فارق كبير**" في إحياء هذه التواريخ.

أكد المؤرخ الفرنسي "**أو ليفي أو كور غراند ميزون**" أنه على فرنسا الاعتراف بكل الجرائم والمجازر التي ارتكبت في حق الجزائريين طيلة 132 سنة. وأوضح السيد غراند ميزون خلال لقاء نُظِّم من طرف دار نشر بارزاك وجريدة الوطن الأسبوعي "**ويك أند**" أنه: "**يجب أن يكون الاعتراف بالجرائم أوسّع وليس مقيّد بين الفترة 1954 و1962، كما يجب أن يشمل الاعتراف بالجرائم والمجازر الاستعمارية ابتداء من 1830 وتمتد إلى 1962**".

2. مواقف الساسة الفرنسيين وضرورة الخطوة الجريئة

وفي التظاهرة التي أقامتها الجالية الجزائرية في أكتوبر 2011 بباريس والتي حضرها عدد من المثقفين والسياسيين ومنهم المرشح الاشتراكي حينها فرانسوا هولاند والسيد جون بيار بيل رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي والسيد كلود دوبيل رئيس مجموعة الصداقة بين الجزائر وفرنسا بمجلس الشيوخ. نلاحظ أن الجميع ندد بهذه المجازر وبالأسلوب الوحشي واللاإنساني ضد مظاهرة سلمية والمسجل في هذا اللقاء هو مطالبة هؤلاء المسؤولين لبلادهم الاعتراف رسميا بهذه المأساة التي ستبقى وصمة عار في جبين فرنسا. ونحن نذكر هذا الأمر

لندلل على الخطاب الذي يؤديه الساسة الفرنسيين في مرحلة معينة متعلقة بالانتخابات ثم تتغير المواقف أو يظهر عليا نوع من الالتفاف [1].

من جهته يرى المؤرخ الفرنسي السابق الذكر أن تصريحات الرئيس الفرنسي هولاند خلال زيارته إلى الجزائر التي "**تتعلق الاعتراف بالجرائم الاستعمارية تشكل خطوة أولى تتطلب خطوات أخرى**". مضيفا في ذات السياق: "**أن ما حدث في الجزائر خلال حِقبة الاستعمار معروف في فرنسا، متأسفا أن المسؤولين الرئيسيين الفرنسيين لم تتم إدانتهم أو محاكمتهم عن الجرائم التي ارتكبوها**". وأضاف الرئيس الفرنسي الذي كان ضيفا على الإذاعة الفرنسية "**اوروب 1 أن هذا كان مفيدا لفرنسا وللجزائر حيث خرجنا من 50 سنة صعبة بين فرنسا والجزائر اعتبارا لماض ثقيل وذاكرات مجروحة**". وأنه حان الوقت كما قال لفتح صفحة جديدة.

وبخصوص اعترافه أمام غرفتي البرلمان الجزائري بـ "**الآلام**" التي سلطها الاستعمار الفرنسي على الجزائريين قال السيد هولاند أنه كان "**من الضروري جدا القول بأن ما كان يطبق ليس من قيمنا**". وأضاف أن: "**النظام الاستعماري بدأ في 1830 وكان في الواقع نظام استغلالي وقمعي**". **وأشار أنه فعل ذلك**". لكي نتمكن من التوجه إلى المستقبل. وأنه يعمل على تمكين المصالحة حول الذاكرة وأنه يقوم بذلك ليس من باب "**التذمر ولا الاعتراف بالذنب لكن حتى نستطيع التوجه إلى المستقبل**".

ومثلما لم تقبل فرنسا الاستعمارية المطالب التي أطلقها أتراب الشهيد شعال بوزيد، شبل الكشافة الإسلامية الجزائرية وبطلها المفدى، عندما طالبوا

---

1 ـ بوعلام شريفي، "**جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر كل لا يتجزأ**"، مجلة أول نوفمبر، ع 176، ديسمبر 2001، ص 15.

بالحرية وترديد نشيد من جبالنا، لم تقبل حتى اليوم، الاعتراف رسميا بمجازرها الرهيبة التي اقترفتها في مظاهرات سلمية تنشد الحرية، والسلام، وفي وقت كانت فيه فرنسا نفسها تتغنى بشعار "**حرية، أخوة ومساواة**".

ولا تريد فرنسا الرسمية حتى اليوم، تحمل مسؤولية فرنسا الاستعمارية في اقتراف أبشع مجازر في حق الجزائريين الأبرياء، بل أنها أصدرت في 23 فيفري 2005، قانونا يمجد الاستعمار، غير مبالية بشعور الشعوب التي احتلتها ونكلت بها مثلما فعلت مع الشعب الجزائري.

وبالرغم من تصريحات سفير فرنسا الأسبق بالجزائر السيد هوبير كولين دوفرديلن التي أطلقها بولاية سطيف في أعقاب سن قانون 23 فيفري والتي وصف خلالها ما حدث في الثامن ماي 1945 بالمأساة التي لا يمكن التسامح معها، فإن فرنسا الرسمية لا تريد الاعتراف بجرائمها المرتكبة في مظاهرات 8 ماي 45، بالرغم من وصف تصريحات السفير الفرنسي وقتها، بأنها ثقب في جدار الصمت الفرنسي كما يسميه بعض الفرنسيين.

وإذا كان السفير الفرنسي السابق السيد برنار جولي قد صرح في محاضرة ألقاها أمام طلبة جامعة 8 ماي 1945، "**أن زمن النكران قد ولى وأن هذا التاريخ يمثل للعالم أجمع اليوم الذي وضعت فيه الحرب العالمية أوزارها**"، فإن فرنسا لم تقدم بعد اعترافا رسميا، بالرغم من أن تصريح السفير اعتبر آنذاك بمثابة اعتراف محتشم لفرنسا عما ارتكبته من مجازر وإبادة جماعية ضد الشعب الجزائري.

وأمام توفر كل الأدلة التي تنعت ما اقترفته فرنسا في مظاهرات 8 ماي 45 بالمجازر ضد الإنسانية، وهذا باعتراف وشهادة مؤرخين وحقوقيين فرنسيين لامعين أمثال نيكول دريفيس وجان لوي بلانش وبينجامين ستورا وجاك فرجيس،

فإن الجزائر تظل تطالب فرنسا باعتراف رسمي في ارتكابها لهذه المجازر التي صنفت ضد الإنسانية وإبادة في حق الشعب الجزائري.

لقد توقع متتبعون لشأن العلاقات الجزائرية – الفرنسية أن تصريحات الدبلوماسية الفرنسية بالجزائر، السالفة الذكر، تمهد الطريق لاعتراف رسمي فرنسي بجرائم الدولة الفرنسية في الجزائر، خلال زيارة الدولة التي أداها الرئيسي الفرنسي نيكولا ساركوزي للجزائر في 5 ديسمبر 2007، لكن ذلك لم يحدث، حيث تكلم الرئيسي الفرنسي عن أهمية النظر إلى المستقبل بدل التوجه إلى الماضي الذي قال أنه لا ينكره، بل أنه رفض، بطريقته الخاصة الاعتراف بها عندما قال: "**أن أخطاء وجرائم الماضي لا تغتفر، بيد أن حكم أطفالنا علينا مستقبلا، سيرتبط بقدرتنا على نبذ التزمت والتعصب والعنصرية التي تمهد لحروب وجرائم الغد**".

وقد قوبلت تصريحات الرئيس الفرنسي ساركوزي حينها حول الاعتراف بجرائم فرنسا في الجزائر، بتأكيد بعض المسؤولين الجزائريين بأن موقف الجزائر من هذه القضية: "**لا اتفاق صداقة مع فرنسا من دون اعتراف بجرائمها ضد الإنسانية المقترفة في حق الجزائريين**"[1].

3. تحقيق المصلحة والنظر للمستقبل

ونعتقد أنه من الشجاعة التي يمكن أن تحقق المصلحة المشتركة أن يكون الاعتراف الفرنسي الرسمي أمرا طبيعيا ومن خلاله يمكن تبرئة الجيل الحالي الفرنسي من هذه الجرائم التي اقترفها جيل سابق، كما أن الاعتراف يصنع شيئا

1 el-massa.com/ar/content/view/20877/41

من التوافق بين قيم الحرية والإنسانية المرفوعة من قبل الفرنسيين والتعامل مع الشعوب الأخرى.

أما العمل على تحويل الرأي العام الفرنسي والجزائري عن هذا الملف فهو لا يغلقه بقدر ما يبقى جرح يندمل ويتجدد طرحه، كما أنه لا يعمل على تطوير العلاقات وصناعة علاقات المستقبل بين الشعبين. فالاعتراف هو بمثابة تنور في الفكر الفرنسي ويحسب له على أنه تطورا متواصلا له وليس تراجعا، ويدخل ضمن ثورة الأمة الفرنسية المتتالية على مظاهر العبودية التي عرفتها، فهي سلسلة من المحطات منها: الثورة الفرنسية سنة 1789 ومنها مظاهر الحرية المتعددة، لأن الأمة الجزائرية لا تعتبر الأمة الفرنسية عدوة من حيث المبدأ ولكنها تجرم الممارسة الاستعمارية والفكر الاستعماري وغلاته وسياسة المراوغة التي تنتهجها الحكومات الفرنسية [1] في أي مرحلة ،والدليل على ذلك أن الجزائريين لم ينسوا المتنورين الفرنسيين الذين وقفوا مع الثورة الجزائرية أو كشفوا واستنكروا الجرائم الفرنسية .

وبما أن هذه الجرائم حقيقة قائمة فلا يمكن تجاوز الذاكرة الجزائرية فهي مكون فكري وتاريخي يستحيل أن تجاوزه، ومن جهة أخرى حتى الشعب الفرنسي فإنه لا يمكن أن ينفي هذه الحقيقة بل الكثير منهم يعترف بها فلا يمكن بأية حال صنع توافق بين الأضداد في فكره ولا تناغم بين شعاراته وهذه الجرائم، كما أن مسعى الاعتراف الفرنسي يدخل ضمن الثورة الفكرية الجديدة ضد الذاكرة السلبية التي استخدمها السابقون لخدمة مصالحهم الاقتصادية والسياسية التي كانت في تلك المرحلة وبالتالي يسمح للجيل الفرنسي الحالي أن يحافظ هو

1 ـ بوعلام شريفي، مرجع سابق، ص 16.

الآخر على مصالحه السياسية والاقتصادية في ظل التطورات العالمية الجديدة. وإن كان يساورهم هاجس قضية التعويض المطروح. وهذا لا يعني أن الاعتراف يمحي الذاكرة الجزائرية تجاه حدث تاريخي ضخم في حق أجيال وضحايا ولكن على الأقل يساهم في التمييز بين جيلين من الفرنسيين الأول مقترف والثاني معترف، الأول استغلالي والثاني متنور وبالتالي النظر للمستقبل بقراءة جديدة.

خاتمة

إن طبيعة المواجهة ونتائج التحقيق الوهمية دلت على التمسك الفرنسي بالجزائر والترابط الوثيق بين السلطة العسكرية والإدارية والمستوطنين وخاصة بعد مشاهدة الرايات الوطنية في المظاهرة. كما أن القمع الذي غذاه المستوطنون بكل قواهم المادية والدعائية وتخويفهم للسلطة من تزايد خطر الحركة الوطنية كان الهدف منه إسكات كل أشكال التعبير لكن الذي وقع كان العكس.

ورغم إعادة تشكيل الحركة الوطنية فإن التيارات كلها تبنت شعارات الحرية أو محاربة الاستغلال كما زاد الحقد على المستوطنين فهم رمز الشقاء بالنسبة للجزائريين وزيادة النزعة الاستقلالية لديهم بشكل واضح. وبالمقابل أصبحت الإدارة الاستعمارية أكثر خدمة للمعمرين وحماية مصالحهم وسد الباب في وجه الطموحات الجزائرية[1].

يأس الاتجاهات الوطنية من كل الوعود وخاصة بعد التضحيات المقدمة أثناء الحرب العالمية والتي عبر عنها الابراهيمي "**ديمقراطية زائفة كذب نبيها مرتين في قرن واحد**"[2] .

1 MAH FOUD KADDACH, histoire du nationalisme Algerienne,2 Ed, ENAL, Algérie p 719.

2 ـ عبد الكريم أبو الصفصاف، المرجع السابق، ص 266.

اقتناع زعماء الحركة الوطنية بأن سياسة الثورة بالقانون والمطالبة بالإصلاحات طريق لانهاية له في الواقع، وبالتالي ازدياد تبلور فكرة الثورة والعنف ضد المستعمر ومن بوادر ذلك ظهور المنظمة الخاصة بعد مدة وجيزة 1947.

المحور الرابع

الأرشيف في ملف الذاكرة الجزائرية والفرنسية

تاريخ ملف الذاكرة والأرشيف من مفاوضات افيان وإلى اليوم

✍د/ محمد بونعامة
جامعة الجزائر 02

مقدمة

يتكون رصيد الإرشيف من سلسلة مرتبطة من الوثائق الواحدة مكملة للأخرى أو تفسرها، تعيد تشكيل من حيث المحتوى، الزمان والمكان مختلف المحطات الخاصة بالقضية موضوع الرصيد أو قسم منه. فلا يمكن بأي حال من الأحوال وفي ظل غياب أجزاء من الملف أو قسم من الرصيد أن تتم عن كافة حيثيات القضية أو المحور الرئيسي للحدث.

يرى في نفس السياق بعض الأخصائيون أن الرصيد الأرشيفي يشكل العنصر الضامن لوحدة الملفات وعضويتها في شكل موحد وأنه لا يمكن أن تؤخذ الوثيقة الواحدة (قطعة) بمفردها خارج نطاق الملف الذي يكونها وخارج الرصيد الذي يعيد تشكيل آلياتها وظروف نشأتها. وعليه فأخذ أو استغلال قطعة أرشيفية خارج إطارها الحقيقي الذي أنشئت في كنفه لا تعبر عن حقيقته وإن لمت بالموضوع فلا تتطرق إلا لجزء منه.

واضح أن تعريف الأرشيف إنما يأخذ بعين الاعتبار عكس الدراسات التي كثيرا ما ارتبطت به و/أو أدمج فيها كالتوثيق والمكتبات، حتمية الارتباط العضوي والوظيفي بين مختلف القطع والأجزاء الأرشيفية المكونة للرصيد ولا يمكن أن تؤخذ وتحلل خارج إطار باقي السلسلة المؤسسة للرصيد، وذلك في إطار تسلسل موضوعي يأخذ بعين الاعتبار العناصر المتصلة بطبيعة الوثائق

من حيث الشكل والمضمون وكذا الزمان والمكان التي أنشئت فيهما الوثيقة، إلى جانب المميزات المشكلة للمصدر والسند.

أما من حيث ارتباط تعريف الأرشيف ومدى تأكيد الخصوصية المركزية التي يتسم بها عن باقي الدراسات الأخرى المتاخمة له، وتأكيدا على تماسك الأرصدة الأرشيفية، أكد أعضاء المجلس الدولي للأرشيف عند التصديق على مشروع "**أخلاقيات المهنة**" بالجمعية العامة للمجلس الدولي للأرشيف المنعقدة- ببيجين- على ضرورة الاعتماد على تماسك الأرصدة الأرشيفية، مع السهر على حمايتها والحفاظ على وحدتها[1].

1. الرهانات المحورية في ترحيل الأرشيف

أضحى موضوع الأرشيفات المرحلة مسألة يتدارسها الأخصائيون في مجال الأرشيف ورجال السياسة والقانون على حد سواء، تحسبا لإدراجها في الاتفاقيات البينية والمتعددة الأطراف. كما أنها أثارت ردود أفعال ومناقشات جعلت منها القضية التي لم يتم الإجماع عليها ولم تلقى الحل الأليق والنهائي، لا على مستوى التسيير والاستغلال التقني والمعياري للأرصدة الأرشيفية موضوع المسألة ولا على مستوى العلاقات بين الدول البينية ولا على المستوى الدولي المؤسساتي المهني ولا عبر قنوات المجتمع الدولي.

كثيرا ما شكلت مسألة الأرشيفات المرحلة محورا للدراسات واهتمامات الباحثين[2] من حيث إتاحة وحصول هذا الصنف من الأرشيف، بل وتحديد

---

1 **COUTURE**,Carol .**Les fonctions de l'archivistique contemporaine**. Presses de l'Université du Québec, coll. « Gestion de l'information », Sainte-Foy, 1999, p.-559, p.p. 51-60.

2 طرق لهذه المسألة عدة باحثين ومؤرخين من الأرشيفيين المختصين ومن المهتمين بالمسألة على اختلاف مناهلهم. كما أولتها مختلف الدورات الخاصة بالأشغال السنوية للندوة الدولية للمائدة

هويته وتصنيفه باسم قيم ومبادئ منها ما تنسب إلى القانون الدولي وأخرى إلى اتفاقيات بينية كانت أو متعددة الأطراف أو إلى قرارات تمخضت عن أشغال منظمات قارية أو دولية مختصة مهنية كانت أم سياسية.

أما حملة ترحيل الأرشيف التي خططت لها السلطات الاستعمارية الفرنسية فتعتبر من أبشع التصرفات الاستعمارية في حق الدول التي تم احتلالها، لا سيما تلك التي اقترفتها على الأراضي الجزائرية والتي بغض النظر عما اقترفته في حق التراث الثقافي والحضاري للدولة الجزائرية، فور أن وطأت أرجلها أرض الجزائر الطاهرة. فقد شرعت في نهب خزائن الدولة إلى جانب السرقات التي قام بها الجيش الفرنسي في الوثائق والمخطوطات وإتلاف كل ما يمت بصلة بتاريخ وثقافة الشعب الجزائري، فقد استمر التخطيط لحملة الترحيلات للأرشيف المنتج في الجزائر واستؤنفت وتيرة العمليات بعد اندلاع الثورة التحريرية[1].

المستديرة حصتها من العناية. كما شكلت التدخلات والمطالبات المستمرة من قبل كل البلدان التي تعرض تراثها الأرشيفي للنهب والترحيل دافع إلى تخصيص جلسات لدراسة مسألة الأرشيفات المرحلة وقد انعقدت هذه الجلسات في إطار أشغال المؤتمر الدولي الواحد والثلاثون للمجلس الدولي للأرشيف الذي نظم بالنمسا في أغسطس 2004. أنظر أشغال المؤتمر الورشة الخاصة بالأرشيف المرحل بمشاركة كل من ممثلي روسيا وبولونيا والمجر والولايات المتحدة الأمريكية.

[1]شرع في التأسيس لعمليات الترحيل التي تخص الأرشيف تحت أطائلة وذلك منذ أن وطأت أقدام الغزاة الفرنسيون أرض الجزائر. فبالإضافة إلى مختلف الانتهاكات التي قامت بها مختلف الشخصيات الفرنسية بداعي الأبحاث العلمية أو حماية الوثائق، فإن الترحيلات رسمت من قبل أعلى هيئات الدولة الفرنسية الاستعمارية وكانت متمثلة في الأمر الملكي رقم5106 المؤرخة في 12 ديسمبر 1833 والتي يأمر فيها الملك لويس فليب باعتباره ملك كل الفرنسيين بجمع كل ما من شأنه أن ينير الحكومة الفرنسية حول وضعية البلاد من معلومات ووثائق. وأسست لهذا الغرض لجنة تتكفل بجمع الأرشيف الجزائري، انطلاقا من أن الأرشيف هو كل وثيقة تحمل أخبارا قد جاء

يتأكد لدى الباحث في الدوافع التي ارتكزت عليها عمليات ترحيل الأرشيف من حيث الاهتمام بمصير الأرصدة والعمل على سلامتها واعتمادها للبحث العلمي وإثبات حقوق الدول مؤسسات وأفراد، لم في يؤخذ في الحسبان بل خير الوازع السياسي والمنفعي المتمثل في التوسع الاستيطاني وتحت طائلة ضمان المجال الحيوي.

أخذت هذه الاعتبارات كذريعة ومبدأ في نفس الوقت للاستحواذ على أرشيف الدولة التي يتم استعمارها والحصول على كنوزها المتمثلة في الذاكرة المؤسساتية والوسائل المرجعية لتسيير إدارة الدولة، ذلك للتحكم فيها وفرض هيمنتها عليها. تشكل عمليات ترحيل الأرشيف بترحيله أداة تعبير عن المصالح السياسية أو يرجع إليها لقضاء مآرب تخرج عن إطار الظروف التي أنشئت فيها الوثيقة وما تحويه من مؤشرات تتعلق بالذاكرة الوطنية وما يمكن إعادة تشكيله، لاسيما فيما يتعلق بالمبادئ الأرشيفية النافذة في هذا السياق: مبدأ احترام الرصيد – مبدأ احترام المصدر – مبدأ السيادة ومبدأ الإقليمية[1]، بحيث همش الأرشيفي في الإدلاء برأيه في هذا السياق[2].

في سياق هذا الأمر ذات الخطورة الكبيرة في المادة الأولى منه والخاصة بتأسيس اللجنة المكلفة بجمع ومناقشة كل الأحداث والوثائق المتعلقة بالجزائر.

1 **ERMISSE, Gérard**.**La politique des archives**. In: La Gazette des Archives: les archives en France. Numéro réalisé conjointement par l'Association des Archivistes Français et le Conseil International des Archives: aaf. n°204.Paris, p282pp.89-101.

2 **Direction des Archives de France.les archives dans la vie Internationale. Droit international des archives. Collaboration internationale en matière d'archives. Les archives des organisations internationales**.Actes de la Sixième Conférence Internationale de la Table Ronde des Archives .Paris : Imprimerie Nationale.1963.

مسألة أخرى تطرح نفسها وتتعلق بالصعوبات التي صادفت الجزائر فيما يتعلق بتنظيم القطاع، إذ تلجأ إلى بناء مراكز الأرشيف فإنها لا تتحصل على آليات التسيير التي تخول لها الصلاحيات الخاصة بالتعاطي في مجال حساس يتعلق بالتطرق إلى مسألة أرشيفها المرحل. وعليه تغيب المبادئ والأدوات التي تتعلق بالجانب الأرشيفي البحت ولا يبرز عندئذ إلا الجانب السياسي منه.

فبالإضافة إلى الأطراف الفاعلة المعنية بمسألة الأرشيف الجزائري المرحل إلى فرنسا والمتمثلة في الدولتين محور النزاع وهما الدولة الجزائرية التي ضفرت بالاستقلال بعدما كانت مستعمرة من جهة، والدولة الفرنسية الاستعمارية سابقا ونظيرة اليوم، من حيث العمل التي تقوم به المؤسسات المختصة في هذا المجال، فهناك أيضا مؤسسات فاعلة تذكر وهي تتمثل في دور المنظمات الدولية وبالأخص دور المجلس الدولي للأرشيف في هذا الشأن.

شكل المسعى الاستعماري لطمس الثوابت والمواثيق المرجعية المكرسة للوجود الجزائري كيانا وأمة[1] عبر أرشيفها الذي أتلفت مجموعات منه فور أن وطأت أرجل الغزاة وطننا الطاهر. فقد قامت بالتخطيط في إطار مشروعها الاستدماري ترحيل كم هائل من الوثائق المرجعية المجسدة للوجود التاريخي والحضاري لبلادنا، في محاولة يائسة لإخفاء أبشع صور القمع المقترف ضد الجزائر أرضا وشعبا وتراثا.

يعتبر الأرشيف المرحل من الجزائر إلى فرنسا نموذجا محوريا، ذلك أن الموضوع يحتوي على إشكال قانوني ومذهبي أخلاقي فيما يخص طرق وظروف الترحيل. كما يشكل كذلك مشكلة من حيث الوضعية والإطار القانوني

1**KADI,** Abdesslam**.Le trésor de l'Algérie pillé en juillet 1830**.In journal El Watan (rubrique idées débats) du 8 Novembre 2011.

للأرشيف المرحل. ومن المسلم به أنه انجرت عنه آثارا سلبية في استغلال بقية الرصيد الأرشيفي المبتور من حيث تسيير شؤون الدولة ومن حيث إعادة تشكيل الرصيد برمته من الناحية الأرشيفية البحتة[1].

وعليه فالإشكالية الأساسية هاهنا تتمثل في الإجابة على السؤال التالي: يمكن من هنا استنباط عنصرين أساسين يرتكز عليهما البحث صلب الموضوع مكملين لبعضهما البعض، فيهما العلة والنتيجة ألا وهما على التوالي:

كيف يتعامل المجلس الدولي للأرشيف مع مسألة الأرشيفات المرحلة؟

يعني الترحيل تحويل من حيث الموقع الجغرافي الأصلي يتبعه تحويل في الملكية، قد يكون نتاج استعمار دولة لدولة وما قامت به الدولة المستعمرة من أساليب السطو والاحتيال على الممتلكات التراثية، ومنها عملية ترحيل الأرشيف من الدول القابعة تحت هيمنة الاستيطان إلى الدول المستعمرة، مستغلة بذلك كل ما أنتج من حصيلة نشاطات ومحطات تاريخية من قبل البلد الأصلي، وما يشكله من تراث تاريخي وحضاري يعكس ذاكرة المؤسسات والمجتمع، باعتباره العنصر المثبت لسيادة وكيان دولة قائمة بأركانها وبشرعيتها.

أما فيما يخص اعتمادنا على مواكبة مسألة الأرشيف الجزائري المرحل من الجزائر إلى فرنسا وآفاق التعامل في هذا المجال، فهي تهدف مبدئيا إلى

---

1 أدى ترحيل الأرشيف المنتج في الجزائر من موطن أصل إنتاجه إلى فرنسا من قبل السلطات الاستعمارية إلى شل كل عملية من شأنها أن تنهض بالنسقين الإداري والاقتصادي على وجه الخصوص، كما أدت إلى بعثرة الرصيد الأرشيفي الوطني وأثرت في إدارة شؤون الدولة وحماية الإقليم، لاسيما في التأثير سلبا على العلاقات مع الدول المجاورة في مسألة الحدود. الأمر الذي أدى بالسلطات الجزائرية إلى إيفاد مختصين إلى فرنسا للحصول على نسخ لخرائط ومخططات عن الحدود بين الجزائر وجيرانها.

الحصول على مؤشرات ذات البعد الأرشيفي المهني الذي أعطى منعرجا للمسألة في حد ذاتها من حيث المفهوم والمبادئ. وما يجب العمل به على مستوى أعلى هيئة مهنية في هذا الشأن من أجل التوصل إلى إشراك وبصفة كاملة وفعلية الأرشيفي والمؤسسات الأرشيفية المعنية في مناقشة المسألة وإرساء الضوابط الممكنة للعمل مستقبلا على الحد من انعكاساتها والتقليل من أضرارها الجانبية.

والأمر جليا في هذا الشأن لا يختلف فيه اثنين، هو تشتت هذه الأرشيفات وعدم جاهزيتها للإتاحة، سواء كان ذلك لانعدام الظروف التقنية للحفظ أو لعدم تصنيفها وفق الإطار التصنيفي الأصلي الأنسب. كما أن تفرع حيازتها وحفظها على مؤسسات عدة، يشكل كذلك عائق. هذا في حالة ما إذا كانت موجودة على مستوى دولة وقطر جغرافي محدد تم اكتشاف فيه أرشيف مرحل[1].

تبرز من خلال هذه المعطيات الأولية التحديات التي تواجه الأرشيفيين في هذا المجال من أجل المساهمة في رفع الحضر على هذا الصنف من الأرشيف. وبالتالي طرح التحديات المستقبلية التي تقف بين الأرشيفي والمسألة الجوهرية للموضوع.

2. وضعية الجزائر قبل الاحتلال

اشتد وطيس الحروب والتسابق نحو فرض النفوذ وبسط الهيمنة على البحر الأبيض المتوسط بوازع ديني كان أحد أسبابه سقوط غرناطة عام 1492والذي تمخض عنه طرد العرب من شبه الجزيرة الاسبانية والملاحقة التي شنها الإسبان

1**BROCHIE**R, André et **GOUDAIL**, Agnès**. Les Archives concernant l'Algérie au Centre des Archives: Historique des fonds, perspectives de classement**, In: revue correspondances n°74, mars-mai 2003pp.5-9.

ضدهم مما أضرم لهيب الحرب عبر الأساطيل والموانئ الاسبانية واستعداد الجزائر لدرء خطر الهجمات أوروبا المسيحية المتتالية.

أثناء الحملات الصليبية الاسبانية الموجهة ضد الجزائر وبأمر من إيزابيل المسيحية ملكة إسبانيا سنة 1505 تم احتلال على إثرها كل من مرسى الكبير وبجاية لتليها بعض السواحل الجزائرية. أمام الخطر المحدق على الساحل الجزائري، لجأت السلطات الجزائرية لطلب النجدة من الإخوة عروج لصد الزحف الصليبي[1].

استمدت عبارة مملكة الجزائر من التسمية التي قدمها بولوغين ابن زيري[2] عند تشييد المدينة في غضون عام 960 على أنقاض المدينة القديمة، ايقوزة، إيكوزيوم جزائر بني مزغنة، وقد استلهم الفرنسيون التسمية من الجزائر وباللغة الكتالانية الجزيرة أو الجزاير[3].

1يعترف **روبير مونتيرون** في تقرير قدمه في إطار مهمة دراسة في أرشيف الجزائر سنة 1955... أنه للتعرف على حياة دولة، لا بد من تقص الحقائق من خلال الأحداث التي تشكل العناصر الأساسية لذلك"، ويقصد من ذلك استقائها من مكنون الأرشيف" **التركي والعربي** " بالجزائر والذي يعتبره المرجع الأساسي للتعرف على التاريخ الداخلي الاقتصادي والعسكري لما كان يسمى بمملكة الجزائر خلال 150 سنة التي سبقت الاحتلال، والتي تبقى على حسب ما قدمه في تقريره غير معروفة بصفة جيدة.

2 **LESHI**, Louis. **Les Origines d'Alger**, conférence faite le 16 juin 1941publiée dans feuillet, 'El-Djazair et juillet 1941 col. B. Vesris mise sur site le 22-02-2007.

3 **GUILLAUME**, André. **Histoire des différents peuples du monde : contenant les cérémonies religieuses et civiles, l'origine des religions, leurs sectes et superstitions, les mœurs et les usages de chaque nation**, vol.4 chapitre V : Etat d'Alger, Edition Hérissant, page 174,1771.Source : http://gallica.bnf.fr/Catalogue/noticesInd/FRBNF33989145.htm

كانت الجزائر قائمة كدولة في حد ذاتها، في كيانها، إقليمها قواعد تسييرها ولغتها بدليل أن المعاهدات والاتفاقيات التي كانت تبرمها الجزائر مع غيرها من الدول الأوروبية والأمريكية بصفة عامة ودول البحر الأبيض المتوسط بصفة خاصة، بحيث كانت تدون هذه الأخيرة، بالإضافة إلى لغة الطرف الآخر في الاتفاقية، باللغة العربية ومنها تلك التي أبرمت مع البرتغال [1]وأمريكا وهولندا ودول اسكندنافية.

ومما يوضح هذا التأكيد العلاقات التجارية والبحرية التي كانت تقيمها الجزائر على وجه الخصوص، مع الدول المجاورة في حوض البحر الأبيض المتوسط وحتى بين بريطانيا وأمريكا إلى جانب نفوذ الجزائر عسكريا حماية لإقليمها ومناصرة للقضايا العادلة.

الغريب في الأمر أن الاتفاقيات التي هي في الأصل باللغة العربية قد ترجمت إلى اللغة الفرنسية وهي موجودة في الأرشيف الفرنسي بفانسان [2] ومن بين آثار وجود الأرشيف المنتج إبان الفترة الممتدة من القرن 16 إلى غاية بداية القرن التاسع عشر والتي يرجع ترحيلها إلى فرنسا بطريقة أو بأخرى. وبالتالي اختفاؤها شأنها شأن الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة مع الفرنسيين. والكم الآخر الذي تمكنا من الاطلاع عليه، لا سيما في مركز أرشيف ما وراء البحر لفرنسا وكذلك أرشيف الخارجية الفرنسية وفانسان[3] تحت تصنيف سلسلة

1زوزو، عبد الحميد، "**هدنة 1810 ومعاهدة سنة 1813 بين الجزائر والبرتغال**"، مجلة التاريخ، المركز الوطني للدراسات التاريخية. الجزائر 1981 ص21.

2 المرجع نفسه ص. 27.

3 تركيا، بريطانيا، فرنسا.

الجزائر[1]. فمن العواقب التي ترتبت عن ترحيل الأرشيف الجزائري المنتج قبل الاحتلال الفرنسي و/ أو إتلافه، أنه يشكل عائقا حقيقيا في تصفح محطات الدبلوماسية الجزائرية إبان هذه الفترة، لا سيما في التصدي لدراسة العلاقات الجزائرية مع دول أخرى في العالم وكذا الفرنسية. أدى هذا النقص الملحوظ في الوثائق المرجعية إلى عزوف الكثير من الباحثين عن الموضوع بل والتطرق لهو تفضيل الاعتماد على أرشيفات الدول الأجنبية[2].

كانت الجزائر تنتج أرشيفا وتقيد كل نشاطات مؤسساتها في سجلات ووثائق مصنفة ومرتبة يقوم بتسييرها الدفترجي أو الأرشيفي. وبالتالي فالدولة الجزائرية كانت تنتج وتنظم تسيير شؤون الدولة عبر مختلف أصناف الوثائق، انطلاقا من أعلى مؤسسات الدولة المتمثلة في دواوين الوزارات إلى مختلف الوثائق التي تنظم في سلسلة بيت المال وبيت البايلك [3] ومنها:

- وثائق الحسابات والميزانيات الخاصة بمختلف مؤسسات الدولة التي كانت تقيد بدقة.
- تسيير المؤونات ومختلف الوسائل التي تشكل العتاد البحري، لا سيما للبواخر الحربية والتجارية.

---

1 أرشيف الشؤون الخارجية تخص الأرشيف المحفوظ بالكي دورصي (أرشيف الخارجية الفرنسية كورنوف) سلسلة الجزائر. أما أرشيف مركز ما وراء البحر بإكس أون بروفونس (أرشيف الحكومة العامة بالجزائر) سلسلة ميكروفيلم السجلات التركية.

2 أنظر في هذا الشأن مقال عبد الجليل التميمي تحت عنوان "ثلاث مراسلات لحاج أحمد باي قسنطينة للباب العالي" مجلة Revue de L'occident musulman et de la méditerranée. Année 1967- vol3n°3 pp 133-152. وكذا مقال: Document turcs le bombardement d'Alger en 1816 انفس المجلة 1968 رقم 5 ص 111-113.

3 رصيد بيت المال وبيت البايلك.

- الأوقاف ومختلف العقود الخاصة بملكيات وتسيير الملكيات.
- السجلات الخاصة بالمحتاجين سواء من الأهالي (المواطنين أو المسافرين) داخل البلاد وكذا بالنسبة للجالية في الدفاع المقدسة الى جانب الجالية الأندلسية.

وإذ يعترف الفرنسيون بأن الجزائر استقلت عن سلطة الباب العالي وبالتالي فإن هذا في حد ذاته دليل قاطع على أن الجزائر كانت تسير وفق النظام والشروط المعمول بها كدولة تحوز على السيادة على الإقليم وتتوفر فيها معايير قيام الدولة[1]، ذلك أنها كانت تربط علاقاتها مع الأطراف الأخرى من الدول بحكم أنها كانت مملكة (إيالة).[2]

3. احتلال فرنسا الجزائر

يسجل التاريخ عبر وثيقة تسليم مدينة الجزائر للمارشال دوبرمون قائد الجيوش الفرنسية إثر هزيمتهم للجيش الجزائري في ذوده عن حصون المدينة، نقطة التحول وخاتمة المحاولات التي ما فتئت تشن منذ إعلان الحرب الصليبية على أراضي دول الساحل المغاربي عامة والجزائر خاصة من قبل الإسبان وتلتها هجمات أوروبية بنفس العزيمة والعقيدة[3].

1 **MICHEL**, Hervé. **Relations entre la régence d'Alger et la Porte Sublime du XVIe au XVIIe siècle** .Thèse de doctorat,Paris,2003,p.934,p.p.70-85.

2 BOYER, Pierre. **L'évolution de l'Algérie médiane (ancien département d'Alger) de 1830 à 1956**, p. 74dans Annales économies, société, civilisations,1951, vol.16, n°2, p.p.392-395.

3**GRAMONT**, Henri Delmas de. **Relation entre la France et la Régence d'Alger XVIII siècle,I**n revue africaine n°29-1885 pp. 161 – 171.

بيد أن سقوط الجزائر لم يكن بالهين بحيث أن السلطات الجزائرية لم تسلم كل أراضيها بل دافعت عنها بعد حصار دام ثلاثة سنوات، وقد اشتدت المقاومة واستمرت من مقاومة أحمد باي [1] والأمير عبد القادر وما تابعها من نضال وبسالة ضد الغزو الفرنسي طول مدة الزحف الفرنسي التوسعي.

تظهر مراسلات أحمد باي والباب العالي التي تم رصدها في رصيد ما بين الفترتين الممتدتين ما قبل وبعد سقوط قسنطينة ودفاعه ببسالة عن حصون الجزائر العاصمة جراء الاحتلال الفرنسي، الجانب الآخر من أرشيف السيادة الجزائرية الذي رحلته فرنسا بما يقدر بقرن ومايربو عنربع قرن قبل اقترافها الترحيلات المنذرة لاستقلال الجزائر[2].

وبالتالي فكانت فكرة المنظرين الفرنسيين الخاصة بالذريعة المصطنعة بتضليل كل فكرة مضادة للتوسع الاستيطاني لحلم فرنسا المتمثل في تأسيس إمبراطورية إفريقيا الفرنسية، بحيث كانت ترى بأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال الحكم على أن فرنسا دخلت الجزائر بصفة غير قانونية وأن احتلالها الجزائر، إنما هو عمل حضاري ولا يمكن أن يكون محل تدخل من قبل المجتمع الدولي.

انطلاقا من هذه الاعتبارات، كانت ترى أنه لا يمكن تجريدها من حق امتلاك وإلحاق الجزائر كإقليم فرنسي وكل ما تحويه من ممتلكات ثقافية بما فيهات الأرشيف، باعتبار الجزائر بحسب هذه الفئة من المنظرين السياسيين الفرنسيين،

---

1 **TEMIMI**, Abdeljalil. **Documents inédits sur le bombardement d'Alger en 1860, In** Revue de l'occident musulman et de la méditerannée, n°5. 1968.pp111-113

29**TEMIMI**, Abdeljalil. **Trois lettres de hadj Ahmed bey de Constantine a la Sublime Porte**. In. Revue de l'occident musulman et de la méditerranée, Année 1967 vol.3n°3 pp.133-152 p.138-151.

لم تكن دولة قائمة ولكن هي إقليم كان عرضة لعدم الاستقرار السياسي والقانوني[1].

واضح من خلال ما اقترفته السلطات الفرنسية في حق التراث الجزائري أن هذه الأخيرة كانت تضع نصب أولى اهتماماتها المركزية قضية ترحيل الأرشيف بغض النظر عن الانعكاسات التقنية والمبادئ القانونية المتعلقة بعضوية وهوية الأرصدة ومسألة إعادة تشكيلها، تصنيفها وإتاحتها مستقبلا[2].

وعليه فالمقاربات المتعلقة باعتماد الأرشيف مرجعا للتأريخ وللبحث العلمي في هذا الشأن بالذات تخضع هي الأخرى إلى اهتمامات ذاتية تفرضها العوامل السياسية والاستراتيجية للدول التي فرضت هيمنتها باحتلالها لدول أخرى[3]. وهنا يتجلى كذلك الرهان السياسي للأرشيف الذي اعتمدته فرنسا ضاربة عرض الحائط كل المواثيق والمبادئ خدمة لاستراتيجيتها التوسعية التي تطغي عن كل الانشغالات الموضوعية في كتابة التاريخ.

أدت هذه الاقترافات إلى جعل الجزائر كدولة حديثة الاستقلال تشكو من نقص بل ومن بتر لمحطات هامة من تاريخها وتاريخ شخصياتها ونظامها وتطور مؤسساتها تاريخيا. وقد انعكس ذلك سلبا على تسيير بعض شؤون الدولة الحديثة ومؤسساتها في ظل غياب السند والمرجع المتمثل في الأرشيف للتأريخ للأحداث.

1Loi du 20 septembre 1947 portant statut organique de l'Algérie.
أنظر كذلك Etude juridique sur la légitimité de l'établissement français en Algérie et l'incompétence de l'ONU à l'égard de la question algérienne.

2**BOYER**,Pierre . **Les archives rapatriées.** In : itinéraires n° 264, 1982, p. 49-67.

3 **BOUNAAMA**, Mohamed. **Les Archives en Algérie** :Etat et perspectives, In Le journal El Watan,Rubrique idées et débats, du 18 Octobre 2003.

فالأمر الذي لا ريب فيه هو أن ترحيل الأرشيف من الجزائر إلى فرنسا كانت له انعكاسات وخيمة على الأرصدة الأرشيفية وقد أضرت بالرصيد الأرشيفي وبالتراث الوطني من حيث وحدته وعضويته، إذ أن بتر أجزاء قد تؤثر بغيابها أو بعدم إتاحتها في تقييم الأحداث، بل وفي الإخلاء بمبدأ الموضوعية وإثبات الحقوق. وبالتالي غياب المرجعية مما يجعل التحقيق في الشهادات بل والمسلمات التاريخية التي تصبح عرضة للجدل.

4. استراتيجية فرنسا في ترحيل الأرشيف

وحتى تجسد فرنسا الاستعمارية هذه الغطرسة في طمس معالم السيادة والجريمة ضد الذاكرة، برزت للواقع الاستراتيجية التوسعية المتمثلة في إلحاق الأقاليم التي تدخل في إطار مجاله الحيوي والاعتماد على سياسة ترحيل أرشيف الأقاليم الملحقة وتضاف هذه الجرائم ما تم التعرض إليه وذكره بالنسبة للأقاليم التي كانت محل نزاع بين القوات الثلاثة الفرنسية، الايطالية والنمساوية ثم الألمانية وذلك منذ القرن الوسيط.

نفس الأمر تم اعتماده بالنسبة لمقاطعتي صافوا ونيس اللتان تم بالفعل إلحاقهما عن الطريق التنازل بين 1860– 1947 على التوالي بحيث ألحقتا تحت لواء المقاطعات "**العمالات**" الفرنسية، إلى جانب عديد الأقاليم الأخرى، لاسيما تلك التي افتكت وألحقت بفرنسا قبل وبين الحربين العالميتين والتي تبقى تشكل بؤر توتر مستقبلا قد تصل إلى حد المطالبة بالاستقلالية أو الرجوع إلى الوطن الأم ومنه الألزاس واللورين وكورسيكا...

ترجع العلاقة التي تربط فرنسا بالأرشيف إلى قرون مضت وهي ذات طابع سيادي ينبع من سياسة فرنسا وحلمها المتمثل في الهيمنة على القارة الأفريقية قاطبة وإلحاقها كمستعمرة فرنسية واحدة والقضاء بالتالي على حدودها الإقليمية

بإنشاء إمبراطورية فرنسية تشمل إفريقيا مرورا بالجزائر. انطلاقا من الاعتبارات التي كانت تشكل النقطة المحورية في سياسة فرنسا حيال الأرشيف الجزائري، فإنه كان من المسلم أن تستحوذ عليه، لاسيما للرهانات التراثية والتاريخية التي يكتسيها[1].

ومن هنا فواضح أن الممتلكات الثقافية بكل ما يحويه المصطلح من وثائق ومخطوطات تتكون من عقود تخص الملكية على الإقليم، على الثروات وما يتبع ذلك من اتفاقيات ومن أرشيف يتعلق بتاريخ الأمم وشعوبها، مستهدفة بدافع الهيمنة وتوسيع المجال الحيوي للدول ذات النزعة الاستعمارية المتجذرة. كما يسمح لفرنسا بالإضافة إلى ما سيدر عليها ذلك من استنفاذ للثروات بالتحكم في إحدى العوامل الأساسية لمعرفة تاريخ هذه الشعوب والحصول على حقوقها وإعادة كتابة تاريخها[2].

كما تستمد هذه العلاقة بعدها من الطابع السياسي البحت ويخص سياسة فرنسا الاستعمارية ذات البعد التوسعي، الأمر الذي يجعلها تعمل جاهدة من أجل فرض مبادئ تزكي ما ذهبت إليه في انتهاجها المتعلق بأسلوب ترحيل الأرشيف الجزائري والاحتفاظ به كغنيمة وعنصر فعال في المفاوضات والتعامل الدبلوماسي للحصول، بل والحفاظ على مصالحها في الجزائر وفي غيرها من مستعمراتها القديمة[3].

1**GHERRAB,** Hassen. **Les archives algériennes, une mémoire amputée par la France**, in journal la tribune online, 1 Juin 2012.

2**ARAB**, Abdelhamid. **Manuscrits et bibliothèques musulmanes en Algérie** Ed.Perrousseaux, Col .Kitab Tabulae, p158.الكتاب Manuscrits algériens,p.13-37,

3**BAUTIER**, Robert-Henri La **Phase cruciale de l'histoire des archives : la constitution des dépôts d'archives et la naissance de**

تعتمد فرنسا هذه السياسة في إطار ما سنه المشرع الفرنسي كتراث وطني والذي يشجع بل ويعمل على ضرورة فرض وترحيل الأرشيف بإقراره كمبدأ ونظام تعمل من أجله القوة العمومية بفرنسا ساعية في إطار سياستها الخارجية إلى تقوية نفوذها بل وبإقناع الغير بشرعية ما تذهب إليه في هذا الصدد، سواء كان ذلك اتجاه المنظمات الدولية أو تلك النافذة في مجال الأرشيف أو في علاقاتها البينية أو المتعددة الجوانب مع الأطراف المعنية.

ويتعلق الأمر في مجال السياسة الفرنسية باستراتيجية وخطط وأوامر كانت تصدر عن أعلى قمة في الهيكل الهرمي للسلطة الفرنسية وبما أنها تتكرس في الشخصية المعنوية للقوة العمومية المتمثلة في الحكومة والإدارة الفرنسية، فالمبتغى واضح في هذا الشأن. إن ما يحتويه الأرشيف وما يكتنزه من نصوص في هذا الصدد، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تفشى الأسرار إلى الدول الأجنبية. فبحسب ما تراه السلطات الفرنسية في هذه الحالة قد يعرض فرنسا إلى عواقب ومشاكل بخصوص الجرائم التي كانت تمارسها فرنسا في مستعمراتها بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، في حالة ما إذا لم ترحل الأرشيف الشاهد عما اقترفته[1].

إن الظروف التي دفعت بمؤسسة الأرشيف الفرنسية للقيام بهذه العملية والكيفية التي تم من خلالها تقديم عرض الأسباب الخاصة بالعملية على الرأي العام وبتزكية من الأرشيفيين، يوضح كيف أن مسالة ترحيل الأرشيف لدى الفرنسيين وعلى وجه الخصوص لدى الساسة الفرنسيون هي قضية مبدأ وقضية

---

l'archivistique (XVIe - début du XIXe s.)/.In:*Archivum*, t XVIII, 1968, p.p. 139-149.

1 **BOYER**, Pierre. Les **archives rapatriées**, In revue itinéraire, n°264, Juin 1982,p.p.49-67.

وطنية. وبالتالي يتعين على كل عنصر من العناصر المكونة لهذه السلطة تطبيق هذه الاستراتيجية بدون تنازل[1].

5. ترحيل مبكر للتراث الأرشيفي الجزائري

شكل التواجد المبكر للأرشيفيين الموفدين من فرنسا إلى الجزائر[2]، مباشرة بعد الاحتلال تكريسا لمبدأ طمس الهوية الشعب الجزائري من خلال التنقيب على مواطن تواجد كل الوثائق مهما كانت على مستوى مختلف الهياكل والمؤسسات التابعة للجزائر القابعة حينئذ تحت نير الاستعمار.

جندت السلطات الفرنسية من أجل مباشرة هذه المهمة أرشيفيون مختصون أو من قاموا مقامهم، خدمة للحلم النابليوني المتمثل في إرساء دعائم الإمبراطورية الفرنسية في إفريقيا، وكثيرون من كان لهم السبق في تقمص بذلة الجندي الفرنسي المحتال ومهام الأرشيفي الغازي وذلك قبل أن تعتمد من قبل القوات النازية إبان الحرب العالمية الثانية.

6. كسبيل للاستيلاء ونهب تراث الجزائر الأرشيفي

من بين هؤلاء الذين قاموا بهذه المهام وجسدوا هذا المبتغى بربروجار أدريان وذلك منذ الوهلة الأولى التي تلت الاحتلال وبالتحديد ابتداء من 1833. تميزت حملات التنقيب ثم الترحيل بالنزعة المفرطة في تحصيل الوثائق، ومن بين تلك التي خاض فيها عملية واسعة نسبيا في جمع الأرشيف من مخطوطات

1**BOYER**, Pierre. **Les archives rapatriées** p.55 .

2 قائمة الأرشفيين الذين توالوا على الشأن الأرشيفي في الجزائر طويلة وجديرة بالتذكير بقدر جدارة واختصاص هؤلاء الموفدين لاستغلال ممتلكات الجزائر الثقافية ومنها كنوز الأرشيف. ونذكر من بين أشهرهم. بروسبير **جيرارد**، أدريان **بربروجير**، ألفونص لموص**دو فودوارد**، غابريال **إسكار**، بيار**بوابيه**...

ومخططات ووثائق مختلفة تمكن من ترحيلها في مختلف أنحاء الجزائر وعلى وجه الخصوص في كل من معسكر وتلمسان وقسنطينة وضواحيها، كانت هذه الوثائق بمثابة الأجزاء الأولى التي شكلت الرصيد الأرشيفي المكون من قبل بربروجار والتي تم ترحيلها، معلنا بذلك بداية التخطيط للاستيلاء على الأرشيف المنتج في الجزائر وضمه كملكية لغير فرنسا. وشكلت بذلك بداية حصيلة أولى عمليات الترحيل الممنهجة التي قام بها الأرشيفيون الفرنسيون بإيعاز من أعلى السلطات الفرنسية في حملتها الاستعمارية بالجزائر.

وإن دلت هذه العملية المتمثلة في تشتيت الأرصدة الأرشيفية وخلعها من موطن نشأتها ومن مصدرها الطبيعي الذي أنتجت فيه، فإنما تدل على طبيعة السياسة الفرنسية الاستيطانية التوسعية المتمثلة في الحصول على كافة الأرشيف الجزائري واستعماله فيما بعد لأغراض سياسة، عسكرية وفي عدة مناح أخرى منها الدراسات الاجتماعية وكوسيلة ضغط في نهاية المطاف لكي تبقى الجزائر رهن التوجه الفرنسي.

وقد تسنى لها استعمال الأرشيف الذي يتم ترحيله في خدمة مصالحها المتمثلة في حلمها التوسعي لإنشاء إمبراطورية فرنسية في إفريقيا[1]. ومن هذه الاستعمالات طمس الحقائق، اخفاءها وإتلاف أرشيف العقود، الاتفاقيات، الثروات وإلى غير ذلك من محاور سياستها المعتمدة على ترحيل الأرشيف[2].

1**BOYER**, Pierre. **Introduction à une histoire intérieure de la régence d'Alger**, In revue historique, Paris, Avril-Juin 1966, p.297-316.

2**BROCHIER**, André et**GOUDAI**L, Agnès. **Les archives concernant l'Algérie au Centre des archives :Historique des fonds ,perspectives de classement(constitution des fonds)**,in revue correspondances,n°74Mars-Mai 2003,p.4

كما يتجلى بوضوح أن اعتماد فرنسا في استعمارها للجزائر على البعثات العلمية المتكونة من أساتذة الاجتماع ورجال الدين وعلى وجه الخصوص الأرشيفيين، فإنما كان يهدف إلى القيام بعمل منهجي مضبوط الاجراءات والقواعد، مفاده تحصيل كل ما هو موجود من ممتلكات ثقافية وأرشيف جزائري أنتج و/أو استقبلته الجزائر في إطار نشاطاتها وعلاقاتها مع الدول والأمم الأخرى.

كانت تتمثل المهام الرئيسية للأرشيفيين الفرنسيين، منذ الاحتلال في القيام بعملية تشخيص، جمع وجرد كل الأرشيف المتواجد في مختلف انحاء الوطن، كعملية أولى استراتيجية تولى القيام بها وبديناميكية وإتقان كبيرين الأرشيفي الفرنسي بربروجار بحيث لم يستثنى في تحرياته والمسح الذي قام به شرقا وغربا، شمالا وجنوبا أي وثيقة إلا وأحصاها وجمعها في وهلة أولى إلى السلطة الاستعمارية المركزية بالجزائر[1].

وإذا كانت عملية الترحيل تقوم على أساس منهجي يقوم بها أخصائيون، فإن العملية المادية المتمثلة في ترحيل الأرشيف من جهة إلى أخرى، كانت تتم في غمار الحرب وفي ظروف المقاومة وبالتالي كانت تنقل من قبل العسكريين.

وإذ تعرضنا إلى العمليات المنتظمة والمضبوطة المعالم، المتعلقة بترحيل الأرشيف الجزائري منذ أن وطأت أرجل المستعمر هذه الأرض والمنفذة بأحكام من قبل أيدي أخصائية، فلا يسعنا إلا أن نذكر بما تم إتلافه وحرقه وبتره من أرشيف يتعلق بوثائق نفيسة، تاريخية وذات قيمة قانونية واستراتيجية بالنسبة

1 **ESQUER**,Gabriel . **Histoire et souvenir**, in revue africaine, c. 1956 p.196.

للدولة الجزائرية [1]. بديهي إذن أن الترحيلات كانت تهدف إلى طمس كل المراجع والحقوق التاريخية على الإقليم وما يحويه حتى يتسنى لفرنسا تحقيق مراميها. وما يزيد في حقيقة ما نذهب إليه، الإنتاج الغزير من المعلومات التي تقدم بها عديد المؤلفين الفرنسيين وأغلبهم من ساهموا في الحملات "**العلمية**" بل الاستكشافية في أرض الجزائر والتي تكون قد استنبطت دون أدنى شك من الأرشيف[2] الجزائري.

نذكر على سبيل المثال ما ألف في وصف الجزائر وتاريخها من قبل بعض الأرشيفيين وعلى رأسهم بربروجار [3] وبيار بوايي وبروسبير ودفول وغيرهم من الذين اعتمدوا على المصادر من وثائق أصلية تمكنوا من خلالها من تأليف عدة كتب، ليس فقط في مجال الأرشيف ولكن تعد الأمر ذلك للخوض في تاريخ الجزائر، إلى جانب التطرق إلى مجالات أخرى تتعلق بالجانب الحضاري، الاجتماعي والديني[4].

1نفس المقال بذكر **بواييه** في سياق الحديث عن الارشيف الذي تم جمعه وجرده وترحيله، نذكر ارشيف الدولة الجزائرية، قبل الاحتلال... "الوثائق الضئيلة التي نتجت من نار قرحة الاحتلال".

2كثير من الإداريين الفرنسيين أضحوا من المؤلفين والمختصين في تاريخ الجزائر، لم يتسنى لهم ذلك سوى لأنهم تحصلوا واستحوذوا على كنوز الجزائر من الوثائق المرجعية واستعملوها معتمدين عليها في التصدي بالدراسة لسلوك المجتمع الجزائري والحياة الاجتماعية والثقافية قبل الاستعمار الفرنسي ونذكر منهم قابريال اسكار، مونترون...

3نذكر في هذا السياق الكتاب المنجز من قبل ادربان **بربر وجبر** تحت عنوان "**الجزائر التاريخية الرائعة والتذكارية**" (ترجمة حرة).

4من بين الأرشيفيين الذين خاضوا في هذا الشأن معتمدين على الارشيف الذي تم جمعه ترحيله وجرده لفائدة المستعمرين الفرنسيين من منظرين وسياسة، خدمة لمصالح فرنسا التوسعية، نذكر أدربان **بريروجار** وقابريال **اسكار** وبيار **بواييه**. وما يوضح اعتماد هؤلاء الأرشيفيون على الأرشيف للكتابة ومنها الكتيب الذي ألفه في 1912 قابريال **إسكار** تحت عنوان "**الارشيفات الجزائرية ومصادر**

يتضح أن موقف الأرشيفيين الفرنسيين إزاء مسالة ترحيل الارشيف الجزائري إلى فرنسا، كان منحازا ومتطرفا إلى أبعد الحدود، ذلك أن القائمين على الأرشيف في الجزائر آنذاك، كانت تحذوهم فكرة واحدة ألا وهي إتباع الأوامر وأكثر من ذلك تنفيذ الخطط التي ترتكز عليها الاستراتيجية المعتمدة من قبل فرنسا في ترحيل الأرشيف، بحيث كانوا يقومون بتحقيقات ومسح في مواطن تواجد الأرشيف، لجمعه وترحيله الى السلطة المركزية المتمثلة في الحكومة العامة[1].

7. انعكاسات ترحيل الأرشيف الجزائري على الأرصدة الأرشيفية

الأمر الذي لا يختلف فيه اثنين هو أن الانعكاسات التي تنجم عن ترحيل الأرشيف من الناحية التقنية والمعيارية (العلمية والتنظيمية) على حد سواء بالنسبة للأرصدة، هي الإقدام على بعثرتها. وبالتالي فإن أولى الأضرار المباشرة التي تمس بوحدة الأرصدة وبهوية التراث الأرشيفي باعتباره عنصرا من عناصر الهوية ومؤشر مرجعي للأبعاد الحضارية والثقافية للمجتمع ولمؤسسات الدولة، تتمثل في اعتماد طريقة المعالجة التي تقوم على تجزئتها وانتهاك بذلك مبدأ أساسي للمبادئ الأرشيفية المتعلق باحترام الأرصدة.

تاريخ الاحتلال والذي كان يعتبر بمثابة "**دليل الارشيف**" كما أردف على خطاهم المهام بل وأبعد من ذلك قدموا مصالح بلادهم السياسية حيال مسالة الارشيف الجزائري المراحل لا سيما ذلك الذي أنتج قبل الاحتلال، اذ يعترف بعضهم بأهميته بالرغم من الاجزاء التي اتلفت منه.

1واضح من الكتابات والتقارير التي قام بها بعض الأرشيفيون الفرنسيون وبخاصة الذين أوكلت لهم مهام رئاسة هياكل الأرشيف على مستوى الجزائر و/أو مساهمتهم ومزاولتهم تنفيذ مهام ترحيل الأرشيف ونذكر على رأسهم بيار **بواييه** ومن تلاه من أرشيفيين، أنهم انحازوا للجانب السياسي أو أننا نقبل بالمقولة "**إن الأرشيفي وليد بيئته**"، بيد أن الأمر بين ولو في الأمور التي تخص الأرشيف المرحل في الفترة الأولى بالذات والذي كان المستعمر سيخطط لما بعده من ترحيل.

وقد اتضح هذا الاعتبار حتى بالنسبة للخبراء من الأرشيفيين الفرنسيين وخاصة منهم الذين أوكلت لهم مهمة القيام بترتيب الأرشيف الذي يتم ترحيله، إذ تعرضوا إلى صعوبة تقسيم الأرصدة وبالتالي الخوض في تجزئتها، ضاربين بذلك عرض الحائط كل الضوابط المتعلقة بتصنيف ومعالجة والهوية التراثية والسيادية لهذه الأرصدة الأرشيفية[1]. إضافة إلى الإشكالية التي تطرح بالنسبة لموطن أصل نشأة هذه الأرصدة، فهي تعاني من ضرر جسيم ثاني يمس بمسألة إعادة تشكيلها ويحول دون الحصول وبصفة تكاملية على كل أجزائها التي من المفروض أن تكون موحدة عضويا، بل وتعيد وتحفظ في قالب أرشيفي علمي كل النشاطات الرسمية للدولة بل وللمؤسسات والأفراد، إذ تضحى بفعل الترحيل، مبتورة في عضويتها وفي هيكلها.

فمن الانعكاسات التي تسببت فيها عملية ترحيل الأرشيف، تلك المتمثلة في الصعوبات التي تبرز عند الشروع في تنظيم وترتيب الأرصدة المعنية وبالأحرى عند الإقدام على معالجتها وتصنيفها ثم عند المرور إلى مرحلة التحضير والإعداد للترتيبات المتعلقة بطرق وظروف وكيفيات إتاحتها. وعليه فإن نفس الانشغال يطرح بالنسبة للأرشيفيين المكلفين بالتكفل بهذا الصنف من الأرشيف لدى دور الأرشيف التابعة للدول التي قامت بعمليات الترحيل[2].

---

1 يتعلق الأمر بالأرشيفي الفرنسي **فريول دو فري** الذي اعترف بالوضعية المزرية التي لحقت الأرشيف الفيتنامي ويقر بالتالي بصعوبة المأمورية التي أوكلت له للقيام بعملية فرز الأرشيف الدي تم اصطفاؤه من أجل ترحيله إلى فرنسا والانعكاسات الناجمة عن تجزئته، أنظر في هذا الشأن مقال إزابيل **ديون** تحت عنوان **فرنسا ومستعمراتها.مسألة استرجاع الأرشيف**.

2**DION**, Isabelle**, La France et ses colonies la question de rapatriement des archives**, In Revue Histoire et archives, n°17Janvier- Juin 2005, p. 69-41.

ومن بيم العوائق الأخرى التي تخص جانب الهوية المتعلق بطبيعة ووحدة الأرصدة، تظهر جليا لدى الباحثين، سواء تعلق الأمر بالمستوى الأكاديمي أو التاريخي، بحيث تتفاقم بحكم تصديهم إلى حالات خاصة وشاذة في نفس الوقت ولا تستند لأي موضوعية بل وتؤثر في مجرى الحصول على المعلومات من صلب الأرشيف. فإذا وجد الرصيد موضوع البحث وتم الاطلاع على فحواه، فإنه يتعذر الحصول في الوقت نفسه على كافة الأجزاء الخاصة به.

يجد الباحث نفسه في هذه الحالة يتصدى لصعوبات جمة إذ أنه يتراوح بين جزئين على الأقل إن لم تكن عدة أجزاء من الأرصدة متفرعة أو منقسمة على أماكن و/أو مؤسسات مختلفة ودولتين على الأقل بتباين واختلاف تنظيماتهما وأساليب ووجهة نظر وموقف كل منهما لمسألة الأرشيف المرحل.

وعليه فبالإضافة إلى الأضرار الجانبية التي تمس بمسألة حرية الاطلاع على الأرشيف العمومي وتدوس على المبادئ الأرشيفية الأكثر تداولا في العالم في مجال حماية التراث الأرشيفي للشعوب الذي يعتبر كذلك إرث للإنسانية، فإن إتاحة هذا الصنف من الأرشيف تخضع لاعتبارات خاصة تخرج عن نطاق المبادئ الأرشيفية، لاسيما تلك المكرسة من قيل المجلس الدولي للأرشيف وتلك التي ينادي بها الميثاق العالمي للأرشيفين (أخلاقيات الأرشيفي)[1]. تطرح مسألة ترحيل الأرشيف بالنسبة لذوي الاختصاص من خبراء الأرشيف والعاكفين على تسيير دور الأرشيف المعنية باستقطاب و/أو التكفل بحماية هذا الصنف من

1 تم اقتراح نص الميثاق الأخلاقي للأرشيفي بمناسبة انعقاد الندوة الدولية للمائدة المستديرة للأرشيف التي جرت فعالياتها بمونتريال–كندا–سنة 2007 وتم التصديق عليها في الجمعية العامة للندوة الأخيرة للمائدة المستديرة التي نظمت بطليطلة الإسبانية في24 أكتوبر 2011 والتي تنص على دور الأرشيفي في الدفاع عن المبادئ الأرشيفية والسعي من أجل حماية الأرشيف ...

الأرشيف، صعوبات جمة على عدة مستويات، ذلك أن هذا الصنف من الأرشيف إن لم يخفى عن قصد عن الجهات المعنية بمسألة امتلاكه أو الاطلاع عليه، فإنه مبتورو بالتالي يكون هناك اختلال فادح لاحترام مبدأ الرصيد من حيث وحدته وأصل منشأه.

أما التشتيت بالنسبة للأرصدة الأرشيفية، فهي إشكالية مركبة الجوانب تتمثل في الصعوبات التي تتولد عن الخروقات التي تصيب وحدة الرصيد، لاسيما من حيث التصدي لإعادة تشكيل الأرصدة الأرشيفية المعنية بترحيل جزء أو أجزاء منها، خدمة لتكريس المرجعية التاريخية للأرشيف وإثباتا لحقوق الأطراف المعنية. فبغض النظر عن الجانب المهني الأخلاقي البحت، الذي يحثّ الأرشيفيين على التعاون من أجل الدفاع عن هذه المسألة من حيث أنها تعيق المبادئ الأرشيفية النافذة، فإنها تؤثر كذلك سلبا في عملية تشخيص وتحديد أماكن تواجد الأرشيف من أجل ترتيبها وإعادة تشكيلها في إطار الرصيد، الذي مهما يكن موقف الدول المعنية بالمسألة، فإنه يبقى مبتورا ولا يشكل سوى قطعة أو مجموعة فرعية من أصل الرصيد برمته الذي تعرض لعملية الترحيل[1]. نذكر في نفس السياق، المهمة التي كلف بها أرشيفي فرنسي[2] بالفيتنام والذي كان من دعاة وحماة المبدأ الفرنسي الذي اشتهرت به هذه الأخيرة فيما يخص مآل أرشيف مستعمراتها، والقاضي بضرورة ترحيل الأرشيف الذي يمت بصلة ما بعلاقة فرنسا بمستعمراتها نحو فرنسا، وذلك كلما اقتضى الأمر ذلك وبالأخص قبل حصول هذه المستعمرات على استقلالها.

1DANIELSON,Elena chapitre 8**The ethical archevists**.American Society of Archivists. 2010.

2 فربول دو فيري.

بيد أن مزاولة هذا الأرشيفي مهامه جعلته يقف عند مثل هذه الصعوبات التي ذكرناها والمتعلقة أساسا في تجزئة الأرصدة المعنية، بالرغم من دفاعه عن مبدأ آخر للمنظرين الفرنسين في مجال الأرشيف وتعاقب الدول والمتمثل في التفريق بين أرشيف التسيير وأرشيف التفتيش.

يعتبر هذا الاعتراف بمثابة التأكيد على الوضعية الكارثية التي كانت توجد عليها هذه (شبه) الأرصدة، من فعل التجزئة التي اقترفتها السلطات الفرنسية في حق هذه الأرصدة إذ يرى أن: "**الأرصدة كلها مجزئة (مبعثرة) على الرفوف**"... **أحاول منذ شهر لإعداد جرد عام لكل رصيد، فقد استحال إعداده وقد طبقنا عدة طرق وأنظمة (من أجل ترتيبه وتصنيفه) على التوالي، رقمية، حسب دفعه، موضوعيته وحسب المجموعات**".

يتجلى لنا بوضوح أن الأرشيف إذا اعتمد على أساس أنه يشكل رهان استراتيجي وسياسي،[1] فإن تطور مفهوم الأرشيف المرحل والاعتماد على المبادئ الأرشيفية تتغير حسب تغيير مصالح الدول المستعمرة ووجهة نظرها للمسألة. تعتبر الانعكاسات الناجمة عن عدم تطبيق مبدأ احترام الأرصدة وهويتها وكذا مبدأ مصدر الأرصدة، سلبية من جراء ذات الآثار الوخيمة في اقتفاء مسار الدول ونشاطات مؤسساتها، بفعل تجزئة الأرصدة المتمثلة في العملية الهمجية التي لم تخضع لأي تقنين أو وازع تقني وموضوعي الذي خضع له ترحيل الأرشيف الجزائري من الجزائر إلى فرنسا.

1 وتعني العبارة حسب مفهوم المنظرين الفرنسيين في مجال الأرشيف التفريق بين الأرشيف المتعلق بالسيادة الفرنسية على الإقليم المحتل والأرشيف ذات الصبغة التقنية الذي يتعلق بإدارة شؤون المؤسسات.

تشكل هذه الانعكاسات الوخيمة صعوبات تقنية جمة في معالجة تصنيف وإعادة تشكيل الأرصدة على تشكيلتها الأصلية. بالطبع فإن المأمورية في حد ذاتها تعتبر مبدئيا مستحيلة بحيث أن الأرشيف رحل من موطن إنتاجه بطريقة عشوائية، ضاربة عرض الحائط كل المبادئ الأرشيفية النافذة في هذا الشأن[1].

فإذا كانت من رواسب هذا الترحيل أن تعذر على المصالح الأرشيفية ترتيب وتصنيف الأرشيف المتبقي والذي لم تطيله أيادي الاستعمار الفرنسي دون المساس بمبدأ عضوية وهوية الرصيد، أي العمل على أجزاء من الرصيد دون الأخرى، فإن نفس الصعوبات صادفها الأرشيفيون الفرنسيون فيما يخص الأرشيف الجزائري المرحل من الجزائر[2].

فبغض النظر عن مسالة توزيع الأرشيف المرحل من الجزائر عبر عدة مؤسسات بفرنسا ومختلف المستويات، فإن هذا الأرشيف وشهادة من بعض الأرشيفيين الفرنسيين الذين أشرفوا على العملية، إذ وصفت عملية فرز ومعالجة هذا الصنف من الأرشيف الجزائري المرحل بالعملية المنهكة والتي يستحيل في ظل كميات أو أجزاء من الأرشيف، رحل دون مراعاة شمولية ووحدة الرصيد، أو التطلع لتشكيل رصيد كامل ومتكامل من التمييز بين صنف وصنف آخر من هذا الأرشيف[3]. كانت تصل أجزاء هامة من الأرشيف في شكل صناديق عن طريق الشاحنات يتم تفريغ حمولتها، وهي في شكل عشوائي وكانت مبعثرة

1**COEURE**,Sophie. **La mémoire spoliée. Les archives butin de guerre Nazi puis soviétique** Payot Paris.2007. p.270. pp. 17

2التقرير المقدم من قبل المدير العام للأرشيف الوطني الجزائري في أشغال ندوة سيترا بواشنطن ص 4 معطيات القضية

3**BOYER**, Pierre. Les **archives rapatriées** ,In revue itinéraires. N° 268. 1982, p 62

دون أدنى تسلسل، مشكلة بذلك على حد قول بواييه كم من الوثائق التي لا تستجيب لمعايير تكوين رصيد أرشيفي متكامل[1].

معروف أن فرنسا تستمد تشبثها بالأرشيف ووضعه في خانة عناصر السيادة والهوية الوطنية وذلك منذ عصور مضت، بحيث أنها وضعت منذ أمد بعيد نصب تطلعاتها المبدئية والجوهرية ولأركان حكمها، البعد الملكي والإمبراطوري، لاسيما في تصوراتها ومراميها التوسعية الاستيطانية، كما كان الشأن في ذلك بالنسبة لكثير من الأقاليم الأوروبية. فالمنطق منذ العصور الوسطى تقتضي أن الأقاليم والأرشيف يعتبران ككنز يتوارثهما وهما ملك للملك دون منازع[2].

جعل تطور هذه النزعة من فرنسا أولى الدول التي باشرت في اعتماد علاقة وطيدة بين الأرشيف وسيادة الدولة وحق الدولة في امتلاكه، سواء أنتج على أراضيها أو على أنقاض دولة أخرى، بيد أن الأمر في ترحيل الأرشيف يعتمد على مبدأ وقاعدة في آن واحد، مفادها أن الدولة الأمة ليست بالملك. فالأمة ترتكز على قواعد عدة، تؤسس مجالها القانوني المستمد من شرعيتها وشرعية ملكيتها على الإقليم وسيادتها في ظل أركان الدولة. وبالتالي فهي تسعى إلى أن تكون مالكة لتاريخها وللمصادر ذات الصلة بها.

---

1 **MARTINEZ**, Christine. **Archives d'Etat et état des Archives Défricher et déchiffrer les Archives**. Conférence faite par Christine. Martinez, E.Perricault, S.Coeuré…AIU.Paris.Avril 2008 www.akademانظر

2**KESCKEMETI**, Charles**. L'histoire des contentieux archivistiques, In** archives et patrimoine /Anne marie …… Actes du colloque organisé dans le cadre du programme CNRS. Paris, 2004 …….

الأمر الذي يبرز الاهتمام الفرنسي المبيت، اللامتناهي والمسيء لمسألة الأرشيف المرحل هو إدراجها ضمن اهتمامات الدولة وتم إدماجها في إطار الذاكرة الوطنية (ذاكرة الاحتلال) كما تستمد كذلك جذورها من الوهم أو الحلم النابليوني الرامي إلى تركيز أرشيف أوروبا بباريس، بما في ذلك الممتلكات الثقافية وما تحويه من أرشيف الدول المحتلة سابقا.

8. دور المجلس الدولي للأرشيف

فبغض النظر عن الدوافع والظروف التي أدت إلى إحداث المجلس الدولي للأرشيف وإدخاله معترك الحرب الباردة بدافع من الدول الغربية المتضررة من انعكاسات الحرب العالمية وما نجم عنها من ترحيل للأرشيف الذي خص على وجه التحديد الدول الحليفة، لاسيما الغربية منها وفي مقدمتهم فرنسا، فالأغراض واضحة تتعلق في سعيها من أجل الحصول على الأرشيف المنتج على الأراضي الفرنسية والمرحل إبان وبعد الحرب العالمية الثانية على التوالي إلى ألمانيا ثم إلى الاتحاد السوفياتي[1].

أنشئ المجلس الدولي للأرشيف في ظل هذه الظروف التي أردفتها وضعية دولية استثنائية طبعت بتقسيم العالم إلى قطبين متباينين من حيث المبادئ والأهداف ومتعارضين، يسعى كل منهما جاهدا من أجل فرض هيمنته. عزز المجلس بقانون أساسي يسمح له التعامل مع المنظمات الدولية تحت لواء

1عرف الأرشيف الفرنسي بمختلف أجزائه وأصنافه ترحيلين، حيث أن المرحلة الأولى لهذا الترحيل تمت بعد اجتياح القوات النازية الحدود الفرنسية إبان الحرب العالمية الثانية، ضاربة عرض الحائط أحكام ومواد اتفاقية فرساي القاضية بتجريد ألمانيا من عدة امتيازات ذات البعد الاستراتيجي. أما المرحلة الثانية في ترحيل الأرشيف الفرنسي فقد تمت عند ما حطت الحرب أوزارها، معلنة بذلك حرب ثانية من نوع جديد وقد تم من قبل الجيش الأحمر الذي رحل هذا الأرشيف إلى موسكو.

منظمة الأمم المتحدة من أجل العلوم والتربية والثقافة وذلك في كل ما يمت بصلة بالأرشيف[1].

أمام الغياب الصريح لمسألة الأرشيف المرحل في القانون الدولي وأمام عدم التطرق لمفهومه، طبيعته والجوانب ذات الصلة به والانعكاسات والأضرار الجانبية المتولدة من جرائه، سواء كان ذلك على الصعيد التقني و/أو المعياري المتعلق بالجانب الأرشيفي البحت[2] أو كان على الصعيد القانوني و/أو السياسي،[3] فسح هذا الفراغ المجال أمام الدول الغربية صاحبة المستعمرات سابقا للعمل وبصفة دؤوبة ومثابرة من أجل تحصيل هدفين في مجال مسالة الارشيفات المرحلة وذلك على النحو التالي:

---

1 أنظر في هذا الصدد موقع المجلس الدولي للأرشيفwww.ica.org

2تتأثر الأرصدة الأرشيفية وما يتبعها من تداعيات بالنسبة للعمليات ذات الصلة بمعالجة وتصنيف وتشكيل وإعادة تشكيل وحدة الأرصدة إلى حد بعيد يكاد يفرغها من محتواها وجوهرها وبالتالي المساس بمرجعية الأرشيف كأداة لإثبات الحقوق، بغض النظر عن الإساءة إلى مبدأ احترام الأرصدة ببترها. ويضحى هذا الإشكال من الأولويات التي يتعين على المنظمات الدولية بصفة عامة وعلى المجلس الدولي للأرشيف الشروع في التصدي لفحواها قبل التصدي للأضرار الجانبية الأخرى التي يولدها الترحيل وعلى رأسها النزاع الذي ينشب بين الطرفين أو الأطراف المطالبة بحق التملك والحيازة.

[3]تؤدي عمليات ترحيل الأرشيف، لاسيما بالحجم والكميات التي تمت ومازالت تقترف وخطورة تطورها التي أصبحت تدخل ضمن الاستراتيجيات المعتمدة من قبل الدول التي تقوم باحتلال دولة أو دول أخرى، إلى ترك فراغ فادح في ميكانزمات إدارة مختلف قطاعات ومؤسسات الدولة المعنية. كما تغيب الجوانب المتصلة بالذاكرة وبالسيادة فيما يخص مسألة المرجعية التاريخية وبناء الدولة. أنظر في هذا المضمار:

KESCKEMETI, Charles. Les **contentieux archivistiques**. Etude préliminaire sur les principes et les critères à retenir lors des négociations. Organisation des Nations Unies pour la science l'éducation et la culture, Paris. Juin 1977. p.33. pp.6.

الهدف الأول: حصول الدول الغربية على أرشيفها المرحل إبان الحرب العالمية الثانية من لدن الاتحاد السوفياتي سابقا، واستباقا للأحداث مع بروز معالم الحرب الباردة وانقسام العالم الى القطبية الثنائية الحصول على أرشيفها الذي تم ترحيله من ألمانيا إلى وجهة أو وجهات لم تكن بمعلومة آنذاك[1].

وقد وقفنا في هذا الصدد عن ظروف نشأة المجلس الدولي للأرشيف والمهام الضمنية التي أوكلت إليه، ذلك أن الهدف كله كان ينصب عن تحصيل أماكن تواجد هذا الصنف من الأرشيف (المرحل حصريا من أوروبا إبان الحرب العالمية الثانية وبعدها) وسبل استرجاعه وكيفية تسيير مختلف أجهزته ولفائدة من.

الهدف الثاني: الحصول على الضمانات الكافية من قبل المنظمات الدولية وبالأخص من لدن المجلس الدولي للأرشيف، بما في ذلك الأعضاء الصديقة من أجل دعم وحماية حق هذه الدول، على التوالي من أجل الاحتفاظ بالأرشيف الذي رحلته من المستعمرات السابقة وفرض رؤيتها ووجهة نظرها في هذا الصدد حيال مسألة الأرشيف المرحل من مستعمراتها السابقة.

تأكيدا لما أشرنا إليه في هذا الشأن هو عدم تطرق مختلف الدورات الخاصة بالمائدة المستديرة للأرشيف أو الندوات الدولية للمجلس الدولي للأرشيف بالدراسة للمسألة من حيث مجالها التقني أي الأرشيفي البحت من جهة، وعدم التعاطي معها (بصفة رسمية) من حيث التعريف والمفهوم ومجال التدخل من

---

1 عرفت عدة دول ترحيلات مختلفة الصبغة منها التي رحلت لأجل الحماية ومنها جزء من الأرشيف البولوني الذي رحل إلى الولايات المتحدة الأمريكية (معهد هوفر) ومنها الأرشيف الذي رحل لأسباب انتقامية، سياسية وأيديولوجية كأرشيفات فرنسا وبلجيكا ولبسط النفوذ حيال بلدان البلطيق...

الناحية القانونية، حيث يمكن الفصل في شأنها أو بالأحرى وجهته نحو الجانب السياسي لئلا يعيق مصالحها بل للإبقاء على حقها، مهما كانت ظروف الطرح وحتى تبقي على توازن القوى لجانبها من حيث الطرح السياسي للمسألة.

وبما أن ميزان القوى على كافة المستويات يرجح لصالح هذه الدول، فإن كل مفاوضات أو مطالبة في هذا الشأن تجعل، هذه الدول تتعامل مع المسألة من موقع قوة، قد يدخل فيها التوازن السياسي و/أو التبعية الايديولوجية أو الخط السياسي فيما يخص السياسة الخارجية أو الاقتصادي من حيث فرض تعامل امتيازي أو التعامل التفضيلي.

فإذا كان دور الأرشيفي في هذا الشأن لا يخفى على أحد بحكم أن هذا الأخيرة وليد مجتمعه وأبعد من ذلك فهو فرد من المجتمع وبالتالي عنصر من العناصر المؤيدة للأهداف التي تطبقها السلطة ويتأثر حتما بما يجري في بيئته، بيد أنه مقيد بأخلاقيات المهنة التي تجعل منه العنصر الفعال في حماية الأرشيف والسعي قدما من أجل تطبيق المبادئ النافذة في المجال، لاسيما احترام مبدأ الرصيد من حيث وحدته وموطن نشأته.

جدير التذكير في خضم التصدي لحيثيات المسألة أن نشير إلى ضرورة تبني المقاربة المذهبية، الأكاديمية لمعالجة القضبة على المستويين المهني والجامعي. فالأول يعطي البعد التعاوني بين دور الأرشيف المعنية بالمسألة، على أساس العمل تحت لواء المجلس كما هو الحال بالنسبة لمجموعة عمل الأرشيف المرحل التي كانت ترأسها الجزائر. أما الثاني فيعتبر عامل تحفيز في إنشاء لجان بحث في المجال ذات الاختصاص والذي جسدته الجامعية الأمريكية باتريسيا كندي غريمستيد التي مكنتها أبحاثها الجامعية من اكتشاف الأجزاء الأرشيفية السرية التي رحلتها القوات السوفيتية إلى موسكو.

9. النزاع الأرشيفي الجزائري الفرنسي

صحيح أن المفاوضات بين الجانب الجزائري والجانب الفرنسي التي خلصت إلى استقلال الجزائر لم تتطرق إلى مسألة الأرشيف المرحل منذ 1833 وبالأخص الحملات التي قامت بها السلطات الفرنسية بين سنتي1961 و1962 منذرة بانتصار الحرب التحريرية المظفرة وإجلاء المستعمر الفرنسين بيد إنه لمن الضروري بمكان أن نشير إلى أن الأمر لم ينتهي فيما يخص مطالبة الجزائر باسترداد الجزء المبتور من ذاكرتها المتمثل في الأرشيف والمحتويات المتحفية والمخطوطات والكتب النادرة وكل ما يتعلق بتراثها المتمثل في ممتلكاتها الثقافية بما في ذلك كنوز الدولة الجزائرية. أخذا التعاطي في مسألة الأرشيف الجزائري المرحل إلى فرنسا أبعادا سياسية وقد قامت الجزائر على مستوى مؤسسات الدولة بالعمل في هذا المضمار على مستويين:

المستوى الأول: خص العمل من أجل إعادة تشكيل الأرصدة الأرشيفية أو أجزائها المبعثرة التي سلمت من الترحيل العشوائي الذي مس كل التراث الأرشيفي الجزائري والذي تعود حقبته إلى ما قبل الاستعمار الفرنسي والفترة المتعلقة بالمحاولات المسيحية الإسبانية وتلك المتعلقة باحتلالها لبعض سواحل الجزائر بالإضافة للغرب الجزائري من مستغانم إلى وهران وتلمسان.

نضيف إلى بقايا الأرصدة التي تركت على مستوى المؤسسات بعد خروج المستعمر الفرنسي، بحيث أن الموظفين الفرنسيين تركوا وثائق التسيير في حالة تبعثر وعدم تنظيم ما أدى إلى تلقي صعوبات جمة في مزاولة الشؤون الإدارية بما في ذلك نقص المعلومات والوثائق التي تخص ميادين هامة تتعلق بتسيير مؤسسات الدولة والإقليم.

وقد اعترضت الدولة الجزائرية في مثل هذا المجال عراقيل حالت دون التحكم في إدارة بعض شؤون التسيير، نذكر منها الوثائق من مخططات وخرائط ووثائق التسيير التي تتعلق بالموارد المالية والبنى التحتية وتلك التي تتعلق بالحدود كذلك. ومن هنا برزت ضرورة العمل على تنظيم وهيكلة الأرشيف مؤسساتيا.

المستوى الثاني: ويتعلق بإعداد استراتيجية وطنية للتصدي للفراغ والفجوة التي انجرت من عمليات ترحيل الأرشيف من الجزائر إلى فرنسا وضرورة المطالبة باسترجاعه إلى موطن نشأته. وقد عمدت الجزائر في هذا المجل إلى العمل على جبهتين: **الأولى** تتمثل في التعامل مع النظير الفرنسي دبلوماسيا ومطالبة فرنسا بإرجاع الأرشيف الذي رحلته من الجزائر رسميا وبطريقة مباشرة في إطار التعامل البيني الجزائري الفرنسي.

أما **الثانية** فتمثلت في طرح مسألة الأرشيف الجزائري المرحل من قبل الدولة المحتلة سابقا والمطالبة باسترجاعه وفق القوانين الدولية النافذة في هذا الشأن وعملا بالمبادئ الأرشيفية المكرسة في مجال مسألة النزاعات الأرشيفية. ومن هنا برزت على المستوى الدولي وبالتدقيق على مستوى اللجان المختصة بالمسألة في الأمم المتحدة واليونسكو وبطريقة مباشرة وعملية على مستوى المجلس الدولي للأرشيف.

فعلى **المستوى الأول** الخاص بتنظيم وهيكلة الأرشيف والارتقاء به إلى مصاف القطاعات الهامة في الدولة، فقد اهتمت السلطات الجزائرية على تنظيم مهام الأرشيف في شكل هيكل فرعي على التوالي ضمن مديريات في كل من وزارات الثقافة والتربية والتوجيه. وقد شكلت في هذا الإطار لجنة كانت من مهامها الأساسية تنظيم ووضع الأسس الهيكلية والعضوية للأرشيف.

خلصت أشغال اللجنة المختصة في غضون سنة 1965إلى استقبال وفد من خبراء اليونسكو وقد شاءت الصدف أو بفعل فاعل تخطيط أن كان المكلف بإجراء عملية الخبرة بخصوص التوصيات التي ترقع إلى أعلى مستويات السلطة في الجزائر أن يكلف الأرشيفي الفرنسي والعسكري السابق إبان الاستعمار الفرنسي للجزائر "**إيف بيروتان**" بهذه العملية تحت غطاء المنظمة الأممية للعلوم والتربية والثقافة.

أما على **المستوى الثاني** المتمثل في النزاع الجزائري الفرنسي حول الأرشيف، فقد باشرت السلطات الجزائرية مهامها على الصعيد الدبلوماسي بالعمل بطريقة مباشرة مع النظير الفرنسي. وكانت أولى الاتصالات في هذا الصدد قد جرت بين وزير الخارجية الجزائري آنذاك عبد العزيز بوتفليقة ووزير الشؤون الحربية الفرنسي جورج قورص سفير فرنسا بالجزائر ثم وزير التعاون وكان التواصل يتم سواء عن طريق الرسائل أو عن طريق الممثلية الدبلوماسية الجزائرية بفرنسا.

أما من الجانب الهني التقني فكان يتم التواصل على أساس تسجيل مطالبة الجزائر بإرثها الثقافي المتمثل في الأرشيف الذي رحلته فرنسا عبر الفروع المعنية بالمجلس الدولي للأرشيف في إطار النزاعات الأرشيفية. وقد خلص هذا العمل المتناسق على الصعيدين الدبلوماسي والمهني باسترجاع أرشيف الفترة العثمانية المتمثل في بيت المال وبيت البايلك سنة 1975 خلال زيارة الدولة التي قام بها الرئيس الفرنسي السابق إلى الجزائر.

أما المراحل المحورية للنزاع فقد تمت بباريس في غضون سنة 1968م بين طرفي النزاع الجزائري الفرنسي وغطت أشغال اللقاء مسألة الممتلكات الثقافية بصفة عامة والأرشيف بصفة خاصة. أما اللقاء الثاني الذي جرى سنة

1981م في العاصمة الفرنسية فقد انتهى بصفة أحادية بعد تلقي فوج الأرشيفي الفرنسي أمرا من الرئيس الفرنسي جسكار ديستان يدعوهم فيه لطي ملف اللقاءات ورفض التطرق إلى قضية النزاع الخاص بالأرشيف الجزائري المرحل إلى فرنسا وبالتالي بالعزوف عن مواصلة الاجتماعات.

بعد فترة فراغ دامت ما يربو عن عقدين من الزمن وبعدما كانت اللقاءات تتم على هامش أشغال مؤتمرات المجلي الدولي للأرشيف، تم أول لقاء في سنة 2003 بين مسِؤولي مؤسستي الأرشيف الجزائرية والفرنسية مع تشديد في الموقف الفرنسي برفض مصطلح "**النزاع**" وفعلا رضخ الجانب الجزائري بالعدول على استعمال المصطلح المكرس دوليا.

بيد أن المسألة التي ميعت المطالبة وتكريس عوضها مبدأ التعاون مع الجانب الفرنسي في مجال الأرشيف هو الاتفاق الذي تم في 6 جوان من سنة 2009 والذي اعتبر من قبل السلطات الفرنسية نجاحا وتطورا كبيرين فيما يخص مخرجات مسألة الأرشيف المرحل من فرنسا إلى الجزائر. وفي نفس السياق وبعد استحداث لجنة مختلطة متكونة من خبراء أرشيفيين من البلدين ابتداء من ديسمبر 2011 وبعد التأكيد في كل جولة من جولات أشغال اللجنة فقد خلص التقرير النهائي في 2016 إلى التأكيد على مسألة التعاون أكثر من المطالبة[1].

1 يتكون الفوج الجزائري الرسمي المفوض للتفاوض مع الجانب الفرنسي إلى جانب المدير العام الحالي من الأعضاء الآتية أسماءهم: محمد بونعامة مدبر المقاييس وتقنيات تسيير الأرشيف، كريكة سهام مديرة فرعية للمبادلات، قرين حفيظ مدير مصلحة الأرشيف برئاسة الجمهورية وحاشي عمر كخبير أرشيفي. بيد أنه في اللقاءين الأخيرين وقع شرخ في فوج العمل الجزائري. وبعدها ا

أما ماورد في تقرير المؤرخ بنيامين سطورة فجدير الإشارة إلى أنه جاه بطلب من الرئيس الفرنسي ماكرون الذي وفى بوعوده عندما زار الجزائر في ثوب المترشح. بحيث اعترف ولو بصفة غير رسمية بالجرائم التي اقترفتها يد الاستعمار الإمبريالي الفرنسي في الجزائر. كما وعد بر اللثام عليها وكانت بداية تطبيق هذه الوعود باعتراف السلطات الفرنسية رسميا على لسان الرئيس الفرنسي ماكرون باغتيال موريس أودان وأخيرا باغتيال المحامي والمناضل الجزائري الشهيد علي بومنجل، إلى جانب مسألة إعادة فتح الأرشيف الخاص بالفترة الممتدة من 1940 إلى 1970 تحت ضغط الجمعيات الفرنسية المتكونة من مؤرخين وأرشيفيين وعلى رأسهم جمعية الأرشيفيين الفرنسيين المجلس الدولي للأرشيف.

أنشئت لجنة على مستوى وزارة المجاهدين لتحضير استراتيجية تهدف إلى استرجاع الممتلكات الثقافية الجزائرية المرحلة ...

الخلاف الأرشيفي الجزائري الفرنسي وملف الذاكرة

✍أ.د/عمر بوضربة
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

مقدمة

تستمر الجزائر في معركتها مع مستعمر الأمس "**فرنسا**" في إطار ما يعرف بملف الذاكرة أو معركة الذاكرة، والذي يُعدُّ ملفا معقّدا بين الجزائر وفرنسا، وهو الذي لا يزال يُلقي بظلاله على العلاقات بين البلدين، ممّا جعلها متذبذبة مضطربة الإيقاع صعودا ونزولا، متأثّرة بكلّ جديد من التصريحات "**المستفزة**" خاصّة من الطرف الفرنسي في المواعيد الانتخابية تحديدا، ويتضمّن "**ملف الذاكرة**" مطالب جزائرية بشأن عديد المسائل، ومن ضمنها "**قضية استرجاع الأرشيف**" الذي بحوزة فرنسا وتسوية قضية المفقودين الجزائريين إبّان حقبة الثورة التحريرية 1962/54 وكذلك التعويض عن الأضرار التي خلقتها التجارب النووية في الجزائر منذ 1960 واستكمال استرجاع رفات قادة المقاومات الشعبية خلال القرن 19م.

1. الغزو العسكري الفرنسي للجزائر والاستيلاء على مؤسسات الدولة الجزائرية

بعد نزول الجيش الاستعماري الفرنسي غرب مدينة الجزائر يوم 1830/06/14 وبعد قتال مرير وخسائر فادحة تكبدها الطرفان استسلمت حكومة الداي مرغمة يوم 05/ 07/ 1830، وأمضى الداي حسين معاهدة الاستسلام التي فرضها عليه قائد الحملة الفرنسية الجنرال دي بورمون والتي تعرف باتفاق الجزائر، حيث نصت مادتها الخامسة على: "**حرية العمل بالدين**

الإسلامي، ضمان حرية جميع الطبقات والأديان والممتلكات والتجارة والصناعات واحترام كامل للمرأة الجزائرية...".

وهكذا وعد الغزاة الفرنسيون الجزائريين باحترام حرية الدين والمرأة والممتلكات والتقاليد والتي تشمل اللغة والرموز الوطنية للبلاد باستثناء السيادة...لقد قدّم الفرنسيون أنفسهم على أنهم مُحرِّرون لا غزاة مُنتصرون، وهذا ما تضمَّنه بيانهم بالعربية والذي وُزِّع عشية الغزو الذي ادَّعَوا فيه بأنّ حركتهم تستهدف القضاء على الداي "**الطاغية**" وأنّ كلّ الممتلكات، وقضايا الأسرة، والبلاد نفسها ستبقى بيد الجزائريين، وأنّ المساجد وأماكن العبادة ستُحترم، وبأنَّ الفرنسيين سيُحرِّرون الجزائر من الاستبداد التركي[1].

استولى الغزاة الفرنسيون عقب ذلك على كل ممتلكات الدولة الجزائرية بدء من خزينة الدولة المتواجدة بقصر الداي داخل أسوار القصبة كما استولوا على البنايات الرسمية وعلى كميات كبيرة من المدافع[2] والأكيد على أرشيف مؤسسات الدولة وهو ما لم تشر إليه بدقة المصادر والمراجع.

2. الأرشيف الجزائري بفرنسا

تتوفّر دور الأرشيف الفرنسية على كم هائل من الوثائق التي تخص تاريخ الجزائر والتي تعود إلى الحقبة الحديثة "العثمانية" 1518/ 1830، ومن ضمنها وثائق رسمية مثل المعاهدات والمراسلات والوثائق الإدارية والمخطوطات التي استولى عليها الفرنسيون سواء كانوا عسكريين أو

---

1 أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، عالم المعرفة، الجزائر،2015، ص ص 17-18.

2 مولود قاسم نايت بلقاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830**، ج2، دار الأمة، 2008، ص ص244-255.

مدنيين(مستشرقين) بعد غزوهم للجزائر وسيطرتهم عليها، والتي يؤكد بشأنها فرنسيون بأن السلطات الفرنسية سلمت للجزائر المستقلة جانبا كبيرا من الأرشيف العثماني عبر عدة دفعات، وأشارت جريدة Le Monde الفرنسية إلى أنه تمَّ تسليم الجزائر عددا من محتويات الأرشيف الجزائري الخاص بالحقبة الحديثة (العثمانية) في عملية بدأت منذ 1967، إلا أن الجزائر ترى بأن ما تسلّمته يبقى قليلا جدا.

وذكرت جريدة Le Monde بأنَّ فرنسا وقبيل مغادرتها الجزائر حوّلت ما يصل إلى 10 كيلومترات من الأرشيف الذي أخذته من الجزائر حوّلته إلى خدمة أرشيفات ما وراء البحار التابعة لمؤسسة أرشيف فرنسا، وهي العملية التي تشبه ما قامت به سلطات فرنسا بعد انسحابها من "**الهند الصينية الفرنسية**"(كمبوديا ولاوس وفيتنام)، وذكرت الجريدة الفرنسية في ذات السياق بأن فرنسا حولت ما اعتبرته "**أرشيفا سياديا**" يخص ما هو سياسي إلى مؤسساتها، بينما تركت أرشيفا يخص التدبير الحكومي للجزائر، لكن هذا "**الأرشيف السيادي**" أنتج في الجزائر وبالتَّالي الجزائر لها الحق في ملكيته لأنَّه أُنتِج على أرضها وهو ما ينسجم مع الأعراف الأرشيفية الدولية.

وهناك إحصائيات جديدة تتحدث عن كميات هائلة من الأرشيف الجزائري بفرنسا تتجاوز الرقم المذكور أعلاه بكثير؛ وهو ما تضمّنه تصريح لوزير المجاهدين السابق طيب زيتوني، والذي يذكر بأن طوله يبلغ 475 كلم بناء على ما أخبره به كاتب الدولة الفرنسي لدى وزير الدفاع المكلف بقدامى المحاربين والذاكرة جون مارك توديسكيني وبأنّ هذا الأرشيف مخزن في عدة مراكز أرشيفية فرنسية وفي عدة وزارات: الدفاع والعدل، الداخلية، وزارة قدماء

المحاربين[1].

ومن ضمن محتويات هذا الأرشيف الفرنسي المُتعلِّق بالجزائر الأرشيف المصوّر الذي يُوثِّق سنوات الاستعمار للجزائر، وقد سبق أن وَقَّع المعهد الفرنسي السمعي البصري اتفاقية مع مؤسسة التلفزيون الجزائري تُمكنه من بثِّ 400 دقيقة من الصور لمرحلة ما بين 1945 و1962[2].

وللعلم فإن أهم مراكز الأرشيف الفرنسية التي تحوي أرصدة أرشيفية هامة عن تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر هي:

- **مركز أرشيف ما وراء البحار بآكس أون بروفنس** Archives Nationales d'Outre-Mer المعبّر عنه اختصارا بـ ANOM والذي يُعد أغنى المراكز الأرشيفية الفرنسية أرصدة تخص الجزائر في الفترة الإستدمارية وفترة بعيد الاستقلال؛ حيث يضم أرشيف العمالات الثلاث ومنطقة الحكم العسكري بالجنوب إضافة إلى أرشيف كبير يخص حركة المقاومة الوطنية في ق 19م ونشاط الحركة الوطنية الجزائرية بمختلف تياراتها وتشكيلاتها، يضاف إليها أرشيف فترة الثورة التحريرية 54-/1962 وأرشيف الإدارة الاستدمارية الفرنسية بالجزائر[3].

---

1 برنامج "**بعد أمس**" حوارنا مع الجزيرة بودكاست، تقديم خديجة بن قنة "**قصة الذاكرة الجزائرية المسروقة في فرنسا**" https://podcasts.apple.com/gb/podcast

2 الأرشيف السري للاستعمار... ملف معقد يوتّر علاقات الجزائر وفرنسا" /https://www.dw.com/ar

3 للمزيد ينظر مقال فتح الدين بن أزواو:"**أرشيف تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر في دور محفوظات فرنسا، تونس، الجزائر :نماذج لمضمون وفهارس مجموعة من الوثائق**"، في كتاب "**الندوة الوطنية الدكتورالية**" الارشيف وإشكاليات كتابة تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر "مخبر

- **مركز أرشيف قلعة فانسان(Shat)**[1] بضواحي باريس(وزارة الحربية الفرنسية)[2] ويتبع تنظيميا لوزارة الدفاع الفرنسية وموظفوه إما عسكريون أو مدنيون متعاونون، ويغلب على أرصدة المركز الطابع العسكري باعتباره مركز لتجميع الأرشيف العسكري الفرنسي بما فيه أرشيف الجيش الاستدماري في المستعمرات ومنها الجزائر، كما يحوي وثائق هامة من أرشيف الثورة الجزائرية ومنها وثائق جيش وجبهة التحرير الوطنيين الذي صادرته خلال عمليات المداهمة والتفتيش والتمشيط والاشتباكات ومن ضمنها وثائق استشهاد زيغود يوسف وياسف سعدي والعقيد عميروش حسب ما ذكره الباحث د/رياض شروانة[3].

الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية 54/ 1962، جمع وتنسيق: عبد الله مقلاتي- عمر بوضربة-كمال بيرم-أبو بكر الصديق حميدي، ندوة 28/11/ 2016

1 هي اختصار لمصلحة تاريخ الجيش البريService Historique de l'armée de terre للمزيد ينظر: https://www.sevicehistorique.sga.defense.gouvfr/

2 لأكثر تفاصيل عن هذا المركز وكيفية التواصل معه ومحتوى أرصدته يرجى الاطلاع على مقال: عبد القادر خليفي: (جامعة وهران)"**رحلتي (2) إلى قصر فانسان بباريس في 2015(-Service historique de la défense-م1960 ماي 8-7 -6)**"، مجلة عصور الجديدة عصور - العدد 19 -20 صيف- خريف(أكتوبر) 1436 -1437هـ/2015م.

3 ينظر مقال "**حول تغطية لندوة الأرشيف بجامعة قسنطينة** "450كم من الوثائق الجزائرية بقصر فانسان "الثقافة/450- كم-من الوثائق الجزائرية-https://www.el-massa.com/dz/، وينظر كذلك: جمال قندل "**الوثائق الأرشيفية الخاصة بخطي موريس وشال المحفوظة بمركز الأرشيف العسكري بفانسان، باريس** "مداخلة في "سلسلة منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية رقم 01"الأرشيف وإشكاليات كتابة تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 2016/11/28"إشراف وتنسيق: عبد الله مقلاتي وعمر بوضربة وآخرون، ص ص 38-45.

– مراكز أخرى

تتوزع أرصدة أرشيفية أخرى تخص الجزائر على مراكز أرشيفية مثل مركز الأرشيف الدبلوماسي بلا كورنوف[1] بضواحي باريس ووزارات عديدة، مثل الدفاع والداخلية والعدل وقدماء المحاربين[2] إضافة إلى أرشيف محافظة شرطة باريس، الذي يحوي أرشيفا مهما خاص بمتابعة شخصيات قيادية في الحركة الوطنية وثورة التحرير الجزائرية.

3. المفاوضات بين الجزائر وفرنسا وأسباب التردد الفرنسي لتسليم الأرشيف

ما ينبغي تسجيله هنا أن مسألة الأرشيف بين الطرفين الجزائري والفرنسي لم يتم تناولها في الاتصالات والمفاوضات التي جرت إبّان ثورة التحرير الجزائرية، حيث لا تذكر المصادر والمراجع التي أرّخت لهذه المفاوضات أن ممثّلي جبهة التحرير الوطني طرحوا المسألة على نظرائهم الفرنسيين، كما أن اتفاقيات إيفيان نفسها لم تتضمّن أية إشارة للأرشيف الجزائري سواء العثماني أو الخاص بالمرحلة الإستدمارية، وهو ما يدفعنا للتساؤل عن مبررات ذلك، **كيف تم إغفال هذا الملف المهم في المفاوضات من جانب ممثلي ج.ت.و خصوصا؟!** رغم وجود جامعيين ومثقفين مهتمين بالتاريخ في الوفد المفاوض أو في دبلوماسية الجبهة بشكل عام من أمثال محمد حربي ورضا مالك ومصطفى الأشرف وبخاصة مولود قاسم نايت بلقاسم الذي اهتم بتوثيق التاريخ

---

1 Centre des Archives diplomatiques de La Courneuve،
ويتبع تنظيميا لوزارة أوربا والشؤون الخارجية الفرنسية، ينظر:
https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/archives-diplomatiques/informations-pratiques/site-de-paris-la-courneuve/

2تصريح لطيب زيتوني وزير المجاهدين الجزائري السابق سنة2021، برنامج "**بعد أمس**"، المصدر السابق.

الجزائري عبر العصور قبل الغزو الاستدماري الفرنسي، وهو ما سيجسده لاحقا في كتابه "**شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830**".

وحسب ما ذكره مختصون (من ضمنهم د/محمد بونعامة- جامعة الجزائر2) أن المفاوضات بخصوص الأرشيف بين الجزائر وفرنسا بدأت سنة 1968، وتوجت هذه المفاوضات بتسليم بعض الأرصدة الخاصة بالفترة العثمانية سنة 1975، وتم تعليق المفاوضات بشأن الأرشيف سنة 1982، ومن خلال تتبعنا لتطورات ملف الذاكرة والخلاف الأرشيفي بين الجزائر وفرنسا يمكننا استنباط أهم الأسباب التي تدفع الطرف الفرنسي لرفض تسليم الجزائر أرشيفها المتواجد بدور الأرشيف الفرنسية؛ والتي يمكن تلخيصها على الشكل التالي:

ما يمكن أن يتضمّنه هذا الأرشيف من معطيات حول متعاونين مع السلطات الفرنسية إبان فترة الاستعمار الفرنسي، ومنهم الذين بقوا في الجزائر بعد استرجاع السيادة الوطنية أو من "**الحركى**".

الكشف عن تفاصيل جديدة حول عمليات قتل جماعية ارتكبتها مختلف قوات الاحتلال في الجزائر خاصة خلال الثورة التحريرية 1954-1962، مما سيفتح جدلا واسعا بشأن حقيقة الفترة الاستعمارية التي تعتبرها فرنسا فترة "**جديرة بالتمجيد**" وفق ما نصّ عليه قانون فيفري 2005 "**الممجد للوجود الاستعماري الفرنسي في المستعمرات الفرنسية في إفريقيا ومن ضمنها الجزائر**".

كلفت السلطات الفرنسية ممثلة في الرئيس ماكرون المؤرخ بنيامين ستورا بإعداد تقرير حول "**المصالحة الوطنية**" يخص الفترة الاستعمارية للجزائر، وتوجت هذه المهمة بإعداد تقرير كُشف النقاب عنه في جانفي 2021 في تقرير قدّمه إلى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وتضمّن جملة من

التوصيات تتعلق بكيفية معالجة ملف الذاكرة والاستعمار الفرنسي للجزائر، وكذا الخطوات اللازمة لعقد مصالحة تاريخية بين الشعبين الفرنسي والجزائري، تحت مسمى "**الذاكرة والحقيقة**"، دون أن يتضّمن التقرير أية توصية تخص تقديم اعتذارات فرنسية رسمية للجزائر حكومة وشعبا عن جرائم الاستعمار الفرنسي.
وتضمن التقرير وصف ما حدث في الجزائر ما بين 1954-1962 بـ "**الحرب**"، 22 بنداً، عبارة عن توصيات أبرزها استمرار السلطات الفرنسية في إحياء الاحتفالات التذكارية لثلاث مناسبات متصلة بالجزائر، وهي التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962، وإحياء مجازر 17 أكتوبر 1961، التي تم فيها قمع المهاجرين الجزائريين في فرنسا، وكذا إحياء اليوم التكريمي للحركى.

وكان الرئيسان الجزائري عبد المجيد تبون والفرنسي إيمانويل ماكرون قد اتفقا في شهر جوان الماضي2020 على تكليف لجنة مشتركة تضم مؤرخاً من كل بلد، يتولى كل منهما تحضير تقرير وتصور عن الخطوات اللازمة للحسم في ملف الذاكرة نهائياً، حيث عين الرئيس الفرنسي المؤرخ بنجامين ستورا وكلف الرئيس الجزائري مستشاره عبد المجيد شيخي. وإذا كان ستورا قد أعدّ تقريره وقدّمه فإنّ شيخي ولم يكشف حتى الآن عن مقترحاته التي يراها كفيلة بمعالجة الملف.

وبخصوص التقرير الفرنسي الذي قدمه المؤرخ ستورا فإنه لا يتضمّن أيّة إشارة إلى خطوات من شأنها تقديم اعتراف فرنسي رسمي وكامل للجزائر عن مجموع جرائم الاستعمار، أو اعتذار وتعويضات، واكتفى بالخطوات الرمزية المتضمّنة في التوصيات الـ 22.

ويعد ملف التجارب النووية الفرنسية في الجزائر بين عامي 1960 و1966 ونتائجها من المسائل التي تناولها التقرير، حيث حثّ التقرير على مواصلة العمل المشترك الخاص بكشف حقيقة هذه التفجيرات والآثار المترتّبة عنها حتى الآن في الصحراء الجزائرية (رغان وعين صالح..)، إضافة إلى معالجة مشتركة لقضية زرع الألغام على الحدود التونسية والمغربية وخرائطها، إذ لا تزال هذه الألغام تخلف ضحايا حتى الظرف بعد مرور ستة عقود عن استرجاع السيادة الوطنية.

واقترح ستورا في تقريره إنجاز تمثال للأمير عبد القادر في مدينة أومبواز الفرنسية حيث قضى الأمير فترة نفيه هناك بين عامي 1848 و1852، قبل أن يسمح له بالمغادرة إلى دمشق، بعد فترة مقاومة طويلة ومستميتة في النصف الأول من القرن الـ 19م، على أن يُدشن هذا النصب التذكاري في جويلية 2022، بمناسبة الذكرى الـ 60 لاستقلال الجزائر، وإعادة بعث مشروع إنشاء متحف لتاريخ فرنسا والجزائر، في مدينة مونبلييه الفرنسية، بعدما تم تجميده في عام 2014. وتسمية شوارع في فرنسا بأسماء أطباء وفنّانين ولدوا في الجزائر ويستحقون التخليد، وتنظيم معرض عن تاريخ الهجرة أو مؤتمر حول الاستقلال في الدول الأفريقية، ومؤتمر دولي يخصص لتخليد مسيرة شخصيات فرنسية رفضت وعارضت القمع الفرنسي في الجزائر على غرار الفيلسوف جون بول سارتر وفرانسوا مورياك، ونقل رفات المحامية والمناضلة جيزيل حليمي إلى مقبرة العظماء في بانثيون بفرنسا، باعتبارها شخصية بارزة وقفت إلى جانب الشعب الجزائري وناضلت في سبيل استقلاله.

وتضمّن التقرير كذلك اقتراح إصدار ما يصفه بدليل المفقودين خلال حقبة الثورة والتي يسميها بـ "**حرب الجزائر**"، وهم من الجانبين الفرنسي والجزائري

اختطفوا من قبل البوليس الاستعماري في معركة الجزائر، لتسهيل عمل لجنة الباحثين لتحديد موقع قبور هؤلاء المختفين منذ ثورة التحرير الجزائرية، إضافة إلى استمرار نشاط اللجنة المشتركة للخبراء العلميين الجزائريين والفرنسيين، المكلفة بدراسة الرفات البشرية لمقاومين جزائريين من القرن التاسع عشر والمحفوظة في متحف الإنسان والتاريخ الطبيعي بباريس.

وأوصى تقرير ستورا بتشكيل لجنة مكونة من مؤرخين فرنسيين وجزائريين لتسليط الضوء على ما يعتبرها عمليات اغتيال تعرّض لها بعض الأوروبيين خلال ما يعُرف "**بمجزرة وهران**" في احتفالات جويلية 1962 بمناسبة الاستقلال، على أن تتولّى اللجنة جمع الشهادات والاستماع إلى شهود عاشوا تلك الأحداث، إضافة إلى "**حث السلطات الجزائرية على الالتزام بصيانة المقابر الأوروبية ومقابر اليهود في الجزائر**".

وبخصوص "**مدفع بابا مرزوق**" التاريخي والذي تمت صناعته سنة 1542م واستولت عليه قوات الجيش الاستعماري بعد غزوها للجزائر سنة 1830، والمنصوب حاليا في مرسيليا اقترح التقرير بشأن مطلب الجزائر باسترجاع مدفع "**بابا مرزوق**" إنشاء لجنة تتكون من مؤرخين من البلدين للبحث في موضوع المدفع، والذي تعود أهميته إلى كونه مدفع من نوع خاص "**عملاق**" وكان رمزا لقوة الجزائر الدفاعية في الفترة الحديثة حيث استخدم في الجزائر من منتصف ق 16م إلى القرن 19م للذود عن حمى مدينة الجزائر.

وحول مسألة الأرشيف الذي تطالب به الجزائر اقترح التقرير الفرنسي تفعيل مجموعة العمل المشتركة والتي تتمثّل مهمتها في جرد الوثائق التي أخذتها فرنسا أو تركتها في الجزائر، وإنشاء قاعدة أرشيفية مشتركة بين البلدين، يمكن الوصول إليها بسهولة، ومنح التأشيرات للباحثين من البلدين لتسهيل

مهمتهم في إنجاز رسائل جامعية وأبحاث متعلقة بالتاريخ الاستعماري وبالثورة الجزائرية، وأكّد على تسهيل وصول الباحثين إلى كل الأرشيف، وتوفير منح جامعية وبحثية لهم، ونشر أعمال المؤرخين من خلال دور نشر كبيرة[1].

ويبقى السؤال المطروح: **هل لامس بينامين ستورا في تقريره عمق الخلاف بشأن ملف الذاكرة عموما وملف الأرشيف بالخصوص؟**

رغم الجرأة التي اتسم بها التقرير في بعض جوانبه حيث ظهر بمظهر المنصف والموضوعي، لكن لم يتضمّن التقرير ما كان ينتظره أو يتوقعه الجزائريون مثل مسألة الاعتراف بجرائم فرنسا باعتبارها جرائم دولة وجرائم ضد الإنسانية وما يعقبها من اعتذار وربما التعويض المادي خاصة للمتضررين بشكل مباشر من ممارسات الدولة الاستعمارية، والمشكل الأكبر وهو أن التقرير في جوهره يساوي بين الضحية والجلاّد[2].

وكذلك الحال بالنسبة لمسألة الأرشيف حيث لم يتضمّن التقرير ما يؤكد على حق الجزائر في استرجاع أرشيفها العثماني وحقها في ملكية أرشيف الحقبة الاستدمارية والذي أنتج على أرضها وهو ما يعطيها شرعية ملكيته حسبما تنصّ عليه الأعراف الأرشيفية الدولية، واكتفى ستورا بالإشارة إلى إنشاء قاعدة مشتركة حول الأرشيف وتسهيل منح التأشيرات للباحثين وتمكينهم من كل الأرشيف والمنح الدراسية.

---

1 عثمان لحياني "**تقرير يوصي بـ 22 خطوة لمعالجة ملف الاستعمار في الجزائر: خطوات رمزية دون اعتذار**"، جريدة العربي الجديد، الجزائر. 21 يناير 2021.

2 عمر بوضربة، **جريدة الخبر اليومي، 9 ديسمبر 2021.**

خاتمة

في الختام نعتقد بأن المعالجة الفرنسية لا زالت تفتقد للجرأة الحقيقية وللقرار الصادق الذي يهدف لتسوية ملف الذاكرة بين الجزائر وفرنسا بشكل نهائي وجذري ومنصف للطرف الجزائري خصوصا، فأيّ تسوية لا تتضمن الاعتراف بالجرائم والاعتذار والتعويض عنها ولا تتضمّن تسليم الجزائر أرشيفها لن تكون إلا ذرا للرماد في العيون وربحا للوقت ولأصوات الناخبين في الانتخابات الفرنسية(خاصة الرئاسية)، وهو ما سيبقي التأثير السلبي لهذا الملف على العلاقات بين الجزائر وفرنسا ويجعلها هشة وعرضةً لكل تذبذب واضطراب، وأعتقد جازما بأن السبب الرئيس لهذا التعاطي الفرنسي مع الملف مرده "**العقدة الجزائرية**" التي لا زالت تلازم السياسة الخارجية الفرنسية تجاه مستعمرة الأمر "**الجزائر**"، والتي ترفض الإقرار بالأمر الواقع ألا وهو التعامل مع دولة مستقلّة كاملة السيادة وليست مستعمرة أو ولاية فرنسية.

جرائم فرنسا خلال الثورة الجزائرية، بين التجاذب السياسي وحرب الذاكرة

✍أ.د/أحمد مسعود سيد علي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

مقدمة

ظلت الكتابات التاريخية والذاكرة الجماعية للشعب الجزائري تشدها الحساسيات المفرطة والحسابات السياسوية حول الإرث الاستعماري الفرنسي بالجزائر، سواء خلال فترة المقاومات أو نضال الحركة الوطنية الجزائرية أو خلال الثورة التحريرية، حسابات سياسية أثرت على مجرى العلاقات الفرنسية الجزائرية طيلة فترة ما بعد الاستقلال، من جهتها ظلت السلطات الفرنسية تمارس سياسة الصمت المطبق على الكثير من القضايا التي وخزت الضمير الجمعي للجزائريين عبر سلسلة المجازر التي ارتكبها جيش الاحتلال سواء في فترة المقاومات الكبرى 1908/1830، أو خلال انبعاث الحركة الوطنية الجزائرية 1954/1919، أو خلال الثورة التحريريةالجزائرية1962/1954.

وعلى الرغم من سياسة الانفتاح على الوثيق التاريخية التي شهدتها الساحتين الجزائرية والفرنسية خلال مرحلة التسعينيات من القرن الماضي، مثل السماح بالاطلاع على الأرشيف العسكري للجيش الفرنسي بقصر فانسان وظهور جيل جديد من المؤرخين الأكاديميين الفرنسيين[1]، الذين حاولوا التخلص من إرث مدرسة التاريخ الفرنسية الكلاسيكية بقيادة جوليان وغوتي من قبل ومن

1 GILBER MINIER: HISTOIRE INTERIEURE DU F.L.N;1962/1954.E: casbah éditions; Alger 2003P :412.

شاكلهم من كتابات ضباط جيش الاحتلال الذين ظلوا يحنون إلى ماضي فرنسا الاستعماري عبر كتابات تاريخية أقل ما يقال عنها أنها كانت تمت بصلة إلى روح العنصرية التي ميزت الحقبة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر[1]، جيل جديد حاول التخلص من هذه الميزة المقيتة وفضح في الكثير من الأحيان الأفعال المخزية لضباط الجيش الفرنسي في ممارسة التعذيب تحت أي طائلة كانت [2].

وعلى الرغم من الاعتراف الرسمي الذي قدمته سلطات الحكومة الفرنسية باعتبار أحداث عيد القدسيين في الفاتح من نوفمبر 1954، حربا وبدأ يطلق على هذه الفترة مصطلح حرب الجزائر سنة 1999، بعد أن ظلت تعتبرها أحداث قام بها خارجون عن القانون، فإن أحداث العنف البربري الذي شهدتها الجزائر خلال العشرية السوداء أعاد طرح تساؤلات على الساحتين الفرنسية والجزائرية بخصوص جذور ظاهرة العنف التي صقل بها المجتمع الجزائري وعلاقتها بالإرهاب الذي طال الجزائر حينها.

ومع مطلع الألفية الثالثة للميلاد بدأت تظهر في الساحة الجزائرية كتابات تاريخية تحمل شهادات لكثير من ضحايا التعذيب كان أشهرها كتاب لويزة ايغيل أحريز ضد الجنرال أوساريس والإعدامات الجماعية التي خلفها الجنرال ماسيو وبيجار، وما خلفته من صخب إعلامي بين البلدين، خاصة شهادة أوساريس حول التعذيب[3]، الأمر الذي زاد في حدة التجاذب بين الذاكرتين، تجاذبا جعل من هذا الأخير يعلل فعل التعذيب بالمصلحة العليا لفرنسا.

---

1 -Henri le mire;histoire militaire de la guerre DALGERIE ; E:albine Michel;Paris1982 P:315

2 Vidal naqute : La Torture dans la république ; maspéro édition1983.

3 بول أوساريس: شهادتي حول التعذيب مصالح خاصة، الجزائر 1957-1959، ت: مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر 2008.

والحالة هذه بدأت تتشكل بين الضفتين الجزائرية والفرنسية تيارات تدعو إلى محاولة طي صفحة الماضي والنظر إلى المستقبل برؤية تصالحية مع الذات والتاريخ، هذه التيارات حاولت كتابة تاريخ حرب الجزائر من زاوية أخرى حيث شرعنة طبيعة رد فعل الثورة ضد الاحتلال واعتبرت هذا الأخير من إرث الإمبراطورية الفرنسية الاستعمارية، كما أعابت على جبهة التحرير الوطني نظرتها اليعقوبية للفعل الثوري وشبهتا بما كان يقوم به غلاة المعمرين[1].

وخلال سنة الجزائر بفرنسا سنة 2003، شهدت العلاقات الجزائرية الفرنسية نقلة نوعية تحضيرا لتوقيع بروتوكول الصداقة الفرنسية الجزائرية، مستوى العلاقات ارتقى إلى درجة ظهور مؤلف جماعي بين باحثين جزائريين وفرنسيين مؤلف حمل عنوان "**نهاية الهدنة**" "la fin de" l'amnésie وبدى لدى بعض الملاحظين المهتمين بالشأن التاريخي بين الجزائر وفرنسا أن عهد المصالحة مع التاريخ قد لاح في الأفق.

1. حرب الذاكرتين

كان لصدور قانون الثالث والعشرين من فيفري سنة2005، والذي اعتمده البرلمان الفرنسي معتبر الظاهرة الاستعمارية بالجزائر ظاهرة ايجابية كانت تحمل في طياتها رسالة حضارية وتمدينية، المحرك الرئيسي في إعادة التجاذب السياسي بين البلدين، تجاذبا أخذ منحى تصاعدي وأثر أيما تأثير في الرأي العام بشقيه الفرنسي والجزائري والوضع الثقافي خاصة في مجال الكتابة التاريخية بين مؤرخي الضفتين. وفي جانفي 2006 اعتزم الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إلغاء قانون 23 فيفري 2005 الممجد للاستعمار، في خطوة

1MAX WIBER : sociologie de la religion Traduit et présenté par Isabelle Kalinowski. Paris, Champs-Flammarion, 2006, p 512.

تراجعية لامتصاص غضب الرأي العام وتعبئته لحملته الانتخابية تزامنا مع زيارته المزمع إجراؤها في 2007.

غير أن هذه الخطوة والخطوات اللاحقة لم تزد إلا في تعميق الهوة، هوة التجاذب بين الذاكرتين ذلك أن محاولات الرئيس الفرنسي لإحداث هذا التقارب بين المجتمعين قصد إحداث المصالحة التاريخية تحضيرا لعقد ميثاق الصداقة الفرنسي الجزائري [1] هذه الخطوة ما كان لها أن تنجح في غياب الإرادة السياسية الحقة والمبادرات السياسوية التي كان يعلن عنها بين الفينة والأخرى بعض النخب السياسية والفكرية والفرنسية.

وفي هذا الصدد قام بعض البرلمانيين الفرنسيين بمحاولة تمرير لائحة بتاريخ 28 فيفري 2006 اعتبروا فيها ذكرى 19 مارس 1962 والتوقيع على اتفاقية افيان ذكرى رسمية، لكن محاولتهم رفضت من طرف أغلبية نواب البرلمان بحجة أنه من غير الممكن اعتبار تاريخ 19 مارس ذكرى لوقف القتال بعد أن استمر التنكيل بالمعمرين و الاستحواذ على ممتلكاتهم في شارع ازلي بالعاصمة (العربي بن مهيدي حاليا) وعملية الاختطاف التي طالت الأوروبيين في وهران يوم 15 جويلية 1962 فضلا عن عملية التقتيل والتصفية الجسدية للكثير من الحركة قبيل تمكنهم من الفرار صوب فرنسا في صائفة 1962 .

إن هذه الخطوات هي التي عمقت من حركة التجاذب بين الذاكرتين الفرنسية والجزائرية حركة تحكمت في مسار العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الاستقلال، كما أنها اتخذت ألوانا شتى وانطلقت من مسؤولية الجرائم بالنسبة للجانب الفرنسي التي ارتكبها جيش الاحتلال طيلة فترة الاحتلال وظاهرة العنف

1 Mohamed harbi benjamin stora la guerre d algerie 1954-2004 la fin de L'amnésie paris 2004 p39.

الذي مارسته جبهة التحرير الوطني إبان الثورة، يضاف إلى ذلك طبيعة الفعل الاستعماري وتواجده والمقاربات التي كان يدعو إليها الكثير من المؤرخين الفرنسيين والرسالة التمدينية، لينتقل هذا التجاذب إلى النواحي القانونية بخصوص –التواجد الفرنسي في الجزائر– الاحتلال الفرنسي وشرعية العنف الثوري الذي كان يمارسه جنود جيش التحرير الوطني، بل تعدى هذا التجاذب هاته الألوان وراح في حركة سيجالية بين المجتمعين حتى في النصب التذكارية داخل المؤسسات الرسمية وفي هذا الصدد أقدمت السلكات المحلية لمدينة perpignan الفرنسية بتدشين نصب تذكاري في أكتوبر 2007 خلدت فيه ذكرى ضحايا جبهة التحرير الوطني (الحركة) وذلك بحضور الأمين العام بوزارة الدفاع الفرنسية المكلف بقدامى المحاربين السيد: alain marleix [1] الذي أبدا عن أمله ورغبته في ظهور نوع من الذاكرة المسؤولة بين المجتمعين.

كان من الطبيعي أن خطوة مماثلة كهاته كانت تقضي بسهولة على أي بريق خطوة لعقد ميثاق الصداقة الفرنسي الجزائري والشاهد على ذلك تعثر مشروع تحويل الغاز الجزائري إلى فرنسا.

أما في الضفة الأخرى أي بالجزائر فإن الأجواء كانت مشحونة قبيل زيارة ساركوزي ففي 15 أفريل 2006 أوضحت الوزارة الخارجية الجزائرية أن الاستعمار الفرنسي شكل ليلا طويل الأمد بالجزائر وكاد أن يقضي على مقوماتها [2]، وعليه بدا واضحا أن الصفحة لم تطوى بين الجانبين على الرغم

---

1 https://plus.lefigaro.fr › tag › alain-marleix.

2 أنظر تصريح السيد عبد العزيز بلخادم رئيس الحكومة الجزائرية بخصوص ميثاق الصداقة وعلاقته بقانون تمجيد الاستعمار الذي اقره البرلمان الفرنسي

https://www.albayan.ae/one-world/2006-11-14-1.875987

من المجهودات المبذولة بل ازدادت حدة التجاذب بانجرار المنظمات الجماهير الجزائرية وفي هذا الشأن تحركت تنسيقية أبناء المجاهدين وأدانت بشدة أي محاولة لتوقيع ميثاق الصداقة الفرنسي الجزائري دون الاعتراف المسبق من طرف الجانب الفرنسي بجرائم جيش الاحتلال خلال الحقبة الاستعمارية ودعت إلى ضرورة حصر العدد الحقيقي للشهداء منذ 1830 وكذا عدد القرى والمداشر التي دمرت في اطار سياسة الأرض المحروقة التي مارسها جنيرالات الجيش الفرنسي والقبائل التي أبيدت عن أخرها والخيرات التي نهبت.

من جهتها تصدرت الصحف العربية الجزائرية مشعل الدفاع عن الذاكرة الجماعية والذود عنها ففي تاريخ 01 جوان 2009 كتبت جريدة الخبر افتتاحية بعنوان "**شهدائنا ليسوا كمجرميكم** " كرد على تصريحات الساسة الفرنسين الذين حاولوا الحفاظ شعرة معاوية لأجل تحقيق مآرب اقتصادية بالجزائر بحيث اعتبروا أن مسؤولية الجرائم هي مسؤولية مشتركة بين الطرفين، جرائم ارتكبها بعض الضباط الفرنسيين وعنف ثوري انتهى بتصفية العديدين [1].

وعليه فإن ظاهرة التجاذب بين الذاكرتين أضحت تأخذ ألوانا وأبعاد أخرى وصلت إلى حد اعتبار الظاهرة الاستعمارية شبيهة بالاستعباد.

2. نحو المصالحة بين الذاكرتين

لقد شهدت سنة 2007 محاولات رائدة فتحت آفاق واعدة وخصبة في إحداث التقارب الفرنسي الجزائري وطي صفحات الماضي في أفق عقد ميثاق الفرنسي الجزائري، هاته الآفاق شكلت لها آليات سعت لتخفيف حدة التجاذب

1 جريدة الخبر 1 جوان 2009.

بين الذاكرتين وفي هذا الشأن قام رئيس بلدية باريس في 8 فيفري 2007 بتدشين النصب التذكاري لشهداء شورون "**chorone**".

وفي أكتوبر من ذات السنة أقدمت الحكومة الفرنسية في خطوة استباقية تحضيرا لزيارة نيكولا ساركوزي في نهاية السنة، بتقديم خرائط توضيحية للألغام التي وضعها جيش الاحتلال في المناطق الحدودية للجزائر والتي أودت بحياة الكثير من سكان هاته المناطق وخلفت ضحايا لا زالوا يعانون من الإعاقات إلى يوم الناس هذا، الأمر الذي مكن السلطات الجزائرية من تفكيك حوالي ثمانية ملايين لغم وبقي منها ثلاثة ملايين تشكل خطر على سكان هاته المناطق.

كما توجت هاته المحاولات لدرء الصدع بين الطرفين خلال زيارة ساركوزي في بداية ديسمبر بتوقيع بروتوكول اتفاق بين المؤسستين السمعية البصرية الفرنسية والجزائرية تم بموجبه منح هذه الأخيرة الأرشيف السمعي البصري بتاريخ الجزائر 1940-1962 ولحرب الجزائر على الخصوص [1].

3. الزيارة التاريخية لساركوزي وبداية المصالحة مع التاريخ ديسمبر 2007

إثر الزيارة الشهيرة التي قام بها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي للجزائر في 3-4-5 ديسمبر 2007 والتي جاءت في أجواء مشحونة بين الطرفين حول مسألة اعتراف الجانب الفرنسي بالجرائم التي ارتكبها جيش لاحتلال كشرط مسبق لتوقيع ميثاق الصداقة بين البلدين، جاءت هذه الزيارة في أجواء أيضا مشحونة بالحملات الانتخابية للرئيس الفرنسي الذي لم يكلف نفسه عناء التلاعب بالمصلحات السياسية والاعلان إثر نهاية زيارته في جامعة قسنطينة

1 الشروق 4 ديسمبر 2007 زيارة ساركوزي المغزى والدلالات.

يوم 5-12-2007 أمام الطلبة عن ادائه للفعل الاستعمار الذي اعتبره مشين في طبيعته.

حينها تناولت الصحف الجزائرية بتدوين هذا التصريح واعتبرته اعتراف غير معلن عن بشاعة الفعل الاستعماري واعتذار غير معلن عنه مثلما اعتبرته جريدتي "**الجزائر اليوم**" و" **المنبر**"، غير أن هذا التصريح فتح شهية التنظيمات الفرنسية من السلطة الجزائرية والتي كانت تتحفظ كثيرا من مسألة الخوض في هذا الموضوع بغية أن تنالها بساط التوبيخ من طرف السلطات العليا، وأضحت تطالب بالمزيد بحيث اعتبرت O.N.M التصريح غير كافي في غياب اعتذار رسمي من طرف الحكومة الفرنسية.

ومن جهة أخرى فتح هذا التصريح الطريق للتيار اليمين المتطرف الفرنسي الذي أدان تصريح ساركوزي واعتبره تخلي عن الذاكرة التي تجمع المعمرين مثلما تخلى عنها ديغول في مارس 1962 ومنه بدا واضح أن كلا التيارين المنظمة الوطنية للمجاهدين واليمين المتطرف الفرنسي كان يعمل على تعميق الهوة بين الذاكرتين مع تجاذبهما.

وللحيلولة دون الرجوع إلى مرحلة التجاذب صرح من جهته سفير فرنسا بالجزائر السيد Bernnd bajolet يوم 24-12-2007 لجريدة الشروق الجزائرية أن فرنسا تعمل جاهدة لإيجاد آلية لتصليح المواقع التجارب النووية بالصحراء الجزائرية خلال سنوات الستينات من القرن الماضي، كما اعتبر حوادث 8 ماي 1945 (المجازر) بمثابة مرحلة ماضية من التاريخ يجب طيها[1].

1 الشروق 24 ديسمبر 2007.

4. نحو مواجهة التاريخ إلى الأمام

لقد شكلت هذه الاحتقانات بين الذاكرتين طيلة مرحلة التسعينات والعودة إلى المصالحة مع التاريخ محاولة رائدة لفتح أفق علاقة بين البلدين لأجل كتابة التاريخ بمواجهته واعتباره إرث مشترك بين المجتمعين، ذلك أن حالة الفصام والتجاذب تحكمت فيها الرؤية الضيقة لكتابة التاريخ بين الطرفين فالكل كان يكتبه انطلاقا من واقعه الاجتماعي العائلي، لأجل ذلك جاءت محاولة ترسيم ذكرى 19 مارس 1962 من الجانب الفرنسي عرجاء لأن المعمرين اعتبروها تخلي عنهم، ذلك أن الحرب تواصلت بعد 19 مارس 1962 وطالت أرواحهم وممتلكاتهم، فحين أعتبرها الجنود الاحتياطيون الفرنسيون نهاية لحرب قذرة وعودة إلى الديار. وبالنسبة لفئة المهاجرين الجزائريين فإن مظاهرات 17 أكتوبر 1961 تعتبر صورة لجرائم ارتكبت ضد فئة العمال التي كانت تستغل في تنمية الاقتصاد الفرنسي.

5. تدويل قضية الاعتذار الفرنسي

إن غياب استراتيجية تجعل الطرفان يتنازلان عن التجاذب (الحركة، الاقدام السوداء، المهاجرون...) جعل من هذا الملف يوظف في المنابر الأممية.

ففي الوقت الذي رفضت فرنسا الاعتذار الرسمي للجزائر عم جرائمها بالجزائر قام برلمانها الوطني بالمصادقة على مشروع قانون جرمة في جانفي 2012 فيه المجازر التي ارتكبها الجيش التركي ضد الأرمنيين خلال الحرب العالمية الأولى، حينها علق رئيس الوزراء الطيب أوردوغان على هذا المشروع واعتبره ازدواجية في التعامل السياسي وطلب من فرنسا الاعتذار عن جرائمها في الجزائر.

6. عراب المصالحة مع التاريخ بن جامين ستورا

خلال قراءة سريعة للمقترحات التي تقدم بها المؤرخ الفرنسي **بن جامين ستورا** في مطلع جانفي 2021 [1] نجد أن هذا العراب أراد من خلال المقترح الأول تمييع احتفالات 19مارس1962، بمعنى أن الذكرى ستركز على محاولة إحياء مكاسب اتفاقية أيفيان التي حققها المعمرون والحركى... ملف الاغتيالات **مقترح9:** جاء اعتراف للتغطية على ملف التعذيب الذي سيعقد من مجموعة العمل، **المقترح 7:** قتل روح القضية أي قضية رفات شهداء المقاومات خلال ق19 بحيث جعل منهم مقاتلين ولم يطرح محاولات البحث في علل نقل رفاتهم إلى متحف الإنسان التي تعتبر جريمة في حق الذاكرة، كما أن هذا المقترح وعد قضية المجازر التي ارتكبها جيش الاحتلال وعوضها بـ **المقترح رقم 5** الذي يتكلم عن المفقودين من الجانبين **وأي مفقودين من الجانب الفرنسي؟ وكم عددهم؟** وهو إذ فعل ذلك فانه سيدخل مجموعة البحث في سجال يصعب التدقيق فيه ويصرف نظرها عن ملف المجازر الجماعية التي يسهل التحقيق فيها بما أنها طالت مجموعات بشرية لا زالت الذاكرة تحمل آلامها! **المقترح 8:** عودة الحركى كان المفروض أن يكون هو الأول لكنه أخره بطريقة ماكرة وهو يدعو إلى حرية تنقلهم إلى الجزائر، وبالتالي سيمهد إلى تنقل الأقدام السوداء ومطالبتهم بممتلكاتهم التي اغتصبوها واسترجعها منهم الجزائريون في 1962 **المقترح 15:** اعتقد أنه مرتبط بشكل وثيق بالمقترحات رقم 14/13/12، ثم المقترحات التي تلت 15 وهي 18/17/16 وكلها تصب في استيعاب قدر هائل من الباحثين الجزائريين بشكل (عبر منحهم التأشيرات أو

1 الشروق 20جانفي 2021.

المنح... وكأن بالتاريخ أخذ يخضع للامتيازات التي قد تسيل لعاب البعض وهو إذ نجح في ذلك فانه قد يقضي على البقية الباقية من مدرسة التاريخ الوطني إذا ما تمكن من صهرها في مشروعه أو **مقترحه رقم 15:** إنشاء مجموعة فرنسية جزائرية ضمن دار نشر فهي ستسهل عملية النشر وما من شك فإنها ستستوعب عدد كبير من الباحثين الجزائريين الذين سيكتبون تاريخ بلادهم وفق قوالب وأطر حضرها لهم سلفا عراب المصالحة مع التاريخ...

خاتمة

من خلال ما سبق عرضه نخلص إلى ما يلي:

إن ملف الذاكرة بين فرسا والجزائر يطرح عدة إشكاليات سياسية وتاريخية مهمة، منها ما تعلق بالجرائم المرتكبة وبالأرشيف وبحقوق الضحايا. إن السلطة الفرنسية تسعى منذ الاستقلال استغلال ملف الذاكرة في تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية لصالحها.

إن الجزائر تجتهد في استثمار ملف الذاكرة لإبراز جرائم المستعمر والضغط على فرنسا من اجل تحقيق مكاسب مرتبطة بالاعتراف بالجريمة واسترجاع الارشيف وجبر خواطر الجزائريين.

المحور الخامس

التفجيرات النووية الفرنسية في ملف الذاكرة

61 سنة عن ذاكرة جرائم التفجيرات النووية الفرنسية بالصحراء الجزائرية، قراءة في البعد التاريخي والقانوني والموقف الدولي

✍د/ الطاهر خالد
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

الملخص

من أهم الأحداث التاريخية التي عرفها التاريخ الجزائري المعاصر وشهدته الثورة المجيدة، التفجيرات النووية الفرنسية بصحرائنا، والتي تعتبر من أكبر الجرائم التي عرفتها البشرية، لأن آثارها لا تزول بمرور مئات السنين، حيث أجرت فرنسا ما يعادل 17 تجربة نووية باطنية وجوية، منها ما كانت في خضم الثورة التحريرية ومنها ما بعد الاستقلال، دون أن تخمن في مصير سكان المنطقة، وما قد تخلفه هذه التفجيرات من أضرار بليغة وخسائر جسيمة بالسكان والبيئة في تلك المناطق. كما انتهكت بذلك أحكام القانون الدولي لحقوق الانسان، وغير مبالية بالتزاماتها واتفاقياتها الدولية المصادق عليها، وليس من العدل السكوت عن مثل هذه الجرائم لأن الطبيعة المنهكة لازالت تشهد بشاعتها في المواقع التي استغلتها بغير حق إلى حد الساعة، وهذا ما تطلب منا كباحثين تخصيص هذه الورقة البحثية عن تنفيذ فرنسا لهذه الجرائم النووية في الصحراء الجزائرية من خلال بعدها التاريخي والسياسي وأيضا القانون الدولي إيزاء هذه التفجيرات.

مقدمة

يدخل إحياء الذاكرة الجزائرية ضمن العناية والنهوض بالتاريخ الوطني، لأن الذاكرة تمثل مادة أساسية للمؤرخين بإسهاماتهم في بنائها وإخراجها من النسيان، فهي جزء من هويتنا وشخصيتنا، وفي هذه الورقة البحثية سنتناول

قضية مرتبطة بالذاكرة التاريخية الجزائرية وهي إحياء الذكرى الواحد والستون للتفجيرات النووية الفرنسية بالصحراء الجزائرية، فهي من المواضيع الهامة في تاريخنا والتي تبقى في حاجة للمزيد من الأبحاث والدراسات، فبالرغم من المجهودات المبذولة في هذه القضية إلا أنها لم ترق إلى ما تصبوا إليه من الجمع والتبويب والحفظ والتحليل العلمي للمعطيات والمعلومات التاريخية تحليلا علميا.

إن الجريمة الشنيعة التي ارتكبتها فرنسا في حق الجزائر بصفة عامة وسكان الصحراء بصفة خاصة والمتمثلة في التفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية، وليدة تزايد الخطر الشيوعي على أمن فرنسا وتهديد منشآتها الصناعية والعسكرية الكبرى، وعلى هذا الأساس يعتبر مشروع الطاقة النووية بفرنسا من أقدم مشاريعها في العالم، إلا أنه جمد لما يقارب عقد من الزمن، بسبب الأوضاع السياسية وعدم توازن القوى العسكرية العالمية، التي لم تخدم المصالح الفرنسية. فلم يبق أمامها إلا الزيادة في وتيرة البرنامج النووي الفرنسي لتدارك التأخر المسجل على مستوى النظام الدولي، فدخلت النادي النووي على حساب مبادئ ثورتها الإنسانية، وخططت لأن يتجسد هذا المشروع في أحد مستعمراتها، على أمل أن يكون في ذلك رسالة للقوى الدولية، ففي مطلع عام 1957 وبأمر من رئيس الوزراء الفرنسي بيير منديس فرانس تم البدء في إقامة مركز للتجارب النووية وكانت الجزر الفرنسية في المحيطين الهادي والأطلسي على رأس المواقع المرشحة لاستضافة المشروع، إلا أن عوائق لوجستية منها أن أراضي الإمبراطورية الفرنسية مترامية الأطراف هنا وهناك، حالت دون إجراء تلك التجارب في هذه الجزر البعيدة عن فرنسا الأم، فاتسعت الفجوة بالتفكير بالصحراء الجزائرية الشاسعة والقليلة السكان، وعلى أن يتم تفجير أول

قنبلة نووية في الثلاثي الأول من سنة 1962 متجاهلة للإنسانية، ضاربة لوحدة التراب الوطني الجزائري دائسة على سيادة وأمن الجزائر. ومن هذا المنطلق يمكن أن نطرح التساؤل التالي حول هذا الموضوع: **ما هي استراتيجية فرنسا وراء اختيار الصحراء الجزائرية أرضا لتجاربها النووية؟ وما هي المواقف الوطنية والدولية حول هذه الجريمة الإنسانية؟ وإلى أي مدى تقيدت فرنسا بأحكام القانون الدولي الإنساني في ذلك؟**

أولا/ دوافع فرنسا لتبني المشروع النووي

إن تغير موازين القوى في العالم خلال القرن العشرين أفرز سباقا رهيبا في ميدان التسلح بين الدول، فمع نهاية الحرب العالمية الثانية والتي تميزت بإلقاء الولايات المتحدة الأمريكية القنبلتين النوويتين على اليابان في مدينتي هيروشيما وناغازاكي في أوت 1945م وبما يعادل طاقة (13–20) كيلو طن من مادة TNT كانت أعداد الضحايا لهذين التفجيرين النوويين 140000 و70000 على التوالي إضافة إلى المئات الألوف من الآخرين ممن تبقى من الأحياء عاشوا بقية حياتهم يعانون من شتى أنواع الأمراض والعلل والموت البطيء والخراب البيئي الفظيع [1]. سارعت الدول الكبرى إلى اكتساب هذا النوع من السلاح ليكون لها دور في سياق نسق الزعامة الدولية. وهكذا بعد أربع سنوات فقط دخل الاتحاد السوفياتي هذا المجال بإجراء أول تجربة نووية في 1949/08/29، تبعتها المملكة المتحدة في 1957/10/03، وكانت

(1) عبد الكاظم العبودي: "**التجارب النووية الفرنسية ومخاطر التلوث الاشعاعي على الصحة والبيئة في المدى القريب والبعيد**"، مجلة المصادر، المجلد 01، ع/01، (المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 الأبيار–الجزائر)، جوان 1999، ص ص254، 255.

فرنسا تعمل جاهدة من أجل استعادة مكانتها بالحصول على التحالف الغربي الذي كانت تقوده الولايات المتحدة الأمريكية على الأسرار النووية وإنشاء قوات ذرية خاصة بها منفصلة عن ذلك التحالف، خاصة بعدما رفضت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا تزويدها بأسرار صناعة القنبلة النووية فتأسست بها منذ 1945/10/08 محافظة الطاقة النووية، لجأت إلى الاعتماد على قدرتها العلمية والعسكرية، فشكلت فرق من المهندسين والعلماء وأقامت المخابر الخاصة لهذا الغرض، وبناء المفاعلات النووية. إلى أن تمكنت من صنع مختلف عناصر القنبلة الذرية [1].

ومن أولى التفجيرات النووية في العالم موضحة في الجدول الآتي:

البلد	قنابل ذرية (A) (الانشطار=Fission)	قنابل هيدروجنية (H) (الانصهار=Fusion)
الولايات المتحدة الأمريكية	1945/07/16	1952/11/01
الاتحاد السوفياتي سابقا	1949/08/29	1953/08/12
المملكة البريطانية	1957/10/03	1957/05/15
فرنسا	1960/02/13	1968/08/24
الصين	1964/10/16	1967/06/17
الهند	1974/05/16[2]	

(1) غيتاوي عبد القادر وبحماوي الشريف: "**جرائم فرنسا النووية في الصحراء الجزائرية وإشكالية التعويض قراءة في القانون الفرنسي رقم2010-02**"، ضمن كتاب: التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، ط1، جامعة أدرار، 2020، ص ص10، 11.

(2) عمار منصوري: "**الطاقة النووية بين المخاطر والاستعمالات السلمية**"، مجلة الرؤية، السنة الثانية، ع/03، (المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954- الجزائر)، 1996، ص45.

السعي وراء التكنولوجيا النووية حيث تعتبر الطاقة النووية ذات أهمية في ظل الاحتياجات المتزايدة ومتطلبات التنمية كطاقة بديلة أو إضافة لمصادر الطاقة التقليدية (البترول الفحم، الغاز التي يعتمد الانسان عليه)، فالطاقة النووية بلا شك تشكل أحد العوامل المهمة في تطوير الصناعة والزراعة. التعاون الفرنسي الإسرائيلي في مجال السلاح النووي[1] ، حيث تعتبر فرنسا أول دولة تبنت البرنامج النووي السري الإسرائيلي، لم يكن هذا الدعم النووي الفرنسي للكيان الصهيوني منطلقا من تعاطف فقد التزم الجنرال ديغول قائلا: "**لا يمكن لأمة أن تعتبر نفسها مستقلة حقا بدون أن تمتلك قنبلة نووية**". وإنما جاء دعم فرنسا النووي لإسرائيل في إطار صفقة أبرمها شمعون بيريز بباريس. حيث يشير المؤرخ الإسرائيلي ميخائيل بار زوهر في كتاب أصدره سنة 2005م ونشرت صحيفة "**يديعوت أحرونوت**" أجزاء منه أنه قبل ساعة واحدة من توقيع اتفاق مؤتمر سيفر الذي نص على مشاركة إسرائيل في حرب السويس يوم 1956/10/24 طلب من رئيس الحكومة الفرنسي "**موريس بورجيس مونيري**" مساعدة فرنسية تشمل إقامة مفاعل نووي ومنح 385 طنا من اليورانيوم وتقديم معونات علمية وفنية في مجال الأبحاث وتطوير الأسلحة

(1) **السلاح النووي**: هو سلاح تدمير فتاك يستخدم عمليات التفاعل النووي يعتمد في قوته التدميرية على عملية الانشطار النووي أو الاندماج النووي؛ ونتيجة لهذه العملية تكون قوة انفجار قنبلة نووية صغيرة أكبر بكثير من قوة انفجار أضخم القنابل التقليدية، حيث بإمكان قنبلة نووية واحدة تدمير أو إلحاق أضرار فادحة بمدينة كاملة. لذلك تعتبر الأسلحة النووية أسلحة دمار شامل، ويخضع استعمالها وتصنيعها لضوابط دولية حرجة ويمثل السعي نحو امتلاكها هدفا تسعى إليه كل الدول. ينظر: نصري ذياب: **جغرافية الطاقة**، ط1، الجنادرية للنشر والتوزيع، 2011، ص109.

النووية[1] . تم توقيع الاتفاقية التنفيذية لإقامة مفاعل ديمونا يوم 1957/10/03 وسلسلة من اتفاقات العون النووي الفرنسي الأخرى اللاحقة، ومن بينها تجربتان نوويتان مشتركتان، فرنسية وإسرائيلية في الصحراء الجزائرية سنة 1960 [2].

ثانيا/ بداية اهتمام فرنسا بالبحث النووي

تعد فرنسا من الدول السباقة في مجال البحوث النووية ففي الفترة الممتدة ما بين 1939-1940 اتخذ قرار لتمكين الباحثين الفرنسيين من التركيز على التطبيقات العسكرية للذرة[3] ومع نهاية شهر أفريل 1939 تحكم العلماء

---

(1) من أنواع الأسلحة النووية:

القنبلة الذرية: تسمى أيضا قنبلة الكيلو طنن إذ تقدر قوة انفجارها ما يعدل قوة انفجار الآلاف من الأطنان من مادة، TNT إذ تم صناعة القنبلة الذرية الأولى ضمن مشروع مانهاتن الأمريكي وتحدد تفجير 1945/07/16.

القنبلة الهيدروجينية: تسمى بالحرارية أو البشرونية، ويسمى هذا النوع بالقنبلة الحرارية ينتج من تفاعل طارد للحرارة. ولا يزال لحد الآن تضارب حول صاحب الاختراع لهذا التنوع من القنابل.

الأسلحة النووية التجمعية: ومنها القنابل ذات الانشطار المصوب، وقنابل الانشطار ذو الانخفاض الداخلي. ينظر: سميحة دليل: "**الصحة النفسية لذوي التشوهات الجسدية الناتجة عن التجارب النووية (عرض للتكفل النفسي الأرطفوني لحالات من رقان)**"، ضمن كتاب: التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، ط1، جامعة أدرار، 2020، ص350؛ وأيضا عصام عبد الفتاح: **السجل الأسود لأمريكا الشيطان يسكن تمثال الحرية من إبادة الهنود الحمر إلى تدمير العراق**، مصر: شريكة الشريف ماس للنشر والتوزيع، 2014، ص87؛ وأيضا عبد المالك بالغربي: **البعد الإقليمي للبرنامج النووي الكوري الشمالي**، مركز الكتاب الأكاديمي، 2018، ص117.

(2) خير الدين نصر عبد الرحمن: **نحو تثاقف متوازن**، عمان-الأردن: أمواج للنشر والتوزيع، 2016، ص ص78، 79.

(3) **الذرة ATOME:** دقائق صغيرة جدا لا ترى بالعين المجردة، وتكون المادة ويتكون العنصر الواحد من نوع واحد من الذرات من الذرات المتشابهة بالشكل والحجم واللون وتختلف الذرات من عنصر إلى آخر. أما الجزيء فهو أصغر جزء في المادة ويتكون من ذرتين أو أكثر ويكون

الفرنسيون في انشطار اليورانيوم[1] ، كما قدمت العديد من براءات الاختراع في المجال النووي، وفي 1939/05/04 تتضمن تركيبة لإنتاج الطاقة وتعديلات على العبوات المتفجرة.

وتم تهميش العلماء الفرنسيين مع نهاية 1944م لسنوات عديدة من قبل البريطانيين تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي أعاق تطوير برنامج مستقل للأسلحة النووية الفرنسية. ومع بداية الخمسينيات وصلت فرنسا إلى مستوى علمي متطور سمح لها بتطوير الطاقة النووية في المجال الصناعي، مما فتح المجال لإمكانية الشروع في برنامج للأسلحة النووية. وفي عام 1952م أسندت مهام تسيير الهيئة البحثية المسماة **قيادة الأسلحة الخاصة** للعقيد تشارلز إيرات وهذه الهيئة مكلفة بالإشراف على الدراسات الخاصة بصنع قنبلة ذرية.

بدأ اهتمام الجيش الفرنسي بالسلاح النووي انطلاقا من فكرة هذه الهيئة. وبعد أسابيع قليلة من إلقاء القنبلة الذرية على اليابان قرر ديغول في

ملتصقتين. وتتكون الذرة من **البرتون Proton**: فهو يوجد في مركز ويحتوي على بروتونات ونيوترونات. و**الإلكترونElectron**: جسيمات تدور حول النواة شحنتها سالبة وكتلتها صغيرة جدا. **النيوترون Newtron**: جسم غير مشحون لا يتأثر بالمجلات المغناطيسية أو المجالات الكهربائية. ينظر: حسن أحمد شحاته: **الكيمياء العامة**، ط1، القاهرة: دار المصرية اللبنانية، 2009، ص ص136، 137.

(1) **اليورانيوم U235**: هو المستخدم في صنع السلاح النووي، ويتميز عن اليورانيوم U238 الطبيعي على احتوائه على نواة 92 بروتون، و143 كنيوترون. ينظر: سليم يوسف مراد: **نهج العلوم الطبيعية في الفيزياء النووية**، القاهرة: دار النشر للجامعات، 2010، ص ص309-369.

1945/10/18م إنشاء محافظة الطاقة الذرية في سياق الحرب الباردة[1] والسباق نحو التسلح، وعلاوة على ذلك قامت مجموعة من العلماء الذين شاركوا في صنع القنبلة الذرية الأولى التي فجرت في 1945/07/16م بمعارضة إطلاقها على اليابان في جوان 1945م، وفي هذا السياق قررت فرنسا تجهيز نفسها بأسلحة نووية.

بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء لجنة عليا للتطبيقات العسكرية للذرة بمرسوم سري في 1954/10/02م. من جانبها قامت الجيوش بإنشاء فريق دراسات للتجارب الخاصة في فيفري 1956م[2] .

كما قامت فرنسا بإنشاء "**معهد الدراسات النووية بجامعة الجزائر**" في 1957/12/07م الذي يعرف حاليا باسم "**مركز الأبحاث النووية في الجزائر العاصمة**" من أجل تلبية احتياجات برنامجها النووي العسكري.

---

(1) **الحرب الباردة:** باللغة الروسية **Холодная война**، وبالغة الإنجليزية**Cold War**، مصطلح يستخدم لوصف حالة الصراع والتوتر والتنافس التي كانت سائدة طوال الحقبة 1947 إلى 1991، بين المعسكر الغربي والناتو بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والمعسكر الشرقي وارسو بقيادة الاتحاد السوفياتي سابقا. كان التنافس على أشده بين تلك القوتين العظمتين وذلك من خلال التحالفات والأحلاف العسكرية رافقه سباق عنيف في مجال تصنيع الأسلحة العسكرية، وتقدم الصناعي والتكنولوجي وغزو للفضاء الخارجي. استنزف قدرات المعسكرين والكثير من طاقاتهم الاقتصادية وذلك عبر الانفاق واسع النطاق على الدفاعات العسكرية والترسانات النووية، وحروب غير مباشرة بالوكالة عبر الكرة الأرضية، وكافة أرجاء المعمورة. ينظر: السليم نايف حطاب: **أنسنة الاستعمار حروب صليبية وإرهاب إمبريالي**، ط1، عمان–الأردن: دار المعتز للنشر والتوزيع، 2014، ص61؛ وأيضا سيد عبد النبي محمد: **صراع الأمم وحروب الجيل الخامس**، وكالة الصحافة العربية، 2019، ص107.

(2) عمار منصوري: "**50 سنة تمر على أولى التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية –صمت رهيب وآثار لا تنسى–**"، مجلة الجيش، ع/559، فيفري 2010، ص ص32،33.

ثالثا/ لماذا اختيرت الصحراء الجزائرية للتجارب النووية؟

1. الجانب العسكري

تتداخل التجارب النووية الفرنسية مع مخطط فصل الصحراء عن الجزائر، وإقامة منطقة تابعة مباشرة لفرنسا فالتجارب النووية هي جزء من المخطط، ولهذا استقدمت السلطات الاستعمارية الكثير من القوات العسكرية لفرض الأمن وترهيب السكان حتى لا يتعرضون على أي عمل تقوم به فرنسا وجيشها بالجنوب الجزائري [1]. ويمكن الاستدلال مما قاله الجنرال ديغول نفسه عن أهمية امتلاك فرنسا لسلاح النووي يمكن إبقائها كدولة عسكرية عظيمة فقد أشار في مذكراته: "...**ويجب أن تستمر كما كان مقررا سلسلة التجارب الذرية والفضائية التي باشرنا بها في الصحراء والتي تنطوي على أهمية بالغة الأمر الذي يقتضي استباق جهازنا العسكري والفني**" [2].

كما يدخل احتلال فرنسا للصحراء الجزائرية ضمن برنامجها التوسعي الاستعماري، المتمثل في محاولة حصار تونس عسكريا واقتصاديا من ناحية الجنوب الشرقي، بحكم المبادلات التجارية والعلاقات الاجتماعية بين منطقتي الجريد التونسي ووادي سوف وورقلة وبسكرة، تمهيدا لفرض الحماية عليها وحصار المغرب الأقصى من ناحية الجنوب الغربي الجزائري. إلى جانب رغبتها في ربط الجزائر عبر الصحراء الكبرى بمستعمراتها في إفريقيا الغربية،

---

(1) رضوان مجادي ونجيب بصيلة: "**الأبعد من الخلفيات والأهداف للتفجيرات النووية الفرنسية بالصحراء الجزائرية**"، ضمن كتاب: التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، ط1، جامعة أدرار، 2020، ص214.

(2)الجنرال ديغول: **مذكرات الأمل التجديد 1958-1962**، ج1، ط1، ترجمة: سموحي فوق العادة، بيروت: منشورات عويدات، 1971، ص127.

خصوصا بمالي الذي احتلته عام 1880م، والسنغال الذي استقر لها الأمر فيه سنة 1856م-1857م. والتمهيد للتوسع في موريتانيا، والذي تم عام 1920م، ومنها طالما راود أذهان الفرنسيين وهو السيطرة على شمال إفريقيا[1].

صرف النظر عن فشل برنامج الجنرال شال العسكري الذي سخر له كل الإمكانيات للقضاء على الثورة التحريرية خلال الفترة التي تمتد من فيفري إلى أكتوبر 1959م.

2. الجانب الاقتصادي

خلال القرن 19م كان هدف فرنسا ربط مستعمراتها في الشمال بمستعمراتها في الغرب والوسط، لتسهيل التحكم في مختلف أجزاء القارة [2]، لذلك رغبت في الهيمنة على مسالك التجارة الصحراوية، حيث كان الممر الرئيسي للقوافل السودانية هو طرابلس الغرب، غات، غدامس، كانو وأهم طريقين كانا غات وغدامس وعبرهما كان الوصول إلى تنبكت مرورا بعين صالح، لذلك تحركت فرنسا للاستيلاء على المناطق الجنوبية، من أجل السيطرة على التجارة الصحراوية، وربط مختلف أقاليمها بشبكة من الطرقات بسواحل البحر الأبيض المتوسط. ويعتبر إقليم توات وأزواد إقليمان يشكلان ممران طبيعيان لتجارة إفريقيا جنوب الصحراء وبضائع الشمال، لذلك سعت فرنسا إلى استغلال هذه الطرق التجارية الصحراوية للسيطرة على خيرات إفريقيا، وجعل

(1) عبد القادر مرجاني: **السياسة الفرنسية ودور المستكشفين في التوغل في الجنوب الجزائري خلال القرن 19**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي ليابس، 2020، ص12.

(2) عبد القادر خليفي: **محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830-1962**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص234.

الصحراء سوق استهلاكية لمنتجاتها وهذا ما ورد في قول المارشال سولتSoultMarshal وزير الحربية: "...**إن الصحراء في هذه الفترة يمكن اعتبارها أهم مركز للبحث عن الأسواق التجارية الرابطة بين الصحراء والشمال الإفريقي من جهة والصحراء الجزائرية وإفريقيا السوداء من جهة ثانية...**"[1].

ومع بداية النصف الثاني من القرن 20م خططت فرنسا في الجزائر لمشروع فصل الصحراء، وذلك وفقا لاعتبارات كثيرة منها الأهمية الاقتصادية خاصة بعد اكتشاف البترول[2] . وإلى جانب احتواء الصحراء الجزائرية على ثروة طاقوية ومعدنية لا تقدر بثمن [3] عملت فرنسا بوسائل مختلفة لتجسيد أهدافها، ففي جانفي 1957 بادرت إلى انشاء "**المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية**"، وفي جوان من نفس السنة أنشأت وزارة خاصة بالصحراء، وقد خطط الجنرال ديغول للفصل بين مناطق شمال الجزائر التي يمكن أن تمنح الاستقلال ومنطقة الصحراء التي يجب أن تبقى فرنسية [4]، واعتبرت فرنسا سياسة فصل الصحراء التي سعى إليها ديغول تتدرج في نطاق إنجاح المشروع النووي الفرنسي. ففي سبتمبر عام 1959 أعلن ديغول عن رغبته في منح الجزائريين حق تقرير المصير. وأوضح بكل صراحة عن فكرة الحفاظ على الصحراء الجزائرية وخيراتها ضمن المنظومة الاستراتيجية العسكرية الفرنسية فقد جاء في مذكرات الأمل "...**لكي نحافظ على أوضاع آبار البترول الذي**

(1) عبد القادر مرجاني: المرجع السابق، ص15.

(2) عبد الله مقلاتي: **الجبهة الجنوبية لجيش التحرير الوطني بمالي**، الجزائر: منشورات ANEP، 2017، ص17.

(3) عبد القادر خليفي: المرجع السابق، ص234.

(4) عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص17.

استخرجتاه وقواعد تجارب قنابلنا وصواريخنا فبوسعنا أن نبقى في الصحراء مهما حصل ولو اقتضى الامر أن نعلن استقلال هذا الفراغ الشاسع" [1].

3. الجانب الجغرافي

الشساعة المتميزة للصحراء الجزائرية من جهة، وتعتبر محاطة بالمستعمرات الفرنسية من الجنوب والغرب كمالي والنيجر وموريتانيا من جهة أخرى. كما يسمح الموقع الجغرافي لإقليم رقان وعين إيكير[2] بمراقبة خطوط سير الصواريخ والتمكن من مراقبتها.

وامتياز المنطقة بمناخ معتدل في الفترة الممتدة ما بين شهر جانفي وإلى غاية شهر أفريل وهو ما لا يؤثر سلبا على نجاح التفجيرات النووية. بالإضافة إلى أن الصحراء الجزائرية ثرية بأنواع عديدة من المنتجات الزراعية مما يساعد على معرفة تأثير الاشعاعات النووية على النباتات، فقبل التفجير الأول جيء بعينات مختلفة من النباتات بهدف الكشف عن صلاحيتها بعد تعرضها للإشعاع النووي والحراري، حيث ذكر أحد الشهود وهو المجاهد" **محمد حريزي**" بأنه كان من الذين أشرفوا على جمع البذور بشتى أنواعها وإعطائها للسلطات الفرنسية التي وضعتها على مسافات مختلفة ومتباعدة عن نقطة الانفجار.

---

(1) غيتاوي عبد القادر وبحماوي الشريف: المرجع السابق، ص11.

(2) أجرت فرنسا تجربتها النووية الخامسة على جبل إنكير الواقع على بعد 150 كلم شمال مدينة تمنراست، حيث أصبحت ثاني قاعدة عسكرية نووية لفرنسا بالجزائر بعد رقان. إنكير كلمة بربرية ومعناها الشعبة من الوادي. ينظر: زياني نوال: "**التجارب النووية الفرنسية في الجزائر جرائم حرب تستدعي المساءلة الدولية الأبعاد القانونية للجريمة**"، ضمن كتاب: التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، ط1، جامعة أدرار، 2020، ص ص141، 142.

بعد الصحراء الجزائرية على وسائل الإعلام وصعوبة الوصول إليها ليبقى ما تقوم به فرنسا بعيدا عن الجوسسة وأنظار العالم [1].

رابعا/ التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية

ترأس شارل إيروت أول بعثة استطلاعية إلى الصحراء الجزائرية لاختيار ميدان الرمي في 1957/01/10م، وحسب التقرير التقني يبدو أن تانزروفت هي المنطقة الوحيدة التي تصلح لإنشاء ميدان للتجارب النووية. واعتبر قرار إنشاء ميدان للتجارب النووية برقان عام 1957م مبكرا جدا، وتم استطلاع ميدان التجارب النووية من 22 إلى 25 أفريل 1958م.

علما أن الجنرال شارل إيروت عين مديرا للبرامج النووي الفرنسي في شهر مارس 1957م وهو الذي اختار المواقع الثلاث في جنوب الصحراء، الموقع الأول لإجراء التجارب الجوية، والموقع الثاني لإجراء التجارب الباطنية، والموقع الثالث لإجراء تجارب إضافية. وصرح إيروت في ذلك الوقت قائلا: "**إن أهم شيء يلفت النظر هو الغياب التام، وأوكد التام للحياة الحيوانية أو النباتية، الجفاف شبه كلي كل شيء ميتا وكان من الواضح أن هذا من شأنه أن يكون المكان المثالي لإجراء التفجيرات النووية دون أي خطر على الجيران، حيث لم يكن هناك أي دليل على وجود الحياة...والغياب التام لهذه الأخيرة يعد العنصر الأساسي لإجراء هذه التجارب...**". نفس الخطاب ألقاه المندوب الفرنسي جول موش في 1959/11/05م على منبر الأمم المتحدة لتقديم الدعم للصحراء الجزائرية، وتحديدا صحراء تانزروفت على أنها المكان المثالي لإجراء التجارب النووية. متجاهلة بذلك سكان المنطقة المقيمين والبدو

(1) زياني نوال: المرجع السابق، ص138.

الرحل وحتى البيئة بما في ذلك الوضع القانوني للإقليم[1] . تم تعيين منطقة مخصصة للدفاع في 1957/05/10م تبلغ مساحتها 108000كلم^2 أي ما يعادل خمس مساحة فرنسا من أجل التجارب الميدانية، وإنشاء مجموعة مختلطة للتجارب النووية بين القوات ومحافظة الطاقة الذرية في شهر مارس من نفس السنة. بعدها تم إنشاء المركز الصحراوي للتجارب العسكرية في 1957/05/24م بقرار عند وصولها إلى رقان في نوفمبر 1957م. باشرت السرية الثانية لهندسة الصحراء أشغال البنية التحتية لقاعدة رقان في أكتوبر 1958م. وباشرت الأشغال بحمودية في 1958/11/03م، تلتها أشغال ميدان رمي اليربوع الأزرق في جانفي 1959م. وبقرار من الجنرال ديغول في 1958/07/22م حدد تاريخ أول تجربة تفجير في الثلاثي الأول من سنة 1960م[2]. وقد شهدت الصحراء الجزائرية نوعين من التفجيرات النووية سطحية وباطنية:

1. التجارب النووية السطحية في رقان (الفترة الممتدة من 1960/02/13 إلى 1961/04/25)

تم اختيار منطقة حمودية التي تبعد عن رقان [3]بـ 65 كلم كقاعدة أساسية لمراقبة إجراء التجارب النووية عام 1957م، وأوكلت مهمة بناء منشأتها

---

(1) عمار منصوري: **50 سنة تمر على أولى التجارب النووية الفرنسية في الصحراء**، المرجع السابق، ص33.

(2) عمار منصوري: "**50 سنة تمر على الكارثة النووية بيريل الإرث المسموم**"، مجلة الجيش، ع/586، ماي 2012، ص36.

(3) تقع رقان في أقصى الجنوب الغربي للوطن وهي إحدى دوائر ولاية أدرار. تعتبر آخر محطة مهمة للطريق الوطني رقم 06، تحدها شمالا دائرة زاوية كنته وجنوبا ولاية تمنراست ودائرة برج باجي المختار، وشرقا دائرة أولف وغربا جمهورية موريتانيا يقع على دائرتي عرض 26°-30°

الرئيسية إلى الفرقة الثانية التابعة للجيش الفرنسي. ولم تنتهي الأشغال حتى أصبحت القاعدة النووية تضم أكثر من 10000 عامل منهم 3500جزائري معظمهم من مراكز الاعتقال، أو من المناطق السكنية القريبة. وسميت القاعدة النووية الفرنسية بـ "**المركز الصحراوي للتجارب النووية العسكرية Le Centre Saharien des CSEN EssaiesNucléaires**" وهي مقسمة لقسمين: المصالح التقنية والإدارية والمطار العسكري برقان والقيادة العسكرية مقرها حمودية كلفت بالإشراف المباشر على العمليات وإجراء الاختبارات التقنية ورصد الإشعاعات، باعتبار التفجيرات سطحية [1].

وتم في منطقة رقان أربع تجارب بحيث قدرت الطاقة الاجمالية لها بنحو 100 كيلو طن تي أن تي أطلق عليها تسمية اليربوع [2] وهي كالآتي:

درجة شمالا، وخطي طول 4° غربا إلى 1° شرقا، يغلب على سطحها الطابع الصحراوي به واحات زراعية تتخللها جبال وهضاب قليلة الارتفاع، تقدر مساحتها بـ 124298 كلم2. ينظر: سميحة دليل: المرجع السابق؛ خير الدين شترة: "**الإطار التاريخي للتجارب النووية الفرنسية بالجزائر – المحرقة الفرنسية في الصحراء الجزائرية–**"، مجلة الحقيقة، المجلد 14، ع/03، (جامعة أحمد دراية أدرار)، سبتمبر 2015، ص43.

(1) دحمان تواتي وآخرون: **دور أقاليم توات خلال الثورة الجزائرية 1956–1962**، الجزائر: دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص128.

(2) **اليربوع:** سميت عمليات التجارب النووية باسمه أولا انتسابا له، وثانيا كونه استعمل من بين الحيوانات ليقاس عليها الإشعاع النووي عند التجربة. وهو حيوان له جسم طوله بدون ذيل 90 إلى 170 مم، ويبلغ طول الذيل من 170 إلى 190 مم منتهيا بخصلة من الشعر الأسود ذي النهايات البيضاء، يزن بين 50 و70غ. أطرافه الأمامية مكيفة للقفز. عدد الصبغات 2ن=574. من أماكن تواجده: العرق، الحمادة، الجبال، ومما يتناوله اليربوع بذور متنوعة وأوراق. ينظر: سميرة نقادى: "**التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية مقاربة اجتماعية تاريخية**"، مجلة الدراسات التاريخية، المجلد 17، ع/1، (جامعة الجزائر 02)، ديسمبر 2016، ص327.

اليربوع الأزرق: أول التفجيرات وأكبرها بلغت طاقتها 70 كيلو طن أي أكثر من ثلاثة أضعاف القنبلة النووية التي ألقتها الولايات المتحدة الأمريكية على مدينة هيروشيما اليابانية عام 1945 [1]، وبلغت تكلفتها مليار و260 مليون فرنك فرنسي، تحصلت عليه فرنسا من الأموال الإسرائيلية بعد الاتفاقية المبرمة بينهما في المجال النووي. تم إطلاق تجربة اليربوع الأزرق يوم 1960/02/13.

اليربوع الأبيض: التجربة التفجيرية الثانية، فجرت بطاقة 10 كيلو طن. أجرتها فرنسا يوم 1960/04/01، ووقع انفجارها على قاعدة من الإسمنت مما سبب تلوث خطير على البيئة.

اليربوع الأحمر: وقع هذا الانفجار في 1960/12/27 تم على برج يبلغ ارتفاعه 50م، وقدرت قواته بحوالي 03 كيلو طن [2].

اليربوع الأخضر: هي آخر تجربة سطحية فرنسية بالجزائر تم اطلاقها يوم 1961/04/25 بطاقة 10 كيلو طن. تمت التجربة في ظروف خاصة تمثلت في انقلاب الجنرالات الفرنسيين (سالان، شال، جوهر، وزيلر) بتاريخ 1961/04/22، لذلك أمر ديغول بتفجير القنبلة في أقرب وقت ممكن خوفا من أن يستولي الجنرالات المتمردين على السلاح الذري[3] .

---

(1) فادي أسعد فرحات: **حدث في مثل هذا اليوم**، ج1، بيروت–لبنان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ص139.

(2) خير الدين شترة: المرجع السابق، ص56.

(3) زياني نوال: المرجع السابق، ص ص140، 141.

2. التجارب النووية الباطنية في عين إيكير

بعد مخاطر تفجيرات رقان وما تبعته من ردود فعل الحكومة الجزائرية المؤقتة والمجتمع الدولي، قرر الخبراء الفرنسيون البحث عن مكان آمن تمكن طبوغرافيته من التطبيقات السلمية للانفجارات النووية الباطنية، فوقع الاختيار على منطقة الأهقار الجبلية وبالضبط في تاكرومية قرب عين أمقل جنوب عين إيكير. أين تم حفر ما يقارب الثمانية أنفاق في الفترة الممتدة ما بين (1961-1962) حيث شهد معظمها تفجيرات نووية [1]. أجريت فيه حوالي 13 تجربة خلال الفترة الممتدة ما بين 1961/11/07 إلى 1966/02/16 تم تسمية المركز بـ "**مركز للتجارب العسكرية بالواحات**". يحتضن المركز حامية عسكرية كبيرة تضم أعضاء من المفوضية الطاقة النووية الفرنسية بها 2000 عسكري منهم 90 ضابطا، 300 ضابط صف، و750 من المدنيين تقنيين، مهندسين، وعمال مناجم، أطلق على هذه التفجيرات الباطنية أيضا تسمية "**تاوريت تان أفلا**" نسبة إلى الجبل الذي وقعت عليه التفجيرات [2]. وقد شهدت عين إيكير بعد الاستقلال11 تجربة نووية باطنية وهي موضحة في الجدول الآتي[3] :

(1) دحمان تواتي وآخرون: المرجع السابق، ص129.

(2) زياني نوال: المرجع السابق، ص ص141، 142.

(3) عزيزة بن جميل: "**المسؤولية الدولية لفرنسا عن تجربها النووية في الصحراء الجزائرية**"، ضمن كتاب: التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، ط1، جامعة أدرار، 2020، ص97.

قائمة التجارب الباطنية قبل الاستقلال	
1961/11/07	أغاث
1962/05/01	بيريل/ زمرد المصري
قائمة التجارب الباطنية بعد الاستقلال	
1963/03/18	ايمرود/ زمرد
1963/03/30	أميتستا/ حمد
1963/10/20	روبي/ ياقوت أحمد
1964/02/14	أوبال/عين المر
1964/06/15	توباز/ ياقوت أصفر
1964/11/28	توركواز/ فيروز
1965/02/27	سافير/ ياقوت أزرق
1965/05/30	جاد/ يشب
1965/10/01	كورينـدون/ قرنج
1965/12/01	تورمالين/ حجر كهربائي
1966/02/16	قرونه/ روماني[1]

لقد واصلت فرنسا تجاربها النووية في الصحراء الجزائرية إلى غاية 1966/02/16م بمعدل 17 تجربة إلى ما بعد استقلال الجزائر، مستغلة في ذلك بقاء وجودها في بعض المواقع التي كانت ضمن اتفاقيات إيفيان، التي منحت لفرنسا القدرة على مواصلة استعمال الصحراء الجزائرية لخمس سنوات إضافية لإجراء التجارب النووية. وقد جاء على لسان أستاذ الفيزياء الطبية في جامعة لوزان السويسرية عباس عروة أن التجارب النووية استمرت في الجزائر

(1) مليكة آيت عميرات: "**التجارب النووية في الصحراء: الانعكاسات الصحية والبيئية إرث فرنسا الاستعمارية**"، مجلة الجيش، ع/533، (الجزائر)، ديسمبر 2007، ص33.

إلى غاية 1978م بمعدل 57 تجربة نووية تحت أنظار المسؤولين الجزائريين [1].

خامسا/ آثار التجارب النووية وشهادات حولها

1. آثار التفجيرات النووية

أ- الآثار البشرية

أحصى المختصون في الأورام الناجمة عن الإشعاعات النووية خلال زيارتهم الميدانية المتكررة للمناطق المعرضة للإشعاع أكثر من 20 نوعا من السرطان ناجما عن هذه الإشعاعات أبرزها سرطان الجلد والدم والكبد والقولون والعظام والرئة، إضافة إلى سرطان الثدي والغدة الدرقية، وتشوهات خلقية أصابت الكبار والصغار. كما تم تسجيل حالات عديدة للعمى لدى سكان منطقة رقان، وزيادة نسبة الصم والبكم والمتخلفين ذهنيا. بالإضافة إلى ما أثبتته الدراسات والبحوث من أضرار الإشعاعات التي تنتقل إلى الأجيال، كارتفاع نسبة المصابين بالسكري والدم وهشاشة الخلايا والعقم وتباعد الولادات وغيرها من الأمراض التي لاتزال تنخر أجساد سكان رقان والهقار [2]. وفيما يخص أضرار الإشعاعات أيضا فإنه بعد تفجير القنبلة النووية في منطقة رقان لا يزال قطر المنطقة المحيطة بالنقطة الصفر (30-25) كيلوا مترا كمنطقة عالية

(1) السبتي غيلاني وفيصل فالتة: "**مسؤولية الدولة الفرنسية في تنظيف الصحراء الجزائرية من الاشعاعات النووية التي خلفتها فرنسا الاستعمارية إثر تفجيرها للقنبلة النووية سنة 1960**"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد 05، ع/3، (جامعة محمد خيضر ببسكرة)، سبتمبر 2016، ص307.

(2) جواني رشيدة وإلهام غازي: "**60 سنة تمر عن التجارب النووية الفرنسية بالصحراء الجزائرية جريمة لا تغتفر**"، مجلة الجيش، ع/679، فيفري 2020، ص68.

المستوى الإشعاعي ويحذر الدخول إلى عمق المنطقة. وللأسف فإن طبيعة انتقال البدو الرحل عبر الأراضي الصحراوية أو طريقة رعي للإبل المسماة "**الهمل**" تترك بعض السكان وحيواناتهم عرضة للتأثيرات الإشعاعية دون إدراك ووعي منهم لمخاطر الإشعاع [1].

ويوضح حاج عبد الرحمان لكصاصي رئيس جمعية ضحايا التجارب النووية على التشوهات الخلقية لدى المواليد الجدد، مثل صغر حجم جماجمهم ما يصطلح عليه طبيا بـ ميكرو سيفالي Micro-cephaly، أو تضخمها ماكرو سيفالي Macro-cephaly[2].

ومن الآثار السلبية ما جاء به أحد سكان منطقة رقان والمسمى بايغي، حيث يذكر كيف كانت معيشة السكان قبل تفجير القنبلة وما آل غليه مصيرهم بعد ذلك حيث يقول: "**كنا في نعيم ولم نكن نحتاج إلى مستشفى للعلاج ولا إلى منصب عمل نقتات منه لكن بعد ذلك تدهورت الفلاحة وأصبحت القلة قليلة بسبب القنبلة بدليل أن قرية زواتا لرقني القريبة جدا من مكان الانفجار هي أول منطقة بدأ بها ظهور الأمراض والمخلفات وأصبحت لا تصح لشيء حتى أن مكان الانفجار أصبحت تربته سوداء مثل الحديد وقد انتشرت بين الأهالي أمراض فتاكة من بينها سرطان الجلد كما تفشى أيضا مرض العيون وظهرت حالات العمى خاصة لدى الفضوليين الذين حاولوا معرفة ما كانت**

---

(1) مولاي التهامي غيتاوي: **لفت الأنظار إلى ما وقع من النهب والتخريب والدمار بولاية أدرار إبان احتلال الاستعمار**، بيروت–لبنان: دار الكتب العلمية، 2011، ص217.

(2) نبيل يوساق: **حكم ضحايا التجارب النووية بين الشريعة والقانون الدولي دراسة حالة الجزائر نموذجا**، مذكرة ماجيستير، قسم الشريعة والقانون، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر 01، 2013، ص81.

تخططه فرنسا وسجلت حالات عديدة من الإجهاض والنزيف الدموي لدى النساء وحتى الحيوانات وبعض التشوهات الخلقية لدى الأطفال حديثي الولادة، وهذا ما ذكره بعض الأطباء الذين شاهدوا حالة أحد الأطفال حديثي الولادة لديه عن واحدة فقط على الجبين وأصابعه قصيرة جدا هذا بالإضافة إلى حلات العقم التي أصبحت شائعة ..." [1].

ويؤكد المدير السابق للمحافظة الفرنسية للطاقة الذرية البروفيسور ايف روكارد في مذكراته: "**كل الإجراءات التي كنا نأمل تطبيقها في اللحظة صفر فيما يتعلق بقنبلة 1960/02/13م المسماة بـ اليربوع الأزرق باءت بالفشل...سحابة مشحونة بعناصر مشعة نتجت عن هذه التجربة الأولى وصلت إلى غاية نيامي وكان نشاطها الإشعاعي أكثر بـ 100000 مرة من معدلها، وتم تسجيل تساقط أمطار سوداء في 16 فيفري بجنوب البرتغال، ثم في اليوم الموالي في اليابان، هذه الأمطار كانت تحمل نشاطا إشعاعيا أكبر بـ 29 مرة من معدلها**" [2].

ب- الآثار البيئية

إن التلوث البيئي وإشعاعاته القاتلة الذي خلفه الاحتلال الفرنسي في الصحراء الجزائرية نتيجة تجاربه النووية يهدد جميع ما هو حي على سطح الأرض وتدهور لخصوبة التربة الزراعية في المنطقة، وفي غياب المعلومات

---

(1) مومن العمري وآخرون: **جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر (1830-1962م)**، الجزائر: الألمعية للنشر والتوزيع، 2014، ص ص26، 27.

(2) محمد المهدي البكراوي وإنصاف بن عمران: "**البعد القانوني للآثار الصحية والبيئة للتجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية من منظور القانون الدولي الإنساني**"، مجلة السياسة والقانون، المجلد 05، ع/08، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة)، جانفي 2013، ص20.

عن المكان الذي دفنت فيه المواد الملوثة بالإشعاع تزداد الخطورة أكثر مما كانت عليه نتيجة رفض الدولة الفرنسية تسليم السجلات الخاصة بالتفجيرات. ومن الظواهر الغريبة التي عرفها سكان المنطقة بعد التجارب النووية مباشرة الولادات المشوهة عند الإبل والأغنام، حيث تراجع عددها وظهور عدد كبير من الأمراض الغريبة عن المنطقة كمرض البارد وهو ورم سرطاني والورم المخي بالشظاظ يصيب الحيوانات ومن بين الحالات التي خلفتها هذه الجريمة البيئية أيضا ولادة خروف برأس حمار وماعز بستة أرجل. كما لاحظ سكان المنطقة كذلك في السنوات الأخيرة اختفاء عدد كبير من الزواحف مثل الثعبان والطيور كطائر الصفراء وطائر الكحيلة الذي اختفى نهائيا، أما الفلاحون فيقولون إن المحاصيل الزراعية التي كانت تزخر بها المنطقة قد تراجعت كثيرا لاسيما زراعة الطماطم، أما زراعة النخيل فقد تعددت الأمراض الطفيلية التي باتت تحصد أشجار النخيل بالمئات كل سنة لاسيما مرض البيوض. كما أن النفايات النووية مازالت تشكل خطرا على البيئة بالمناطق التي أجريت بها التجارب النووية[1] .

فقد أنتجت التفجيرات النووية الجوية والباطنية كميات كبيرة من النفايات المشعة ومعدات عسكرية ملوثة استعملت خلال التفجيرات الجوية، وكذلك كميات هائلة من المياه التي استخدمت للتنظيف ولإزالة التلوث من المعدات والأشخاص، ودفنت كل هذه النفايات في خنادق تحت بضع سنتيمترات من الرمال، واليوم المرور من خلال مواقع هذه التفجيرات يولد شعورا غير واقعي بالتقاطع مع خطر الأشعة وجمال الصحراء، ويؤكد شهود عيان جزائريون أن

(1) السبتي غيلاني وفيصل فالتة: المرجع السابق، ص ص310، 311.

معظم هذه المعدات تم استعمالها عن جهل من قبل السكان المحليين الذين لا يعلمون مخاطرها على صحتهم[1] .

كما لم تعد المناطق صالحة للزراعة أو لشيء آخر وهذا ما يدخل في خانة تدهور الغطاء النباتي وانخفاض إنتاج المحاصيل الحقلية وظهور سلالات خضرية ضعيفة الإنتاج والمقاومة اتجاه الأمراض النباتية والحشرات والفطريات والكائنات الدقيقة، كما أن التربة نتيجة الحروق النووية أصبحت غير صالحة وولدت عملية الإحراق النووي حرارة في الجو نتيجة الإشعاع وعواصف ترتبت عن هذه التغيرات المفاجئة في المناخ وتغيرات في حركة الكثبان الرملية، كما تلوثت المياه الجوفية بهذه الإشعاعات وقد لوحظ تأثيرها على الأعضاء البشرية والحيوانية والنباتية [2].

حيث تلوثت المياه الجوفية نتيجة الغبار الذري المشع الذي تحمله الرياح إلى المسطحات المائية، أو عن طريق تسرب تلك المخلفات أو النفايات المشعة إلى باطن الأرض وبالتالي تلوثت المياه الجوفية، وبما أن اعتماد سكان المناطق الصحراوية بشكل كبير على المياه الجوفية يمكن أن يؤثر ذلك على النباتات نتيجة التعرض المباشر للأشعة النووية أو امتصاص هذه الأشعة من خلال مرحلة التغذية النباتية، وبالتالي انتقال خطرها بعد ذلك للإنسان والحيوان عند تناوله في غذائه المسقي بالمياه الملوثة بالإشعاع. وقد صرح البروفيسور عبد الكاظم العبودي إلى إمكانية انحلال 200 نويدة من مياه الشرب بفعل

---

(1) عمار منصوري: "**التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية: إرث استعماري ثقيل**"، مجلة مصادر تاريخ الجزائر المعاصر، المجلد 17، ع/01، (المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 الأبيار–الجزائر)، 2019، ص ص62–28.

(2) السبتي غيلاني وفيصل فالتة: المرجع السابق، ص ص310، 311.

الإشعاعات النووية، وقد لوحظ تأثيرها على الأعضاء البشرية والحيوانية والنباتية واعتبرت مواد مسرطنة، ويرجع ذلك إلى بقاء المياه الجوفية تحت سطح الأرض لفترات طويلة نسبيا. مما يعطي الوقت الكافي للنظائر المشعة من أن تتحلل قبل استعمال المياه. من جهته كشف الفيزيولوجي "**لوط بوناطيرو**" بضرورة تعريض المياه التي تسير عبر القنوات في جوف الصحراء إلى التحاليل الدقيقة. موضحا أن خطر انتقال الإشعاع النووي للمياه الموجودة في باطن الأرض جد معتبرة، ونتائجها وخيمة مع مرور الزمن، وهذا ناتج عن مرورها على المناطق الحرة التي استعملتها فرنسا في تفجيراتها بالصحراء الجزائرية. وتتسرب الإشعاعات النووية كذلك إلى المياه الجوفية بفعل الدفن الغير آمن للنفايات النووية، وذلك نتيجة التفاعلات الكيميائية مع المخلفات المشعة والمواد الأخرى غير المتوافقة معها كيميائيا، وهو ما قامت به السلطات الفرنسية، وذلك بترك عتاد التجارب النووية ودفنه في المنطقة الصفر للتفجير دون أي احترام للمعايير الدولية لردم النفايات، مقيمة بذلك مدافن نووية في أماكن التجارب دون أن تقدم أي خرائط لها [1].

2. شهادات حول تنفيذ التفجيرات

كانت هناك شخصيات عايشت أحداث هذه التجارب في عين المكان، فمنهم من كانوا عسكريين فرنسيين، ومنهم من كانوا جزائريين جلبتهم فرنسا من العاصمة وبالتحديد من معاقلهم كعمال في الصحراء وبالضبط في مناطق التجارب، ومنهم من كانوا محليين من أبناء المنطقة، حيث وصفوا لنا حجم

(1) مريم خالدي وفضيلة سنيسنة: **التلوث الاشعاعي النووي وأثره على البيئة في منطقة رقان**، ضمن كتاب: التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، ط1، جامعة أدرار، 2020، ص ص81،82.

الآثار التي خلفتها القنابل النووية بعد تفجيرها مباشرة.

أ – شهادة فرنسيين

– **بير ميسمير**: وزير الجيوش الفرنسية، 1995/12/05

كنت متواجد بعين أمقل بالجزائر في الفترة ما بين 16 افريل و14 ماي 1962، وكانت مجمل العمليات المتعلقة بالتجارب النووية في تلك الفترة صنفت "**سري – دفاع**"، وكنا أمام حالة تلوث جد خطيرة وكانت الرياح تسير باتجاهنا، وكانت هناك مشاكل في التنظيم وعشنا حالة هلع، غمامة سوداء غطت الجو وكان علينا تجاوزها باستعمال المعدات اللازمة من أقنعة وغيرها.

– **جاك موليز**: عسكري جويلية 2002

استدعينا لحضور هذه التجارب النووية كنا نرتدي تبانا وقمصانا، وعندما وقع الانفجار انبعثت شعلة من الجبل المقابل لمركز القيادة، يمكن القول أن النزوح الذي حدث في 1940 لا يمكن مقارنته بهذا الانفجار الذي خلف حالة من الهلع والخوف أدت إلى الهروب الجماعي لمن استطاع.

– **اندري غينيكس**: رئيس محطة راديو 1962/05/01

لا زلت أتذكر ذلك اليوم كنت على سفح الجبل بحوالي 600 م من موقع الحدث، كنت رئيس محطة راديو، أتولى ربط الارسال، وقع الانفجار، تشكلت كومة من الغبار، سحابة، لم يكن بالإمكان ترك المحطة إلا بأمر من القيادة، بقيت هناك أستنشق كل ذلك الغبار لمدة تفوق نصف ساعة، عندما استلمت عداد جيجر كان المؤشر يتحرك في كل الاتجاهات [1].

---

(1) "**الشهادات**"، مجلة الجيش، ع/541، أوت 2008، ص54؛ وأيضا "**الشهادات غطت الجبل سحب كثيفة من الغبار والأرض اهتزت بقوة بسبب الانفجار**"، مجلة الجيش، ع/586، ماي 2012، ص44.

ب- شهادة جزائريين

- سنافي محمد

أنا من سكان سطوالي كنت من المعتقلين في بداية عام الستين، حيث اقترحوا علينا العمل بمشروع في الصحراء، فنقلونا بالشاحنات إلى مطار الدار البيضاء ومن ثم إلى مطار رقان، ووضعونا في مستودع مهمتنا التنظيف والترتيب وحمل الصناديق، إلى أن جاء يوم الانفجار، حيث زودوا كل واحد ببطانية منذ فجر يوم الانفجار، ولما حدث الانفجار أخرجونا من المستودع وبينوا لنا أنه من اللازم أن نلف البطانية حول رؤوسنا وبعدها الانبطاح على الأرض ولا ننظر مهما كان الأمر، وإلا من ينظر فإنه سيموت، كان الانفجار قويا وتبعته ريح شديدة، لم نر شيئا طبعا لمدة(30أو 45دقيقة) وعندما كشفنا على أعيننا رأينا دخانا كثيفا وجوا مغبرا.

- الشاي قويد

كنت مقيما في غيوفيل وعندما أصبحت مطلوبا من الأمن الفرنسي انتقلت إلى سطاوالي، وعشت في منزل بين أشجار الحمضيات مدة ستة أشهر، حيث ألقي القبض عليا في مقهى، ونقلت إلى المعتقل، بعد ستة أيام سألونا عن سبب عدم اشتغالنا، فقلنا أننا لم نجد عمل، فأوضحوا أنهم أوجدوا لنا عمل، حيث نقلونا إلى مطار الدار البيضاء ومن ثم إلى مطار رقان، حيث بدأنا العمل في نفق عسكري كبير، كنا ننقل مواد البناء إلى أن جاء يوم الانفجار، بعد يومين نقلونا بالشاحنات إلى منطقة أكثر قربا من موقع الانفجار، وفي الطريق شاهدنا أعمدة الكهرباء محطمة والأشجار محترقة والبيوت مدمرة.

-علي بوقاشة

ولدت بتمنراست حوالي سنة 1943، بدأت اشتغل في حفر الأنفاق التي تم بداخلها تفجير القنبلة الذرية بجبل تاوريرت الواقع بعين ايكير وعمري لا يتعدى السابعة عشر سنة 1960، وحضرت لأول انفجار، كانت السماء ملوثة لقوة الانفجار، وكانت رائحة غريبة قد انتشرت في المنطقة ووصلت إلى قرية ماقوتك البعيدة نسبيا، وقد تضررت القرية من الانفجار، وتوفي الكثير من السكان والحيوانات، وتعرض آخرون لأمراض خطيرة وعديدة بسبب تلوث الهواء [1].

سادسا/ ردود الأفعال الوطنية والعربية والدولية على التفجيرات النووية بالصحراء الجزائرية

1. الحكومة المؤقتة الجزائرية

نددت الحكومة المؤقتة بهذه العملية الإجرامية في حق المواطنين الجزائريين، وظهر موقفها جليا ما جاء في تصريح للسيد محمد يزيد وزير الأخبار للحكومة المؤقتة الجزائرية في جريدة المجاهد بعد سبعة أيام من التفجيرات النووية الأولى في الصحراء الجزائرية وذلك يوم 1960/02/20م قائلا: "**إن الانفجار الفرنسي الذري الذي تم في صحرائنا يوم 13 فيفري يعد جريمة أخرى تسجل في قائمة الجرائم الفرنسية إنها جريمة إنسانية وتحد للضمير العالمي الذي عبر عن شعوره قي لائحة صادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الحكومة الفرنسية لا تعطي أي اعتبار لصيحات**

(1) "**التجارب النووية الفرنسية في الجزائر دراسات وبحوث وشهادات**"، ط1، الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2000، ص ص 201-207.

الاحتجاج والاستنكار ضد برنامجها النووية لتلك الصيحات المتعالية من جميع الشعوب الإفريقية والآسيوية والأوروبية والأمريكية. إن جريمة فرنسا هذه تحمل طابع المكر الاستعماري المستفز بجميع القيم إننا مع جميع شعوب الأرض نشعر بفعلة الحكومة الفرنسية التي تحرض الشعوب الإفريقية لأخطار التجارب النووية. إن الانفجار الذري في رقان لا يضيف شيئا إلى قوة فرنسا فاستعمال هذه القوة هو السياسة الوحيدة التي عرفتها عن فرنسا بل إن انفجار القنبلة الذرية برقان ينزع عن فرنسا كل ما يحتمل أن يبقى لها من سمعة في العالم" [1].

2. الدول المغاربية

أ- تونس

كان موقف الحكومة والشعب التونسي واضحا أمام التفجيرات بسبب العلاقات التاريخية بين البلدين والمصير المشترك، وكذلك القرب الجغرافي واحتمال انتقال تأثير التفجيرات لتونس، فيوم الخميس 1960/01/21اجتمع الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري الحاكم للنظر في قضية التفجير الذري بالصحراء الجزائرية، وبعد الاجتماع أصدر بيانا وجاء فيه بما أن فرنسا مصممة على القيام بتجربتها الفظيعة رغم معارضة الرأي العام العالمي والشعوب الإفريقية خاصة، ورغم تحذير نخبة من العلماء من خطر هذه التجارب فإن الديوان السياسي يعتبر تعنت فرنسا فيه تحدي فادح للشعوب المجاورة للصحراء، ويجدد استنكاره الشديد لما في هذا الموقف من عدوان صارخ على الشعوب الإفريقية التي لا رغبة لها سوى السلم والاطمئنان. كما حاولت الحكومة التونسية

(1) جريدة المجاهد، ع/62، يوم 1960/02/22، ص9.

بالتعاون مع الحكومة المغربية القيام بعمل مشترك لمنع التفجيرات في محاولة الضغط على فرنسا لثنيها على هذه التفجيرات. وخصصت أيضا حيزا كبيرا لها في الصحف التونسية الصادرة، حيث جاء في افتتاحية جريدة العمل وهي لسان الحزب الحاكم بقيادة بورقيبة وتعبر عن الموقف الرسمي للحكومة التونسية:" **نعم تفجرت القنبلة لكن تفجرت معها فرنسا، السمعة التي بنتها لنفسها في قرون...نعم إن فرنسا انحدرت في الهاوية شبرا آخر عندما ارتكبت جريمتها يوم أمس، هاوية العزلة، هاوية القضاء على البقية الباقية من سمعتها في الدنيا، ومتى رأينا هزيمتها مثل هزيمة أمس وما رأينا أحد يخرب بيته بيده مثل ما خرب الجنيرال ديغول بيته أمس**" [1].

ب – المغرب

بدأ تحرك القوى الحية في المغرب قبل التفجير، حيث شهدت مدينة الدار البيضاء مظاهرات عارمة يوم 1962/01/31 منددة بالتجارب الفرنسية بالجزائر، وتدخلت الشرطة المغربية لتفرقتها واعتقلت حوالي 15 فردا. وبعد التفجيرات وعلى المستوى الرسمي استدعى المغرب سفيره في باريس احتجاجا على التفجيرات وقام بإلغاء اتفاقيات دبلوماسية مع فرنسا. أما على المستوى الشعبي شهدت الدار البيضاء مظاهرات حاشدة يوم 13 فيفري احتجاجا على التفجيرات وتدخلت قوات البوليس لتفريق المتظاهرين. وأصدر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بلاغا أدان التفجير وطالب حكومة المغرب باتخاذ التدابير الرادعة وتنسيق جهودها مع جهود الشعوب الإفريقية والآسيوية، كما أصدر

(1) مبارك جعفري: "**ردود الأفعال الدولية على التفجيرات النووية الفرنسية برقان 1960م من خلال جريدتي الصباح والعمل التونسيتين**"، ضمن كتاب: التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، ط1، جامعة أدرار، 2020، ص ص54، 55.

الاتحاد المغربي للشغل بلاغا طالب الحكومة المغربية أن تفرض على القوات الفرنسية الرحيل من المغرب في الحين، ونفذ اضراب يوم 1962/02/14 دعا له حزب الاستقلال احتجاجا على التفجيرات. كما قررت الحكومة المغربية أن تسحب من فرنسا مهمة تمثيلها في البلدان التي كلفتها بتمثيلها فيها من قبل [1].

ج- ليبيا

قام الملك الليبي ادريس الأول بالتشهير بالجريمة والتنديد بها في خطاب العرش، قرأه عبد المجيد كعبار رئيس الحكومة الجديدة يوم 1962/02/15 بمناسبة افتتاح الدورة الجديدة للبرلمان، جاء فيه أن الحكومة الليبية تعتبر التفجيرات الفرنسية بالجزائر تحديا للمشاعر الإنسانية، وقد اتخذت تدابير لحماية سكان ليبيا، وأكد الملك أن بلاده ستقدم للجزائريين كل المساعدة المادية والمعنوية حتى يحصلوا على استقلالهم.

3. الدول المشرقية

نددت **الجمهورية العربية المتحدة** بالجريمة واعتبرتها عملا عدوانيا وخرقا لحقوق الشعب الجزائري. كما شهدت كل من **مصر** و**سوريا** الكثير من التظاهرات المنددة بالجريمة وسياسة فرنسا بالجزائر[2] . أما الوزارة الخارجية **العراقية** أصدرت بيانا جاء فيه" **أن ما قامت به فرنسا هو تعدي واضح على**

(1) مبارك جعفري: المرجع السابق، ص ص56، 57؛ وأيضا أم الخير عيشون: "**التفجيرات النووية الفرنسية وتأثيراتها الإنسانية والبيئية في الصحراء الجزائرية منطقة رقان**"، ضمن كتاب: التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، ط1، جامعة أدرار، 2020، ص243.

(2) مبارك جعفري: المرجع السابق، ص ص58، 59؛ وأيضا مومن العمري وآخرون: المرجع السابق، ص ص29-32.

أمن واستقرار وسيادة الجزائر، وتحديا للاستقرار والسلم في العالم"، وأعلن البلاغ تضامن العراق شعبا وحكومة مع الشعب الجزائري وحقه في الدفاع عن نفسه ووطنه[1].كما جاء موقف **لبنان** المندد بعملية التفجيرات النووية من خلال الصحف اليومية التي أبدت استياءها لتفجير فرنسا القنبلة النووية في الصحراء الجزائرية، فجريدة الأنصار كتبت بعنوان بارز " **الجريمة الفرنسية**" أن التشبث الفرنسي بالتجارب النووية هو دليل قاطع على محافظة حكومة ديغول على الأفكار الإمبريالية[2]، إن هذا العمل الشنيع الذي أقدمت عليه فرنسا يدفع الحكومة الجزائرية للمطالبة بمراجعة بنود اتفاقية إيفيان[3].

4. الدول الإفريقية

قررت **غانا** تجميد أموال فرنسا في غانا وقابلت السلطات الفرنسية الموقف باحتجاج عميق، كما أمرت الحكومة الغانية اثنين من البنوك البريطانية لعدم القيام باي عملية تحويل تتقدم بها المؤسسات الفرنسية صوب بلدان منطقة

---

(1) بوعزة بوضرساية: "**التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية وردود الفعل الدولية**"، أعمال الملتقى الوطني الأول حول الفصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2009، ص282.

(2) كلمة حديثة الاستعمال تعني الرأسمالية الاحتكارية لأنها المرحلة الأخيرة في تطور الرأسمالية. واستخدمت لتعني التعسف في وصف السياسة الخارجية لإمبراطورية فرنسا، ويقصد بها السياسة العدوانية لدولة اتجاه أخرى وتتسم هذه السياسة عادة بعدم المسؤولية، ثم ارتبطت الإمبريالية بالتوسع العدواني لدول المركز. ويقصد بها أيضا طموح دولة أو دول نحو الاتساع على حساب الغير، ومد نفوذها وسيطرتها، وهذا أقصى أنواع الاستعمار. ينظر: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: **مصطلحات عصر العولمة عربي انجليزي**، ط1، الدار الثقافية للنشر والتوزيع، القاهر، 2007، ص26؛ وأيضا نظم بركات وآخرون: **مبادئ علم السياسة**، ط3، دار الكرمل للنشر والتوزيع، الأردن، 1979، ص ص327، 328.

(3) مومن العمري وآخرون: المرجع السابق، ص31.

لفرنك، ومنعت الاستيراد من بلدان هذه المنطقة إلى أن يكشف عن مفعول تجارب رقان. كما خرجت مظاهرات شعبية **أوغندية** أمام السفارة الفرنسية احتجاجا على التفجيرات وتنديدا بها. أما عن **غينيا** فقد احتجت بشدة على التفجير الذري حيث ذكرت الصباح وتحت عنوان" **خارجية ألمانيا الغربية تحتج على اتهامات غينيا**" أن وزير خارجية ألمانيا الفدرالية احتج على اتهامات الرئيس سيكوتوري[1]حيث ذكر أن ألمانيا أعانت فرنسا ماديا وفنيا في صنع قنبلتها الذرية التي فجرتها برقان، وذكرت الصحيفة أن رئيس جمهورية غينيا قدم في الأيام الماضية رسالة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة قال فيها أنه يملك حجج تدل على أن ألمانيا الفدرالية شاركت فرنسا ماديا وفنيا في صنع القنبلة الذرية، وجاء في الرسالة أن ألمانيا تشارك فرنسا في حربها الاستعمارية ضد الوطنيين. كما تدارس وزير الخارجية **الليبيري** مع نظيره الغيني والغاني قضية التجارب الفرنسة وتم إصدار بيان مشترك يدين التجارب [2].

(1) **أحمد سيكوتوري Ahmed Sekou Toure**: ولد في غينيا سنة 1922/01/09م، درس في المدارس القرآنية ثم انتقل إلى المدراس الفرنسية، وفي سنة 1940م عمل كاتبا في إحدى شركات النيجر الفرنسية، أسس "**حزب غينيا الديمقراطي**"، توفي في 26مارس 1984م. ينظر: عبده بدوى: "**سيكوتوري**"، مجلة نهضة إفريقية، ع/12-13، السنة الثانية، (مصر)، أكتوبر-نوفمبر 1958، ص ص19 وما بعدها؛ محمد عبد المنعم يونس: "**غينيا دولة إفريقية جديدة**"، مجلة نهضة إفريقية، ع/27، السنة الثالثة، (مصر)، فبراير 1960، ص ص 12 وما بعدها؛ توماس باتريك ميلادى: **شخصيات زعماء غرب إفريقيا**، القاهرة: دار القومية للطباعة ونشر، د.ت، ص ص 34 وما بعدها.

(2) مبارك جعفري: المرجع السابق، ص ص59، 60؛ وأيضا مومن العمري وآخرون: المرجع السابق، ص ص33-34.

5. الدول الآسيوية

قدمت الحكومة **اليابانية** احتجاجا رسميا سلمه سفيرها بباريس للحكومة الفرنسية على التفجير النووي بالجزائر، أصدرت الجامعة اليابانية ضد التفجيرات النووية لائحة احتجاج، وأرسلت للجنرال ديغول، ومما جاء فيها أن نوايا فرنسا في تفجير القنبلة ستجعل حظوظ ندوة جنيف في النجاح مشكوك فيها، ويخشى أن تبعث التجربة سباق جديد نحو التسلح. أما **كوريا الجنوبية** فقد نددت بالتجارب النووية الفرنسية برقان، وقدمت احتجاج رسمي للحكومة الفرنسية[1] .

6. الدول الغربية

عبرت الحكومة **السوفياتية** عن إدانتها للبرنامج النووي الفرنسي في الصحراء، وذكر بيان الحكومة أنه في حالة مواصلة التفجيرات فإن الاتحاد سيواصل كفاحه من أجل وقف التجارب النووية بصورة سريعة ومطلقة، وإبرام اتفاق دولي يوقف تماما مثل تلك التجارب. كما تقدمت الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي **الهولندي** بلائحة عرضتها على البرلمان ضد التجارب النووية الفرنسية بالجزائر[2] . أما في **الولايات المتحدة الامريكية** وتحت عنوان الفرصة غير مناسبة عبرت واشنطن من خلال تصريحات الهيئات الرسمية الأمريكية عن انشغالها من القضية، معتبرة أن الظرف الذي اختارته فرنسا بتجاربها النووية في الصحراء الجزائرية غير مناسب تماما لأنه تزامن مع ذكرى اتفاقيات إيفيان المبرمة في هذا التاريخ بين فرنسا والجزائر، وبالتالي فإنه يمس السيادة الجزائرية على اعتبار أن الشروط العسكرية لاتفاقيات ايفيان يسمح لفرنسا ولمدة

(1) مبارك جعفري: المرجع السابق، ص60.

(2) المرجع نفسه، ص61.

خمس سنوات باستعمال قواعدها العسكرية بالمنطقة، وعبرت وكالة الاخبار الأمريكية بأنه يمكن لفرنسا إقامة تجاربها النووية خارج الجزائر، وعلى هذا الأساس فإن التجارب النووية الفرنسية لا تسهل عملية المباحثات في جنيف[1].

وفي تصريح لوزير الخارجية **الكندي** مستر هوارد غرين أمام مجلس العموم الكندي أن حكومته تعارض مشروع فرنسا النووي بالجزائر وأن موقف حكومته أعلن عنه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. كما نظمت في مدينة **ميونيخ الألمانية** مظاهرات حاشدة ضد التجاري النووية الفرنسية، من جهة أخرى نفى بشدة الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية في ألمانيا الفدرالية واحتج على الاتهامات التي وجهها الرئيس الغيني والتي تطرقنا لها مسبقا. أما في **النمسا** فقد شهدت فينا مظاهرات أمام السفارة الفرنسية، ورفع المتظاهرون لافتات كتب عليها "**يسقط التسلح الذري**" وسلم المتظاهرون لائحة احتجاجات للسفارة الفرنسية. وقد قام مواطنون **بريطانيون** بالتظاهر أمام السفارة الفرنسية بلندن للاحتجاج على التفجيرات النووية، وقدموا لائحة احتجاج لموظفي السفارة الفرنسية وقع عليها الفيلسوف **روسل**Russell رئيس حملة العمل من أجل نزع الأسلحة النووية. كما جرت مظاهرات أمام السفارة الفرنسية في **ستوكهولم السويدية** وسلم المتظاهرون لائحة احتجاج للسفارة الفرنسية على تفجير القنبلة، وتدخل البوليس لتفريق المتظاهرين. أما في **سويسرا** نظمت الحركة السويسرية لمناهضة التسليح الذري مظاهرات أمام سفارة فرنسا في بون للاحتجاج على المشاريع النووية الفرنسية بالجزائر، وتقدم المحتجون بلائحة للجنيرال ديغول يطلبون منه التخلي عن التجارب النووية بالجزائر[2] .

(1) مومن العمري وآخرون: المرجع السابق، ص40.

(2) مبارك جعفري: المرجع السابق، ص ص61، 62.

7. الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية

أ-هيئة الأمم المتحدة

لم يصدر عن الهيئة الدولية أو مندوبي الدول الكبرى أي بيان تناولته الصحف بعد التفجير، بسبب سيطرة الدول الكبرى الداعمة لفرنسا على مؤسسات الهيئة [1].

ب- جامعة الدول العربية

ذكر سفير الجزائر في جامعة الدول العربية أحمد توفيق المدني أن ممثلي الدول العربية هددوا وتواعدوا، واتفقوا على أن الجواب على تحدي فرنسا يجب أن يكون قويا عمليا، ثم يقول إنه لم يتقدم أي وفد بمقترحات عملية، بل اختلفت الآراء حول المقترحات. وفي يوم 1960/03/31م وقف السفير الجزائري في الجامعة العربية، ومما جاء في كلمته: "**إن موضوع تفجير القنبلة الذرية الفرنسية يمس الجزائر بصفة مباشرة، ثم يمس الغرب ثم بقية إفريقيا والعالم كله**"، وبعدما علق على مواقف الدول تجاه القضية، طرح على مجلس الجامعة العربية وعلى الدول العربية ثلاث اقتراحات:

- التوصية بأن تبادر كل الدول العربية أعضاء الجامعة بقطع علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الحكومة الفرنسية.
- السعي لدى كل الدول الإفريقية والآسيوية لكي تقطع علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الحكومة الفرنسية.

---

(1) مبارك جعفري: المرجع السابق، ص 63؛ وأيضا مومن العمري وآخرون: المرجع السابق، ص ص35-36.

- يطلب من الدول الإفريقية والآسيوية التي لم تعترف حتى الآن بالحكومة الجزائرية بالاعتراف العلني، وأن تقف إلى جانب الدول العربية في اعتبار حرب الجزائر حربا تحريرية إفريقية عربية آسيوية.

لقيت هذه المقترحات ترحيبا لدى أغلب الدول الأعضاء. وأضاف إليها ممثل مصر اقتراحا رابعا هو تجميد الأموال الفرنسية بالبلاد العربية [1].

أدلى الأمين العام لجامعة الدول العربية بيان عقب التفجيرات، وصف فيها تفجير القنبلة الذرية برقان بأنه إسرار من فرنسا على إتباع سياسة القوة.

ج- الكتلة الإفريقية الآسيوية

ذكر جميل البارودي الرئيس المباشر لكتلة الدول الأفروآسيوية للصحافة بعد اجتماع خاص عقدته الكتلة يوم الاثنين 1962/02/10 أن رسالة تحمل توقيع 26 وفد من الكتلة ستوجه يوم الثلاثاء للأمين العام للأمم المتحدة لتعبر له عن قلق الكتلة من التجارب النووية الفرنسية بالجزائر، وطلبت منه التدخل لدى فرنسا لمنع هذه التجارب. وعلى صعيد آخر شكلت الكتلة لجنة خاصة بقضية القنبلة الفرنسية بالجزائر وقررت دعوة مجلس الأمن أو الأمم المتحدة لحمل فرنسا على الإمساك عن تجاربها، وذكرت جريدة الصباح أن الكتلة عقدت اجتماعا استمر ثلاث ساعات خصص في مجمله لقضية التفجير الذري برقان، وبعد الاجتماع صرح البارودي أن الكتلة قررت دراسة إمكانية العمل في هيئة الأمم المتحدة للحصول على نتائج ناجعة لإقامة ضغط أدبي قوي لحمل فرنسا على عدم مواصلة التجارب.

---

(1) عبد القادر فكاير: "**التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر والمواقف الوطنية**"، مجلة المصادر، المجلد 09، ع/15، (المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 الأبيار-الجزائر)، جوان 201، ص ص146، 147.

د- الفدرالية العالمية للنقابات

حيث جاء في تصريحها بهذا الشأن وتحت عنوان "**مس باستقلال الجزائر**" بعث الأمين العام للفدرالية برقية إلى الاتحاد العام للعمال الجزائريين وإلى رئيس المجلس أحمد بن بلة صرح فيه ما يلي: "**في الوقت الذي تجري فيه محادثات دولية مهمة حول نزع السلاح تقوم الحكومة الفرنسية بتحدي أرادة وأمن الشعب الجزائري ودول إفريقية أخرى من خلال تحقيق تجاربها النووية على التراب الجزائري وما دفع بالجمعية التأسيسية الوطنية الجزائرية بمطالبة ضرورة مراجعة الشروط العسكرية لاتفاقية ايفيان، وهذا المطلب سيدعم من طرف كل العمال والنقابات العالمية في العالم أجمع، إن الفدرالية العالمية تحتج وبشدة باسم 120مليون عامل ضد استمرارية التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، التي تعتبر خرقا صارخا لسيادة واستقلال الشعب الجزائري، كما أنها تعارض سياسة السباق نحو التسلح المطبقة من طرف الحكومة الفرنسية**" [1].

سابعا/ القانون الدولي إيزاء التجارب النووية

طالبت الجزائر سنة 1999م من الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل التدخل لإنجاز دراسة علمية موضوعية تحدد فيها آثار ومخلفات التجارب الفرنسية في صحرائها ابتداء من 1960م. ووافقت الوكالة الخاصة وأنها قبل أربع سنوات من ذلك سنة 1995م أصدرت قرار تلح فيه على تحمل الدول التي أجرت التجارب النووية بالتحكم في آثارها وردها إلى حالتها وتطهيرها، فعينت خمسة خبراء كان من بينهم فرنسيين، واستخلصوا بعد قياسهم لمدى

(1) مومن العمري وآخرون: المرجع السابق، ص36.

انتشار الاشعاعات النووية، إلا أن المواقع لا تزال إلا حد تاريخ الزيارة الميدانية وكتابة تقريريهم، بأن مواقع التفجيرات لا تزال إلى حد الساعة ملوثة بآثار خطيرة على الانسان والكائنات الحية [1].

ويجب اليوم أن تلتزم فرنسا بتسليم الخرائط التي من شأنها كشف أماكن مخالفتها النووية التي تم ردمها على سنتمترات قصد تنظيف تلك المناطق وإصلاح كل الآثار الناجمة عنها فضلا عن تعويض الضحايا الجزائريين المتضررين.

قانون موران: الصادر في 2010/01/05م ويخص جميع الأشخاص الذين يعانون من أحد الأمراض الإشعاعية 18 الواردة في المرسوم، ويمكن تقديم طلب التعويض من طرف الضحايا أو ذوي الحقوق المتوفين. ويهم القانون جميع الأشخاص يرون أن لديهم مرضا له صلة بالتجارب النووية، سواء فيما يخص السكان الجزائريين والعمال الجزائريين، العسكريين والمستخدمين المدنيين لوزارة الدفاع والموظفين الأجراء لمحافظة الطاقة الذرية سواء كان هذا بموقع الصحراء الجزائرية أو ببولينيريا الفرنسية.

لقد اعترف المشرع الفرنسي بموجب القانون الصادر في 2010 تحت رقم 01-02 بالتعويض لضحايا التجارب النووية الفرنسية في بولينيزيا وماروروا الفرنسية والصحراء الجزائرية، وفق شروط وإجراءات قانونية. ومن ثم فإن السبل للحصول عل التعويض هو قواعد القانون الإداري عن طري رفع دعوى ضد وزارة الدفاع الفرنسي، خاصة بعد ظهور مبدأ "**اجتماعية الخطر**" الذي يقوم

(1) عبد الحق مرسلي وجمال قتال: "**الجرائم النووية الفرنسية في الجزائر بين الاعتراف والانصاف**"، مجلة القانون والعلوم الإنسانية، المجلد 04، ع/02، (المركز الجامعي بالنعامة)، جوان 2018، ص2223.

على فكرة إيجاد مصدر لتعويض المخاطر التي تصيب الأشخاص دون النظر لقواعد وشروط المسؤولية المدنية ويتجلى ذلك من خلال صناديق التعويض التي تم تجسيدها في مجال المعالجة القانونية لإصابات العمل، إضافة إلى ظهور مبدأ الحيطة. وتمت مطالبة فرنسا بالكشف عن مواقع الاختبارات مع بداية سنة 2004 وبعد الضغط على الحكومة الفرنسية اعترف وزير الدفاع الفرنسي بالأخطاء المادية المرتكبة ونادى بالشفافية وإقرار المسؤولية عام 2008 وللتنحي من طلب رفع السرية تم إصدار قانون يمنع ذلك تحت رقم 2008-696 في 15 يوليو من نفس السنة، ثم تبعه إصدار قرار بضم واعتماد قواعد أضرار الحوادث النووية في 27-11-2008. ونظرا لعدم توافق القواعد الواردة في تنظيم الحوادث على نتائج الاختبارات إذ اشترط ضرورة إثبات العلاقة السببية بين الضرر والاختبار، فضلا عن ثبوته في قائمة الأمراض المهنية المنصوص عليها قانونا وبروز تضارب في الأحكام القضائية، أدى إلى تراكم القضايا فتم رفض 12 قضية من محكمة باريس بموجب الحكم الصادر في 26 فبراير 2009 وهي أولى المحاكمات المتعلقة بالتجارب النووية التي كان لها ثقل وبعد اجتماعي، وقد أسست المطالبات ما يسمى بتعويض ضحايا الجرائم فرفضت لأن نطاق القانون لا يشملها. بعد كل هذا تم اقتراح قانون من طرف وزير الدفاع هيرفي موران يضم مجموعة من الشروط تحدد كيفية تعويض الضحايا من نفس السنة تم عرضه في المناقشات الدولية. وباستقراء نصوص القانون رقم 01-02 المتعلق بتعويض ضحايا التجارب النووية المعدل والمتمم نجده اشتمل على ثلاثة شروط قانونية يجب أن تتوفر في ملف الضحية، واعتماد مجموعة من الإجراءات القانونية للحصول على التعويض. فقد ألزم المشروع الفرنسي الضحايا الذين تضرروا من جراء التجارب

النووية الفرنسية، مدنيين كانوا أو عسكريين إثبات تواجدهم في مكان التجارب أو قريب منه وفقا للحدود المحددة في القانون (أولا)، وفي الفترة المنصوص عليها في ذات القانون(ثانيا)، ثم العلاقة السببية بين الضرر والتجارب النووية(ثالثا). أما عن الإجراءات القانونية المتطلبة للحصول على التعويض فقد نص المرسوم المحدد لكيفية إعمال نصوص القانون 01-02 على إنشاء لجنة التعويضات مهمتها دراسة الملفات المودعة لديها ومراقبة مدى توفر الشروط القانونية في الضحية، إضافة إلى وجود لجنة استشارية تتولى مراقبة القانون[1] .

سلبيات القانون بالنسبة للضحايا

يعتبر شرط الإقامة تعجيزي بالنسبة للضحايا الجزائريين، حيث اعتمد المشرع الفرنسي على فرض معايير في فرض الشرط غير مناسبة للوضع المتطلب لذلك. فمثلا عند انفجار قنبلة نووية معينة فإن الغبار النووي الناتج عن ذلك ينتقل باتجاه الرياح ويصعب قياس المناطق التي يصل إليها، والتي تقدر بآلاف الكيلومترات. إضافة إلى أن هذه الأشعة تنتقل إلى أشخاص دون أن يتواجدوا في مكان التجربة. إذا أمعنا في شرط الزمن فإننا نجد في ذلك إجحاف في حق الضحايا حيث أثبت علميا بأن "**النويدات**" المشعة تبقى في الهواء آلاف السنين فكيف حدد المشرع الفرنسي الفترة الزمنية (من 13 فيفري 1960 إلى 31 ديسمبر 1967في مراكز الصحراء، ومن 07 نوفمبر 1961 إلى 31 ديسمبر 1967في مراكز الواحات) مع علمه بأن آثار المواد المشعة

(1) رحمة أمحمدي: "**المسؤولية المدنية عن الأضرار الصحية والبيئية المترتبة عن التجارب النووية الفرنسية**"، رسالة ماجيستير، قسم حقوق، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة أحمد دراية-أدرار، 2016، ص ص06-24.

تبقى إلى آلاف السنين. كما يعد شرط إثبات العلاقة السببية من بين العوائق للحصول على التعويض بسبب طبيعة الأضرار النووية، خاصة تلك التي لا تظهر إلا بعد مرور مدة طويلة، وهذا غير منصف إذ تعتمد على معيارين هما طبيعة المرض هل هو ضمن الجدول المنصوص عليه أم لا، وظروف تعرض الفرد من حيث اختبار المخاطر[1] .

خاتمة

إن هذه الورقة البحثية بالطبع لن تستوفي كل جوانب هذه القضية التاريخية ولن ترفع العتمة عن جميع جوانبها، إلا أن هذا لم يمنع من التوصل إلى بعض النتائج عن التفجيرات النووية بالصحراء الجزائرية وقد جاءت على النحو الآتي:

بوصول الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا إلى اكتساب السلاح النووي لم يبق امام القيادة الفرنسية سوى الزيادة في سرعة وتيرة البرنامج النووي لتدارك التأخر العالمي الذي سجلته بين هذه الدول.

إن فرنسا بإجرائها للتجاب النووية في الصحراء دليل على أنها لم تأتي اليها معمرو بل مدمرة للبيئة والانسان الصحراوي، فأدخلت بذلك تغييرات جذرية على الحرب جعلت جميع مكوناتها تتأثر تنعكس سلبا على حيان الانسان الصحراوي وعل النشاط اليومي الذي كان يمارسه لكسب قوته.

تحكمت عدة عوامل في اختيار فرنسا للصحراء الجزائرية مخبرا لتجاربها النووية منها الاقتصادية والعسكرية وحتى الجغرافية حيث سعت للاحتفاظ بالثروة المعدنية، كما تعتبر الصحراء منطقة بعيدة عن انظار الجواسيس، ونظرا

(1) رحمة أمحمدي: المرجع السابق، ص ص 18-22.

للتنوع الطبيعي الذي تمتاز به المنطقة جعل من فرنسا اتخاذها كنموذج لمعرفة مدى تأثير هذه التجارب على مختلف مكونات البيئة.

كانت هناك مواقف وطنية ودولية وحتى الهيآت والمنظمات الدولية، كلها نددت باستنكارها لهذه الجرائم الشنيعة المرتكبة في حق الصحراء الجزائرية، وعبرت عن ذلك إعلاميا ودبلوماسيا باحتجاجها على بشاعة هذه التجارب واعتبرت أن فيها تجاوزات فرنسية على الشعب الجزائري.

إن الجريمة التي ارتكبتها فرنسا في حق الصحراويين جريمة ضد الإنسانية بكل المعايير القانونية والجنائية، لأن التجارب النووية لها أضرار وخيمة سواء على صحة الإنسان أو البيئة، وآثارها لازالت باقية إلى اليوم. فالصورة واضحة من خلال ما يعانيه سكان رقان وعين ايكير اليوم، فلابد من إيجاد منظومة قانونية تعويضية لهؤلاء الضحايا.

لا يمكن معالجة الأضرار النوية المترتبة عن التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء إلا بالكشف عن المواقع المشعة ومدافن النفايات، واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من آثارها.

فهرس المحتويات

كلمة مدير مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية ✍أ.د/ عبد الله مقلاتي.....	05
المحور الأول **الجرائم الاستعمارية في ملف الذاكرة زمن الاحتلال الفرنسي**	
جريمة المصادرة والتهجير بمنطقة الحضنة وبرج بوعريريج بعد انتفاضة المقراني 1871 ✍ أ.د/ بيرم كمال – جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.....	08
نماذج من جرائم فرنسا في الصحراء الجزائرية خلال القرن التاسع عشر – الأغواط 1852– ورقلة 1872 ✍ أ.د/ لخضر عواريب – جامعة قاصدي مرباح ورقلة.....	38
من آليات التعسف السياسي الاستعماري ضد المسلمين الجزائريين، قانون 20 سبتمبر 1947 ✍دة/ خميسة مدور – جامعة 8 ماي 1945 قالمة.....	58
قانون التجنيد الإجباري في الجزائر 1912 جريمة عنصرية ✍دة/ سلوى لهلالي – جامعة سطيف 02.....	79
التشريعات التمييزية الاجتماعية ضدّ الأهالي الجزائريين خلال الحقْبة الاستعمارية، قانون الحالة المدنية (التلقيب) 23 مارس 1882 أنموذجا ✍ دة / كريمة زيتون – جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.....	98
السياسة العقارية الاستعمارية وأثرها على المجتمع الجزائري بين (1834–1870) ✍د/ براي فتحي– جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.....	115

المحور الثاني **الجرائم الاستعمارية في ملف الذاكرة زمن الثورة التحريرية**	
عملية الشرارة في الحضنة (جويلية 1959) أنموذج للجريمة الفرنسية في الجزائر **✍دة/ منى صالحي – جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.....**	**135**
التعذيب النفسي داخل المعتقلات، الجريمة دائمة؟ معتقل الجرف أنموذجا **✍د/ سعدي لخميسي – المركز الجامعي الشهيد سي الحواس بريكة.....**	**146**
جرائم منظمة الجيش السري OAS وموقف النظام الاستعماري الرسمي منها وتغاضي تقرير ستورا **✍د/ دحمان تواتي– المركز الجامعي تيبازة.....**	**165**
آليات القمع الاستعماري بالولاية الثالثة من خلال الشهادات الحية **✍دة/ يسمينة سعودي – جامعة الجزائر 02.....**	**171**
المحور الثالث **ملف الذاكرة في السياستين الجزائرية والفرنسية من الحرب الى التجاذبات السياسية**	
مجازر 8 ماي 1945: دراسة في الإحصائيات العسكرية الفرنسية **✍أ.د/ لهلالي إسعد – جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 02.....**	**205**
مجازر ماي 1945 في ذاكرة الوطنيين الجزائريين والساسة الفرنسيين **✍ أ.د/ مقلاتي عبد الله – جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.....**	**219**

الإجرام الفرنسي في الجزائر بين اختلاف وجهات النظر وموقف القانون الدولي، مجازر 08 ماي 1945 نموذجا ✍د/ خيري الرزقي – جامعة باتنة1.....	231
مجازر الثامن ماي 1945 أحد معالم الذاكرة الوطنية ✍ أ.د / حميدي ابو بكر الصديق – جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.	242
المحور الرابع **الأرشيف في ملف الذاكرة الجزائرية والفرنسية**	
تاريخ ملف الذاكرة والأرشيف من مفاوضات افيان وإلى اليوم ✍د/ محمد بونعامة – جامعة الجزائر 02.....	255
الخلاف الأرشيفي الجزائري الفرنسي وملف الذاكرة ✍أ.د/عمر بوضربة – جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.....	291
جرائم فرنسا خلال الثورة الجزائرية، بين التجاذب السياسي وحرب الذاكرة ✍أ.د/ أحمد مسعود سيد علي– جامعة محمد بوضياف بالمسيلة...	303
المحور الخامس **التفجيرات النووية الفرنسية في ملف الذاكرة**	
61 سنة عن ذاكرة جرائم التفجيرات النووية الفرنسية بالصحراء الجزائرية، قراءة في البعد التاريخي والقانوني والموقف الدولي ✍ د/ الطاهر خالد – جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.....	315

رقم الإيداع القانوني: السداسي الثاني 2021

ISBN: 978-9931-899-01-3